جامعـــــــــة اليرمـــوك
كـــلـــــــيـــــة الآداب
قســـــم اللغـــــة العـــربية
تخصص: اللغـــة والنحـــو

القضايا الصرفية والنحوية بين أبي علي الفارسي وابن جني في كتاب الخصائص

THE MORPHOLOGICAL AND SYNTACTIC ISSUES BETWEEN ABI ALI-FARISY AND IBN JINNI IN AL-KHASAES

إعـداد الطالب

عبدالرحمن بن عودة بن صالح الجهني

إشـــراف

أ.د. رسلان بن أحمد بني ياسين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغة والنحو

2010م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القضايا الصرفية والنحوية بين أبي علي الفارسيّ وابن جنّي في كتاب الخصائص

THE MORPHOLOGICAL AND SYNTACTIC ISSUES BETWEEN ABI ALI-FARISY AND IBN JINNI IN AL-KHASAES

إعداد

عبد الرحمن بن عودة بن صالح الجهني

بكالوريوس في اللغة العربية – جامعة طيبة– 2004م

ماجستير في اللغة العربية وآدابها– جامعة مؤتة–2006م

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك– الأردن

وافق عليها

أ. د. رسلان بن أحمد بني ياسين.....مشرفا ورئيسا

أ. د. محمد حسن عواد.....عضوًا

أ. د. حنا بن جميل حداد.....عضوًا

أ. د. سمير شريف استيتية.....عضوًا

أ. د. عبد القادر مرعي الخليل.....عضوًا

تاريخ تقديم الأطروحة 2010/1/6م.

الإهـــداء

إلى ***والدتي الأم*** الغالية التي طالما فرحت لفرحي وحزنت لحزني.....

إلى ***والدي الحبيب*** الكريم الصفات.....

إلى ***أخي الحبيب الغالي حسن*** الذي وقف إلى جانبي في أيام كفاحي.....

إلى ***أختيّ*** اللتين لم تبخلا عليّ بالمساعدة والعطف طيلة أيام دراستي.....

إليهم جميعًا...

أهـــــدي هـــــذا الجهـــــد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور/ رسلان بني ياسين الذي لم يبخل عليّ بوقته وجهده وفكره النير طوال مرحلة كتابتي لهذا البحث.

وأتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور / محمد حسن عواد، وأستاذي الدكتور/ حنا بن جميل حداد، وأستاذي الدكتور/ سمير شريف استيتية، وأستاذي الدكتور/ عبدالقادر مرعي الخليل، الذين أتشرف اليوم بمناقشتهم لعملي هذا، مستمعًا لملاحظاتهم، ومنصتًا لاقتراحاتهم، ومستفيدًا من توجيهاتهم التي من شأنها أن تقوم الاعوجاج وتصوب الزلل.

وشكري موصول إلى أستاذي الحبيب الأستاذ الدكتور/ يحيى عبابنه الذي قرأ فصول هذه الرسالة كاملة بكل صدق وإخلاص، فلن أنسى معروفه ما حييت.

وشكري موصول أيضًا إلى زميليّ الوفيّين الدكتور/ ماجد شتيوي القريات من الأردن والدكتور/ عامر فائل بلحاف من اليمن اللذين لم يبخلا عليّ بقراءة فصول هذه الرسالة وإبداء النصح والإرشاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
المقدمة	ط
التمهيد	1
نبذة عن حياة أبي علي الفارسي	2
نبذة عن حياة ابن جني	5
التلمذة والاستاذية وطبيعة العلاقة بينهما	8
المدرسة التي ينتميان إليها	12
الفصل الأول	17
المبحث الأول: السماع	18
القرآن الكريم والقراءات القرآنية	19
الحديث النبوي	25
الشعر العربي	32
النثر	33
المبحث الثني: الإجماع	44
الإجماع السكوتي	50
إجماع العرب	52
المبحث الثالث: القياس	53
القياس من حيث الاطراد والشذوذ بين أبي علي الفارسي وابن جني	55
أركان القياس	59
المقيس عليه	59

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقيس	61
العلة	65
الحكم	80
الفصل الثاني	87
أقسام الكلام	90
الميزان الصرفي	96
الاشتقاق	99
أبنية الأسماء	108
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في أبنية الأسماء	116
المشتقات	118
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في المشتقات	119
اسم الآلة	125
التصغير	126
النسب	131
التذكير والتأنيث	134
جمع التكسير	137
الوقف والابتداء	140
الإبدال	143
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في الإبدال	152
الإعلال	153
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في الإعلال	164
الفصل الثالث	168
البناء والإعراب	170
علامات الإعراب	175
إعراب المثنى	177
الممنوع من الصرف	179

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في موقع حركة الإعراب من الحرف	181
المرفوعات	186
الفاعل	186
حذف الفاعل	187
نائب الفاعل	188
خبر إن	192
المنصوبات	196
المفعول به	196
المنادى	201
المفعول فيه	204
الحال	201
خبر كان	217
(لا)النافيه للجنس	219
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في المنصوبات	226
تعدد خبر كان	226
المجرورات	230
الإضافة	231
الجر على الجوار	239
الجزم	241
التوابع	247
النعت	248
البدل	253
مواقع الجمل	258
الجملة المعترضة	260
الفصل الرابع	265
الأصل عدم جواز حذف الأداة	268

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التضمين في الأفعال	270
(إذا)	273
(أل)	276
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في (أل)	280
(أما)	283
(أن)	287
(أيّ)	292
(الباء)	297
(سوى)	301
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في (سوى)	302
(لا) الزائدة	303
(ليس)	308
(ما)	311
(مَنْ)	317
(ويكأن)	322
(هلم)	327
(هيهات)	331
(يا)	335
المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في الأداة (يا)	338
الخاتمة	341

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الملخص باللغة العربية

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة تناول الباحث في المقدمة أهداف الدراسة وفصولها ومنهجها، وتناول التمهيد حياة كل من العالمين أبي علي الفارسي وابن جني والعلاقة الوثيقة التي تربط التلميذ بأستاذة ، والمدرسة النحوية التي ينتميان إليهما، وفي الفصل الأول: تناول الأصول النحوية عند كل من العالمين أبي علي الفارسي وابن جني، وعرض الفصل الثاني؛ إلى الآراء الصرفية التي ناقشها كل من أبي علي الفارسي وابن جني مبينًا موقف ابن جني من حيث القبول والرفض، وأما الفصل الثالث؛ فقد تناول الحديث عن الآراء النحوية مبينًا الآراء الوفاقية والآراء الخلافية بينهما، واقتصر الفصل الرابع؛ على الأدوات النحوية مناقشًا ما يتعلق بالأداة بنية وتركيبًا واستعمالاً وإعرابًا، مبينًا ما كان منها محل اتفاق وما كان منها محل اختلاف بين أبي علي الفارسي وابن جني، وخلص الباحث في الخاتمة إلى نتائج الدراسة والتوصيات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ABSTRACT

The present study consists of introductory, preface, four chapters and conclusion. The introductory chapter included study objectives, chapters, and methodology, whereas the preface addressed biography of both scholars *Abi Ali Al-Farisi* and *Ibn Jenni*, and the disciple-professor relationship, and grammatical school to which they both belong. Chapter one addressed grammatical fundamentals for both scholars *Abi Ali Al-Farisi* and *Ibn Jenni. Chapter two presented morphological arguments reviewed by Abi Ali Al-Farisi* and *Ibn Jenni* stating the position taken by *Ibn Jenni* in terms of acceptance or negation. Chapter three addressed disputable grammatical views held by both, whereas chapter four was about grammatical instruments showing structure, usage, and inflection of instruments demonstrating those which were agreed or disagreed upon between *Abi Ali Al-Farisi* and *Ibn Jenni.* The conclusion included study results and recommendation.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

الحمدلله رب العلمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

فإن ابن جني من أكثر التلاميذ الذين لازموا أبا علي الفارسي إذ أمضى بصحبة أستاذه ما يقارب أربعين سنة سمع فيها التلميذ معظم الآراء النحوية التي يتبناها الشيخ؛ فقد درس ابن جني هذه الآراء وتبصر فيها معجبًا بكثير منها، ومحللاً لها غير إن إعجابه بهذه الآراء التي سمعها من شيخه لم يمنعه من التوقف عند بعضها فيرى فيها رأيا مخالفًا لرأي أستاذه، لما كان يمتاز به من فكر نير وبصيرة نافذة.

ولما كان كتاب الخصائص من أبرز كتب ابن جني التي ناقش فيها كثيرًا من آراء شيخه أبي علي الفارسي فقد رأيت أن أتناول هذا الكتاب بالدراسة والتحليل مقتصرًا على المسائل التي عرض فيها ابن جني لآراء أستاذه، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الآراء النحوية والصرفية التي عرض لها كل من أبي علي الفارسي وابن جني في كتاب الخصائص مبينًا المسائل الوفاقية والمسائل الخلافية بينهما.

وتحقيقًا لأهداف البحث فقد سلك الباحث مسلك المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في بعض المسائل النحوية والصرفية ، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث إلى قسمته إلى أربعة فصول تناول الباحث في الفصل الأول الأصول النحوية عند العالمين، وفي الفصل الثاني ناقش الباحث القضايا الصرفية التي تناولها كل من أبي علي الفارسي وابن جني مبينًا ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه، وخصص الفصل الثالث لدراسة القضايا النحوية التي عرض لها كل منهما مبينًا المسائل الوفاقية والمسائل الخلافية التي ناقشها ابن جني في الخصائص، وأما الفصل الرابع فقد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خصص لمناقشة الآراء المتعلقة بالأدوات النحوية حسب الترتيب الألفبـائي، مبتـدئًا بـالآراء الوفاقية المتعلقة بكل أداة ومنتهيًا بالآراء الخلافية فيها إن وجدت.

ولا أزعم أن ماقدمته هو غاية الكمال غير أنني بذلت فيه جهدي وطاقتي غير أنني بـذلت فيه غاية جهدي وطاقتي فإن أصبت فمن الله العلي القدير، وإن كانت الأخرى فلاحول ولاقـوة إلا بالله.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيد

- أولاً: نبذة عن حياة أبي علي الفارسي .
- ثانيًا: نبذة عن حياة ابن جني .
- ثالثًا: التلمذة والأستاذية وطبيعة العلاقة بينهما .
- رابعًا: المدرسة التي ينتميان إليها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: نبذة عن حياة أبي علي الفارسي :

هو الحسن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان بن أبان الفارسي الفسوي[1]، ولد بفسا في بلاد فارس قريبا من شيراز سنة ثمان وثمانين ومائتين، وتوفي في بغداد يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول لسنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة عن عمر ناهز النيف وتسعين عامًا، ودفن بشيراز .[2]

ولاشك أن المدة الطويلة التي عاشها أبوعلي الفارسي، ساعدت في نشر علمه وطول التلمذة عليه، فنجد أن ابن جني، وهو تلميذه الأثير عنده قد تتلمذ عليه قرابة الأربعين عامًا. وقد دخل أبوعلي الفارسي بغداد سنة سبع وثلاثمائة للهجرة ،[3] وطلب العلم على يد نخبة من علمائها، فقرأ النحو على يد أبي بكر السراج، وغيره، ثم نافره، وقرأ على يد أبي بكر محمد بن السري السراج، [4] وقرأ على أبي بكر بن مبرمان، وعلى أبي بكر الخياط [5] .

وعلت منزلته في علم النحو، حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرد، وأعلم منه .[6] وأجد في نفسي شيئًا من مقولة تلاميذ عن أستاذهم، فليس للتلاميذ من وجهة نظري حقّ في المفاضلة بين العلماء، والمقارنة بينهم، وإطلاق مثل هذه الأحكام اعتسافًا مما يوغل صدور

---

[1] ينظر: اليماني، عبد الباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقيق: د . عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1986م: (83) .

[2] ينظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980م: (82/7)، السيوطي، تحفة الأديب: (53/2)، ابن خلكان، وفيات الأعيان:(82/2) .

[3] ينظر السيوطي، تحفة الأديب :(2/ 654) .

[4] ينظر: اليماني، إشارة التعيين: (83) .

[5] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (233/7) .

[6] ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الفكر، بيروت: (278/7)، الحموي معجم الأدباء: (234/7) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العلماء، ولا طائل من ورائه، أو يمكن القول إنها أحكام عاطفية غير علمية ناتجة عن إعجاب الطلبة بأستاذهم.

وذكر أبوعلي أنه جاء مرة إلى أبي بكر السراج؛ ليسمع منه كتاب سيبويه، وحمل إليه ما حمل يومئذٍ، فلما انتصف الكتاب، يقول: عسر عليه تمامه لتمكني منه، قال: فقلت: لنفسي بعد مدة: إن سرت إلى فارس، وسئلت عن تمامه، فإن قلت: نعم، كذبت، وإن قلت: لا، سقطت الرواية والرحلة، فدعتني الضرورة فحملتُ إليه رزمة[1] .

فلما أبصرني من بعيد أنشد :

وكَمْ تَجَرَّعْتُ مِنْ غَيْظٍ وَمِنْ حَزَنٍ إِذَا تَجدَّدَ حُزْنٌ هَـوَّنَ الْمَاضِي

وكَمْ غَضِبْتُ فَمَا بَالَيْـتُمُ غَضَبِي حَتَّى رَجَعْتُ بِقَلْبٍ سَاخِطٍ رَاضِي[2]

وهذه القصة تضيء لنا صفحة مشرقة من حياة أبي علي الفارسي في طلب العلم، فهو يبذل المال النفيس من أجل الطلب، وتحصيل كتاب سيبويه، ولم يفتر، أو يملّ على الرغم من وجود الأسباب الداعية لذلك؛ من تذمر أستاذه، وذلك لم يـثن عزيمتـه لمواصـلة الطريـق للحصول على شرف قراءة كتاب سيبويه على أستاذه .

وقد أُثر عن أبي علي تمكنه من القياس تمكناً كبيرًا حتى حكى عنه تلميذه ابن جني أنه قال: " أخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطىء في واحدة فـي القيـاس "[3]. وهـذه المقولة تبين لنا مدى تمكن القياس من نفس أبي علي، حتى صار سمة على مؤلفاته.

---

[2] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (253/7) .

[2] البيتان لإبراهيم بن العبـاس ، ينظـر الحصـري ، زهـرة الآداب وثمـر الألبـاب: (75/1)، معجـم الأدباء: (253/7).

[3] ابن جني، الخصائص:(2/ 88) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد أقام أبوعلي الفارسي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان مدة من الـزمن، وكـان قدومه عليه سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وجرت بينه وبين المتنبي صحبة ومجالس عديدة، ثم انتقل بعد ذلك إلى بلاد فارس، وصحب عضد الدولة بن بويه، وتقدم عنده، وعلت منزلتـه حتى قال عضد الدولة " أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو ".

وصنف له(الإيضاح) و(التكملة) في النحو، وقصته فيه شهيرة[1]،فلما كتب أبـوعلي :(الإيضاح) ، وحمله إلى عضد الدولة استقصره، وقال: ما زدت على ما أعرف شيئًا، وإنمـا يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي، وصنف:(التكملة) ، وحملها إليه، فلما وقف عليها قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو [2].

وبرع من تلاميذ أبي علي الفارسي نخبة منهم ابن جني، وأبو الحسن الربعي، وعلي ابن يوسف الشيرازي، وغيرهم .[3] ولو لم يكن من تلامذته إلا ابن جني صاحب المصـنفات القيمة لكفى .

وكان أبو علي الفارسي ذا مال، يقال إنه أوصى بثلث ماله لنحاة بغـداد، والقـادمين عليها، وكان ما قيمته ثلاثين ألف دينار[4] ونحن بعد هذا الخبر على صورتين مشرقتين لأبي علي الفارسي؛ فمرة ينفق ماله ليقرأ كتاب سيبويه؛ أي ليتعلم العلم، ومرة ينفق ماله لمن يتعلم العلم

---

[2] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: (80/2) .

[2]) ينظر: الحموي، معجم الأدباء :(238/7) .

[3] ينظر::(273/1) .

[1] ينظر: اليماني، إشارة التعيين: (84) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن مصنفات أبي علي كتاب(التذكرة) ، و(الحجة في القراءات)[1] ، و (الأغفال) ، و(الإيضاح) ، و(التكملة) ، و(الإيضاح الشعري)[2] ، ومسائل كثيرة منها:(الشيرازيات) ، و(الحلبيات) ، و(الدمشقية) ، و(البغداديات)[3] ، و(العسكريات)[4]، و(القصريات) ، (والعضديات)[5]،و (البصريات)[6]،و(المنثورة)[7] وغيرها [8].

ثانيًا: نبذة عن حياة ابن جني :

هو أبو الفتح ابن جني[9]الصرفي النحوي، ولم يذكر المترجمون من اسمه سوى اسم أبيه الذي كان مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي .[10]ولعل السبب في هذا يعود من وجهة نظري إلى عدم عناية ابن جني نفسه باسمه على وجه أعلى من ذلك؛ فلم نجد في مصنفاته الكثيرة، إشارة إلى اسم جده، ومن بعده؛ وقد يكون السبب أيضاً عائداً إلى أهل عصره؛ فلم يكونوا يهتمون بذلك، علاوة على كونه فارسي الأصل، والعناية بذلك ربما كانت عند العرب أكثر.

---

[1] حققه: بدر الدين قهوجي وبشير يجاني، راعه ودققه: عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، الطبعة الأولى، 1984م

[2] حققه : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1987م.

[3] ويسمى المسائل المشكلة ، حققه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

[4] حققه: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمّان، 2002م.

[5] حققه: علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، 1986م.

[6] حققه: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.

[7] حققه : مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

[8] ينظر: اليماني، إشارة التعيين: (84) .

[9]ينظر: الثعالبي النيسابوري، أبو منصور عبدالملك، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1983م: (170/1) .

[10] ينظر: اليماني، إشارة التعيين: (200)، وانظر: ابن الأثير الجزري، أبي الحسن علي بن عبد الواحد الشيباني، الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى: (219/7) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولد ابن جني في الموصل قبل الثلاثين والثلاثمائة للهجرة، وتوفي يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد .[1] مما يعني أن ابن جني عاش نيفا وستين سنة، وهو عمر يمكن العالم من التأليف، والتدريس، ونشر علمه في الآفاق .

وقد لازم ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي أربعين سنة[2]. ويعيد العلماء السبب إلى أن أبا علي الفارسي مرَّ بجامع الموصل، فوجد أبا الفتح قد تصدى للتدريس، وهو شاب يافع فسأله في التصريف، فلم يحسن الجواب، فقال له: تزببت وأنت حصرم . فسأل ابن جني عنه فقالوا له: هذا أبوعلي الفارسي؛ إمام في العربية، فلزمه من يومها [3].

وقد برع ابن جني في العربية حتى أصبح أحذق أهل عصره بها، وأعلمهم في الصرف [4] وهو به أحذق من علم النحو؛ [5] فكل من تكلم في الصرف بعده لم يجد للاستغناء عن مصنفاته سبيلاً، ولا أدل على ذلك من كتابه:(الخصائص) ، وغيره مما أعجز من جاء بعده وأبهر أهل عصره [6].

وكانت لابن جني صحبة مع المتنبي؛ فقد كان يجالسه بحلب كثيرًا، ويناظره في شيء من النحو، من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره؛ أنفة وإكبارا لنفسه، وكان المتنبي يقول: في ابن جني: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وسئل المتنبي بشيراز، عن قوله :

وكَانَ ابنا عَدُوٌّ كَاثِرَاهُ لَهُ يَاءَى حُروفِ أُنَيْسِيَانِ[7]

---

[1] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان:(248/3) .
[2] ينظر: اليماني، إشارة التعيين :(200) .
[3] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (91/12) .
[4] ينظر: المرجع السابق: (82/12) .
[5] ينظر: ابن الأثير الجزري، الكامل في التاريخ :(219/7) .
[6] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (82/12)
[7] البيت لأبي الطيب المتنبي، ينظر:المثل السائر في أدب الكاتب: (114/1)، يتيمة الدهر: (57/1)، زهرة الآداب وثمر الألباب: (444/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: لو كان صديقنا أبو الفتح كان حاضرًا لفسره[1]. وأجد أن قول المترجمين إن ابن جني لم يكن يذكر شيئًا من شعره أمام المتنبي إكبارًا لنفسه كان تعليلاً غير موفق؛ فالمتنبي من أئمة هذا الباب، ولا مجال للتكبر فيه أمامه، ولو فرض ذلك، فهي منقصة في حق ابن جني لا فضيلة له، خصوصًا وأن ابن جني لم يعرف عنه الإجادة في هذا الباب .

وقد عمل ابن جني لدى الأمراء البويهيين، فكان كاتبًا عند عضد الدولة، وولده صمام الدولة، وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة، وتوفي في زمانه، وكان يلازمهم في دورهم وبيوتهم.[2]

وملازمة ابن جني، ومن قبله أستاذه أبي علي الفارسي؛ تدل على أن الجوانب المادية في حياتهما كانت جيدة؛ فلم يكونا يعيشا الفقر والحاجة، وكذلك يدلنا على أنهما لم يكونا يميلان إلى البعد عن السلاطين ومجالستهم خشية الفتنة بذلك .

ومن أحسن ما كتب ابن جني كتابه:(الخصائص) [3] وله غيره العديد من المصنفات منها:(سر صناعة الإعراب)[4] ، و(المنصف في شرح تصريف المازني)[5]، و(التلقين في النحو) ، و(التعاقب) ، و(المذكر والمؤنث) ، و(المقصور والممدود) ، و(الكافي شرح القوافي) ؛ للأخفش، و(التمام في شرح شعر الهذليين) ، و(المسائل الخاطريات) ، و(التذكرة الأصبهانية) ، و(مختار تذكرة أبي علي الفارسي) ، و(المقتضب) في المعتل الآخر، و(اللمع في العربية)[6] ، و(التنبيه) ، و(المهذب) ، و(التبصرة) [7] .

---

[1] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (89/12) .

[2] ينظر: القفطي، إنباة الرواة: (340/2) .

[3] ينظر: اليماني، إشارة التعيين: (200) ، وقد حققه: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

[4] حققه : حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، 1985م.

[5] حققه: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم،1954م.

[6] حققه: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

[7] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: (247/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثًا: التلمذة والأستاذية وطبيعة العلاقة بينهما :

أواصر العلاقة بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي لم تكن عادية؛ بل كانت الروابط بينهما متينة عمادها حب العلم، والإخلاص، والتفاني، والصبر، لمدة أربعين سنة قلبًا وقالبًا، سفرًا وإقامة، فلم يفتر ابن جني أو يملَّ من ملازمة أستاذه، والاستماع لدرسه، وعن سؤاله، ومناظرته، ومناقشته، والحرص على علمه، والانتفاع به .

وكان على الدوام متقبلاً لرأيه، مقدِّرًا لسعة علمه، وعمق فهمه، وتجده لا يصنف مصنفًا أو يكتب كتابًا إلا وفيه من علم أستاذه شيء، أخذه عنه سائلاً، أو سامعًا، أو مناقشًا، أو قارئًا، أو مستنبطًا، أو بانيًا على أصول أستاذه فرعًا.

وتجمع الروايات على أن بداية هذه العلاقة بين التلميذ وأستاذه، كانت بعد سنة 337هـ[1] والغريب في هذه الصحبة الملازمة في السفر، فالملازمة في الحضر أمر مألوف، ولكن الملازمة في السفر تدل على مدى الحرص وحب العلم الذي كان يجمعه بأستاذه؛ فتجده كثيرًا ما يشير إلى هذه الأسفار، وإلى الفوائد والفرائد التي جناها منها؛ فيقول: قال لي أبوعلي ونحن بحلب، وقال: سألته مرة ونحن بشيراز إلى غير ذلك من الأقوال الدالة على الملازمة في السفر، ويرجع المترجمون سبب الصحبة إلى القصة الشهيرة التي ذكرتها كتب التراجم والنحو من أن أبا علي الفارسي وجد ابن جني يُدرس في جامع الموصل، وهو شاب لم ينضج بعد، فسأله مسألة في التصريف، فلم يحسن الإجابة عنها، فقال له: تزببت وأنت حصرم[2] .

وقد صنَّف ابن جني بعض كتبه في حياة أستاذه أبي علي الفارسي، وذلك أنه لازمه أكثر من أربعين سنة، وبدأ ملازمته له وهو شاب، وتوفي وهو في الستين من عمره، ولا يعقل أن

---

[1] ينظر: محمد علي النجار، مقدمة الخصائص:(19) .

[2] ينظر: الحموي، معجم الأدباء: (12 /91) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ابن جني صنف كتبه كلها بعد وفاة أستاذه، إلا بعض الكتب؛ فهي تحمل إشارات على أنها أُلفت بعد وفاة أستاذه، ككتاب(الخصائص) إذ نجده كثيرًا ما يشير إلى ذكرياته مع شيخه من سؤال ونقاش، وسماع، مردفاً ذلك بالترحم عليه، وهو من أعلى كتبه وأشهرها، مما يدل على أن ابن جني كتبه حصيلة لسنوات من الطلب والتحصيل، فهو أقرب إلى فوائد منتقاة من خبرة عالم ليست بالقصيرة .

ولم يكن ابن جني آخذاً لعلم أستاذه عبارات مسكوكات ليس له حق التصرف فيها والزيادة عليها؛ بل كان منظرًا لعلم أستاذه، ومبوبًا له، ومستضيئًا به؛ فتارة يبين قوة رأي أستاذه أمام من يخالفه، وتارة يوضح ما تفرد به أستاذه، وتارة يشير إلى ما كان يعتاده أستاذه، ويطيل النظر به . وأكثر ابن جني من ذكر آراء أستاذه في كتابه (الخصائص) ؛ فمن ذلك ما جاء في باب تعارض القياس والسماع؛ أمثلة خالف فيها العرب، مبيناً أن ما استقر على لسانهم هو الأساس ،[1]وبالمثل ينقل عنه في باب الاستحسان، وهو ما تكون علته ضعيفة غير مستحكمة مثل قولهم: رجل غديان، والقياس غدوان؛ لأنه من قولهم: غدوت[2].

ومن ذلك باب في نقض المراتب، إذا عرض عارض؛ كتقديم المفعول به على الفاعل [3] ومن ذلك باب في تلاقي اللغة يقول: " هذا باب لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبي علي رحمه الله"[4]، ويذكر مما جاء على لسانه منه أجمع و جمعاء، وأكتع و كتعاء، وأخواتها، فإن هذه

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (125/1) .

[2] المرجع السابق: (143/1) .

[3] ابن جني، الخصائص: (293/1) .

[4] المرجع السابق: (321/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصيغة لا تأتي إلا صفة، بينما هي في تلك الأمثلة معارف، ومن ذلك باب ما قيس من كـــلام العرب فإنه يصبح من كلامهم[1].

ومما نقله عنه باب الاشتقاق الأكبر. يقول: " هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي ــ رحمه الله ــ كان يستعين به ويخلد إليه "[2]. ومن ذلك باب مشابهة معـــاني الإعراب معاني الشعر. إذ قال: " نبهنا أبوعلي ــ رحمه الله ــ من هذا الموضع على أغراض حسنة "[3] ويقول في باب تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان: " هذا باب مـــن العربيـــة غريب أراناه أبوعلي ...."[4].

وقال في باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم " هذا موضع كان يعتـــاده أبوعلي ــ رحمه الله ــ كثيرًا ويألفه ويأنق له ويرتاح لسماعه "[5]. وعقد بابًا للاكتفاء بالســـبب دون المسبَّب، وبالمسبَّب دون السبب قائلاً: " هذا موضع شريف لطيف وواسع لمتأمله كثيـــر وكان أبوعلي ــ رحمه الله ــ يستحسنه ويعنى به"[6]. ومن ذلك قوله في فاتحـــة بـــاب نقـــض الأصول، وإنشاء أصول غيرها: " رأيت أبا علي ــ رحمه الله ــ معتمدًا هـــذا الفصـــل مـــن العربية، ملمًا به دائم التطرق له، والفزع في ما يحدث إليه "[7].

وقال في باب تجاذب المعاني والإعراب: " هذا موضع كان أبوعلي ــ رحمـــه الله ــ يعتاده، ويلم كثير به، ويبعث على المراجعة له، و إلطاف النظر فيه "[8]، ويؤكد الدكتور شوقي

---

[1] المرجع السابق: (357/1) .
[2] المرجع السابق: (2/ 133) .
[3] المرجع السابق: (2/ 168) .
[4] المرجع السابق: (2/ 197) .
[5] المرجع السابق: (24/3) .
[6] المرجع السابق: (173/3) .
[7] المرجع السابق: (3/ 227) .
[8] المرجع السابق: (3/ 255) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضيف أن معظم الأصول التي اعتمدها ابن جني في(الخصائص) ، إنما استمدها من إملاءات أستاذه أبي علي الفارسي[1].

وعلى الرغم من هذه العلاقة الوطيدة التي دامت أكثر من أربعين سنة؛ فإنه يمكن القول إن ابن جني لم يكن تابعًا لأستاذه تبعية مطلقة، بل كان يخالفه في بعض المسائل حين يرى أن القول المخالف لأستاذه أقوى وأرجح، ومن تلك المسائل:

أ ــ الفاء في نحو:(خرجت فإذا الأسد) زائدة لازمة عند أبي علي الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند مُبْرَمَان وابن جني[2]، وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى أن نقل ابن هشام السابق لم يكن موفقًا، فرأي أبي الفتح موافقٌ لرأي المازني .

جاء في(سر صناعة الإعراب) : " تقول العرب:(خرجت فإذا الأسد) ، واختلف العلماء في هذه الفاء: فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة، وأصح هذه الأقوال قول أبي عثمان "[3]ويذهب في بحثه إلى ترجيح هذا الرأي، وتفنيد الأقوال الأخرى[4].

ب ــ " وسألت يومًا أبا علي ــ رحمه الله ــ عن تجفاف إتاوة للإلحاق بباب قرطاس ؟ فقال: نعم . واحتج على ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها .... ويبعد هذا عندي لأنه يلزم منه .... "[5].

---

[1] ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1979م :(259) .

[2] ينظر: ابن هشام، محمد بن عبدالله جمال الدين المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (167/1) .

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1985م: (260/1) .

[4] السامرائي، فاضل، ابن جني النحوي، دار عمار، الطبعة الأولى، 2006م :(314) .

[5] ابن جني، الخصائص: (231/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج ــ وكان أبوعلي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك: إن الــلام زائدة، حتى أنه قال:(إني لأمر برجل مثلك) .... واعلم أن هذا القول من أبــي علــي غيــر مرضي عندي؛ لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال ... "[1]

رابعًا: المدرسة التي ينتميان إليها :

نشأ المذهب البغدادي في بغداد- عند من يعتقد وجوده- وكان من رجالات هذا المذهب: ابن كيسان المتوفى سنة 299هـ، وابن شقير المتوفى سنة 315هـ، وابن الخياط المتوفى سنة 320هـ، ويوصف هؤلاء بالرعيل الأول للمدرسة البغدادية، وأما الرعيــل الثــاني؛ فمــنهم الزجاجي المتوفى سنة 337هـ، وأبو علي الفارسي المتوفى سنة 377هـ، وابن جني المتوفى سنة 392هـ .

وأبرز خصائص هذا المذهب هي :

1 ــ أنه مذهب يقوم على الانتقاء، والاختيار مــن آراء المــذهبين السابقــين البصــري والكوفي [2].

2 ــ أن رجالات هذا المذهب يتمسكون بالرأي الذي يستحسنونه، ويغلب على ظنهم صــحته سواء أكان موافقًا لــرأي البصريين أم لــرأي الكوفيين، فلا تعصب لأحد الفــريقين علــى الآخر، وأحيانًا نرى لهم آراء جديدة، وصلوا إليها عن طريق اجتهادهم[3].

3 ــ ازدهار الفلسفة والمنطق في مؤلفات أصحابه وعنايتهم بها، ومــنهم مــن أوغــل فــي استعمالهما في النحو العربي؛ كأبي الحسن الرماني الذي قال عنه أبوعلي الفارسي: " إن كان

---

[1] المرجع السابق: (3/ 99 ــ 100) .

[2] السجرجي، مصطفى عبدالعزيز، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الفيصلية، الطبعــة الأولى، 1986م: (74) .

[3] السرجسي، المذاهب النحوية:(74) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النحو ما يقوله أبو الحسن فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء "[1] . ومن المهم أن نشير إلى أن هناك من ينكر وجود المذهب البغدادي، مستدلاً على ذلك بغياب الأصول المستقلة لهذا المذهب، وأن رجالات هذا المذهب هم رجالات المذهبين البصري والكوفي، وأن مخالفتهم لمذهبهم بمسألة أو عدة مسائل لا يعني خروجهم عن المذهب، وتبني مذهب آخر؛ فقد يخالف البصري البصري، والكوفي الكوفي[2] .

فالجيل الأول من البغداديين هم إلى المذهب الكوفي أقرب؛ فابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط، جميعهم يميلون إلى المذهب الكوفي، وفي ذلك يقول الزجاج: " من علماء الكوفة الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين "[3].

والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، يعدون من الجيل الثاني للاتجاه البغدادي، وهو الجيل الذي يميل إلى المذهب البصري، وإن كانوا يعتدون أنفسهم بصريين؛ فكثيرًا ما يذكرون في كتبهم كلمة:(أصحابنا) ، ويقصدون بها البصريين، ويطلقون(البغداديين) ، ويقصدون بها ابن كيسان ورفاقه، والناظر في نحوهم يجده بصري المصطلح، والأصول إلا ماندر. والذي يعنينا هنا هو موقف أبي علي الفارسي وابن جني :

---

[1] المرجع السابق: (75) .

[2] المخزومي، مهدي، الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م : (140) .

[3] الزجاجي، أبي القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1973م: (79) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نقول: إن أبا علي الفارسي، وابن جني بصريان، وقد ذكر ابن جني أنه وقع حريق في مدينة السلام فأصاب مؤلفات أبي علي الفارسي، فذهب جميع علم البصريين، [1] وإن كان هـذا الكلام لا يخلو من المبالغة، فهو شهادة من تلميذ لأستاذه بأنه ينهج المنهج البصري وسأعرض من آراء أبي علي الفارسي من كتبه ما يدلُّ على نهجه نهج البصريين: اصطلاحًا وأصـولاً وترجيحًا.

أقر أبوعلي أحكامًا هي أصول عند البصريين، منها: " الإعراب لا يكون إلا بعامل "[2] و " لا يجوز اجتماع حرفين لمعنى واحد "، وكذلك " الحرفان إذا كانا بمعنى واحد لـم يجـز اجتماعهما آخر إلى الخبر "[3]، وهو يعني بذلك أنه لا يجوز دخول فعل أو اسم على اسم، و " ما لم يلزم من الحروف وكان قلقًا في مكانه وموضوعه لا يعتدون به "[4] و " الحركات التـي تجـب بعوامل لا تكون حركات بناء " [5].

وأما ابن جني فتتضح متابعته للبصريين من النظر في آرائه النحوية، ومنها قولـه: إن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان[6]، وقوله بفعلية صيغتي التعجب، ومنعه القيـاس عليهـا، فـلا

---

[1] ولداباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ،مراجعة: محمد توفيق أبـوعلي ونعـيم علوية، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، 2001م، الطبعة الأولى: (228) .

[2] الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، المسائل العسكريات، تحقيق: علي الجبوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة الطبعة الثانية، 2002: (126) .

[3] المرجع السابق: (120) .

[4] المرجع السابق: (110) .

[5] المرجع السابق: (115) .

[6] ينظر: ابن جني أبوالفتح، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت: (140)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقول(ما أحمره) [1]، وفي حديثه عن(من) الجارة، لم يأت بمثال يدل على أنها تأتي لابتداء الزمان [2].

ولا يجوز عنده تقديم الفاعل على الفعل ،3 ومن مظاهر بصريته أيضًا تقربه من آراء سيبويه في استعمال أمثلته؛ كما في قوله:(وا من حفر بئر زمزماه) [4]، و(السمن منوان بدرهم) [5] .

وكان أبوعلي الفارسي وابن جني _ كما ذكرنا آنفا _ يشيران إلى البصريين بقولهما:(أصحابنا)، ويشيران إلى ابن كيسان ورفاقه بـ(البغدادين) ، وذلك أكثر من أن يحصى في مؤلفاتهما، ومن ذلك قول أبي علي الفارسي: " وقد أجاز البغداديون جمع هذا الضرب من الأسماء بالواو، والنون على ضعف عندهم ووجه فساده ....."[6]، وقوله في الاسم: " وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء "[7]، وقوله: " واقتصر سيبويه في تعريفه في أول الكتاب على المثال، وقفا كثير من أصحابنا أثره في ذلك " [8]، وما قاله في إعراب الكاف في (أريتك) " وحكى بعض البصريين، وصلها بليس، وفي مواضع أخر لم يحكها أصحابنا" [9].

وجاء عند ابن جني في كتابه:(سر صناعة الإعراب) ، في حرف الكاف: " فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا، فلا ضمير فيها، كما أنك إذا قلت:(أنت مثل زيد) فلا ضمير

---

[1] ينظر: المرجع السابق:(139) .
[2] ينظر: المرجع السابق: (72) .
[3] ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: (31) .
[4] المرجع السابق: (121) .
[5] المرجع السابق: (27) .
[6] أبوعلي الفارسي، المسائل العسكريات :(112) .
[7] المرجع السابق: (53) .
[8] المرجع السابق: (53) .
[9] المرجع السابق: (79) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في(مثل) ، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا....:(أنت أخو زيد) ، و(أنت ابن زيد) هذا قول أصحابنا، وإن كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير كما يكون في المشتق "[1].

وجاء في حرف اللام: " فإنه إنما شبه الذي بـ(مَنْ) ، و(ما) فحذف صلتها، ووصفها كما يفعل ذلك(مَنْ) و(ما) ، ويجيء هذا في قول البغداديين على وصلها بمثل ؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف "[2] وجاء في حرف الفاء، " وقول البغداديين: إنا ننصب الجواب على الظرف كلام فيه إجمال، بعضه صحيح وبعضه فاسد..."[3].

والذي أعتقده أنه لا وجود للمدرسة البغدادية، وإنما هي الحقبة الزمنية التي جاءت بعد اكتمال المدرستين البصرية، والكوفية، والخصائص التي ذكرتها آنفا هي صفة حتمية لكل طالب علم، وعالم جاء بعد اكتمال المدرستين إلى يومنا هذا، فليست الدراسة على المدرستين أو الانتقاء منهما سمة يصح أن نطلق على من اتصف بها أنه صاحب مدرسة مستقلة .

---

[1] ابن جني، سر صناعة الإعراب: (290/1) .

[2] المرجع السابق: (365/1) .

[3] المرجع السابق: (275/1) .

الفصل الأول: الأصول النحوية بين أبي علي الفارسي وابن جني

- المبحث الأول: السماع.
- المبحث الثاني: الإجماع.
- المبحث الثالث: القياس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: السماع .

يعد السماع الأصل الأول والأهم؛ فاللغة المسموعة هي المنبع لنشأة القوانين الصرفية والنحوية، وعمل النحاة تجاهها؛ هو الكشف عن تلك القوانين، وتوضيح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الفصيح، لتكون قوانين تحفظ اللغة من التغير، والضعف، والتأثر باللغات الأخرى.

والسماع في اللغة: السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن[1]. ويعني القبول، والعمل بما يسمع[2].

وفي الاصطلاح: عرفه ابن الأنباري بمصطلح آخر أعم من السماع؛ وهو النقل، ويقول فيه: " هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة . فخرج عنه ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم؛ كالجزم بـ(لن) ، والنصب بـ(لم) [3].

وعرفه السيوطي بأنه: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم، أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها الثبوت " [4].

---

[1] ابن فارس، الحسين بن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (102/3) .

[2] ابن منظور، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، 1999م، مادة: (سمع) .

[3] ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن كمال الدين، لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية:(81) .

[4] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أ.د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976م: (48) .

وعرفه التهانوي بأنه: " ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها، بل يتعلق بالسمع من أهل اللسان، ويتوقف عليه، ويقابله القياسي . يقال: هذا مؤنث سماعي، وعامل سماعي، وحذف سماعي، ونحو ذلك "[1].

يشترط ابن الأنباري في تعريفه: الكثرة، والعربية، وصحة النقل، والفصاحة، وهناك نظر حول اشتراط الكثرة، إذ الثابت عند العلماء صحة النقل؛ فمتى ثبتت بالسند السليم قُبلت الرواية. وأجد أن تعريف السيوطي شابه تعريف ابن الأنباري في الشروط، إلا أنه أكثر شمولية منه، فلم يشترط الكثرة، وقد ذكرنا ردها، والاكتفاء بثبوت المنقول شرطًا للاحتجاج .

وأما تعريف التهانوي فيظهر عليه أنه غير جامع لمفهوم السماع؛ فلم يحدد شروطًا للسماع، وإنما عرف السماع بمفهومه اللغوي العام.

ـ مصادر السماع

أولاً: القرآن الكريم والقراءات القرآنية

علينا قبل الخوض في آيِ القرآن الكريم وقراءاته أن نفرق بين مفهومين الأول: هو الاحتجاج للغة القرآن الكريم، وذلك بأن تكون القراءة القرآنية غير متفقة مع قواعد النحو أو مخالفة للشائع من الظواهر الصرفية والنحوية، أو مجافية للقياس عند النحاة، ولذلك يلتمس النحوي لها الأعذار والنظائر.

---

[1] التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م: (971/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حتى يثبت أنها مقبولة في النحو، على غرار ما فعل أبو علي الفارسي في كتابه:(الحجة في القراءات السبعة) ، وابن جني في كتابه:(المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة) .

والثاني: هو الاحتجاج بلغة القرآن، وذلك بجعلها هي المصححة للأحكام، والدالة على صحة الاستنباط، والقياس[1].

والعجب كل العجب مما اعترى موقف بعض النحاة في الاستشهاد ببعض القراءات القرآنية، فقد وقع بعضهم في وصف قراءات قرآنية بأوصاف تشمئز منها النفوس، وفيها شيء من القسوة، ولم يفرقوا في طعنهم بين قراءة سبعية، أو عشرية، أو شاذة، بل كان لكلٍ نصيب من القذف باللحن، وبالجهل، وبعدم العلم بالعربية، وبالضعف، وبالخطأ، وبالوهم، إلى غير ذلك من الألفاظ المستنقصة للغة آيِ القرآن الكريم .

ففي أول كتاب وصل إلينا في النحو، نجد سيبويه عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [2] بكسر الميم، وهي إحدى القراءات السبع، يقول سيبويه واسمًا هذه القراءة: " هي عندي قبيحة لا تجوز إلا في الشعر.

---

[1] الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، 1997م: (81) .

[2] سورة النساء، من الآية: (1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد شنع المبرد في رد القراءات، واجترأ جرأةً لم تكن لأحدٍ من أقرانه، أو سبق إليها فكان يرد كل قراءة اصطدمت بالقواعد النحوية، مهما كانت درجة صحتها، فقال في قراءة من قرأ: ﴿ معائِش ﴾، فهمز " فإنه غلط "[1] وفي قراءة من قرأ: ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾ [2]." فإن الإسكان في لام(فلينظر) جيد، وفي لام(ليقطع) لحن" [3]، وقال في قراءة بعض القراء بالإضافة إلى قوله تعالى: ﴿ ثلثمائة سِنين ﴾ [4]: " وهذا خطأ في الكلام غير جائز " [5].

ومن الجدير بالذكر أن القراءات القرآنية على قداسة مكانتها، منها ما هو ضعيف مردود، وهو على الأصح ما انقطع سنده، أو كان فيه ضعف، وأحسن من تكلم في هذا إمام القراء في زمانه؛ ابن الجزري الذي قال في أول كتابه النشر: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبع التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أو عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف " [6] .

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: (123/1) .

[2] سورة الحج، من الآية:(15) .

[3] المبرد، المقتضب: (134/2).

[4] سورة الكهف، من الآية:(25) .

[5] المبرد، المقتضب: (171/2) .

[6] ابن الجزري، محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي الصباغ، دار الكتب العلمية، لبنان: (9/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما من ذهب إلى أن القراءات القرآنية تنقسم إلى متواتر: وهي القراءات السبع، وآحاد: وهي قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة، وشاذ: وهي قراءات التابعين: كالأعمش، وابن جبير، ونحوهم[1]، فهذا مذهب ضعيف، والاعتماد عليه يوقع في الطعن في القراءات الصحيحة، المتصلة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والتي هي محل الحجة، والمحجة في النحو العربي " فالقراءة لا تخالف؛ لأن القراءة سنة "[2].

ولعل الدارس يشير إلى ما يطلق عليه الشاذ في القراءات، والسامع لهذا المصطلح قد يظن أن ما أطلق عليه شاذٌ هو من الضعف، والبعد عن الصواب بمكان، وهو ليس كذلك إذ يعرف العلماء الشاذ بأنه: " هو الخارج عن قراءة القراء السبعة "[3]، ويعلق على هذا ابن جني بقوله: " إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوض بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه "[4].

ومن هنا نعلم أن ما خرج عن السبعة، فهو شاذ، وقد حكموا بذلك على كثير من القراءات الصحيحة بالشذوذ والضعف، وعلى الرغم من قوة ما يسمى، ويطلق عليه شاذًا، إذ هو ضارب في صحة الرواية، آخذٌ من سمت العربية مهلة ميدانه، والعدول عنه، والإنقاص من قدره طريق قد جانب الصواب، فكيف يستنقص ما كانت الرواية به متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم [5].

---

[1] ينظر: السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2008م: (163) .

[2] سيبويه، الكتاب: (148/1) .

[3] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998: (103/1) .

[4] ابن جني، المحتسب: (103/1) .

[5] ينظر: ابن جني، المحتسب: (103/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يقول ابن جني: " ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منَّا العمل بموجبه، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا، وأنهض قياسًا، إذ هما جميعًا مرويات عن السلف، فإن كان هذا قادحًا ومانعًا من الأخذ به، فليكونن ما ضعف إعرابه؛ مما قرأ بعض السبعة به هذه حالة، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير: ﴿ ضئاء ﴾ بمهزتين مكتنفي الألف، وقراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[1]، وهو مع ذلك مأخوذ به " [2].

ويشير سعيد الأفغاني إلى أن المنهج السليم هو أن يمعن النحاة النظر في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، وراجعوا النظر فيه، فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة، التي نقلها الفصحاء العلماء، فقلب للأوضاع، وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا القواعد مصدراً للقراءات[3]، وهذا ما أراه وأعتقده، منهجًا سليمًا للتعامل مع القراءات.

موقف أبي علي الفارسي وابن جني من القراءات القرآنية:

من المعلوم أن أبا علي الفارسي وابن جني يجريان على أصول البصريين؛ لذلك لم يختلف موقفهما تجاه القراءات عن موقف البصريين العام؛ من رد، وتضعيف، وترذيل للقراءات التي تصطدم مع أصولهم، وقواعدهم النحوية، وهما على الرغم من ذلك قد خدما القراءات القرآنية خدمات جليلة، وحاولا بوسائل كثيرة إيجاد وجوه نحوية لتلك القراءات التي تصطدم مع القواعد النحوية، إلا أن النزعة البصرية كانت تغلبهما تجاه بعض القراءات ولم

([1]) سورة الأنعام، من الأية: (137) .

[2] ابن جني، المحتسب: (104/1) .

[3] الأفغاني، في أصول النحو: (32) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يكن ابن جني على وفاق مع شيخه أبي علي الفارسي فيما يذهب إليه في توجيه بعض القراءات القرآنية، ويتضح ذلك من قوله في مقدمة كتابه(المحتسب) : " إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القراءات؛ ليحضوا به، ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي عمل كتاب:(الحجة في القراءات السبعة) ، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء " [1] وأخذ بعد ذلك، يعتذر لشيخه، بأنه ربما تعاورته خوالج الدهر، وكبواته .

وكما ذكرنا فإن أبا علي على الرغم من بحثه عن وجوه نحوية للقراءات الصحيحة، فإنه وقع في الطعن فيها وردها، ففي قوله تعالى:﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾ [2] قال: و " أما من جر الأرحام، فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن " [3]، فنجد هنا عند أبي علي الفارسي تضعيفًا للقراء، وتقديمًا للقياس على السماع، وتركًا للأخذ بما صح من القراءات السبع المتواترة .

وأما ابن جني، فلم يختلف موقفه عن أستاذه كثيرًا؛ بل كان يضعف، بعض القراءات ويعيبها، ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ثم ﴿ أَطَّرُّه ﴾ يدغم الضاد في الطاء قال: أبو الفتح: هذه لغة مرذولة[4]. ومن ذلك أيضًا قوله في قراءة من ضم التاء في قوله تعالى: ﴿ قلنا

---

[1] ابن جني، المحتسب: (106/1) .

[2] سورة النساء، من الآية: (1) .

[3] الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة في القراء السبعة أئمة الأمصار والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير يجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، الطبعة الأولى: 1984م: (121/3) .

[4] ينظر: ابن جني، المحتسب: (191/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للملائكةُ اسجدوا ﴾[1] - بعد ذكر كلام طويل- فهذا كله يشهد بضعف من قرأ بضم التاء، وفيه أكثر، ولو خشية الإملال لجئنا به [2].

ومن ذلك قوله في قراءة عاصم: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾[7] ببيان النون من(مَنْ) ، هذا معيب في الإعراب، معيف في الإسماع[3]. ولم يكن ابن جني، على وفاق مع المبرد، في جرأته، وقسوته في رد، القراءات القرآنية وعيبها، فنجده قي قراءة: ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[4] يقول: " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد، والفحش، والشناعة، والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس؛ بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب، وأخف، وألطف " [5].

ثانيًا: الحديث النبوي .

المنهج السليم في الاستدلال هو تقديم الحديث النبوي على أي مصدر آخر سوى القرآن الكريم، إذْ لا يوجد بيان أفصح من الحديث النبوي، كيف لا وقائله أفصح من نطق بالضاد النبي صلى الله عليه وسلم ، والعلل التي يذكرها النحاة لرد الاستدلال بالحديث النبوي واردة على الشعر والنثر بصورة أقوى من ورودها على الحديث النبوي، وقبل الخوض في آراء العلماء، ومناقشتها حول الحديث النبوي، نود الإشارة إلى مفهوم مصطلح(الحديث النبوي) عند النحاة وعلماء اللغة .

---

[1] سورة البقرة، من الآية: (34) .

[2] ينظر: ابن جني، المحتسب: (155/1) .

[7] سورة القيامة، الأية: (27) .

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص: (94/1) .

[4] سورة النساء، من الآية: (1) .

[5] ينظر: ابن جني، الخصائص: (285/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يراد بالحديث النبوي عند النحاة واللغويين: " أقوال النبي صلى الله عليه وسلم التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضًا؛ كالزهري وهشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز، والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصدروها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية، أو دعم قاعدة نحوية " [1].

والعلماء إزاء الاستدلال بالحديث النبوي؛ انقسموا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى عدم جواز الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا؛ لأسباب كثيرة،

أولها: أن الحديث مروي بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك فكثير من ألفاظه اعتراها التغير في التصريف أو الإعراب، ولذلك هي ليست من نطق الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا من لفظه .

وثانيها: أن الحديث وقع فيه لحن كثير، وذلك أن أغلب رواته أعاجم لا يتقنون العربية .

وثالثها: أن أئمة النحو من البصريين والكوفيين والنحاة المتأخرين في بغداد والأندلس، وغيرها لم يفعلوا ذلك، وأبرز من يتبنى هذا الرأي أبو حيان، وابن الضائع، والسيوطي[2]. إلا أن السيوطي متأرجح في منهجه؛ فتارة يجيز الاستدلال بما ثبت أنه مروي كما يقول في كتابه (الاقتراح في أصول النحو): " يستدل من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بما ثبت أنه قال، على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا "[3]. وفي مواضع أخرى من كتبه،

---

[1] ينظر: الأفغاني، في أصول النحو: (46) .

[2] ينظر: البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م: (10/1) .

[3] السيوطي، الاقتراح:(169) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يصرح بالمنع، ففي حديث:(لولا قومك حديثو عهد بكفر، لأسست البيت على قواعد إبراهيم)،[1] وفيه دليل على وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا بعينه على رأي الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك، خلافًا للجمهور، ويعقب السيوطي على هذا الحديث قائلاً: " والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته:(**لولا حدثان قومك**) وهذا جار على القاعدة، وقد بينت في كتاب(الاقتراح في أصول النحو) من كلام ابن الضائع، وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث التي رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم "[2]، فهو يقر هنا برد الحديث النبوي، وغير هذا الموضع كثير في كتبه، يصرح برد الحديث النبوي، وتأييد منهج المنع، وهذا التأرجح جعل بعض المعاصرين[3]. يصنف موقف السيوطي على قسمين: أحدهما: المنع، والآخر: الجواز، وهو تصنيف حسن من وجهة نظري.

المذهب الثاني: رأي الشاطبي، الذي وقف موقفًا وسطًا بين المنع والتجويز، فيرى أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كتلك التي قصد بها بيان فصاحته، وكالأمثال النبوية، ولا يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بالمعنى دون اللفظ، وقد تابع الشاطبي أبا حيان في نفيه احتجاج أحد من النحاة الأوائل بالحديث النبوي[4].

---

[3] أخرجه البخاري: (1 /59) برقم:) 126) .

[2] السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م: (42/2) .

[3] الزبيدي، القياس في النحو العربي: (100) .

[4] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: (12/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المذهب الثالث: رأي ابن مالك، والبدر الدماميني، وابن الصلاح وفي التجويز مطلقًا،

غير إن أشد هؤلاء تحمسًا لهذا الرأي، ودفاعًا عنه الإمام أبي حيان بن الطيب المغربي في شرحه على اقتراح السيوطي[1].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ كان نص قراره ما يأتي: " اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبنية فيما يأتي:

أ. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول؛ كالكتب الصحاح فما قبلها.

ب. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي:

1. الأحاديث المتواترة المشهورة .
2. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
3. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
4. كتب النبي ﷺ.
5. الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .
6. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين .
7. الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[2].

---

[1] ينظر: المرجع السابق: (14/1) .

[2] ينظر: محمود نخلة، أصول النحو العربي: (56) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبدو لي أن ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية، قريب مما ذهب إليه السيوطي في أحد مذهبيه المنصوص عليه في كتابه:(الاقتراح) إلا أن ما ذهب إليه المجمع أكثر توسعًا وضبطًا للمسألة.

موقف أبي علي الفارسي وابن جني من الاستشهاد بالحديث النبوي:

أكثر أبو علي الفارسي من الاستشهاد بالحديث النبوي، إلا أن هذه الكثرة لم تصل إلى حد أن يكون أصلاً تخرج عليه القوانين الصرفية والنحوية عنده، إذا ما قورن بالأصول الأخرى؛ كالشعر، والنثر وأشار الدكتور عبد الفتاح الشلبي إلى أن أبا علي الفارسي كان أسبق من ابن خروف، الذي عده بعض الباحثين، أول من استشهد بالحديث النبوي، ولم يجعله أول المحتجين، وأشار إلى أن البحث في أول من احتج بالحديث النبوي عملية معقدة تحتاج إلى استقصاء واسع لآثار النحاة الذين سبقوا أبا علي الفارسي[1].

وسأعرض مواضع احتج فيها أبو علي الفارسي بالحديث النبوي الشريف؛ منها: قوله: "والكبرياء واحد، وكُبْرُ الشيء معظمه وكُبْرُهُ: كبيرَةُ أيضًا، وفي الحديث[2]: (الولاء للكُبْر) "[3] وقوله: " ويقوي ذلك أنك إن حذفت الأول منهما حذفت العين والمحذوف في هذا النحو من العينات قليل، والمحذوف منه اللامات أكثر، ونظير هذا قولهم: الباءة وفي الحديث[4] (...من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر....) [5]. وقوله: " يقال: استروحت روايح الإنس إذا وجد ريحه، وريح الغدير إذا أصابته ريح "... وذكر شواهد شعرية ثم قال: " وفي

---

[1] محمود، محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1979م :(18) .

[2] أخرجه ابن أبي شيبة برقم: (31560)، وقال: حسين بن سليم بن أسد: إسناده ضعيف .

[3] الفارسي، أبو علي الحسن بين أحمد، المسائل العضديات، تحقيق: علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، 1986م: (28) .

[4] أخرجه البخاري: (34/3) برقم: (1905)، ومسلم: (182/4) برقم: (3379) .

[5] الفارسي، المسائل العضديات: (175) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حديث النبي صلى الله عليه وسلم [1](من قتل نفسًا معاهدًا بغير حلها لم يرح رائحة الجنة...)، [2] والأحاديث السابقة احتج بها أبو علي الفارسي لإثبات المعاني، وكأن النحاة كانوا يتوسعون بالاحتجاج للمعاني بالحديث النبوي، وهو ما يلاحظ أيضًا عند تلميذه ابن جني، لم يختلف موقفه عن موقف أستاذه أبي علي فقد احتج بالحديث النبوي وجعله أحد الشواهد التي استند عليها في تخريج بعض القراءات القرآنية الشاذة، واستشهد على قبول قراءة القرآن بلهجات العرب بقول النبي ﷺ:(نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف) [3]. كما استشهد بهذا الحديث على أن لغات العرب كلها حجة[4].

واستشهد ابن جني في كتاب(الخصائص) بأكثر من عشرين حديثًا معظمها للدلالة على المعنى، أو استعمال لفظ دون آخر؛ فمثلاً استدل على استعمال كلمة (لوق) بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام:**(لا آكل من الطعام إلا مالوق لي)** [5]؛ أي ما خدم وأعملت اليد في تحريكه[6].

وأشار ابن جني إلى أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف، ويسرع إلى قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم، فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه ألا ترى إلى قول الرسول ﷺ،

---

(1) أخرجه الحاكم: (105/1) برقم: (134)، والنسائي: (226/5) برقم: (8743) .

(2) الفارسي، المسائل العضديات: (121) .

(3) لم أجده في كتب الأحاديث .

(4) ينظر: ابن جني، الخصائص: (10/2)، والحجوج، محمد عبد الرحمن، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2002م: (45) .

(5) لم أجده في كتب الأحاديث .

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص: (10/1)، والحجوج، الأصول اللغوية: (25) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد قيل: يا نبيء الله، فقال:(ليست بنبيء الله ولكنني نبي الله) [1]، وذلك أنه ﷺ أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله[2].

وقد دفع استشهاد ابن جني بالأحاديث النبوية في اللغة الدكتور فاضل السامرائي إلى إنكار أن يكون ابن جني يحتج بالأحاديث النبوية، إذ قال: " إنا لم أجد في كتبه التي بين يدي ما يؤيد ذلك، فلم أره مرة جعل حديثًا أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة، أو إثبات نص لغوي وإنما يورد في النادر حديثًا للاستئناس به، أو الاستشهاد فيما لم يخرم قاعدة أصلاً جديدًا "[3].

وأعتقد أن رأي الدكتور فاضل السامرائي حسن على وجه العموم، أما إذا دققنا النظر فأرى أنَ ابن جني وأستاذه أبا علي الفارسي كانا مائلين إلى الاستشهاد بالحديث النبوي، والدليل على ذلك أن مصنفاتهما كثر فيها الاحتجاج بالحديث النبوي، وإن كان في اللغة، فقد أقاما الحديث النبوي مقام الدليل، والأصل الذي يبنى عليه الحكم، وأجدُ أن الذي جعلهما لا يسهبان في الاستشهاد بالحديث النبوي؛ هو الخوف من مخالفة العلماء السابقين لهما، والشروع في طريقة لم يسبقا إليها.

---

[1] أخرجه الحاكم في المستدرك برقم: (2859)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص: (383/1) .

[3] السامرائي، ابن جني النحوي: (133) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثًا: الشعر العربي :

قسم النحاة الشعراء إلى أربع طبقات :

الأولى: الشعراء الجاهليون، والثانية: المخضرمون: وقد أجمع النحاة على الاحتجاج بأشعارهما. **والثالثة: المتقدمون:** ويطلق عليهم الإسلاميون؛ كجرير، والفرزدق، والأخطل وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بأشعارهم، ذلك لأن أبا إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر كانا يخطئان هذه الطبقة أحيانًا. **والرابعة: المولدون،** ويقال لهم: المحدثون؛ كبشار، وأبي نواس، ولم يستشهد بكلامهما مطلقًا[1].

والصحيح أن النحاة استشهدوا بشعر كثير من المحدثين، ولم يلزموا أنفسهم بطبقات الاستشهاد التي فصل القول فيها البغدادي سابقًا؛ بل كانت لهم مواقف متباينة من ذلك يتنازعها الزمان، والمكان، فالمكان حصروه بالبادية: نجد، وتهامة، والحجاز، وأطرافها[2]، وهو محل نظر، فقد أخذ النحاة عن فصحاء المدن، وضواحيها[3]، وأما الزمان فقد كان الموقف منه مضطربًا، فلم يحددوه وقيل: إن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به [4].

وقد حدد مجمع اللغة العربية بالقاهرة زمن الاستشهاد إلى نهاية القرن الثاني للهجرة في الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري في البادية [5].

---

[1] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: (1/5-6) .

[2] ينظر: الزبيدي، القياس في النحو: (110) .

[3] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، مطابع دار القلم، بيروت، 1973: (29) .

[4] ينظر: السيوطي، الاقتراح: (55) .

[5] ينظر: الزبيدي: القياس في النحو: (110) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واستمر الاستشهاد بالشعر بدءًا من عصر سيبويه إلى أبي علي الفارسي وابن جني، اللذين رسخا أصول النحو ورتبوها، فهما يستعينان في شواهدهما بشيوخ المذهبين، ومعظمها اتخذ للمناظرة والجدل والاحتجاج لوجه راسخ من وجوه النحو[1].

وقد كثرت الشواهد الشعرية في مصنفات أبي علي الفارسي وابن جني كثرة واضحة إلا أن حظ الاستنباط كان قليلاً، ما خلا بعض ما ذهبوا إليه من آراء فردية [2].

ويشير بعض الباحثين إلى أن ابن جني قد أكثر من الاستشهاد بأشعار المحدثين، وكان متيماً بالمتنبي حتى كان يطلق عليه:(شاعرنا) [3]، إلا أنه لم يستشهد بشعرهم في أغلب الأحيان إلا في مجال المعنى، وكان يقول: " المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون"[4].

رابعًا: النثر .

كانت قريش أجود العرب انتقاءًا للأفصح من الألفاظ، والذين أُخذ عنهم اللسان العربي من بين القبائل العربية؛ هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل [5].

تختلف لغة الشعر في كل لغة عن لغة النثر؛ لأنها تخضع لقيود لا تخضع لها اللغة النثرية، ومن أجل ذلك يجب أن يكون النثر موضع اهتمام النحاة، وفوق الشعر في عملية

---

(1) ينظر: المرجع السابق: (111) .

(2) ينظر: المرجع السابق: (111) .

(3) ابن جني، الخصائص: (25/1) .

(4) المرجع السابق: (450/2)، وانظر: الأفغاني، في أصول النحو: (16) ، والحجوج، الأصول اللغوية: (45) .

(5) ينظر: الفارابي، أبو نصر محمد، كتاب الحروف، قدم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2006م: (84-85) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاستقراء، وحين نعود إلى تراث النحويين العرب، نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر، والنثر[1]، وتحرج النحاة من الاستشهاد بالمنثور، قد أوقعهم في اللبس، وجعل حكمهم متعدد الوجوه في المسألة، وجعلهم مُتأرجحين في بعض الأحيان، ومنها صدرت أحكامهم بالضرورة الشعرية، والشذوذ، ووجوب الوقوف عند السماع فقط [2].

ولم يحاول النحاة مَطلقًا؛ الفصل بين الشعر، والنثر في تقعيدهم القواعد، بل خلطوا بينهما[3]. إلا أن الشعر لا يكفي وحده عند أهل التحقيق، فهو محل الضرورات كما سبق بيانه[4]، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن النحاة حَذو حِذو سيبويه في ميله للشواهد الشعرية اعتقادًا منهم – فيما يبدو– أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروى من النثر[5].

وللدكتور محمد خير الحلواني رأي مخالف، فهو يرى أن النظرة الأولى في تراث النحاة توحي بأن لغة الشعر قد طغت على لغة القرآن الكريم النثرية؛ لأنها تقع في خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلاً، وفي أقل من نصف هذا العدد من آي القرآن، ولكن بالنظرة المتمهلة المتأملة، نجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب المحكي– وهو نثر– أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام

---

(1) ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي: (86) .

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1994م: (342) .

(3) ينظر: المرجع السابق: (342) .

(4) ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي: (76).

(5) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة: (342).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العرب، أربت الشواهد النثرية في(الكتاب)، على شواهد الشعر، ومثل سيبويه: الكسائي والفراء، والأخفـش [1].

وقد ذكر ابن جني في:(الخصائص)، الكثير من الأصول، والقوانين التي تنظم السماع للغة العرب الفصيحة فمن أين تؤخذ ؟ وأين تترك ؟ وكيف نتعامل مع تعارض اللغات ؟ وأيهما نأخذ ؟ وكيف نأخذ ما انفرد به الفصيح العربي ؟ وأن اللغات مهما اختلفت فهي حجة على الإطلاق، إلى غير ذلك من الأصول التي سأعرض لها فيما يأتي:

1ـ ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر :

علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال، والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترِ شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة، وخيالها، وانتقاض عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدح منه، وينال ويغض منه [2].

2ـ اختلاف اللغات، وكلها حجة :

إذا ورد في استعمال ما.لغتان مرويتان عن العرب رواية صحيحة، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك، أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياس أقبل لها وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي ﷺ(نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف)

---

[1] ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي: (77).

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص: (5/2) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال، والقياس متدانيتين، متراسلتين، أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جدا، وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا [1].

3ـ الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره :

القول في هذا الكلم ذكرها، ووجوب قبولها، وذلك لما تبينت به الشهادة من الفصيح العربي؛ فإما أن يكون شيئًا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة، لم يشارك في سماع ذلك منه على حد ما قلنا، فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح كقوله في الذُرَحْرَج: الْذرَحْرَج، ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئًا ارتجله، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تعرف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنها كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها قط، ولا سُبقا إليها، وعلى نحو هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب من كلام العرب، وإن جاء نحو هذا عن ظنين، أو متهم، أو من لم تَرقَ به فصاحته، ولا سبقت إلى النفس ثقته كان مردودًا غير متقبل[2].

4ـ ما يرد عن العربي، مخالفاً لما عليه الجمهور:

إذا اتفق شيء من ذلك نظر في ذلك العربي، وفيما جاوبه، فإن كان الإنسان فصيحًا في جميع ما يقول ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال، إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن به الظن، ولا يحمل على فساده [3].

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (10/2) .

[2] المرجع السابق: (24/2) .

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص: (285/1-290) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك المخالفة للغات الجماعة مضعوفًا في قوله، مألوفًا منه لحنه، وفساد كلامه حكم عليه، ولم يسمع ذلك منه، هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل، وإن كان يمكن أن يكون مصيبًا في ذلك لغة قديمة، مع ما في كلامه من الفساد في غيره، إلا أن هذا أضعف القياس، والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يقبل .

إن معنى هذا أن ابن جني كان يحترم ما ورد عن العرب حتى لو كان قد ورد عن ضعيف أو مهما كان أمره، فإن هذا مما يمكن أن يحترم ويحكم عليه بالقبول حتى لو خالف النحاة في ذلك، فالسماع أولى بالاتباع عنده وهو رأي لا يختلف عما جاء به علم اللغة الحديث بعد أكثر من ألف عام عليه.

5ـ العربي الفصيح ينتقل لسانه :

اعلم أن المعمول عليه في نحو هذا، أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة، وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه، أو نطق ساكت من أهلها، فإن كانت اللغة التي انتقل إليها لسانه فاسدة، لم يؤخذ بها، ويؤخذ بالأولى حتى كأنه لم يزل من أهلها، وهذا واضح [1].

القضايا التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني في السماع في كتاب: (الخصائص):

أولًا: تعارض القولين في المسألة الواحدة من عالم واحد :

قال ابن جني: " حدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيء هنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا. وحدثنا أبو علي قال: كان أبو يوسف إذا

---

[1] ينظر: المرجع السابق: (12/2) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أفتى بشيء، أو أملَّ شيئًا، فقيل له: قد قلت في موضع كذا غير هذا، يقول: هذا يعرفه من يعرفه؛ أي إذا أنعم النظر في القولين وجدهما مذهبًا واحدًا " [1]. وقال: " وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا الثبيج، آخذًا به غير محتشم منه، وأكثر كلامه في كتبه عليه، وكنت إذا ألزمْتُ عند أبي علي – رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئًا لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة " [2].

يشير ابن جني إلى أنه إذا سمع من العالم الواحد قولين متضادين في مسألة واحدة، فينبغي أن يؤخذ بالمتأخر منهما، فإن لم يعرف تاريخهما، فينبغي أن يجعل الأقوى منهما، قوله الثاني، وذلك من باب إحسان الظن بالعلماء، والعمل بما تستريح النفس لقوته، فإن كان القولان في القوة سواء، فينبغي هنا إعمال النظر فيهما، وأن تبنى على ما يغلب على الظن أنه الأقوى إذا امتنع الجمع بينهما، ولذلك كان ابن جني إذا ذكر قولاً لأبي الحسن من قولين له في المسألة، قال له أبو علي: مذاهب أبو الحسن كثيرة، إشارة بأن لك الأخذ بما تراه أقوى في نظرك .

قال ابن جني: " كان أبو علي- رحمه الله – يقول في هيهات: أنا أفتى مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل، كصه، ومه، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفًا، فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا، سمي به الفعل، كعندك، ودونك . وكان إذا سمع شيئًا من كلام أبي الحسن، يخالف قوله، يقول: عكر الشيخ، وهذا ونحوه من خلاج الخاطر، وتعادي المناظر، هو الذي دعا أقوامًا إلى القول بتكافؤ

---

[1] ابن جني، الخصائص: (206/1) .

[2] المرجع السابق: (205/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأدلة، واحتملوا أثقال الصغار، والذلة " [1] . وقال: " حدثني أبو علي: قال: قلت: لأبي عبدالله البصري: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله فقال: نعم، هو من عند الله، إلا أنه لا بد من تقديم النظر، ألا ترى أن حامد البقال لا يخطر له " [2].

لقد ذهب أبو علي الفارسي في (هيهات) مذهبين الأول: أنها اسم فعل، والثاني: أنها ظرف، وأشار إلى إمكان الجمع بين قوليه، فليس فيهما من التعارض ما يمنع ذلك، وأشار ابن جني إلى أنه وقع بالخطأ من ظن أن توارد القولين من العالم الواحد يرجع إلى تكافؤ الأدلة، وإنما هو عائد إلى طول النظر، والتأمل، والبحث في المسألة، مما يجعل العالم ينتقل من قول إلى آخر إذا اتضح أنه أقوى وأرجح، وأن هذا الفكر ينمو ويتسع مع طول النظر، وإدامته لذلك؛ كان من لا نظر له في العلم، ومسائله لا يخطر له منه شيء.

ثانيًا: كلام العرب حجة على قواعد النحو والصرف :

قال ابن جني: " كان أبو علي- رحمه الله- يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد، هذا معنى قوله، وإن لم يكن صريح لفظه " [3].

ومفاد كلام أبي علي أن العرب يتكلمون بسليقتهم، لا عن قواعد ومقاييس كما هو الحال بعد ظهور اللحن في العربية، ويرجع سبب ذلك إلى غياب الأصول والمقاييس التي تضبط لهم كلامهم، ويحتكمون إليها، وعمومًا فإن رأيه صحيح ورائد في تأصيل الاعتماد على

---

[1] ابن جني، الخصائص: (206/1) .

[2] المرجع السابق: (206/1) .

[3] المرجع السابق: (273/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لغة العرب في التقعيد لها، فالقاعدة قد يعتريها النقص، وهذا النقص فرع يمكن تعديله إذا وجدنا أن الناطقين باللغة على غير ذلك.

ثالثًا: الالتزام بالمسموع :

قال ابن جني: " فإن قلت: فأنت إذا قلت في:(لا أبالك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفصل، والتنكير، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين، وهما التعريف والتنكير، وهذان – كما ترى– متدافعان .

قيل: الفرق بين الموضعين واضح، وذلك أن قولهم: (لا أبالك) كلام جَرَى مجرى المثل، وذلك أنك إذا قلت هذا، فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه، وإنما تخرجه مخرج الدعاء؛ أي أنت عندي ممن يستحق أن يُدعى عليه بفقد أبيه . كذا فسره أبو علي، وكذلك هو لمتأمله " [1].

فالعلماء يرون أن الأسماء الخمسة، التي منها(أب) لا تعرب بالحروف إلا إذا كانت معرفة بالإضافة[2]، والألف في(أبا) أشعرت بالإضافة، وذلك لأن حقها أن ترد الكاف بعدها مباشرة، إذْ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا باللام، ولا غيرها، وهو ما أشعر بالتنكير، إلا أن أبا علي فسر ذلك؛ بأنه مما خرج عن العرب، كعبارات مسكوكات خرجت مخرج المثل تروى، ولا يقاس عليها، ونظير هذا ما " أنشد توكيدًا لهذا المعنى فيه قوله:

*** وتترك أخرى فردة لا أخالها *[3].**

ولم يقل: لا أخت لها، لكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم:(لا أبا لك) ، و (لا أخا لك) .قيل: مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر، فجرى هذا نحوًا من قولهم: لكل أحد من مذكر، وأنثى، واثنين، وجماعة:(الصيف ضيعت اللبن) على التأنيث؛ لأنه كذا جرى أوّله،

---

[1] ابن جني، الخصائص: (343/1) .

[2] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (123/1) .

[3] لم أقف له على نسبة، وهو من شواهد: الخصائص (343/1)، خزانة الأدب: (496/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم:(لا أبا لك) ، إنما فيه تعادي ظاهره، و(اجتماع) صورتي الفصل، والوصل، والتعريف، والتنكير لفظًا لا معنى " [1].

رابعًا: العربي هو الحَكَم في الحُكم على لغة غيره :

قال ابن جني: " أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سألت خليلاً عن الذين قالوا:(مررت بأخواك) ،(وضربت أخواك) ، فقال: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا: في ييأس: ياءس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها، قال:(يعني الخليل) ومثله قول العرب من أهل الحجاز:(يا تزن وهم ياتعدون، فروا من يوتزن ويوتعدون) . فقوله: أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون يريد أبدلوا الياء في ييأس، والآخر: أن يكون يريد أبدلوا الياء في أخويك ألفًا، وكلاهما يحتمله القياس ههنا؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم، ممن يقولها بالياء، وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفًا في لغتهم، استخفافًا للألف فأما في لغتهم هم فلا.

وذلك أنهم هم لم ينطقوا قط بالياء في لغتهم، فيبدلوها ألفًا، ولا غيرها، ويؤكد ذلك عندهم أن أكثر العرب، يجعلونها في النصب والجر ياء، فلما كان الأكثر شيوعًا هذا شاع على أسماع بلحارث، فراعوه، وصنعوا لغتهم فيه، ولم تكن الياء في التثنية شاذة، ولا دخيلة في كلام العرب، فيقل الحفل بها، ولا ينسب بلحارث إلى أنهم راعوها، أو تخيروا للغتهم عليها " [2].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (343/1) .

[2] المرجع السابق: (14/2) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر ابن جني عن أبي علي أن بعض العرب، يقول:(مررت بأخواك) ، و (ضربت أخواك) فيلزموه المثنى الألف في جميع أحواله، وقال- الخليل- هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا: في ييأس: ياءَس، أي قلبوا الياء ألفًا، وذلك بإبدال الياء ألفًا، لانفتاح ما قبلها.

وجعل الخليل أيضًا كلامهم السابق، على قياس من يقول من أهل الحجاز: ياتزن وأصلها: يَوتزن، وياتعدون وأصلها: يوتعدون.

وفسر ابن جني كلام الخليل في ييأس بأنه يحتمل أمرين:

الأول: أن يكونوا أبدلوا الياء في(ييأس) ألفًا.

الثاني: أن يكونوا أبدلوا الياء في(أخويك) ألفًا، فقالوا: أخواك.

ويرى ابن جني أن إلزام المثنى الألف، إن صدر من غير بلحارث، فيكون قياسًا على لغة بلحارث؛ من أجل التخفيف، وذلك أنهم رأوا أن الألف أخف من الياء، وإن صدر من بلحارث؛ فلا يكون للتخفيف، وإنما هو على ما جرت عليه لغتهم.

واعتماد أن اللغة حكمًا قديم كنا رأيناه في المسألة الزنبورية عندما احتكم الكسائي إلى العرب الذين كانوا بباب الوزير، فأقروا الكسائي وحكموا له[1]

خامساً: الاستعمال أساس التقعيد:

قال ابن جني: " سألت أبا علي- رحمه الله- فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قوله:(أعطيتكمه) فأسكن الميم مستخفًا، كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهمًا، كيف قياس قوله، على قول الجماعة: أعطيته درهمًا إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

([1]) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (99).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذا طَلَّبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ[1]

إذا وقع ذلك قافية ؟ فقال:(لا يجوز ذلك) في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله:(كأنه صوت حاد) ؛ لأن هذا أمر قد شاع عنهم، وتعولمت فيه لغتهم، بل لقرينة انضمت إليه ليست مع ذلك، ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول: أعطيتهه، خلافًا على قول الجماعة: أعطيتموه فإن جعل الهاء الأولى رويًا، والأخرى وصلاً، لم يجز ذلك، لأن الأولى ضمير، والتاء متحركة قبلها، وهاء الضمير لا تكون رويًا، إذا تحرك ما قبلها فإن قلت: أجعل الثانية رويًا، فكذلك أيضًا؛ لأن الأولى قبلها متحركة، فإن قلت: أجعل التاء رويًا، والهاء الأولى وصلاً، قيل: ما تصنع بالهاء الثانية ؟ أتجعلها خروجًا ؟ هذا محال؛ لأن الخروج لا يكون إلا لأحد الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو . فإن أداك تركيب هذه المسألة في القافية إلى هذا الفساد، وجب ألا يجوز ذلك أصلاً، فأما في غير القافية، فتتابعه جائز. هذا محصول معنى أبي علي، وأما لفظه فلا يحضرني " [2].

وأعتقد أن مفاد كلام أبي علي أنه أراد أن يقرر القاعدة الأصولية في السماع، وهي أن الاستعمال اللغوي هو الأصل الذي تقوم عليه القاعدة، إلا إنني أجد أن الطريقة التي عالج فيها أبو علي المسألة، ونقلها عنه ابن جني لم تكن موفقة، فهي غارقة في التعقيد، والدخول في مجالات أخرى كالعروض والقافية، وهو أمر قد يرتبط بخصوصية لغة النثر على الأقل.

---

[1].البيت للشماخ، وهو من شواهد: المقتضب: (267/1)، والخصائص) 127/1) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (945)

[2] ابن جني، الخصائص: (17/2-18) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: الإجماع

يطلق الإجماع في اللغة ويراد به أحد معنيين :

الأول: العزم. قال الفراء: " الإجماع: العزم على الأمر، والإحكام عنه. تقول: أجمعت الخروج، وأجمعت عليه .... أجمعت الأمر، وعليه إذا عزمت عليه " [1]. والثاني: الاتفاق؛ يقال: " أجمع القوم، اتفقوا "[2]، وليس ثمة شك في أن المراد هنا بالإجماع الاتفاق، ولكن ما مفهوم هذا المصطلح عند النحاة ؟

اقتبس النحاة هذا المصطلح من الفقهاء واستعمله سيبويه، قاصدًا به إجماع النحاة، وإجماع العرب في الوقت ذاته[3]. واستعمله المبرد وكان يرى أنه حجة على من خالفه[4]. واستقر الأمر بهذا المصطلح أن مفهومه " الإجماع على حكم الحادثة قولاً "[5].

ولكن ما زمن هذا الاستشهاد ؟ وما دور المجامع اللغوية المعاصرة فيه ؟ إن زمن الاستشهاد مسألة معقدة، وقد حصره ابن جني بإجماع علماء البصرة والكوفة، فلا تجوز مخالفتهم إذا أجمعوا، وهو محل خلاف ستأتي مناقشته، وأما ما هو دور المجامع اللغوية في الإجماع ؟ فأرفض من وجهة نظري أن يكون لها دور في ذلك، فهي لا تعبر عن رأي النحاة في العصر الذي تجتهد فيه برأي في مسألة معينة فهي تشكل إجماعًا جزئيًا، وهو لا حجة فيه.

ومن المسائل التي أجمع النحاة عليها إجماعهم في إعراب الأسماء الستة؛ فقد نُقل عنهم قولهم: " أجمعنا على أن هذه الحركات- والتي هي الضمة، والفتحة، والكسرة- تكون

---

(1) ابن منظور، لسان العرب: مادة (جمع) .

(2) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1972م، مادة (جمع)

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (391/2)، الحجوح، الأصول اللغوية: (173) .

(4) ينظر: المبرد، المقتضب: (175/2)، الحجوح، الأصول اللغوية: (173) .

(5) السيوطي، الاقتراح: (69) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك "[1].

وفي مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، نقل عنهم قولهم: " جاز بالإجماع،(ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ) إذا جعلت زيدًا فاعلاً، وغلامه مفعولاً؛ لأن غلامه وإن كان متقدمًا عليه في اللفظ ،إلا أنه في تقدير التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال تعالى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى }[2] فالهاء عائدة على موسى، وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير "[3].

وكذلك " أجمعنا على جواز تقديم خبر(كان) على اسمها نحو قولك:(كان قائمًا زيد) ، وإن كان قُدِّمَ فيه ضمير الاسم على ظاهره، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير، لم يمنع ذلك من تقديم الخبر "[4].

وفي مسألة تقديم خبر(ما زال) وأخواتها عليهن نقل عنهم أنهم: " أجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها "[5]. وقولهم: " فإنا كنا أجمعنا على أن(ما زال) ليس بنفي للفعل وأجمعنا على أن(ما) للنفي "[6].

وبعد عرضنا بعض المسائل التي أجمع عليها النحاة، فما هو موقف النحاة من الإجماع ؟ تباينت آراء النحاة، فمنهم من ذهب إلى وجوب قبوله والتسليم به، وعدم جواز

---

[1] الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي: مسألة (2) .

[2] سورة طه، الأية:(67) .

[3] ابن الأنباري: الإنصاف: مسألة (9) .

[4] المرجع السابق: مسألة (9) .

[5] المرجع السابق: مسألة: (17) .

[6] المرجع السابق: مسألة (9) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مخالفته؛ كابن الأنباري الذي يقول: فيما أورده من جواب البصريين على الكوفيين في مسألة بناء(غير) ، وذهاب الكوفيين إلى أنها ينبغي أن تبنى قال: " أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم:(إنها في معنى إلا، فينبغي أن تبنى) قلنا هذا فاسد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال:(زَيْدٌ مِثْلَ عمرو) ، فيبنى(مثل) على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك:(زيد مِثْلُ عمرو) في معنى(زيد كعمرو) ، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك، دل على فساد ما ادعيتموه " [1].

وكذلك قوله في مسألة إعراب المثنى والجمع على حده: " وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع ".

فأنكر ابن الأنباري على الكوفيين قولهم: إن(غير) مبنية لمشابهتها(إلا) ، والتي هي من الحروف، بأن ذلك لو صح؛ لجاز القول أن(مثل) مبنية لقيامها مقام الكاف، وهو ما عقد الإجماع على خلافه، وأنكر على أبي إسحاق الزجاج قوله أن التثنية والجمع مبنيان، وقد عقد الإجماع على كونهما معربين، فجعل الإجماع في المثالين السابقين دليلاً لا يجوز مخالفته.

ويوافق ابن الأنباري فيما ذهب إليه ابن الخشاب الذي نقل عنه السيوطي ما نصه في(المرتجل) لو قيل: إن(مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً إجراءً لها مجرى(إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز[2]. فابن الخشاب يعتقد أن(مَنْ) تعرب إعراب(إنْ) الشرطية، لكن منعه من القول بهذا الرأي، أن فيه مخالفة للمتقدمين، ولو كان هذا القول قد سبق إليه لقال به .

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف: مسألة رقم:(38) .

[2] السيوطي، الاقتراح: (67) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي المقابل نرى ابن جني يقبل إجماع النحاة، ولكن بشروط يقول: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك يده، ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعطك يده بذلك، فلا يكون إجماعهم عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله:(أمتي لا تجتمع على ضلالة) [1]. وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة " [2].

فابن جني بعد ذكر شروط قبول الإجماع، فرق بين إجماع النحاة وإجماع الفقهاء مبينًا أن إجماع الفقهاء حجة، ومستدلاً عليه بحديث الرسول صلى الله علية وسلم:(أمتي لا تجتمع على ضلالة) . فهو منصوص على حجيته من النبي صلى الله عليه وسلم، بينما إجماع النحاة علم منتزع من استقراء هذه اللغة، وهو يريد بذلك الإشارة إلى إمكان خرق إجماع النحاة، إذْ هو لا يرقى إلى مستوى إجماع الفقهاء الذي جاء النص الشرعي بعدم جواز مخالفته.

ويرى ابن جني أن كل من ملك أدوات الاجتهاد، وطرق الاستنباط الصحيحة، له حق مخالفة إجماع النحاة، لكن عن علم ودراية، يقول: " فكل فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره " [3]. ويرسم لنا ابن جني من نفسه صورة في مخالفة الإجماع، يقول: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا من قولهم:(هذا جُحْر ضَبٍّ خربٍ) . فهذا يتناوله آخرٌ عن أولٍ، وتال عن ماضٍ، على أنه غَلَط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وإنه مِن الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على

---

[1] أخرجه ابن ماجة: (1303/2)، برقم (3950)، قال البوصيري: (169/4) هذا إسناد ضعيف.

[2] ابن جني، الخصائص: (191/1) .

[3] المرجع السابق: (191/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن، والشعر ساغ، وسلس، وشاع، وقُبل. وتلخيص هذا أن أصله:(هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ جُحْرُ) ؛ فيجري(خرب) وصفًا على(ضبٍّ) ، وإن في الحقيقة للجُحْر. كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري(قائمًا) وصفًا على(رجل) ، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره " [1].

ويرى ابن جني أن الأمر في ذلك أوضح من أن يستدل عليه، يقول: " والأمر في هذا أظهر أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف(الجُحْر) المضاف إلى الهاء، وأقمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس(خرِبٍ) ، فجرى وصفًا على ضب- وإن كان الخراب للجحر لا للضب- على تقدير حذف المضاف على ما أرينا. وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم، وربما كان في الآية الواحدة، من ذلك عدة مواضع " [2]، ومما يحمد لابن جني في هذا الأمر أنه لا يرى أن إجماع أهل المصريين أو النحاة على قبول شيء ما دون اعتماد استقصاء للمسألة ليس على أنه مقدس ولا يمكن المساس به ولا يمكن اختراقه أو نقضه ، بل هو يرى أنه إذا ما تحصل شيء ينقضه من استعمال العرب، فإنه يمكن نقضه.

وكان أبو علي الفارسي يعضد ذلك، ويرى ما صرح به ابن جني إلا أنه لم يصرح بمخالفة الإجماع، كما فعل ابن جني. يقول ابن جني: " وعلى نحو هذا حمل أبو علي الفارسي رحمه الله:

---

[1] ابن جني، الخصائص: (192/1) .

[2] المرجع السابق: (193/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[1] *

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: مزمَّل فيه، ثم حَذَف حرف الجر، فارتفع الضمير المستتر في اسم المفعول " [2].

ولا ينبغي أن يفهم مما تقدم عرضه من مخالفة ابن جني للإجماع، وتسويغه له، أنه يستسيغ ذلك هذه المخالفة ويجعلها مطية يمتطها كل من سوغت له نفسه ذلك، حفظًا للمتقدمين قدرهم، وعمق فهمهم، يقول ابن جني: " إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه، وسوغنا مرتكبه- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وإعجازًا على كلاكل، والقوم الذين لا نشك أن الله -سبحانه وتقدست أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم ... " [3]. وكراهية الخروج على الإجماع ليس مقصورًا على ابن جني؛ بل نص عليه غيره من النحويين كالرضي الذي يقول: " ولولا كراهية الخروج على إجماع النحاة، لحسن إدعاء كون المضارع مسمى مجزومًا مبنيًا "[4]. فها هو الرضي يتخلى عن استحسانه، كون المضارع المجزوم يجوز فيه البناء؛ كي لا يخرق الإجماع الذي اتفق عليه النحاة .

وبعد هذا العرض، اعتقد أن ما ذهب إليه ابن جني كان قولاً غاية في الدقة، فالخروج عن إجماع النحاة جائز، فليس هناك ثمة نص يحرم ذلك كما هو الحال عند الفقهاء، إلا إن الباحث مع تجويزه ذلك يرى ما يراه من وجوب حفظ قدر العلماء وسعة علمهم فلا نخرج عن

---

[1] الشاهد لأمرئ القيس في ديوانه (25)، وصدره: كأن ثبيرا في عرانين وبله . وينظر: السيوطي: (297) وخزانة الأدب: (327/2)، (639/3) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم (2341) .

[2] ابن جني، الخصائص: (193/1).

[3] المرجع السابق: (190/1)

[4] الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسين الموسوي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1987م: (111/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن إجماعهم إلا مع أخذ الحيطة، والحذر، والتريث، وطول النظر في القول الذي نعتزم مخالفتهم فيه، وليس الخروج كذلك مطية يركبها أنصاف المتعلمين، ومن شابههم رغبة في إظهار النفس، والتعالي على العلماء السابقين .

الإجماع السكوتي

يعرف الإجماع السكوتي بأنه: هو الإجماع المستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول آخر[1]. وأرغب أن أشير إلى أن من النحاة من يفرق بين مفهوم الانتحال من مذهبين مذهبًا ثالثًا وبين الإجماع السكوتي، كما أنني لم أفرق في كلامي ههنا بينهما، إذْ هما من وجهة نظري مذهب واحد.

موقف ابن جني وأبي علي الفارسي من الإجماع السكوتي

لم يختلف موقف ابن جني من الإجماع السكوتي عن موقفه من الإجماع بعامة، وفكرة الخروج عليه، يقول: " ولعمري إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم، إلا أن فيه تشنيعًا عليه، وإهابة به إلى تركه، وإضاقة لعذره في استمراره عليه، وتهالكه فيه من غير إحكامه، وإنعام الفحص عنه وإنما لم يكن فيه قطع؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع، فقس على ما ترى " [2]. فابن جني حذر، من سلوك هذا الطريق وكره، ما لم يملك المجتهد في المسألة الأدوات الصحيحة للولوج فيه، هذا الطريق، وإن كان ولا بد من ولوجه، فالحذر كل الحذر، من مخالفة النص بطريقة غير سليمة.

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح: (68) .

[2] ابن جني، الخصائص: (189/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويضرب لنا ابن جني مثالاً على ذلك، يقول: " وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ فأحَدُ ما يحتج به عليه أن يقال له: " إجازة هذا مذهب سيبويه، وأبي الحسن، وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضًا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا لكافة البلدين، وجب عليك -يا أبا العباس- أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه "[1]. نعى ابن جني على أبي العباس المبرد منعه تقديم خبر ليس عليها؛ لأنه بذلك يكون قد خالف إجماع النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها – من وجهة نظر ابن جني – ولأن الإجماع دليلٌ معتبر، فكيف يخالفه أبو العباس دون نص صريح، أو قياسٍ معتبر ؟ وهو غير صحيح البتة، فلم يوفق ابن جني فيما نقل من إجماع النحويين عليه، فالمسألة خلافية، ولا إجماع فيها، يقول ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر(ليس) عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين[2]. وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر(ليس) عليها "[3]. وقال ابن عقيل: " اختلف النحويون في جواز تقديم خبر(ليس) عليها، فذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وأكثر المتأخرين- كالمصنف – إلى المنع. وذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلى الجواز "[4].

وأما أبو علي الفارسي فقد مال إلى مخالفة الإجماع السكوتي على الخصوص؛ ففي مسائل كثيرة قد سبق فيها بحكم، وأثبت فيها حكمًا آخر ومن ذلك أن لفظة(كُلٌّ) لا يدخلها

---

[1] ابن جني، الخصائص: (189/1).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب: (194/4)، (406/4) .

[3] ابن الأنباري، الإنصاف: مسألة (18) .

[4] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت: (258/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الألف واللام في أقوال الأول، وجَوَّز هو فيها ذلك، وقد أفردها، بمسألة في الحلبيات، واستدل على ذلك بالقياس[1].

وخلاصة ما سبق أن ابن جني قد كره الخروج على الإجماع السكوتي، وأما أبو علي الفارسي، فكان مكثرًا من ذلك، ويفهم منه تجويزه الخروج على الإجماع السكوتي، دون كراهة ذلك.

إجماع العرب

يعد إجماع العرب حجة، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم ويسكتون عليه، ويؤكد ابن جني حجية إجماع العرب، وأنه لا تجوز مخالفته، بقوله: " واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة " [2].

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح: (69) .

[2] ابن جني، الخصائص: (125/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث: القياس .

عرف ابن منظور القياس لغةً فقال: " يقال: قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا، وقيسه إذا قدره على مثاله " [1]. وعرفه ابن الأنباري اصطلاحًا بعدة تعريفات فقال: " هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه . كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب " [2]. وقال: " هو تقدير الفرع بحكم الأصل "، وقيل: " هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع ". وقيل: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "، وقيل: " هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "، وهذه الحدود كلها متقاربة " [3].

وقال السيوطي: " إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب "[4]. وقيل: " هو حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب، أو البناء، أو التصريف " [5].

وعند إنعام النظر فيما سبق عرضه من الحدود، نجد أن ابن الأنباري كان موفقًا عندما حكم عليها بالتقارب في الدلالة، وأشير إلى أن مفهوم القياس، قد نقل من عند علماء أصول

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (قيس) .

[2] ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975م: (45-46) .

[3] الأنباري، لمع الأدلة: (93) .

[4] السيوطي، الاقتراح: (70) .

[5] الحلواني، في أصول النحو: (91) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفقه، إلا أنه لم يتغير مفهومه، أو يتطور عند النحاة، بل بقي على ما هو عليه، سواء بالاعتماد في الاستدلال، أو المفهوم على السواء .

القياس عند أبي علي الفارسي وابن جني :

استعمل القياس منذ نشأة النحو العربي، لكنه بدأ بسيطًا لم يتجاوز معناه اللغوي، إلى أن جاء الخليل الذي يعد " سيد قومه وكاشف قناع القياس عن علمه " [1]. وتطور القياس ونضج في القرن الرابع الهجري على يد أبي علي الفارسي، ومن ثَّم على يد تلميذه ابن جني، وذلك نتيجة للتطور العلمي، والتأثر بالمنطق الأرسطي، والعلوم والشرعية . وينقل ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي قوله: " أخطئ في خمسين مسألة لغوية، ولا أخطئ في واحدة في القياس " [2]. وقال عنه: " أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا " [3]. وقال عنه بعد أن نقل بعض تخريجاته: " لله هو! وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقًا له. وكيف لا يكون كذلك ،وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة، زائحة علله ساقطة عنه كلفه، وجعله همه، وسدمه لا يعتاقه عنه، ولد ولا يعارضه فيه متحر، ولا يسوم به مطلوب ولا يخدم به رئيسًا إلا بأخرة، وقد حط من أثقاله، وألقى عصا ترحاله"[4].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (261/1).

[2] المرجع السابق: (88/2).

[3] المرجع السابق: (208/2).

[4] المرجع السابق: (286/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد حذا ابن جني حذو أستاذه أبي علي الفارسي، وجرى مجراه، فكان مطبقًا لقياسه وتعليلاته، وداعيًا إلى ذلك، يقول: " للإنسان إن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع " [1].

القياس من حيث الاطراد والشذوذ بين أبي علي الفارسي وابن جني:

افتتح الكلام عن القياس من حيث الإطراد والشذوذ أبو بكر السراج في كتابه (الأصول) إذ قال: " والشاذ على القياس ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل: استقام واستعاد جميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس نحو: ماضٍ يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، ولكنهم لم يستعلموا، (ودع) استغنى عنه (بترك) فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذًا عن القياس، والاستعمال فهذا الذي يطرح، ولا يعرج عليه، نحو: ما حكى من إدخال الألف، واللام على اليجدع "[2].

ويفهم من الكلام السابق أن القياس من حيث الإطراد والشذوذ على ثلاثة أقسام: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ عنهما، وهو ما تلقاه بالقبول تلميذه أبو علي الفارسي، فقد نقلها عن أبي بكر السراج دون أن يغير فيها شيئًا يقول: " اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب: شاذٌ عن الاستعمال مطردٌ في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذٌ عن القياس، وشاذٌ عنهما، وهذا قول أبي بكر السراج " [3].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (261/1).

[2] ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م: (57/1) .

[3] أبوعلي الفارسي، المسائل العسكريات: (76).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في حين زاد ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي عندما تكلم عن الاطراد والشذوذ قسمًا رابعًا: وهو المطرد في القياس والاستعمال جميعًا: نحو قام زيد، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد [1]، وأشار إلى أن هذا القسم هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وعبر عنه في موضع آخر بقوله: " وإذا فشا الشيء في الاستعمال، وقوى في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، وغير ذلك، فما هو فاشٍ في الاستعمال، قوى في القياس " [2].

وتكلم ابن جني عن القسم الثاني: وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، ومثل له بماضي (يذر ويدع)، فماضيهما (ودع وذر) لا يمنعهما القياس، وإنما شذا استعمالاً [3]، وهو بذلك يجري مجرى أستاذه أبي علي الفارسي الذي يقول: " ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعًا لا يستعمل فيه إلا هذين، فلهذا شذ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول: ودع شاذًا عن الاستعمال " [4].

ويبين ابن جني حكم هذا القسم بقوله: " واعلم أن الشيء، إذا كان شاذًا في السماع مطردًا في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر، وودع، لأنهم لم يقولوهما ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وزن ووعد ولو لم تسمعهما. فأما قول أبي الأسود :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلي ما الَّذِي غَالَه في الحبّ حَتَّى وَدَعَهْ [5]

---

[1] ابن جني، الخصائص: (97/1).

[2] المرجع السابق: (126/2).

[3] المرجع السابق: (99/1).

[4] أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات: (76).

[5] الشاهد في ديوانه (36)، والأنصاف (285)، والخزانة: (120/3)، والشعر والشعراء(729/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم: (1663) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك قراءة بعضهم: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[1]، فهما من الاستعمال الشاذ " [2].

ويفند سعيد الأفغاني ما توارثه النحاة، ومنهم أبو علي الفارسي، وابن جني من أنّ العرب استغنت عن ماضي (يدع)، ومصدره بماضي (ترك)، ومصدره فلم يردا في فصيح كلامهما بقوله: وهم في أقوالهم هذه متهافتون خارجون على أصولهم التي أصلوها هم أنفسهم، وإليك بيانها :

أولاً: من المتفق عليه عند اللغويين، والنحاة أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلا القليل، ولو جاءنا وافرًا لجاء علم كثير، ومن المتفق عليه عندهم: " أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ".

ثانياً: بعد هذا نرى أن ما ذهب إليه النحاة واللغويون غير صحيح، فقد استعمل الكلمة أبو الأسود في بيته السابق، ووردت في قول الشاعر:

وثُمَّ وَدَّعْنا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ فَرَائِسَ أَطْرافِ المُثَقَّفَةِ السَّمْرِ[3]

والعلماء يثبتون استعمال الكلمة بشاهد واحد، إذا لم تخالف القياس، وكلمة(ودع) على ما مر بنا من كلام ابن جني مطردة في القياس، أما قوله(شاذ في الاستعمال) فيحبطهما اعتراف النحاة بضآلة ما انتهى إلينا من كلام العرب، وأن أحكامهم عامة مبنية على الاستقراء الناقص، ووردهما مع ذلك في شعر أبي الأسود، وشعر شاعر آخر.

---

[1] سورة الضحى، الآية: (3) .

[2] ابن جني، الخصائص: (99/1) .

[3] الزمخشري، تفسير الكشاف، ،مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى: (766/4)، تاج العروس: مادة(ودع) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثًا: نأتي الآن إلى قراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ ربك وما قلى ﴾[1]، فقد قرأها كذلك عروة بن الزبير وابنه هشام، وهما من هما، ومن الغريب في ذلك أن ابن جني نفسه نص في كتابه: (المحتسب) على أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم[2]، وهي قراءة ابن عباس، وعروة، ومقاتل، وأبي حيوَة، وابن أبي عبلة، ويزيد النحوي[3]، وقد استعمل صلى الله عليه وسلم مصدر (ودع)، الذي زعموا أنه ميت وهو قوله:(لينتهين قوم عن ودْعهم الجمعات، أو ليختمن على قلوبهم)[4]. وجاء في المصباح المنير[5]: " ودعته أدعه، ودعًا تركته .. "[6].

ونقل ابن جني عن أبي علي قوله: " وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال:(درّهمت الخُبَّازَي) أي: صارت كالدراهم، فاشتُق من الدرهم اسم اعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَم. قال: ولم يقولوا منه: دُرْهم إلا أنه إذا جاء اسم المفعول، فالفعل نفسه حاصل في الكف، ولهذا أشباه "[7].

وقال " ومما يجوز في القياس، وإن لم يرد به استعمال الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي، قال: أبو زيد، وقالوا: رجل مُدْرْهَم، ولم يقولوا دُرْهم . وحدثنا أبو علي -أظنه عن ابن الأعرابي- أنهم يقولون:(دَرْهَمت الخُبَّازي) ، فهذا غير الأول . وقالوا: رجل مفئود،

---

[1] سورة الضحى، الآية: (3) .

[2] ابن جني، المحتسب: (2/) .

[3] عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية:(180/8) .

[4] أخرجه ابن حبان في صحيحه: (باب صلاة الجمعة) .برقم: (2785) . قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

[5] الفيومي، المصباح المنير: (653) .

[6] ينظر: سعد الأفغاني، في أصول النحو: (34) .

[7] ابن جني، الخصائص: (358/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولم يعرفوا فعله، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل نحو: مضروب من ضرب، ومقتول من قتل "[1].

أركان القياس:

الركن الأول: المقيس عليه: ويطلق عليه (الأصل)، وهو " النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع، أو الرواية، وسواء كانت عن طريق المشافهة أو التدوين، وكذلك القواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة النصوص " [2].

وللمقيس عليه أحكامٌ يجب توافرها فيه، ومن تلك الأحكام: أولاً: ألا يكون المقيس عليه شاذًا في السماع مطردًا في القياس، فإن كان كذلك، فلا يجوز القياس عليه قال أبو علي الفارسي: " وحكي عنه أعيْن: بين العين. وأشيم: بين الشيم، ولم يعرف له فعل. فإن قلت: كيف يكون قوله تعالى: ﴿ بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾[3]. على هذا، وإن لم يستعمل ؟ فقلت: منه على هذا المعنى، فإن ذلك لقلته لا نحمله عليه، وإن كان في القياس غير ممتنع "[4]. وقال ابن جني: " فإن كان الشيء شاذًا في السماع، مطردًا في القياس، تحامت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَر وَودع؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وَزَن وَوَعَد لو لم تسمعهما " [5].

---

[1] المرجع السابق: (392/1) .

[2] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1983م: (95) .

[3] سورة الملك، من الآية: (30) .

[4] أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات: (80) .

[5] ابن جني، الخصائص: (99/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والظاهر مما سبق إن رأي أبي علي الفارسي، وابن جني متّفقٌ في كون الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس لا يقاس عليه، ولا يعدُّ من الأصل اللغوي الذي تبنى عليه القواعد النحوية، وغيرها.

ثانياً: ألا يكون المقيس عليه مطردًا في الاستعمال، شاذًا في القياس، وفي ذلك قال أبو علي الفارسي: " فمن ذلك قولهم: لا أكلمك صبرَىْ دهرٍ، بإسكان الياء، ومن أضاف نحو:(معدي كربٍ) كان مخطئًا تاركًا لكلامهم، وإن كان القياس غيره، كما أن من أعلَّ (استحوذ) كان تاركًا لكلامهم "[1].

وقال ابن جني: " واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره "[2]. ويمثل على ذلك بقول العرب: " أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن يقال: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله ليعادله الجملة الأولى "[3].

نجد مما سبق أن أبا علي الفارسي وابن جني كانا يؤمنان بعدم جواز اتخاذ ما اطرد في الاستعمال، وشذ في القياس أصلاً يقاس عليه غيره، وذلك ظاهر في الأمثلة التي طروحها، وبيّنا أنهما إنما أجروها هذا المجرى لعلة السماع، وهي مخالفة لما هو جار في أكثر اللغة، فلا ينبغي إجراء القياس عليها .

---

[1] أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات: (82) .

[2] ابن جني، الخصائص: (99/1) .

[3] المرجع السابق: (100/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: الشاذ في الاستعمال والقياس: " الشاذ: هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية، ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره " [1]. والنحاة مجمعون على عدم جواز القياس على الشاذ وهو من باب أولى إذا قورن بالأقسام السابقة، فلو فتح باب القياس على الشاذ، لاضطربت قواعد اللغة، واختلطت أصولها، ولكن هل يجوز القياس على الشاذ في الضرورات ؟

يروي ابن جني أنه سأل أستاذه أبا علي الفارسي عن هذا فقال: " كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته ضروراتهم، فليكن أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم، فليكن أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك " [2]. ويفهم من كلام أبي علي أن الضرورة درجات منها ما هو حسن، ومنها ما هو قبيح، ويبدو لي أن المعيار في القبح والحسن هو مدى بُعد هذه الضرورة عن الأصل المقيس عليه، ومدى القرب، فكلما كانت أقرب كانت أحسن، وكلما بعدت كانت أقبح .

الركن الثاني: المقيس: و " هو المحمول على كلام العرب تركيبًا أو حكمًا "[3]، وذهب الخليل وسيبويه في المقيس إلى أن: " ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى " [4].

---

[1] أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: (100) .

[2] ابن جني، الخصائص: (323/1) .

[3] الزبيدي، القياس في النحو: (25) .

[4] ابن جني، أبو الفتح، المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لابن عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، الطبعة الأولى، 1954م: (180/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ووافقهما المازني وقال مفسرًا لكلامهما: " وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت(قام زيد) أجزت أنت(ظَرُفَ خالدٌ وحَنُقَ بِشْرٌ) ، وكان ما قسته عربيًا كالذي قسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت، ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضًا، فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس " [1].

ونقل ابن الأنباري الإجماع على ما ذهبوا إليه بقوله: " لأنا أجمعنا على أنه إذ قال العربي:(كتب زيد) ، فإنه يجوز أنه يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيًا أو عجميًا، نحو: زيد، وعمرو، وبشير، وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال " [2].

وعلى خطى هذا الاتجاه المحافظ على أساليب اللغة وتراكيبها سارت خطى أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني: " قال أبو علي: إذا قلت:(طاب الخُشْكُان) فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته في كلام العرب " [3].

وقال ابن جني تعقيبًا على هذا الكلام: " ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية، قد أجرته العرب مجرى أصولها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجُر، وإبْرَيْسَم، وفِرِنْدٍ، وفيرزوجٍ، وجميعَ ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الدِيباج، والفِرِنْد ، والسُهريز، والآجُر؛ أشبه أصول كلام العرب، أعنى النكرات، فجرى في الصرف ومَنْعِه مجراها " [4]. ثم ينقل ابن جني بعد ذلك كلام أبي علي: " قال أبو علي: " ويؤكِّد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤبة:

---

[1] ابن جني، المنصف: (180/1) .

[2] ابن الأنباري، لمع الأدلة: (98/1) .

[3] ابن جني، الخصائص: (357/1) .

[4] ابن جني، الخصائص: (357/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هَلْ يُنْجِيَنِّي دَنًّا سِخْتِيتُ

أوفضّـــةٌ أو ذهـــبٌ وكبريتُ[1]

قال: فـ(سخيت) من السَخْت؛ كـ(زحيل) من الزحل. وحكى لنا أبو علي عـن ابـن الأعرابي أظنه قال: يقال:(دْرهمت الخبازي) ؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم، وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد: رجل مُدَرْهَم . قال: ولم يقولوا منه: دُرْهِم، إلا أنه إذا جاء اسم مفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف، ولهذا أشباه " [2].

وذكر ابن جني أنه حين قرأ كتاب التصريف على أبي علي الفارسي قرأ عليه: " فـي الإلحاق المطرَّد: إن موضعه من جهة اللام؛ نحو قُعْوُدٍ ، ورِمِدٍ ، وشَمْلَلَ، وصَعْرَرَ ، وجعـل الإلحاق بغير اللام شاذًا لا يقاس عليه، وذلك نحو جوهرٍ، وبَيْطَر، وجَدْوِل، وحِذْيَم، ورَهْوَك، وأرْطى، وامعْزّى، وسَلْقَى، وجَعْبَى " [3]. ويذكر ابن جني شرح أبي علي الفارسي على كـلام أبي عثمان المازني: " قال أبو علي الفارسي: وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لـو شـاء شاعر أو ساجع أو متَّسِع أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلاً وصفة لجاز له، ولكان ذلك مـن كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرْجَجٌ أكرم من دَحْلَلٍ، وضرببَ زيد عمرًا، ومررت برجـل ضَرْبَبٍ، وكَرْمِمٍ، ونحو ذلك " [4]. وبعد ذلك يطرح ابن جني سؤالاً على أبي علي ويقـول: " قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهـو إذًا مـن كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول:(طاب الخُشْكَان) ؛ فتجعله من كلام العرب؛ وإن لـم تـتكلم

---

[1] الديوان: (25) وهو من شواهد: الخصائص:(358/1)، التقريب لأصول التعريب: (11) .

[2] ابن جني، الخصائص: (358/1) .

[3] المرجع السابق: (358/1) .

[4] ابن جني، الخصائص: (358/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العرب به . هكذا قال: فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولاً على كلامها، ومنسوبًا إلى لغتها " [1]. وقال ابن جني: " ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:

هَلْ تَعْرِفُ الدارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ

مِنْها فَظَلْتَ اليْومَ كالزرَّجِ [2]

أي الذي شرب الزرجون؛ وهي الخمر. فاشتق المزرَّج من الزَرجُون، وكان قياسه: كالمزرْجن، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً، إذا كانت بمنزلة السين من قربوس " [3]. وينقل بعد ذلك قول أبي علي: " قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلَّطت فيه، قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة :

في خِدْرِ مَيَّاس الدُمَى مُعَرْجَنِ[4]

وأنشدناه (المعرجن) باللام، فقوله: (المعرجن) يشهد بكون النون من عرجون أصلاً، وإن كان من معنى الانعراج، ألا تراهم فسروا قوله تعالى: ﴿ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾[5]، فقالوا: الكباسة إذا قدمت فانحنت؛ فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون (عُرْجُون) زائدة، كزيادتها في(زيتون) غير أن بيت رؤبة الذي يقول فيه(المعرجن) منع هذا، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي، كسبطر من

---

[1] المرجع السابق: (359/1) .

[2] لم ينسب هذا الرجز لراجز: (56)، الخصائص: (359/1)، لسان العرب: مادة: (عرجن)، كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني: باب العين، تاج العروس: (فصل الزاي) .

[3] ابن جني، الخصائص: (359/1) .

[4] أرجوزة من ديوانه: (56) ينظر: الخصائص: (359/1)، لسان العرب: مادة(زرجن) ، تاج العروس :مادة (زرج) القاموس المحيط:(فصل الزاي) .

[5] سورة يس، الآية: (39) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سبط، ودمثر من دمث، ألا ترى أنه ليس في الأفعال(فَعْلَن) ، وإنما ذلك في الأسماء، نحو: عَلْجَن، وَخَلْبَن "[1].

ومما سبق نجد أن أبا علي الفارسي وابن جني قد سارا على ما أجمع عليه النحاة من ضرورة الاقتصار على المنقول عن اللغة من الاشتقاقات، والأساليب، والتراكيب العربية، فهو اتجاه يجنح إلى المحافظة على الموروث اللغوي، وعدم تأثره باللغات الأخرى، فيما هو من خصائصه الدقيقة؛ كالاشتقاقات، والتراكيب .

الركن الثالث: العلة: ويسميها الرماني العلة القياسية، يقول: " وهي التي يطرد بها في النظائر نحو: علة الرفع في الاسم(كذا) ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة " [2]. ويرى ابن الأنباري: " أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينّا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد " [3].

وعرفها الجرجاني بأنها: " هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه " [4]. ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن " العلة أحد أنواع الجامع بين المقيس، والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه، فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا، فألحق به فأخذ حكمه " [5].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (359/1) .

[2] الرماني، الحدود في النحو: (50) ضمن كتاب: (رسالتان في النحو واللغة) .

[3] الأنباري، لمع الأدلة: (105) .

[4] الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وفهرسه: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1991: (167) .

[5] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي: (111) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال ابن جني إلى " إن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات لوقوع أحكام، وجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا" [1].

وقسم الزجاجي علل النحاة إلى ثلاثة أقسام تعليمية وقياسية وجدلية نظرية يقول :

" فأما التعليمية؛ فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منه لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا:(قام زيد فهو قائم) ، و(ركب فهو راكب) ، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا:(ذهب فهو ذاهب) ، و(أكل فهو آكل) ... فمن هذا النوع من العلل، قولنا: إن زيدًا قائم إن قيل: بم نصبتم زيدًا ؟ قلنا: ب(إنَّ) ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر: لأنا كذلك علمناه، ونعلمه ... فهذا، وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب .

وأما القياسية فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ(إنَّ) في قوله:(إن زيدًا قائم) ، ولم وجب أن تنصب(إنَّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدلية النظرية؛ فكل ما يعتل به في باب(إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم

---

[1] ابن جني، الخصائص: (48/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الحادثة في الحال ؟ ... ولأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله، نحـو: ضـرب زيدًا عمرو، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله، لأنه الأصل، وذاك فرع ثانٍ ... وكل شيء اعتلَّ به المسئول جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر " [1].

وإذا نظرنا إلى العلة وتطورها في النحو العربي من منظور تاريخي نجـد أن العلـة ارتبطت بالنحو العربي ارتباطًا وثيقًا، وعاصرت نشأته، وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة ثم تطورت، وتعقد الحديث فيها، وتشعب إلى نوع من الجدل النظري لا غناء فيه، ولا قيمة له في الدرس اللغوي .

فكتاب سيبويه أول كتاب وصل إلينا في النحو؛ كله يقوم على العلل، وما يجري مـن حوار بينه، وبين أستاذه الخليل يبدأ دائمًا بالسؤال عن العلة، لكن هذه العلل لا تعدو أن تكـون تفسير مباشرًا للظواهر الصرفية والنحوية .

ثم شغل حديث العلة النحاة، وتنوع الكلام وفيها تشعب، ولا تكاد تجد لغويًا لا يعرض لها، ولم يكتفوا بالسهل القريب منها؛ بل أخذوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها كل حسب قدرته العقلية، ومواهبه في استنباط ما لم يصل إليها المتقدمون من علل حتى بدءوا يفـردون لها التصانيف .

فإذا جاء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وجدنا ولعًا شديدًا بالعلة، وتطورت على أيديهما تطورًا لم يسبقا إليه، وهو ما أرغب الكشف عنه من خلال دراستي بعض العلل التـي دارت بينهما في(الخصائص) ، ومن تلك العلل :

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، 1986م: (64-65) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: علة الحمل على النقيض :

وهو الحمل على المخالف، أو على الضد . قال ابن جني: " وذهب الكسائي في قوله:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعمـــر الله أعْجَبَنِـــي رِضَـــاهَا[1]

إلى أنه عدى(رضيت) بـ(على) لما كان ضد(سخطت) ، و(سخطت) مما يتعدى بـ(على) ، وهذا واضح، وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي " [2].

لقد بين ابن جني مذهب الكسائي في قول الشاعر:(رضيت على) ، إذ عدى الفعل (رضى) بـ(على) ، والأصل أن يُعدَّى بـ(عن) ، ولكنه حمل(رضي) على ضدها، ونقيضها(سخط) فلما كانت(سخط) تتعدى بـ(على) ، فقد حمل(رضى) عليها، وعداها بـ(على) ، وهو ما كان يستحسنه أبو علي الفارسي.

ثانيًا: علة إجراء المضمر مجرى المظهر :

استعمل ابن جني هذا التعبير في(باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع) [3] . يقول: " سألت أبا علي رحمه الله فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قوله:(أعطيتكمه) فأسكن الميم مستخفًا؛ كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهمًا. كيف قياس قوله(على قول الجماعة) أعطيته درهمًا، إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذا طَلَـــبَ الوَسَـــيقَةَ أوْ زَمِيـــرُ[4]

---

[1] الشاهد للقحيف العقيلي في مجاز القرآن: (84/2)، والكامل: (351/1)، وشرح التصريح: (14/2) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، الشاهد رقم: (3111) .

[2] ابن جني، الخصائص: (389/2) .

[3] ابن جني، الخصائص: (17/2) .

[4] البيت للشماخ، وهو من شواهد: المقتضب: (267/1)، والخصائص: (127/1) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (945) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إذا وقع ذلك قافية ؟ فقال: لا يجوز لك في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها "[1]. أي لا يجوز لنا أن نجري المضمر مجرى المظهر، كما لا يجوز لنا أن نضمر الاسم الظاهر بعد رُب، نحو:(رب رجل مررت به) لتصبح بعد الإضمار(رب مررت به) ؛ لأن رب لا تعمل في المعرفة، كما أن المضمر لا يوصف [2].

وهذا القبيل من القياس لا يجوز؛ لأن فيه نقض، يقول ابن جني معقبًا على ذلك: " أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاض الأوضاع، فالزم هذه المحجة، فمتى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلاً، أو يخالف بك مسموعًا مقيسًا فألغه، ولا تَطُر بجنابه " [3].

ثالثًا: علة الإتباع:

وهو أن تُتْبَعُ الكلمة على وزنها أو رويها إشباعًا وتوكيدًا، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم [4] . وقد أخذ هذه العلة ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي يقول: " قلت مرة لأبي علي- رحمه الله- قد حضرني شيء في علة الإتباع في(نقيذ) ، وإن عرى أن تكون عينة حلقية، وهو قرب القاف من الخاء والغين، فكما جاء عنهم النخير والرغيف، وكذلك جاء عنهم (النقيذ) ، فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف الحلق بها، كما

---

[1] ابن جني، الخصائص: (17/2) .

[2] المرجع السابق: (19/2) .

[3] ابن جني، الخصائص: (21/2) .

[4] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م: (526) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياها بحروف الفم فالنقـيذ في الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون فرضيه وتقبله " [1].

وعند كلام ابن جني على هجوم كسرة الإتباع على ضـمة الإعـراب، وابتزازهـا لموضعها قال: " ومما حكاه لنا أبو علي عن أبي عبيدة أن سمع: دعه في حِرْأمّه، وذلك أنـه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفا على الراء، وهي مكسورة فنفى الكسرة، وأعقب منها ضمة" [2].

وعلى أي حال، فقد تأثر ابن جني بأستاذه أبي علي الفارسي الذي يـرى أن حركـة الإتباع لا تطرد، ولا يقاس عليها، فهي من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

رابعًا: علة الاستحسان :

وهو في الأصل مصطلح فقهي، يستخدم في أصول الفقه، وهو أحد الأدلة الفقهية عند الحنفية، وقد استعاره ابن جني مصطلحًا، ومفهومًا ليعلل خروج بعض ألفاظ اللغة عن الأوزان القياسية التي رسخها اللغويون على ألا يوصف هذا الخروج بالشذوذ [3].

وقد وصفه ابن جني بأن " علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربًا من الاتسـاع والتصرف " [4].

وكان ابن جني في تعليلاته محتذيًا بشيوخه البصريين؛ كأبي علي الفارسـي، الـذين عالجوا المواضع اللغوية نفسها، ولكنهم لم يكونوا يستخدمون(الاستحسان) وصفًا لها، بل نراهم

---

[1] ابن جني، الخصائص: (365/1) .

[2] المرجع السابق: (141/3) .

[3] ينظر: فجال، محمود عبد الله، الاستحسان عند ابن جني، مجلة دراسات العلوم الإنسـانية، المجلـد: 220 (أ)، العدد (6، الملحق)، 1995م: (3323) .

[4] ابن جني، الخصائص: (133/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يذكرون تعبيرات أخرى؛ كطلب الخفة، أو كراهية الاستثقال، علة لخروج الألفاظ عن أقيستها[1].

قال ابن جني: " ومن الاستحسان قولهم:(رجل غديان) ، و(عشيان) ، وقياسه:(غدوان) و(عشوان) ، لأنهما من غَدوت وعَشوت؛ أنشدنا أبو علي:

بَاتَ ابْنُ أسماءَ يعشوه ويصبَحُه من هَجْمةٍ كأشَاءِ النَخْلِ دُوّارِ"[2]

يشير ابن جني في المثال السابق إلى أن الصفتين؛(غديان) و(عشيان) أصلهما(غَدَوان) و(عَشَوان) ؛ لأنهما من غدوت وعشوت، ولكنهما أعلوا الواو فقلبوها ياء، وذلك للخِفّة، فالياء المفتوحة أخفُّ من الواو.

وقد جعل ابن جني هذا الإعلال من باب الاستحسان، فليس ثمة موجبٌ لإعلالهما، غير أنهم استحسنوا القلب لانتفاء المانع.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الاستحسان، الذي اعتمده ابن جني في أصول اللغة والنحو لم يشر إليه سوى في الباب المعقود له في(الخصائص) ، على الرغم من أنه كرر الأمثلة وطريقة معالجتها في الخصائص وغيره، وأعتقد أن ابن جني كان موفقًا في جلب مصطلح(الاستحسان) من أصول الفقه إلى أصول النحو؛ فمعظم أصول النحو قد جلبت من أصول الفقه والاستحسان دليل معتمد عند كثير من علماء أصول الفقه، وهو يضبط كثيرًا من ألفاظ الترجيح في اللغة والنحو التي يقوم الترجيح فيها على استحسان رأي على رأي آخر.

---

[1] ينظر: فجال، الاستحسان عند ابن جني: (3323) .

[2] ابن جني، الخصائص: (133/1) ، والشاهد لقرط بن التؤام اليشكري، وهو من شواهد: إصلاح المنطق: (222)، والخصائص: (142/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خامسًا: علة الاشتقاق :

وهو نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا، ومغايرتها في الصيغة، وهو نوعان: الاشتقاق الأكبر: وهو أن يكون بين اللفظتين تناسب في المخرج . والاشتقاق الأصغر: وهو أن يكون بين اللفظتين تناسب في الحروف والتركيب[1]. ويعد ابن جني أول من استعمل مصطلح(الاشتقاق الأكبر) ، وقد عقد له بابًا في(الخصائص) استهله بقوله: "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا إلا أن أبا علي -رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن " [2].

ويفهم من كلام ابن جني أن أبا علي كان يعللُ به بعض الظواهر اللغوية والصرفية، وإن لم ينص عليها بمصطلح مستقل .

سادسًا: علة إصلاح اللفظ :

قال الجرجاني الصالح: " هو الخالص من كل فساد " [3]. وقيل: " هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل "[4]. واللفظ: " ما يتلفظ به الإنسان، أو من في حكمه، مهملاً كان، أو مستعملاً " [5]، وقد أفرد ابن جني في(الخصائص) بابًا مستقلاً(في إصلاح اللفظ) استهله بقوله: " اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة، وعليها أدلة، وإليها موصلة، وعلى المراد منها

---

[1] ينظر: الجرجاني، التعريفات: (43) .
[2] ابن جني، الخصائص: (133/1) .
[3] الجرجاني، التعريفات: (143) .
[4] الكفوي، الكليات: (651) .
[5] الجرجاني، التعريفات: (206) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محصلة، عنيت العرب بها، فأولتها صدرًا صالحًا من تثقيفها، وإصلاحها "[1]. وبدأ أمثلته بتفسير أبي علي لقول العرب:(أما زيد فمنطلق) ، وتأخير الفاء فيها إصلاحٌ للفظ، قال ابن جني: " فمن ذلك قولهم:(أمّا زيد فمنطلق) ؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت:(مهما يكن من شيء فزيد منطلق) ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدَّمة عليهما. وأنت في قولك:(أمّا زيد فمنطلق) إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين، ولا تقول:(أما فزيد منطلق) ، كما تقول فيما هو(في معناه) :(مهما يكن من شيء فزيد منطلق) ، وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ "[2].

ويوضح ابن جني وجه الإصلاح كما نقله عن أستاذه أبي علي، وهو " أن هذه الفاء، وإن كانت جوابًا لم تكن عاطفة، فإنها على مذهب لفظ العاطفة بصورتها، فلو قالوا:(أما فزيد منطلق) كما يقولون:(مهما يكن من شيء فزيد منطلق) لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف هو إمّا، فتتكبَّوا ذلك لما ذكرنا، ووسَّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة فقالوا:(أمَّا زيد فمنطلق) ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو:(قام زيد فعمرو) "[3].

وتفسير أبي علي لعلة نقل الفاء من(زيد) إلى(منطلق) تفسير جيد، وهو يوضح مدى عمق نظر أبي علي إلى الجمل اللغوية، وأعتقد أن التعليل بإصلاح اللفظ في هذه الجملة كان موفقًا.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (312/1) .

[2] ابن جني، الخصائص: (312/1) .

[3] المرجع السابق: (313/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سابعًا: علة الإعراب :

" وهو اختلاف أواخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا " [1]. وعرفه ابن جني بأنه: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " [2]. وعقد له بابًا سماه(القول على الإعراب) [3]. وضح فيه مفهوم الإعراب اللغوي والاصطلاحي، معززًا ذلك بالأمثلة، وعلل بهذه العلة كثيرًا من الكلمات الأعجمية في جعلها من كلام العرب، وهو بذلك يسير على خطى أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يقول: " إذا قلت:(طاب الخشكان) فهذا من كلام العرب ؛ لإنك بإعرابك إياه قد أدخلته في كلام العرب " [4].

وعلق ابن جني على كلامه بقوله: " ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها " [5]. وهذه العلة محل إجماع عند النحاة واللغويين، فلم يعرف عنهم من خالف ذلك، وهي الوسيلة التي يتم من خلالها اقتراض المفردات من اللغات الأخرى، وهي كذلك وسيلة من وسائل إثراء اللغة، فاللغة تؤثر وتتأثر بما حولها من اللغات.

ثامنًا: علة التجريد :

والتجريد " هو أن ينتزع من أمر موصوف لصفة أمر آخر مثله في تلك الصفة للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع عنه " [6].

---

[1] الجرجاني، التعريفات:(46) .
[2] ابن جني، الخصائص: (36/1) .
[3] المرجع السابق: (36/1) .
[4] ابن جني، الخصائص: (359/1) .
[5] المرجع السابق: (359/1) .
[6] الجرجاني، التعريفات: (67) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد استعمل ابن جني هذه العلة، وعزا تسميتها إلى أبي علي الفارسي، وأفرد لها بابًا في (الخصائص) قال في أوله: " اعلم أن هذا فصلاً من فصول العربية طريف حسن. ورأيت أبا علي – رحمه الله – به غريًا معنيًا، ولم يفرد له بابًا، لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها. ومعناه: أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجرى ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قولهم:(لئن لقيت زيدًا لتلقين منه الأسد) ، و(لئن سألته لتسئلن منه البحر) ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدًا وبحرًا وهو عينه هو الأسد إلا أن هناك شيئًا منفصلاً عنه ممتازًا منه " [1].

وأعتقد أن علة التجريد تقترب من الجانب البلاغي الدلالي أكثر من قربها من النحو واللغة، وذلك أنها في اعتقادي تدخل في أبواب التشبيه عند البلاغيين.

تاسعًا: علة الجوار :

وهي " تسمية الشيء باسم ما يجاوره، والمجاورة ما يعمم كون الكون أحدهما (المعنيين) في الآخر بالجزئية، أو الحلول، وكونها في محل، وكونهما متلازمين في الوجود، أو العقل، أو الخيال " [2]. وبعبارة أخرى حمل الأول على الثاني، أو الثاني على الأول، وإعطاء أحدهما حكم الآخر لعلة المجاورة .

وقد احتكم ابن جني إلى هذه العلة، وخرج عليها كثيرًا من القضايا النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، وتعد علة الجوار تخريجًا لطيفًا لبعض الأنماط اللغوية، والتي لا يمكن ردها إلى قواعد اللغة[3]، وخير مثال على ذلك ما أجمع عليه النحاة من قولهم:(هذا جحر ضبٍّ خربٍ) أن(خربٍ) ، جر على الجوار، وعلى هذا أبو علي الفارسي، لكن ابن جني

---

[1] ابن جني، الخصائص: (464/2) .

[2] رفيق العجم، موسوعة مصطلحات أصول الفقه: (1358/2) .

[3] ينظر: الحجوج، الأصول اللغوية: (151) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خالف هذا الإجماع، وقال: إنه على حذف المضاف لا غير[1]، واستدل على ذلك بآيات من القرآن الكريم، وأوماً إلى أن شيخه أبا علي الفارسي كان يميل إلى موافقته، وذلك أن أبا علي الفارسي على نحو هذا خرج قولهم :

كَأَنَّ ثُبَيْرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[2]

ولم يحمله على الغلط، قال: لأنه أراد: مزمّل فيه، ثم حَذَف حرف الجر، فارتفع الضمير المستتر في اسم المفعول [3].

10. علة الحمل على الظاهر:

والظاهر: " هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص "[4] " هو ما انكشف واتضح معناه للسامع من غير تأمل وتفكر " [5] .

وقد عقد ابن جني لهذه العلة بابًا في(الخصائص) بعنوان(باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره) [6] استهله بقوله: " اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه، والوصية به، فإذا شاهدت ظاهرًا يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه " [7].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (192/1) .

(4) لشاهد لأمرئ القيس في ديوانه (25)، وهومن شواهد: السيوطي: (297)، وخزانة الأدب : (327/2)، (639/3) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم (2341) .

[3] ابن جني، الخصائص: (193/1) .

[4] الجرجاني، التعريفات: (157) .

[5] الكفوي، الكليات: (594) .

[6] ابن جني، الخصائص: (251/1) .

[7] المرجع السابق: (251/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم ذكر العديد من الأمثلة، ومن تلك ما طرحه كسؤال على أبي علي الفارسي فيما ذكر عن محمد بن الحسن قال: " ذكر محمد بن الحسن(أَرْوَى) في باب(أروُ) فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء، فتكون من باب التَّقوى والرَعْوَى ؟ فجنح إلى ما نحن عليه من الأخذ بالظاهر، وهو القول "[1]، وفيما سبق إشارة من ابن جني إلى أن أبا علي الفارسي كان يوافقه فيما يذهب إليه من الأخذ بالظاهر، والحمل عليه.

وما سبق عرضه مشروحًا من أبرز العلل التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني وهي على سبيل الحصر إضافة لما سبق عرضه: علة الانجذاب[2] وعلة الاستعمال[3] وعلة التوافق[4] علة الاعتراض[5] علة الرتبة[6] علة الغلبة[7] علة الاتساع[8] علة التخصيص[9] علة القلب[10] علة الوهم[11] علة الكراهية[12] علة المشابهة[13] علة التعريف والتأنيث[14] علة التعريف والألف والنون[15] علة الإعراب[16] علة الاختصاص[1]. علة الضعف[2] علة

---

[1]ينظر: المرجع السابق: (255/1) .

[2]ينظر: المرجع السابق: (277/1) .

[3]ينظر: المرجع السابق: (295/1)، (217/2 - 218) .

[4] ينظر: المرجع السابق: (321/1) .

[5]ينظر: المرجع السابق: (337/1) .

[6]ينظر: المرجع السابق: (354/1) .

[7]ينظر: المرجع السابق: (385/1) .

[8]ينظر: المرجع السابق: (19/2) .

[9]ينظر: المرجع السابق: (35/2-36) .

[10]ينظر: ابن جني ، الخصائص: (76/2)، (79/2)، (81/2) .

[11]ينظر: المرجع السابق: (400/2) .

[12]ينظر: المرجع السابق: (72/2) .

[13]ينظر: المرجع السابق: (172/2)، (249/3) .

[14]ينظر: المرجع السابق: (180/2) .

[15]ينظر: المرجع السابق: (198/2) .

[16]ينظر: المرجع السابق: (231/2) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العوض[3] علة مخالفة القياس[4] علة الزيادة[5] علة الضرورة[6] علة المعنى[7] علة الإشعار[8] علة الخفة[9] علة الشيوع[10] علة الإجماع[11] علة الفرق[12] علة فقدان الأصول[13] علة التضاد[14] علة السماع[15] علة الاطراد[16] علة التصريف[17] علة القلة[18] علة الشذوذ وعلة القبح[19] علة الأولى[20] علة الملابسة[21] علة التعليل[22] علة التأنيث[23] علة الدور[24] علة الإلحاق[25] علة الاستثقال[1] علة الانقلاب[2] علة القوى[3] علة المعاقبة[4] علة ضعف العامل[5]

---

[1]ينظر: المرجع السابق: (273/2) .
[2]ينظر: المرجع السابق: (287/2) .
[3]ينظر: المرجع السابق: (286/2) .
[4]ينظر: المرجع السابق: (216/2) .
[5]ينظر: المرجع السابق: (287/2) .
[6]ينظر: المرجع السابق: (295/2)، (369/2) .
[7]ينظر: المرجع السابق: (99/3)، (120/1)، (433/2) .
[8]ينظر: المرجع السابق: (14/2) .
[9]ينظر: المرجع السابق: (14/2) .
[10]ينظر: المرجع السابق: (15/2) .
[11]ينظر: المرجع السابق: (188/1) .
[12]ينظر: المرجع السابق: (232/2) .
[13]ينظر: المرجع السابق: (273/3) .
[14]ينظر: المرجع السابق: (343/1) .
[15]ينظر: المرجع السابق: (343/1) .
[16]ينظر: المرجع السابق: (7/1) .
[17]ينظر: المرجع السابق: (8/1) .
[18]ينظر: المرجع السابق: (11/1) .
[19]ينظر: المرجع السابق: (12/1) .
[20]ينظر: المرجع السابق : (91/1) .
[21]ينظر: المرجع السابق: (92/1) .
[22]ينظر: المرجع السابق: (121/1) .
[23]ينظر: المرجع السابق: (200/1) .
[24]ينظر: المرجع السابق: (200/1) .
[25]ينظر: المرجع السابق: (208/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العامل[5] علة الإدغام[6] علة البناء[7] علة الإشباع[8] علة التركيب[9] علة أمن اللبس[10] علة فساد الأصول[11].

والكلام في علل المسائل التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني يحتاج إلى رسالة مستقلة، ولكن هذا حصر للعلل التي دارت بينهما في (الخصائص)، فالعلل في زمن أبي علي الفارسي وابن جني استفحل أمرها، وتغللت في المنطق الأرسطي، وعلم الكلام حتى صارت طرائق النحو، أقرب إلى الفلسفة، والكلام من كونه علم من علوم اللغة مستقل، وذلك دعا أبو علي الفارسي إلى قوله عن الرماني " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء "[12].

وهذه المقولة من أبي علي الفارسي تدل على شدة نفوره من الإغراق في المنطق إلى درجة احتوائه لعلم العربية احتواءًا كليًا، وكان موقفه وسطًا بين هذا وذاك، ولذلك يعدّ أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني عصرهم ذروة سنام البحث النظري في التعليل، فقد وضعا العديد من القوانين التي كان لها الأثر الكبير في تقنين مسائل التعليل وضبطها.

---

[1] ينظر: المرجع السابق: (231/1) .
[2] ينظر: المرجع السابق: (262/1) .
[3] ينظر: المرجع السابق: (276/1) .
[4] ينظر: المرجع السابق: (369/2) .
[5] ينظر: المرجع السابق: (381/2) .
[6] ينظر: المرجع السابق: (428/2) .
[7] ينظر: المرجع السابق: (3/6- 8) .
[8] ينظر: المرجع السابق: (42/3) .
[9] ينظر: المرجع السابق: (121/3) .
[10] ينظر: المرجع السابق: (330/3) .
[11] ينظر: المرجع السابق: (340/3) .
[12] السرجسي، المذاهب النحوية في ضوء المدارس اللغوية الحديثة: (75).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الركن الرابع: الحكم: وهو في اللغة: العلم، والتفقه[1]، وقيل: " الصرف والمنع للإصلاح " [2]، وهو في الاصطلاح: " إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، وقيل: وضع الشيء في موضعه، وقيل: " هو ما له عاقبة محمودة " [3]، وقال الكفوي: " الحكم العقلي: إثبات أمر إلى آخر، أو نفيه عنه، من غير توقيف على تكرار، ولا وضع واضع، وينحصر في الوجوب والاستحالة، والجواز " [4]، وقيل: " هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه، يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن بالضرورة انتفاء ضد هذا الحكم " [5].

وأجد أن التعاريف اللغوية والاصطلاحية السابقة، تدور في فلك قبول الشيء، أو رده بدرجات ذلك القبول والرد، وكذلك هو الحكم النحوي الذي يعد ثمرة القياس الناتجة عن إلحاق المقيس(الفرع) بالمقيس عليه(الأصل) ، وبينهم العلة التي غالبًا ما تحدد درجة ذلك القبول أو الرد، وقد قسم السيوطي الحكم عند النحاة إلى ستة أقسام هي:

1. واجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول.
2. ممنوع: وهو ما كان ضد الواجب.
3. حسن: كرفع المضارع الواقع جزءً بعد شرط الماضي.
4. قبيح: كرفع المضارع بعد شرط المضارع.
5. خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: " ضرب غلامُهُ زيدًا " .

---

[1] أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط: (1-190).

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: (2-91).

[3] ينظر: الجرجاني، التعريفات: (105) .

[4] الكفوي، الكليات: (380) .

[5] أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي: (118).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

6. الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضي له [1].

والأحكام النحوية في أصول النحو هي الأحكام الفقهية في أصول الفقه، ولم يختلفا إلا في بعض المصطلحات؛ فالممنوع عند النحاة يقابله المحرم عند الأصوليين، وكذا الحسن يقابله السنة والمندوب، والقبيح يقابله المكروه، والجائز على السواء يقابله المباح[2]، وأما من جهة المفاهيم، فلم يختلفا على الإطلاق، وهو يوضح لنا مدى اتصال البحث النحوي، بالبحث الشرعي عند الفقهاء.

لم يكن البحث في الأحكام النحوية حاضرًا بين أبي علي الفارسي وابن جني في (الخصائص) ، فأغلب بحوث ابن جني كانت تتجه إلى أصول النحو أكثر من الأحكام النحوية، ولكن استعمال هذه الأحكام في المسائل التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني كان حاضرًا، وسأعرض فيما يأتي المواضع، التي أطلق فيها ابن جني هذه الأحكام في المسائل التي دارت بينه وبين أبي علي الفارسي، وفقًا لترتيب هذه الأحكام:

1. الوجوب:

قال ابن جني: " ومن البدل الجاري مجرى الزائد – عندي لا عند أبي علي همزة وراء، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة؛ لقولهم تواريت..." [3]، وهنا نرى ابن جني قد

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح: (29).

[2] ينظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، 1992م: (176/1) وما بعدها .

[3] ابن جني، الخصائص: (278/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حكم على وجوب أن تكون مبدلة من حرف علة، وهو مخالف لرأي أبي علي، وسيأتي تفصيل المسألة في مكانها بإذن الله .

2. الممنوع

ورد هذا المصطلح في المسائل التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني، ووردت مصطلحات أخرى تحمل معناها، فمن المواضع جرى بحث ذلك فيها، قول ابن جني: هذا كله إن كان ما رووه – من فتح هذه التاء – صحيحًا، ومسموعًا من فصيح يؤخذ بلغته، ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئًا، قاسه أبو عثمان فقال: لا مسلمات لك – فتح التاء – قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ(مسلمات) وحدها، وإنما هي لها، ولـ(لا) قبلها، وإنما يمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها "[1]، فقوله في الكلام السابق " لم يجز أصحابنا " و" إنما يمتنع من فتح هذه التاء " كلا العبارتين تحمل معنى المنع الأولى بعدم الجواز، وهو المنع الذي حُرم به في العبارة الثانية ثم أخذ وصف هذه الطريق بطريق الخطر.

وكذلك ذكر معنى المنع تحت مصطلح الرد، من ذلك ما ذكره ابن جني في قول العجاج:

* يَا دَارُ سَلْمَى يَا اسْلَمَي ثُمَّ اسْلَمِي *[2]

قال: " إنما هو كقولك: ها اسلمي، وهو كقولهم:(هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر، وأما قول أبي العباس: إنه أراد: ألا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا، وقد كرر ذلك أبو علي في غير

---

[1] ابن جني، الخصائص: (305/3) .

[2] الرجز للعجاج في ديوانه (289ـــ 299)، وهو من شواهد: شرح شواهد الشافية: (428)، البحر المحيط: (7/ 69) الخصائص: (196/2) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3630) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

موضع[1] " يشير ابن جني هنا إلى أن قول أبي العباس ممنوع عنده، وعند أبي علي الفارسي وعبر عن ذلك بلفظ الرد، فهو وإن كان محكومًا عليه بالجواز عند أبي العباس، فهو ممنـــوع عند ابن جني وأستاذه.

3. الحسن:

نقل ابن جني إنشاد بعضهم:

أَخُو الذِّئْبِ يَعْوِي وَالغُرابُ وَمَنْ يكُنْ شَرِيكَيْهِ تَطْمَـعْ نَفْسَـهُ كُـلَّ مَطْمَـعِ[2]

ثم ذكر مذهبًا لأبي علي الفارسي، في عود التثنية، في(شريكيه) معنى(مَنْ) ثم حســن مذهبًا آخر فقال: " ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من المقلوب، لم أرَ به بأسًا، حتى كأنه قـــال: ومن يكن شريكهما تطمع نفسه كل مطمع، وحسَّن ذلك شيئًا العلم بأنه إذا كانا شريكهما كانـــا أيضًا شريكيه، فشجع بهذا القدر على ما ركبه من القلب " [3] ، فابن جني يشير إلى أن الـــذي يحسن مذهب القلب أن(مَن) يجوز الحمل على لفظها(بالأفراد) ، أو على معناها (بالتثنية) .

قال ابن جني: وأنشدنا أبو علي الفارسي:

تَقولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِباً كأَنَّـــكَ فينَـــا يـــا أَبَـــاتُ غَرِيـــبُ[4]

قال أبو علي: فهذا تأنيث أبا، وإذا كان كذلك جاز جوازًا حسنًا أن يكون قولهم: لا أبا لك(أبا) منه اسم مقصور؛ كما كان ذلك في(لا أخا لك) – في كلام سابق لأبي علي– ويقـــول

---

[1] ابن جني، الخصائص: (196/2) .

[2] البيت لغضوب امرأة من رهط ربيعة بن مالك، وهو من شواهد: النوادر (119)، والخصائص: (423/2)

[3] ابن جني، الخصائص: (423/2) .

[4] الشاهد لأبي أبي الحدرجان، وهو من شواهد: نوادر أبي زيد (239)، والخصـــائص: (339/1)، والهمـــع :(157/2) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم: (118) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ابن جني موافقًا أستاذه: " ويحسِّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف، والمضاف إليه بحرف الجر، غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة " (1).

وممّا سبق نجد مصطلح (الحسن) قد استعمل ترجيحًا لبعض المذاهب دون بعض، وفق مفهومه السائد عند النحاة.

4. القبح :

لم يرد لفظ القبح كحكم في المسائل التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني، ولكن وردت ألفاظ تدل ضمنًا على مفهوم التقبيح، من ذلك ما ذكره ابن جني عن أبي علي الفارسي من استنكاره، وتغليظه، وإكباره لحذف الفاعل في قول الشاعر:

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لاَ أَخَالَكَ رَاضِيَاً[2]

فحمله الفراء على المعنى، قال: لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقًا على المعنى، وهو ما كان أبو علي الفارسي يكبره، ويتناكره، ويفهم تقبيحه لذلك، ويقول: الفاعل لا يحذف إلا أن أبا علي لان لهذا الرأي، وخفض من جناح تناكره، أي: انتقل من الحكم على حذف الفاعل في البيت السابق بالقبح إلى الحكم عليه بالجواز حملاً على المعنى[3].

ويعلق ابن جني على رأي أبي علي الفارسي، لم أرَ به بأسًا، وعلى الرغم من ذلك، يرى ابن جني أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنه أصعب حالاً من المبتدأ، وهنا

---

(1) ابن جني، الخصائص: (339/1) .

(2) الشاهد لسوار بن المضرب في العيني: (451/2)، والكامل: (300/1)، معاني القران: (232/1) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم: (3158) .

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص: (433/2) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعود إلى الحكم بالقبح على حذف الفاعل، إلا أنه مقبول في البيت السابق، موافقًا بذلك أستاذه أبا علي الفارسي[1].

5. الجائز على السواء:

وردت عبارات فيما دار بين أبي علي وابن جني تدل على جواز الأخذ بكلا القولين في المسألة، وهو ما مفاده أن كل قول له وجه من الصحة، يمنع من العدول عنه إلى قول آخر، فمن ذلك قول ابن جني: " وسألني أي _ أبو علي الفارسي _ عما يتعلق به الظرف الذي هو بعض الأحيان، فخضنا فيه إلى أن برد في اليد من جهته؛ أنه يحتمل أمرين.. "[2]. وقال: " حدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين، في قوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا ﴾بِٱلْيَمِينِ[3]. ثلاثة أقوال... هذا هو المعنى الظاهر، وإن كان غيره جائزًا على التشبيه والسعة "[4]. وقال: " وأما قول أبي الأسود:

على ذات لَوْثٍ أو بِأَهْوَجَ شَوْشَوِ صَنِعٍ نَبِيلٍ يَمْلأ الرَّحْلَ كاهِلُهْ[5]

فسألت عنه أبا علي فأخذ ينظر فيه . فقلت له: ينبغي أن يكون بنى من لفظه الشوشاة مثال "(جَحمَرِش) فعاد إلى(شَوْشَوِو) ، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها، فعاد:(شَوْشَوِي)

---

[1] المرجع السابق: (433/2).

[2] ابن جني، الخصائص: (270/3) .

[3] سورة الصافات، الآية: (93) .

[4] ابن جني، الخصائص: (249/3) .

[5] البيت في ديوانه: (28)، وهو من شواهد: الخصائص: (42/3) ، المحكم لابن سيدة مادة: (هـ و ج) ، لسان العرب: مادة: (شوا) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فتقول على هذا في نصبه:(رأيت شوشويًا) ، فقبل ذلك ورضيه، ويجوز فيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون أراد:(شوشويًا) منسوبًا إلى(شوشاة) ، ثم خفف إحدى ياءي الإضافة "[1].

ففي المسائل الآنفة الذكر نجد تجويزًا لكل الأقوال التي وردت في المسألة دون تفضيل رأي على آخر، وهو ما يعني تطبيقًا لمفهوم الجائز على السواء عند أبي علي الفارسي وابـــن جني.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (42/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني: القضايا الصرفية بين أبي علي الفارسي وابن جني

- أقسام الكلام.
- الميزان الصرفي.
- الاشتقاق.
- أبنية الأسماء.
- المشتقات.
- التصغير.
- التذكير والتأنيث.
- جمع التكسير.
- الوقف والابتداء.
- الإبدال.
- الإعلال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

توطئة:

قال ابن منظور: " الصرفُ لغة: رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَفه يَصرِفه صَرْفًا فانْصَرَفَ، وصارَفَ نفسَه عن الشيء صَرفها عنه ... وصَرَّفَ الشيء أعْمله في غير وجه كأنه يَصرِفه عن وجه إلى وجه ... والصَّرف التَقلّبُ والحِيلة، يقال: فلانٌ يَصْرِف ويَتَصرف لعياله أي يَكتسب لهم ... والصَّرف الحِلية منه في الأمور، يقال: إنه يتصرَّف في الأمور صَرَّفت الرجل في أمْري تَصْريفًا فتَصَرَّف فيه " [1] .

وفي الاصطلاح: " علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك " [2] ، وكان علم الصرف جزءًا من علم النحو ليس مستقلاً عنه .قال الرضي: " واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة " [3] .

ويبدو أن علم الصرف انفصل عن النحو في مرحلة متأخرة، فظهرت جملة من الكتب التي تخصصت به، لعلّ أشهرها ما هو متداول بين أيدي المتخصصين نحو: كتاب (التصريف) للمازني، وشرحه لابن جني الموسوم بـ (المنصف)[4]، وكتاب (التصريف الملوكي) لابن جني الذي شرحه ابن يعيش في (شرح الملوكي في التصريف)[5]، وكتاب

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة: (صرف).

[2] الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م: (7/1) .

[3] المرجع السابق: (6/1) .

[4] حققه الأستاذان إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ونشرته: إدارة إحياء التراث، وزارة المعارف العمومية، 1954م.

[5] حققه: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1973م.

الممتع في التصريف لابن عصفور[1]، وكتاب الشافية لابن الحاجب، وشرح الأستراباذي عليه[2] .

وقد تناول هذا العلم كثيرًا من الأبواب المتعلقة بأبنية الكلم، كالإعلال والإبدال والإدغام والجموع وغيرها.

وسيتناول الباحث في هذا الفصل قضايا الصرف التي تحدث عنها أبو علي الفارسي وابن جني، جاعلاً ذلك في قسمين: المسائل الوفاقية وهي الأصل في هذا الفصل، والمسائل الخلافية بينهما، مما حصرناه في كتاب الخصائص.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

(1) حققه فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، 1987م.

(2) حققه الأساتذة، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبدالحميد، دار الكتب العلميـــة، بيروت، 1975م.

أقسـام الكـلام

الحديث في ماهية الكلمة أهي اسم، أم فعل، أم حرف، حديث في علم الصرف، وقد درج النحويون على الحديث عن هذا الموضوع في بداية مؤلفاتهم النحوية؛ لأن الصرف عندهم قسـمٌ من النحو لا قسيمٌ له، كما أشار الباحث إلى ذلك في موضع سابق.

وقد بدأ سيبويه كتابه ببيان أقسام الكلام قائلاً: " هذا باب علم ما الكلم من العربية " فبين أن الكلم على ثلاثة أقسام، قال: " فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [1].

ونقل الأشموني الإجماع عنهم على هذه الأقسام، إلاّ من لا يعتد بخلافه [2] .وذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني أن المقصود بـ (من لا يُعْتَدُّ بخلافه) أبو جعفر بن صابر، لأنه زاد (قسمًا رابعًا) ، وأطلق عليه (خالفة) ، ثم بيّن أن اسم الفعل لا يخرج عن الأقسام الثلاثة؛ فهو من أفراد الاسم [3] .وقد دلّل الأشموني بطريق الحصر أنّ الكلمة لا تعدو أن تكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، كما هو مذهب جمهور النحويين[4]، وثمة أقسام أخرى عند بعض النحويين المعاصرين، يمكن رَدّها إلى أقسام أخرى الثلاثة المجمع عليها. ولعل سبب

---

[1] سيبويه، الكتاب: (12/1)

[2] ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعـه شـرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت: (1/ 23) .

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (23/1).

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب: (12/1)، والمبرد، المقتضب: (3/1)، وابن الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995: (28).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اختلاف النحاة في تحديد أقسام الكلام عددًا وماهية يعود إلى اختلاف الأسس التي ينطلقون منها ؛ فمنهم من اعتمد الأسس الشكلية ومنهم من اعتمد الأسس الوظيفية [1]

أولًا: الاســـم.

اختلف النحويون في حد الاسم على أقوال متعدّدة؛ فسيبويه لم يحدّه؛ بل مثّل له بأمثلة قال: " فالاسم: رجل، وفرس، وحائط " [2] .وعرّفه الزمخشري بقوله: " الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران " [3] وتوقف ابن يعيش عند هذا الحدّ ذاكرًا خلاف العلماء في حدّ الاسم، واعترض على كثير من الحدود التي ذكرها النحويون للاسم [4] .

ثانيًا: الفعـــل.

عرفه سيبويه بقوله: " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع " [5] .وعلّق السيرافي على قول سيبويه: (وبنيت لما مضى .. لم ينقطع) بقوله: " اعلم أن سيبويه ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ، ومستقبلٍ وكائنٍ في وقت النطق وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما

([1]) ينظر: الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م: (35).

[2] سيبويه: الكتاب: (12/1).

[3] الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهـــلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م: (33) .

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (22/1)، والقريات، ماجد شتيوي، أساليب تعريف المصطلح النحـــويّ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2003م: (55) ومابعدها.

[5] سيبويه، الكتاب: (12/1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مضى ويمضي " [1] فصيغة (فَعلَ) عند سيبويه للفعل الماضي، وعبّر عن الحال والاستقبال بصيغة (يفعل) ، فهي دالة على الحال بوَضعها، ودالة على الاستقبال بقرينة كـ (سوف) وغيرها؛ ذلك إنْ لم تدلّ على الأمر؛ فإنْ كان الاستقبال مرادًا به الأمر – لأن الأمر يقع بعد التلفظ بالفعل– استعملت له صيغة خاصة هي صيغة (افْعلْ)، وقد أضاف الكوفيين قسمًا آخر سموه الفعل الدائم، وأرادوا به اسم الفاعل المتطلب للمفعول [2]

ثالثًا: الحـرف.

عرّف سيبويه الحرف – بوصفه واحدًا من أقسام الكلام – بقوله: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [3] ، فبيّن مقصود النحويين بالاسم والفعل، وجعل الحرف ما خرج عن هذين القسمين؛ فهو لم يَحُدّه، غير أنه جعل بيان القسمين الآخرين (الاسم والفعل) كأنه حدّ له، وعرّفه الزمخشري بقوله: " الحرف ما دلّ على معنى في غيره " [4] .

ويقصد النحويون بقولهم (في غيره) : أن الحرف لا يتضح معناه إلا في سياق مقاليّ. فالأداة (مِن) لها معانٍ مختلفة غير أنها لا تُعرف إلا بسياق ترد فيه؛ فإذا قلنا: عاقبه الله من ظلمه، فمعنى (مِن) السببية، وأمّا في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ [5]، فقد دلت على ابتداء الغاية المكانية وهكذا.

---

[1] السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: (57/1).

[2] ينظر: الفراء، معاني القرآن: (165/1)، والسامرائي، إبراهيم، الفعل زمانـه وأبنيتـه، مطبعـة العـاني، بغداد،1966م: (19).

[3] سيبويه، الكتاب: (12/1) .

[4] الزمخشري، المفصل: (379) .

[5] سورة الإسراء، الآية: (1) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأفعال بين الدلالة الصرفية ودلالتها الزمانية .

جعل النحويون صَيغًا صرفية للدلالة على الزمان؛ فجعلوا صيغة (فَعلَ) للدلالة على الماضي، وصيغة (يفعل) للدلالة على الحاضر، وصيغة (افْعَـل) للدلالة على المستقبل. وقـد جـاء في (الخصائص) تعليل لهذا التخالف في البناء الصرفي للأفعال، قال ابن جني: " فيما حكيناه عن أبي علي أنه سأل أبا بكر فقال: " حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مُثُلها؛ ليكون ذلك دليلاً على المراد منها " [1] ، وقد مضى القول في أبنية الفعل عند سيبويه، وتخالُفِ هذه الأبنية؛ لتخالُفِ الأزمان الدالة عليها [2] ، والغرضُ من التخالف بين أبنـية الفعل أَمْنُ اللَّبسِ بين الأزمنة المختلفة. قال ابن جني: " فإنْ أُمِنَ اللَّبسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض " [3] .

ومن الثابت أنّ الدلالات الصرفية للفعل لا تدلّ دلالة مطلقة على زمن الفعل؛ فصيغة (فعلَ)، وإن كانت في أصل وضعها للدلالة على ما مضى من الزمن، قد تأتي دالة على المستقبل وصيغة (يفعل) الدالة في أصل وضعها على الزمن الحاضر قد تدل على الماضي[4]، وقد ذكر ابن جني أن السياقات المقالية لها دورٌ مهمٌ في تحديد الدلالة الزمنية للصيغ الصرفية المتعلقة بالفعل، لذا يمكن القول إنّ:

(إنْ + فعلَ) ← تدل على الزمن المستقبل.

(لم + يفعل) ← تدل على الزمن الماضي.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (331/3) .

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (12/1) .

[3] ابن جني، الخصائص: (331/3) .

[4] ينظر: الفضلي، عبدالهادي، دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م: (55).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(إن+ لم + يفعل) ← تدل على الزمن المستقبل.

(إن + يفعل) ← تدلّ على المستقبل.

(لن + يفعل) ← تدلّ على المستقبل.

(س + يفعل) ← تدلّ على المستقبل.

(سوف + يفعل) ← تدلّ على المستقبل.

وقد حاول ابن جني أن يفسّر استعمالهم الصيغة (لـــم + يفعل) بدلاً من (فعلَ) فقال: " ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا نُفي الأصل كان الفرع أشدّ انتفاءً؛ وكذلك أيضًا حديث الشرط في نحو: (إن قمتَ قمتُ) جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقًا للآخر وتثبيتًا له، أي: أن هذا وعد مَوْفِيّ به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة " [1] .

فالعلة – كما ذكر ابن جني – التي جعلتهم يستعملون المضارع المنفي بـــ (لم) في موضع (فعلَ) هي أن الفعل المضارع أصل للفعل الماضي، والأصل أقوى في الدلالة والاستعمال من الفرع؛ فإذا نفي الأصل وهو الفعل المضارع، فإن انتفاء الفرع الذي هو الماضي متحقق لا محالة. وأمّا استعمال الفعل الماضي بعد (إن) الشرطية للدلالة على المستقبل، فإن الغرض منه الإشارة إلى تحقُّق وقوع الفعل؛ لذلك استعمل الماضي بعد (إن) الشرطية، كأن الفعل قد حصل وانتهى، فكأنه بمنزلة وعد مَوْفِيّ به لا محالة.

وفسّر ابن جني علة قولهم: (لم يقم زيدٌ) في موضع (ما قام) بقوله: " ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المضيّ، وذلك أن المضارع أسبق رُتبة في

---

[1] ابن جني، الخصائص: (331/3) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النفس من الماضي، ألا ترى أن أوّل أحوال الحوادث أن تكون معدومة ثم توجد فيما بعد، فإذا نُفي المضارع الذي هو الأصل فما، ظنّك بالماضي الذي هو الفرع "[1].

فابن جني يرجع العلة إلى رتبة الفعل؛ فرتبة المضارع أسبق من رتبة الماضي؛ لأن الماضي قد انتهى، وهذا أول أحوال الحوادث أو الأفعال، وهو أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد. فالقضية عنده متعلقة بالرتبة من حيث كون المضارع أصلاً والماضي فرعًا منه.

وقد ذكر النحويون أن السياقات التي يرد فيها الفعل هي التي تحدد زمنه، وليس الصيغة الصرفية وحدها. قال ابن الأنباري: " وحملت (لن وإذن وكي) على (أنْ) ، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها؛ ووجه الشبه بينهما أن (أن) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال "[2].

وذكر بعض المحدثين الأدوات التي تصرف الصيغ الصرفية للفعل عن دلالتها الأصلية إلى دلالات زمانية أخرى، فقال البقاعي: " يتعين للاستقبال إذا اقترن بالسين، أو سوف، أو بظرف من ظروف المستقبل، مثل (إذا) نحو: أزورك إذا تسافر، أو دلّ على وعد أو وعيد، نحو ﴿ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾، أو اقترن بأداة توكيد، كالنون، أو لام القسم، أو أداة رجاء مثل: لعل، أو أداة شرط وجزاء، وقد ينصرف زمنه للماضي إذا سبقته (لم) أو (لما) الجازمتان "[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (105/3)، وينظر: نور الدين، عصام، الفعل بناؤه وإعرابه، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م: (170).

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية: (288) .

[3] ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والتوزيع، حاشية المحقق:(52/1)، وينظر: فريد الدين آيدن، الأزمنة في اللغة العربية، دار العبر للطباعة والنشر، إسطنبول: 1997.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الميزان الصرفي

يُعَدّ الميزان الصرفي واحدًا من أبواب الصرف المهمة؛ فبه تعرف الأصول والزوائد ويعرف القلب والحذف وغيرها من التغيّرات التي تطرأ على الكلمة. وقد عقد له ابن هشام فصلاً سماهُ (في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) [1] .وينبغي أن يكون باب الميزان الصرفي من أوائل أبواب الصرف؛ لأن كل الأبواب الصرفية الأخرى تُبنى عليه.

ولما كانت معظم كلمات اللغة العربية ثلاثية الأصول، فقد اتفق النحويون على تسمية الحرف الأول من الأصول الثلاثة (فاء الكلمة) ، وتسمية الحرف الثاني منها (عين الكلمة) وأطلقوا على ثالثها (لام الكلمة) [2] .أمّا الحروف الزوائد فعبّروا عنها بلفظها إلاّ إذا كانت بتكرير حرف من الأصول؛ فإن كانت كذلك ينظر؛ فإن كان المكرر عين الكلمة كُرّرت عين الميزان، وإن كان المكرّر لام الكلمة كُرّرت لام الميزان [3] وإن كانت الكلمة رباعية الأصول زادوا في الميزان لامًا ثانية مثل (دحرج) ← فَعْلَلَ [4] .وإن كانت خماسيّة الأصول زادوا لامًا ثالثة، مثل: (سَفَرْجَل ← فَعَلَّل) [5].

---

[1] ينظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979: (363/4) .

[2] ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1995م: (6)، وعبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي، مراجعة: عبده الراجحي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م:(19).

[3] ينظر: المرجع السابق: (6) .

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب: (282/4)، والسيد، عبدالحميد، المغني في علم الصرف، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م:(46) ومابعدها.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب: (417/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحروف الزيادة هي: السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف، ويجمعها كلمة (سألتمونيها) [1] .وإذا حذف حرف من الأصول حذف ما يقابله في الميزان مثل (قف – عِلْ) ، و (سَلْ – فَلْ) ، و (قِهْ – عِهْ) [2] ومما يلحق بباب الميزان الصرفي ما يُسمى بـــ (التمارين العقلية) ، وقد ذكر ابن جني مسألتين منها:

بنـــاء (فُعْـــلات) مما عينـــه يـــاء:

قال ابن جني: " وسألت أبا علي – رحمه الله – فقلت: لو أردنا (فُعْلات) مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كـــ (تينة وتينات) ؟ فقال: أقول على هذا الشرط: (تُونات)، وأجَراها لبعدها عن الطرف مجرى واو (عُوطَطٍ) "[3] .

فابن جني يسأل أبا علي الفارسي عن كيفية بناء جمع مؤنث سالم على (فُعْلات) مما كانت عين مفرده ياءً، مثل: (تينة) ، فقال له: (تُونات)، والأصل في الفاء من (فُعلات) أنها مضمومة فينبغي أن يقال (تُيْنات)، غير أن الياء لما سكنت بعد ضم قلبت واوًا فأصبحت (تُونات) وقوله: " وأجراها لبعدها عن الطرف مجرى واو (عُوطَط) يريد أنه لم يقلب الواو ياءً في (تِوْنات)، لانكسار ما قبلها؛ وذلك لأن الإعلال والحذف غالبًا ما يصيب الحروف الواقعة فاءً أو لامًا.

ويرى الباحث أن هذه التمارين ضرب من الجدل العقلي الفلسفي لا قيمة له في واقع اللغة، لاستناده إلى القياس العقلي الذي لم يُبْنَ على مسموع؛ فينبغي تخليص الصرف منه،وقد درج الصرفيون على ذكر هذا الباب تحت عنوان مسائل التمرين وما شابه ذلك[1].

---

[1] ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف: (51).

[2] ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، (21).

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص: (107/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البناء على مثال (إصْبُع) من (غزوت) :

قال ابن جني: " تقول (إغْزٍ) ، وكذلك إن أردت مثل (إصبُع) قلت أيضًا: (إغْزٍ) فيستوى لفظ (إفْعُل) ولفظ (إفْعِل) ، وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو كسرة فتقلبها ياء فيستوي حَينئذ لفظها ولفظ (إفْعِل) .و (إصْبُع) وإن كانت مستكرهة لخروجك من كسر إلى ضم بناء لازمًا محكية تروى عن متقدمي أصحابنا .وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير، لكن هذا مذهبه طريقه، فاعرفه وقسه " [2] .

فـ (إصبُع) وزنها (إفْعُل) فإن أردنا بناءً على مثالها من (غزوت) نقول (إفْعٍ) كما ذكر ذلك ابن جني، وتحليل ذلك هو أنّ (إفْعُل) من (غزوت) يكون بوزن: (إغْزُو) ، فيجري عليه الإعلال كما يجري على نظائره؛ فتغير لامه من (واو) إلى (ياء) ، لأنه ليس هناك اسم ينتهي بواو متحرك ما قبلها، فيصير إلى (إغْزُي) ، ولصعوبة الانتقال من الضمة إلى الياء تستبدل الضمة التي على الزاي كسرة لتناسب الياء، فيصير إلى (إغْزِي) ، وهكذا أصبح اسمًا منقوصًا فتجري عليه أحكام الاسم المنقوص فيما يتصل بإثبات الياء أو حذفها، فتحذف ياؤه؛ لأنه اسم منقوص مرفوع نكرة غيرُ مضاف، فيصير إلى (إغْزٍ) .

ويرى الباحث في هذه المسألة مارآه في المسألة السابقة ؛ إذ إنها من التمارين العقلية التي لا تفيد شيئًا في واقع الاستعمال اللغوي.

([1]) ابن يعيش، موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973م: (523).

[2] ابن جني، الخصائص: (107/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاشتقـــاق

الاشتقاق لغة: " الشَّقُّ مصدر قولك شَقَقْتَ العُود شَقًا ... وهذا شَقِيقُ هذا إذا انْشَقَّ بنصفين فكل واحد منهما شَقِيقُ الآخر؛ أي أخوه ... واشْتِقاقُ الشيء: بُنْيانُه من المُرتَجَل، واشتِقاقُ الكلام الأخذُ فيه يمينًا وشمالاً، واشتقاقُ الحرف من الحرف أَخْذُه منه، ويقال شَقَّقَ الكلامَ: إذا أخرجه أَحْسَنَ مَخْرَج " [1] .وسمى الأصمعي كتابه: (اشتقاق الأسماء)[2] كما سمى ابن دريد (ت 321هـ) كتابه (الاشتقاق) الذي تحدث فيه عن اشتقاق الأسماء، وليس الأصمعي و ابن دريد وحدهما مَن صنّفا كتابًا في الاشتقاق، بل ثمة علماء آخرون سبقوه حملت كتبهم اسم (الاشتقاق) كقطرب والأخفش الأوسط وغيرهم [3].

أقسام الاشتقاق:

1. الاشتقاق الأكبر: عرفه ابن جني بقوله: " وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد " [4] .

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة (شقق) .

[2] حققه: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م

[3] ينظر، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، مقدمة المحقق: (28-30)..

[4] ابن جني، الخصائص: (134/2)، وينظر: أمين، عبدالله، الاشتقاق، مكتبةالخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية،2000م: (373)، وترزي، فؤاد حنا، الاشتقاق، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1968م: (323).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالاشتقاق الأكبر عند ابن جني هو التقليبات الستة للأصل الواحد مثل (كلم، كمل، لكم لمك، ملك، مكل) ، ويرى ابن جني أن تقليبات الأصل الواحد ينبغي أن يكون بينها معنى عامّ مشترك؛ فمادة (ك، ل، م) تدل على الشّدّة والقوة [1] .

غير أنّ هذا النوع من الاشتقاق ليس مطردًا في الأصول كلها أو جُلِّها، وقد اعتذر له ابن جني بقوله: " واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعزّ ملتمسًا، بل لوصحّ " [2] .فبيّن أن الاشتقاق الأصغر، وهو من جذر لغوّي واحد قد يخرج بعضه على القياس، لذا فإن خروج ما كان من أصول متخالفة أولى أن يكون غير مطرد. وقد ذكر ابن جني مثل قوله السابق في عدم اطراد هذا النوع من الاشتقاق في موضع آخر من (الخصائص) [3] .

ويذهب الباحث في هذا مذهب ابن عصفورالذي يرى أن ابن جني هو أول من نظّر لهذا الباب الصرفيّ وأطلق عليه (الاشتقاق الأكبر) ، على حين أصّل له أبو عليّ الفارسي؛ إذ كان يأنس: هذه التقليبات الستة للأصل الواحد في معالجته بعض مسائل الصرف[4]، وقد ذكر ابن جني ذلك بقوله: " غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه " [5] .فمن البيّن أن ابن جني هو من أطلق عليه هذا

---

[1] ابن جني، الخصائص:(134/2)، وينظر: الحموز، عبدالفتاح،ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دارعمار، عمان، الطبعة الأولى، 1986م:(26).

[2] ينظر: المرجع السابق: (138/2).

[3] المرجع السابق: (12/1).

[4] ينظر: ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م: (41/1).

[5] ابن جني، الخصائص: (133/2)، وينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: (41/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصطلح، ثم إنه يذكر أن أبا علي الفارسي كان يستند إلى الاشتقاق الأصغر، ويستعين بالاشتقاق الأكبر استعانة.

وقد استعان الخليل بن أحمد الفراهيدي بهذه التقليبات لأحصاء مفردات اللغة في معجمه (العين) غير أن هذا الاشتقاق لم يعرف نظرية واصطلاحاً إلا عند ابن جني، وهذا النوع من الاشتقاق أطلق عليه المتأخرون من النحويين مصطلح (القلب المكاني) قال الصبان: " ولو كان أصله (وسماً) بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل: أوسام ووسيم ووسمت، وادعاء القلب المكاني بعيد " [1] .واستقرّ هذا المصطلح بعض عند المحدثين [2] .

ومن المسائل التي عدّها ابن جني من باب الاشتقاق الأكبر ما عُرف عند بعض المتأخرين بالقلب المكاني، ومنها مسألة (تَيْهُورة) ؛ إذ عرض ابن جني لهذه الكلمة في غير موضع من كتابه؛ فذكرها في أحد المواضع بقوله: " ومن طريف المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَيْهُورة) ، وهي عندنا (فَيْعُولة) من: تَهَوَّر الجُرُف، وانهار الرمل ونَحوه، وقياسها أن تكون قبل تغييرها (هَيْوُورة) ، فقدّمت العين وياء (فيعول) إلى ما قبل الفاء، فصارت (وَيْهُوْره) ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة من قبل الياء تاء كـ (تَيْقُور) ، فصارت (تيهورة) كما ترى فوزنها على لفظها الآن (عيفولة) " [3] .

ثم ذكر الشاهد الذي أنشده أبو علي، وهو:

خَلِيْلَيَّ لا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادرٌ بِتَيْهُوْرَةٍ بَيْنَ الطَّخَا فالعصائب[4]

---

[1] الصبان، حاشية الصبان: (275/4).

[2] ينظر: الراجحي، التطبيق الصرفي: (14).

[3] ابن جني، الخصائص: (79/2-80).

[4] لم ينسب إلى قائل، وهومن شواهد: الخصائص: (79/2)، المخصص، لابن سيدة: باب الطين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهو يرى أنّ هذه الكلمة وزنها (فَيْعُولَة) مشتقة من قولهم: تهوّر الجرف، فأصلها على هذا المعنى (هـ – و – ر) ، وبيّنَ أنّ وزن (تيهورة) في الأصل هو (فيعول) ، فهي على ذلك (هَيْوُورَة) ، ثم حدث فيها قلب مكانيّ بتقديم العين (الواو) وياء الوزن (فَيْعُول) إلى ما قبل الفاء، وبذلك يصبح لفظها (وَيْهُورة) ، ثم أبدلت الواو المتقدمة تاءً، فصارت (تَيْهُورَة) على وزن (عيفولة) .وقد ذكر شاهدًا على استعمال هذه الكلمة، وهو الشاهد الذي أنشده أبو عليّ الفارسي، ومعنى الشاهد يُؤَيّد ما ذهب إليه ابن جني من أنها من (تهور الحرف) .

وذكر ابن جني في موضع آخر من (الخصائص) احتمالات أخرى لوزن هذه الكلمة مترتبة على الأصل المفترض، غير أنّه نفى هذه الاحتمالات بقوله: " وأما (تيهورة) فلو كانت من تركيب (هـ ر ت) لكانت: (لَيفُوعة) ، ولو كانت من لفظ (ت ر هـ) لكانت: (فيلوعة) ولو كانت من لفظ (هـ ت ر) لكانت: (عيفولة) ، ولو كانت من لفظ (ر هـ ت) لكانت: (ليعوفة) ، ولو كانت من لفظ (ر ت هـ) لكانت: (عيلوفة) ، ومع هذا فليست من لفظ (ت هـ ر) وإن كانت في الظاهر وعلى البادي منه، بل هي عندنا من لفظ (هـ و ر) ، وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته، فغنينا عن إعادته، وإنما غرضنا هنا مساق الفروع على فساد الأصول، لما يُعقِب ذلك من قوة الصنعة، وإرهاف الفكرة "[1] .

لقد استبعد ابن جني أن تكون (تَيْهورُة) من تركيب (هـ ر ت) ، مُبينًا أنها لو كانت كذلك لكان وزنها (لَيْفُوْعَة) ، ثم استبعد أيضًا أن يكون أصلها الثلاثيّ (ت ر هـ) ، مبينًا أنّها لو كانت كذلك لكان وزنها (فيْلُوْعَة) ، واستبعد احتمالاً ثالثًا هو أنها من الجذر اللغويّ (هـ ت ر) ذاكرًا أنها تكون عندئذٍ من وزن (عيفولة) ، ونفى كذلك أن تكون من

---

[1] ابن جني، الخصائص: (340/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجـذر (ر هـ ت) ، فيكون وزنها عندئذٍ (لَيْعُوفَة) ، ثم نفـى احتمالاً أخيـرًا هـو أن تكـون مادتها (ر ت هـ) ، فيكون وزنها حينئذٍ (عَيْلُوفة) .

فالكلمة (تَيْهورة) يحتمل أصلها (هـ و ر) عند ابن جني التقليبات الستة (هـ و ر) و (هـ ر ت) ، و (ت ر هـ) ، و (هـ ت ر) ، و (ر هـ ت) ، و (ر ت هـ) ، وإن كان ابن جني قد نفى الاحتمالات أو التقلبات الخمسة الأخرى، وأيد أن أصلها (هـ و ر) ، فإنّ ذلك يشير إلى مبدأ التقليبات أو نظرية التقليبات للأصل الواحد، وهو ما يعرف بالقلب المكانيّ.

وجّوز ابن جني أن تكون التاء زائدة لا أصلاً متقدمًا بقوله: " ويجوز عندي أن تكون في الأصل أيضًا (تفْعُولة) كتعضوضة وتدنُوبة " [1] .وعلى هذا تكون الكلمة (تَوْهُورة) بحسب الأصل، غير أنّ قلبًا مكانيًا حدث فيها هو تقديم العين على الفاء، فأصبحت (تيهورة) على ما هو منطوقٌ بها، وذلك مقيسٌ على عين (أيْنُق) .

وذكر السيوطي كلمة (تيهورة) بقوله: " فأمّا (تيهورة) فمقلوب أصله (تَهْوُورَة) ، فوزنها قبل القلب (تَفْعُولَة) ، وبعده (يَعْقُولة) " [2] ، فهو يذهب مذهب ابن جني في عدّه هذه الكلمة من المقلوب .

ويرى الباحث أن هذه الاحتمالات مقبولة غير واحد منها هو كون التاء المتقدمة زائدة لما في ذلك من التعسف، وهو افتراض زيادة التاء ثم افتراض تقدمها على الفاء .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (80/2).

[2] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المـولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبـة العصـرية، صـيدا، بيـروت، 1987م: (22/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القلب في (أيس) :

قال ابن جني: " قولهم: (أَيِسْتُ) من كذا فهو مقلوب من (يئست) " (1) ، وذكر أنه حدث فيها قلب مكانيّ، فقدمت العين على الفاء، فأصبحت (أيس) بوزن (عَفِل) ، ثم ذكر أن هناك أمرين يدلان على القلب؛ الأول منقول عن أبي علي الفارسي، وهو أنّ (أيس) لا مصدر لها إنما المصدر لـ (يَئِس) ، وهو (يأس) ، و (اليآسة) ، ثم ذكر ابن جني أمرًا آخر يدلّ على القلب هو عدم قلبهم (أيس) مع وجود موجب القلب؛ إذ تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فينبغي أن يُقال: (آس) ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بها، ممّا يدلّ على أنّ ثمة قلبًا في هذه الكلمة؛ وذلك أنه مقلوب عمّا يصحّ عينه، فهو محمول على نظيره الذي صحت عينه، أعني (يَئِس) [2] .

وقاس ابن جنّي صحة (أيس) وعدم اعتلالها على (عَوِر) التي صَحّت؛ لأنها دليلٌ على أنها في معنى ما لا بُدّ من صِحّته، وهو (اعوّر) [3] .

ويلحظ أن ابن جنّي متفق مع أبي علي الفارسيّ في مسألة القلب في (أيس) ، ومتفق معه أيضًا في سبب إثبات القلب، وهو عدم وجود مصدر لـ (أيس) المقلوبة، غير أن ابن جني زاد سببًا آخر دالاً على القلب، هو صحة (أيس) وعدم اعتلالها.

القلب في (جاه) :

قال ابن جني: " وذهب الفراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه، وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غَطَفان وزجرها ابنها، فقلت لها: رُدّي عليه، فقالت: أخاف أن يَجُوهني بأكثر من هـذا .قال: وهو من الوجـه، أرادت: يواجهني. وكـان أبو علي يرى أن

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (71/2).

[2] المرجع السابق والصفحة نفسها ، والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (22/1).

[3] المرجع السابق والصفحة نفسها، وابن السراج، الأصول في النحو: (95/3)، (281/3)، والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (98/3)، (99/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(الجاه) مقلوب عن الوجه أيضًا قال: ولما أعلوها بالقلب أعلوه أيضًا بتحريك عينه، ونقله مـــن (فَعْل) إلى (فَعَل) ، يريد أنه صار من (وَجْـــه) إلى (جَـــوْه) ، ثم حُركت عينه فصار إلى (جَوَه) ، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (جاه) كما ترى. وحكى أبو زيد: قد وجه الرجل وجاهة عند السلطان وهو وجيه. وهذا يقوى القلب، لأنهم لم يقولوا (جَوِيه) ولا نحو ذلك " [1] .

لقد تابع ابن جني أبا علي الفارسي في أنّ (جاه) من (وَجْهتُ) ، غير أنه قد حدث فيها قلب مكاني، فقدمت العين على الفاء، فأصبحت (جَوْهٌ) ، ثم حركت الواو فصارت (جَوَهٌ) فأصبحت (جاه) ، وتابع ابن جني في رأيه هذا عدد من النحاة كالعكبري و الأستراباذي [2] .وقد استند النحويون في إثبات القلب في هذه الكلمة إلى اشتقاقاتها المستعملة كالوجه والمواجهة وغيرها .

القـــلب في (بـــاز) :

قال ابن جني: " ونحوها عندي في القلب قولهم: (بازٌ) ومثاله (فَلَع) ، واللام منه واو لقولهم في تكسيره: (ثلاثة أبواز) ، ومثالها (أفلاع) .ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من قلب هذه الكلمة قولهم فيها: (البازي) ، وقالوا في تكسيرها: (بُزاة) و (بوازٍ) " [3] .

عدّ ابن جني كلمة (باز) من الكلمات التي حدث فيها قلبٌ مكاني؛ فأصلها عنده (بَزَوَ)، قدمت اللام إلى موضع العين، فصارت (بَوَز) ، ثم أعلت الواو بقلبها ألفًا، فأصبحت (باز)

---

[1] ابن جني، الخصائص: (76/2).

[2] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (766/2)، العكبري: أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م: (60)، الأستراباذي، شـــرح شافية ابن الحاجب: (22/1).

[3] ابن جني، الخصائص: (7/1)، وينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (429/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

.واستدل على القلب بجمعها على (بُزاة) و (بَوازٍ) ، وأنشد البيت الذي ذكره أبو علي الفارسي:

كأنّ على أنيابِها كلّ سُدْفَةٍ صِياحَ البوازي من صريف اللوائك[1]

فجمع (باز) على (بوازٍ) .كما استشهد ببيت جرير:

إذا اجتمعوا عليّ فخلّ عنهمُ وعن بازٍ يَصُيكّ حُباريات[2]

مستدلاً به على أن (بازٍ) اسم فاعل وزنه (فالِع) .

واستدلّ أيضًا على القلب بقول أبي سعيد الحسن بن الحسين: "بازٍ، وثلاثةُ أَبْوازٍ فإن كثُرت فهي (البِيْزان) فهذا (فَلَع) وثلاثة أَفْلاع، وهي الفِلْعان " [3] .واستدلّ كذلك على القلب بقوله: "ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من (ب ز و) أن الفعل منها عليه تصرف؛ وهو قولهم: (بَزا يبزو) إذا غلب وعلا، ومنه البازي، – وهو في الأصل اسم الفاعل، ثم استعمل استعمال الأسماء كصاحب ووالد – وبُزاة وبوازٍ يؤكد ذلك، وعليه بقية الباب من أبزى وبَزْواء" [4] .

فقد جعل تصريفات هذه الكلمة، ومجيء الواو في هذه التصريفات لامًا دليلاً على القلب ثم استشهد بقول الشاعر:

فَتَبازَتْ فَتَبازَخْتُ لَها جِلْسةَ الجازر يستنجي الوَتَرْ"[5]

على معنى القوة في (بَوَزَ) و (بَزَوَ) .

---

(1) البيت لذي الرمة، وهو من شواهد: المبرد، الكامل في اللغة والأدب: (89/3)، والخصائص:(7/1).

(2) البيت لجرير، ديوانه: (81).

(3) ابن جني، الخصائص: (7/1-8).

(4) ابن جني، المرجع السابق: (8/1)، وينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (205/3).

(5) البيت لعبدالرحمن بن حسان، وهومن شواهد: الخصائص: (8/1)، المخصص، لابن سيدة: (باب التشعث).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويلحظ أن ابن جني يستند إلى المعنى العام المشترك بين (بَزَوَ) و (بَوَزَ) ؛ لأن تقلبات الجذر الواحد ينبغي أن يكون فيها معنى عام مشترك، وهو القوة في (بوز) و (بَزَوَ) .

ويذكر ابن جني أن (بازٍ) في الأصل اسم فاعل، غير أنها نقلت من الصفات، واستعملت استعمال الأسماء، مثل: والد وصاحب.

2. الاشتقاق الأصغر: ذكره ابن جني بقوله: " هو ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرفه نحو (سلم، ويسلم، وسالم ...) [1] .فابن جني شرحه وبيّن مفهومه، وقد حدّه ابن عصفور بقوله: " هو عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين " [2] ، ومثّل له بقوله: " وذلك كردّك ضاربًا، وضرّابًا، وضرويًا، ومضرابًا، وأمثال ذلك إلى معنى واحد، وهو (الضرب) " [3] .

والاشتقاق الأصغر هو الاشتقاق الغالب، فإذا ما ذكر مصطلح (الاشتقاق) وحده انصرف الذهن إليه. قال ابن عصفور: " إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّه النحويون به من أنه: إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه " [4] .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (133/2)، وينظر:جبل، محمد حسن حسن، علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة الآداب،القاهرة، 2006م: (31)، الموسى ،نهاد، النحت في اللغة العربية، دار العلوم، الرياض،1984م:(49).

[2] ابن عصفور، الممتع في التصريف: (43/1).

[3] المرجع السابق: (44/1).

[4] المرجع السابق والصفحة نفسها .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبنيـــة الأسمـــاء

أورد سيبويه في كتابه للأسماء ثلاثمائة وثمانية أبنية، ووافقه أبو بكر بن السراج فيها مضيفًا إليها اثنين وعشرين مثالاً، وذكر أبو عمر الجرمي أمثلة أخرى لم يذكرها سيبويه ولا ابن السراج، وأضاف ابن خالويه أمثلة يسيرة استدركها على من تقدموه [1] .وقال السيوطي: " والذي انتهى إليه وُسْعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تآليف الأئمة ألف مثال ومائة مثال وعشرة أمثلة " [2] .

ويدخل في باب التأليف في الأبنية الصرفية للأسماء الكتب التي ألفت في أبنية المقصور والممدود، ولعل أول من ألف في هذا الموضوع هو الفراء، وسماه (المقصور والممدود) [3] ثم أُلّف بعد ذلك كتابان مهمان الأول: كتاب القالي، والثاني كتاب ابن ولاد [4] .وألّف ابن القطاع كتابًا خاصًا بأبنية الأسماء عامةً هو كتاب (الأبنية) [5] .

والحقّ أن أبنية الأسماء غير منحصرة في كتاب واحد، بل كان اللاحق يستدرك على السابق حتى صار الاستدراك عنوانًا لبعض كتبهم، مثل: كتاب (الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية) لـــ (الزبيدي) [6] .

وقد ذكر ابن السراج أن أبنية الأسماء الثلاثية عشرة أمثلة، والرباعية خمسة أبنية، وأما الخماسية فبلغت أربعة أبنية [1] .

---

[1] ينظر: السيوطي، المزهر: (4/2)، والاسم والصفة عند النحاة العرب لـــ:فارنز ريم، ترجمـــة: محمـــود أحمد نحلة، ضمن كتاب الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربيـــة، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الأسكندرية، 1994م:(96) ومابعدها.

[2] المرجع السابق: (4/2).

[3] حققه وشرحه: ماجد الذهبي، ونشرت منه مؤسسة الرسالة طبعتين، ثانيتهما عام 1988.

[4] حجازي، محمود فهمي. علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م: (114).

[5] ينظر، السيوطي، المزهر: (4/2).

[6] نشر في دار العلوم بالرياض عام 1987م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومما ينبغي الإشارة إليه أن ثمة خلافاً بين البصريين والكوفيين حول أصالة كل من الأبنية الرباعية والخماسية، فسيبويه وجمهور البصريين يرون أن الثلاثي أصل مستقل، والرباعي أصل مستقل، وكذا الخماسي، على حين يذهب الكوفيون إلى أن الرباعي والخماسي أصلهما ثلاثيٌّ غير أنه زيد على الأول حرف وعلى الثاني حرفان [2] .

بنـــاء (أجْمَع وجَمْعاء) :

قال ابن جني: " هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبي علي رحمه الله، وذلك أنه كان يقول في باب (أجْمَع وجَمْعَاء) ، وما يتبع ذلك من (أكْتَع وكَتْعاء) ، وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها. قال: لأن باب أفْعَل وفَعْلاء إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكرات؛ نحو: أحْمَر وحَمْراء، وأصْفَر وصَفْراء، وأسْـــوَد وسَوْداء، وأبْلَق وبَلْقَاء، وأخْرَق وخَرْقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما (أجمع وجمعاء) فاسمان معرفتان وليسا بصفتين؛ فإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكَّد بها " [3] .

يرى ابن جنـــي أن مجـــيء أجمـــع ومؤنثه جمعـــاء على هـــذا الوزن ليـــس من بـــاب (أفعل – فعلاء)؛ لأن هذا الباب خاص بالصفات ومطرد فيها، وإنما جاء ذلك اتفاقًا وتواردًا وقع في اللغة وهو يعني بالتوارد: اتفاق الأبنية على غير قياس، أي أن الأمر اعتباطي محض وصل مرحلة الاتفاق التام دون وعي بالعملية اللغوية، وأن هذا الوزن خاص بالصفات.

---

[1] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (181/3).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (114)، وابن يعـيش، شـرح الملـوكي فـي التصريف: (89).

[3] ابن جني، الخصائص: (321/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد جعل النحويون (أجمع - جمعاء) أعلامًا لا صفات، وعدّوها ممنوعةً من الصرف للعلمية والعدل، وليس لأنها صفة من باب (أفعل - فعلاء)، وقد أكـد ذلك غير واحد من النحويين جاء في حاشية الصبان: " فهي (يريد أكتع وأخواتها) ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إلا (جمع) وتوابعه فللعلمية والعدل " [1] .

بنـاء (طَلْقَة) وجمعه على طَـوَالِق:

قال ابن جني: " ليلةٌ طَلَقاء وليالٍ طوالق، قال: فليس طوالق تكسير طلقة، لأن فَعْلة لا تكسَّر على فَوَاعِل، وإنما طَوَالِق جمع طالقة، وقعت موقع جمع طَلْقَة " [2] .

يرى ابن جني أن فواعل قد يقع موقع (فَعَلات) كقولهم: ليلة طلقة وليالٍ طوالق، وذلك أن وزن فواعل يأتي جمعًا لـ (فاعل) اسمًا غير عاقل، وصفةً لمؤنث. قال سيبويه: " ويكون على (فواعل) في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: حوائط، وحواجز، وحوائز، وتوابل، والصـفة نحو: حواسر، وضوارب، وقوائل " [3] .والقياس أن يقال: ليلة طلقة وليالٍ طلقات.

بنـاء (سَلْمـان) و (سَلْمـى) :

قال ابن جني معلقًا على قولهم: (لَيَالٍ طَوَالِق) نقلاً عن أبي عليّ الفارسي: " وهذا الذي قاله وجه صحيح، وأبين منه عندي وأوضح قولهم في العَلَم: سَلْمان وسَلْمَى؛ فليس سلمان إذًا من سَلْمى، كسكران من سكرى، ألا ترى أن فعلان الذي يقاوده فَعْلَى إنما بابه الصفة كغَضْبان وغَضْبى، وعَطْشان وعَطْشى، وخَزْيان وخَزْيا، وصَدْيان وصَدْيا، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين، ولا نكِرتين، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى، غير أنهما كانا من لفظ

---

[1] الصبان، حاشية الصبان: (77/3).

[2] ابن جني، الخصائص: (322/1).

[3] سيبويه، الكتاب: (251/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واحد فتلاقيا في عُرْض اللغة من غير قصد جمعهما، ولا إيثار لتقاودهما. ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان ولا امرأة سلمى، كما تقول: هذا سكران وهذه سكرى وهذا غضبان وهذه غضبى، وكذلك لو جاء في العلم (ليلان) لكان ليلان من ليلى، كسلمان من سلمى، وكذلك لو وجد في العلم (قَحْطَى) لكان من قحطان كسلْمى من سلْمان " [1] .

يتضح من كلام ابن جني السابق أن فعلان الذي مؤنثه فَعْلى إنما هو وزن خاص بالصفات كقولهم: سكْران وسكْرى، وأنّ ما جاء من الأعلام على فَعْلان وفَعْلى إنما هو اتفاق وتوارد في اللغة، كقولهم: (سلْمان) في المذكر و (سلْمى) في المؤنث، فلا علاقة لهذا بـ (أفعل فعلاء) الواردة في الصفات، بدليل قوله السابق: (وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى) .فوزن (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلى) خاصّ بالصفات مطردٌ فيما دلّ منها على خلوّ أو امتلاء[2] .

بنـــاء (أرْونان) :

قال ابن جني: " وذهب ابن الأعرابي في قولهم: يـــوم أَرْونان إلى أنه من الرَّنَّة، وذلك أنها تكون مع البلاء والشدة، وقال أبو علي – رحمه الله- ليس هذا من غلـــط أهـــل الصناعة لأنه ليس في الكلام أَفْوَعال، وأصحابنا يذهبون إلى أنه أَفعـــلان، من الرُونة، وهي الشدة في الأمـــر " [3] .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (322/1).

[2] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (232/3).

[3] ابن جني، الخصائص: (284/3)، وينظر: أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986م: (246).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اختُلف في وزن (أروناني) ، فابن جني ذكر أن ابن الأعرابي جعلها من الرنّة، فالهمزة في أوله زائدة، وذكر العكبري أن في هذا الوزن ثلاثة أوجه: " أظهرُها أنّها أفْعَلان من الرَّون وهو الشِّدّة، يقالُ يومٌ أرَوْنان أي شديد. قال الشاعر من -الوافر-:

فَظَـــلّ لنســـوةِ النّعْمـــانِ منّـــا على سَفَوان يومٌ أرْوَناني[1]

والقوافي مجرورة، وأراد أرْوَنانيّ فسكّن[2] والوجه الثاني: أن يكون أفْوَعالاً، فالرّاء فاؤه، والنونان عينُه ولامُه، والباقي زوائد من الرنّة.

والثالث: فوعلانًا من أرن يأرَنُ وهو النشاط، فعلى هذا الهمزة والراء والنون أصول، فوزنه فَوْعلان " [3] .

لقد ذهب ابن جني مذهب البصريين في أنه من الرونة وليس من الرّنة؛ لأن وزنه عندئذ يكون (أفْوَعَال) ، وليس في العربية وزن مثله، وانعدام النظير جعل أبو علي الفارسي يحمله على أنه من (الرّونة) ووزنه (أفعلان) ، كما ذهب إلى ذلك ابن جني.

ويرى الباحث أنّ مذهب ابن جني هو الحق لأنه لايجوز حمل الشيء على ما لا نظير له في كلام العرب، إذا أمكن حمله على ما له نظير في كلامهم.

بنـاء (أمْهُـج) :

قال ابن جني: " وأمّا (شحم أمْهُج) فلعمري أنّ سيبويه قد حظَر في الصفة أُفْعُل، وقد يمكن أن يكون محذوفًا من (أمْهُوج) كأسْكُوب. وجدت بخط أبي عليّ عن الفراء: لَبَن (أمْهُوج)

---

(1) النابغة الجعدي، شعر النابغة الجعدي، من منشورات المكتب الأسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، 1964م: (164).

(2) وهذا رأي أبي علي الفارسي بهذا اللفظ، ينظر: المسائل المنثورة: (247).

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (232/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيكون أُمهج هذا مقصورًا منه لضرورة الشعر، وأنشد أبو زيد: (يُطعمها اللحم وشحمًا أُمْهُجًا...) " [1] .

فابن جني يرى ما يراه سيبويه من أنه ليس في الصفة (أُفْعُل) مثل أُمْهُج، مُستأنسًا بما نقله أبو عليّ الفارسي عن الفراء في قوله: (لَبَن أُمْهُوج)، جاعلاً (أُمْهُج) مقصورًا منه على ضرورة الشعر. وجوّز ابن جني وجهًا آخر بقوله: " وقد يجوز أن يكون (أُمْهُج) في الأصل اسمًا غير صفة، إلا أنه وصف به لما فيه من معنى الصفاء والرقة؛ كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعاني الأوصاف، كما أنشد أبو عثمان من قول الراجز:

*** مئبرة العرقوب أشفى المِرفق *** [2]

فوصف بـ (أشفى) ، وهو اسم لما فيه من معنى الحدة " [3] .فيجوز عند ابن جني أن يكون هذا الوزن صحيحًا، على أن يكون (أُمهج) اسمًا لا صفة، غير أنه وُصف به لأنه مؤول بمعنى الصفاء والرّقة .

ويرى الباحث أن الأول أوضح، وهو جعل (أُمهج) محذوفًا من أمهوج؛ لأن مجيء الاسم صفة يحتاج إلى التأويل؛ لأن الأصل في الصفة أن تكون مشتقة .

وقد جعل ابن السراج (أمهج) صفة دون حذف أو تأويل [4] .وذهب ابن سيدة مذهب ابن جني فيها من كونها قد حذفت منها الواو للضرورة [5] .

---

[1] ابن جنّي، الخصائص: (194/3).والشاهد ينسب لأبي زيد وهو من شواهد: الأصول في النحو: (225/3)، والخصائص: (194/3).

[2] الرجز ينسب إلى أبي عثمان، وهومن شواهد: الخصائص: (221/2)، لسان العرب، مادة: (شفى).

[3] ابن جني، الخصائص: (195/3).

[4] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (225/3).

[5] ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (مهج).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بنـــاء (أدماء وآدم) :

قال ابن جني: " وعيب أيضًا في قوله:

*** وَالجِيدِ مِنْ أُدْمَانَةٍ عَنُود *[1]**

فقيل: إنما يقال: أدماء وآدم. والأُدمْان جمع؛ كأحمر وحُمْران، وأنت لا تقول: حُمرانة ولا صُفرانة. وكان أبو علي يقول: بنى من هذا الأصل: فُعلانة؛ كخمصانة. وهذا ونحوه مما يعّد من أغلاظ العرب "[2] .

يرى ابن جني أن الشاعر قد خرج عن الأصل في استعمال الصفة من الأُدمة؛ وذلك لأن الصفة ممّا دلّ على لون قياسها أن تكون على (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) ، وجمعها على (فُعْل) فيقال: أحمر- حمراء – حُمْر، وآدم- أدماء- أُدْم [3] .ونقل عن أبي علي الفارسيّ أن هذا يُعدّ من أغلاط العرب [4] وهو لا يقصد بمصطلح (الأغلاط) اللحن أو الخطأ الاستعمالي، ولكنه يقصد ما يطلق عليه المعاصرون مسألة القياس الخاطيء؛ وهو قياس فرع على أصل لعلة مشابهة غير حقيقية أو متوهمة بين المقيس والمقيس عليه ، وهو أمر حدث في غير هذه الكلمة إذا جاء سكران وسكرى وسكرانة[5] والأخير من هذا الباب، ويمكن حمله على تغير علامة التأنيث بسبب من هذا القياس أو عملية التوهم .

وقد ذكرت معاجم اللغة (أدمانة) ولم تأتِ عليها إلا بهذا الشاهد الذي ذكره ابن جني [6] ويرى الباحث أنّ ما قيل في عصر الاحتجاج – كقول ذي الرمة السابق – ينبغي أن يؤخذ به

---

(1) الرجز لذي الرمة، وهومن شواهد: الخصائص: (280/3).

(2) ابن جني، الخصائص: (296/3).

(3) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (312/4).

(4) السيوطي، المزهر: (497/2).

(5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (سكر).

(6) ينظر: مقاييس اللغة: مادة: (برك)، وابن منظور، لسان العرب: مادة (أدم).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويُعدّ من باب مخالفة القياس لا من باب الغلط، وذلك لأننا إذا شككنا في قول ذي الرمة ينبغي أن نشك في قول غيره ممن عاش في عصر الاحتجاج، وهذا يجعل كل ما رُوي عن هؤلاء مشكوكًا به، وهذا أمرٌ غير مقبول، فإن أريد بـ (أغلاط العرب) مخالفة القياس فلا بأس في ذلك.

بنـــاء (أُثفيـــة) :

قال ابن جني: " كان أبو علي الفارسي يراها ويأخذ بها، ألا تراه غلب كون لام أُثفيّة – فيمن جعلوها أفعولة – واوًا على كونها ياء، وإن كانوا قد قالوا: (جاء يثفوه ويثفِيه) – بقولهم (جاء يثفِه) ، قال: فيثفه لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشـــاذ من هذا، وهو قولهم: (يئِسُ) مثل يعِس؛ لقلته. فلما وجد فاء وثف واوًا قوى عنده في أُثفِية كون لامها واوا، فتأنّس للام بموضع الفاء، على بعد بينها. وشاهدته غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه. فهذا أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرْج واحد من تتالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف "[1] .

إنّ ابن جني يرى أنه يمكن الاعتماد على ما يسمى بالتقلبات الستة للكلمة في تحديد لامها هل هي من بنات الواو أو من بنات الياء ؟ ففي كلمة (أُثْفِيّة) يرى أن أبا عليّ جعل لامها واوًا فهي عنده من (ثفوَ) لا من (ثَفَي) مستدلاً على ذلك بقولهم: (يثفِه) ، فهذه الأخيرة من باب (وثف) ففاؤها واو؛ فإذا أخذت بعض تقلباتها قيل (ثَفَوَ) ؛ فقد استأنس بفاء (وَثَفَ) لتحديد نوع اللام في (ثفو) .وعليه فإن (أُثْفِيّة) أصلها (أثفووَة) ، قلبت اللام فيها تخفيفًا إلى (أُثْفِوِيَة) ؛

---

[1] ابن جني، الخصائص: (1/11-12).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولاجتماع الواو والياء وسكون الأولى منهما قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء فصارت (أُثْفِيّة) .

وهي عند سيبويه يائية اللام ليس غيرُ، يدل على ذلك قوله: " ولكنهم حذفوا إحدى اليائين، كما حذفوا من (أُثْفِيّة) وأبدلوا مكانها ألفًا" [1] .فأصلها عند سيبويه (وَثَفَ) فيمن قال في وزنها (فُعليّة)، و (ثَفَيَ) فيمن قال في وزنها (أُفْعُولة) .يقول: " وسألته عن (أُثفيّة) فقال: هي (فُعْلِيَّة) فيمن قال: (أثّفتُ)، و (أُفْعُولة) فيمن قال: (ثفّيتُ) " [2] .

ويرى الباحث أن كلام سيبويه فيه أكثر وضوحًا ممّا ذهب إليه ابن جني، متابعًا في ذلك أستاذهُ أبا عليّ الفارسيّ، وذلك أن الاعتماد على مسألة تقليبات الأصل الواحد في تحديد لام الكلمة أهي من بنات الواو أم من بنات الياء؟ مسألة ظنيّة ليس فيها دليلٌ قطعيّ .

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني:

بناء (تِجْفاف) :

قال ابن جني: " سألت يومًا أبا علي – رحمه الله – عن (تِجْفاف) : أتاؤه للإلحاق من باب قرطاس ؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء منهم من باب أُمْلودٍ وأُظفورٍ ملحقًا بباب عُسْلوج، ودُمْلوج، وأن يكون إطريح، وإسليح ملحقًا بباب شِنْظير وخِنْزير " [3] .فهذه مسألة خلافية بين ابن جني وشيخه أبي عليّ الفارسيّ، وقد جعلتها آخر الباب لهذه العلة.

---

[1] سيبويه، الكتاب: (411/3).

[2] المرجع السابق: (395/4).

[3] ابن جني، الخصائص: (231/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يرى أبوعلي الفارسيّ أن التاء في (تِجْفاف) إنما هي زائدة للإلحاق بباب (قرطاس) وحجته في ذلك مجيء الألف زائدة فيها، ثم علق ابن جني على ذلك بقوله: إنّ حمل هذه التاء على أنها زائدة للإلحاق يجعلنا نحمل زيادة الهمزة في (أُملود) و (أُظفور) على أنها إلحاق لهذين الوزنين بباب (عُسْلُوج) و (نُملوج) .فابن جني ينفي الإلحاق في كلمة (تجفاف) بقوله: "ويبعد هذا عندي؛ لأنه يلزم منه أن يكون باب إعْصار وإسْنام ملحقًا بباب حِذْبار وهِلْقام، وباب إفعال لا يكون ملحقًا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو: إكْرام، وإحْسان، وإجْمال، وإنْعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له، وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقًا من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله، إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق، إنما جيء به لمعنى، وهو امتداد الصوت به، وهذا حديث غير حديث الإلحاق؛ ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المد إنما هو الزيادة أبدًا، فالأمران على ما ترى في البعد غايتان " [1] .

وواضح أن ابن جني ينفي الإلحاق؛ لأن وزن إفعال مثل (إسنام) و (إعصار) ممّا يأتي عليه مصدر الفعل الرباعي مثل: إكرام وإحسان وغيرها؛ وهذا لا يكون للإلحاق، بل إنّ الهمزة هي همزة وزن (إفعال) الذي هو مصدر للأفعال الرباعية. ثم إنّ حرف اللين في (إفعال) إنما جيء به لمعنى، وهو امتداد الصوت، وما كان كذلك ينبغي إنّ يكون لغير إلحاق. ثم أنّ ما جاء للإلحاق ينبغي أن يُقابل به الحرف الأصليّ، على حين تكون حروف المدّ للزيادة دائمًا.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (232/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويؤيد مذهب ابن جني ما قاله سيبويه في باب التحقير. قال: " وإذا حقرت (انطلاق) قلت: (نُطَيْلِيق) ... لأنه يجيء على مثال مَفاعِلَ، ولا في التصغير؛ وذلك نحو: تِجْفاف ... فالنون في (انطلاق) بعد حذف الألف كالتاء في تِجْفافٍ " [1].

ومعلوم أن النون في (انطلاق) وما شابهها لا تكون زيادتها للإلحاق، بل هي نون الوزن (انفعال).

ويرى الباحث أن مذهب ابن جني هو الحقّ؛ لأن القول بمذهب أبي عليّ الفارسي يجعلنا نحكم بأن الهمزة في (إفعال) مصدراً للفعل الرباعيّ زائدة للإلحاق، والأمر ليس كذلك.

المشتقات

اختلف النحويون في أيهما أصل: المصدر أم الفعل ؟ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات، على حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات، والمشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرها مأخوذة من المصدر عند البصريين، وهذه المشتقات تدل على الحدث إضافة إلى دلالتها على من يتصف به كاسم الفاعل والصفة المشبهة، أو من يقع عليه الحدث كاسم المفعول [2]

والخلاف في أصل الا شتقاق قضية جدلية لاتفيد الدرس اللغوي، ولكنها تدل على نوع من القياس العقلي، فالحجج التي أوردها ابن الأنباري في (الإنصاف) حجج قياسية، تساوت فيها الأدلة، وإذا تساوى الدليل مع الدليل المقابل في القوة سقط الاستدلال.

---

[1] سيبويه، الكتاب: (434/3).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (28).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اسـم الفاعـل :

اسم الفاعل: " وصف دالّ على معنى واقع من الموصوف، أو دالّ على معنى قائم به حادث يتجدّد وقتًا بعد آخر بتجدد الأزمنة وتتابعها " [1] .ويشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل) بصورة قياسية؛ ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومًا وكسر ما قبل الآخر. وقـد ذكر النحويون أن اسم الفاعل جارٍ مجرى الفعل، وهـم يريـدون بذلك أنـه يضارع الفعل المضارع في حركاته وسكناته ويعمل عمله؛ لذلك قـال سيبويـه: " هذا باب من اسـم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ... وذلك قولك: هـذا ضاربٌ زيدًا غدًا " [2] وهو بهذا : اسم الفاعل الذي تساوى مع الفعل المضارع في العمل وهو ما أطلق عليه الكوفيون مصطلح (الدائم).

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في المشتقات:

اسـم الفاعـل (حائض) :

قال ابن جني: " وسألت أبا علي – رحمه الله – فقلت: قولهم (حائِض) بالهمزة يحكم بأنه جار على حاضت؛ لاعتلال عين (فعلت) ؟ فقال: هذا الإبدال؛ وذلك أن صورة فاعل مما عينه معتلة لا يجيء إلا مهموزًا، جرى على الفعل أو لم يجر؛ لأن بابه أن يجرى عليه، فحملوا ما ليس جاريًا عليه، على حكم الجاري عليه لغلبته إياه " [3] .

---

[1] الخطيب، عبد اللطيف محمد، المستقصي في علم التصريف، دار العروبة، الكويـت، الطبعـة الأولـى، 2003:
(447/1).

[2] سيبويه، الكتاب: (164/1).

[3] ابن جني، الخصائص: (385/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يرى ابن جني أن قولهم (حائض) جارٍ مجرى الفعل؛ لأن عينه مهموزة، غير أن أبا علي الفارسي نفى ذلك بقوله: إنّ مجيء العين في ما كان على اسم الفاعل معتلةً ليس دليلاً على أن اسم الفاعل جار مجرى الفعل؛ وذلك لأن صورة فاعل بما عينه معتلة لا يجيء إلا مهموزًا[1] وهكذا فإنهم حملوا ما لم يكن جاريًا مجرى الفعل على ما كان جاريًا مجرى الفعل فـ (حائض) ليس جاريًا مجرى الفعل، غير أنه محمول على ما جرى مجرى الفعل. قال سيبويه: " فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا (حائض)، فإنّه لم يخرجه على الفعل، كما أنه حين قال: دارع لم يخرجه على (فَعَلَ)، وكأنّه قال: درعيٌ، فإنّما أراد ذات حيضٍ ولم يجيء على الفعل " [2] .

اسم المفعول :

هو " صفة تشتقّ من الفعل المبني للمفعول، وتكون دالة على وصف وقع في الموصوف بها دلالة حادثةً متجددة " [3] .ويُصاغ من الفعل الثلاثي على زنة (مفعول) ، ومن غير الثلاثي

بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومًا وفتح ما قبل الآخر [4] .

اسم المفعول من (افعلّ) و (افعالّ) :

من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين اشتقاق اسم المفعول من الفعل الذي على وزن (افعلّ) و (افعالّ) عندما يكون الفعل ثلاثيًا معتلاً ناقصًا، مثل (غزا) [1]، فالفعل

([1]) ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: (494).

[2] سيبويه، الكتاب: (383/3)، وينظر: الخويسكي، زين كامل، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، الطبعة الأولى، 1989م: (37).

[3] الخطيب، المستقصى في علم التصريف: (478/1).

[4] المرجع السابق: (478/1)، (488/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منـــها (اغزاوّ) بوزن (افعالّ) ؛ والبصريون يقولون في اسم المفعول منه ← مُغْزاوًى، أما الكوفيّون فيقولون (مُغزاوٌ) بإدغام الواوين، فيصبح اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من هذا الوزن من الأفعال على صيغة واحدة [2].

يقول ابن جني: " وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول في افعلّ وافعالّ إذا ضعّف فيه حرفا علة، بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا، وذلك قولك: (هذا رجل مُرْعَوٍ)، (وأمر مُرْعَوًى إليه)، (وهذا رجل مُغْزاوٍ)، و (هذا وقت مُغْزَاوًى فيه)؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما؛ لأنهم يدَّغمون هذا النحو من مضاعف المعتل، ويجرونه مجرى الصحيح فيقولون أغزاوٌّ، يغزاوّ واغزوٌّ، يغزوّ " [3].

وقد ردّ أبو الحسن مذهبهم بقول العرب (ارعَوَى) .قال ولم يقولوا: ارعوٌّ .وذكر أبو علي الشاهد الآتي:

تبـــدَّلْ خليلاً بي كشكلك شكلـــهُ فإني خلـــيلاً صالحًا بك مقتوي [4]

وعلّق ابن جني على البيت السابق بقوله: " فهذا عندنا مُفْعلٌ من القتو وهو المراعاة والخدمة ، ثم ذكر شاهدًا آخر:

إنـــي امـــرؤٌ مـــن بنـــي خُزَيْمـــةَ لا أُحْسِنُ قَتْوَ الملوكِ والحَفَدا[5]

وفيها أيضًا مُنْحَوِى، وفيها أيضاً مُحْجَوِي: فهذا كله مُفْعَلٌ كما تراه غير مدَّغم " [1]

([1]) ينظر: العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبدالستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى،2007م: (136).

[2] ابن جني، الخصائص: (104/2)، وينظر: بومعزة، صور الإعلال والإبدال: (208_209).

[3] المرجع السابق والصفحة نفسها.

[4] البيت ليزيد بن الحكم، وهومن شواهد: شرح الأبيات المشكلة الأعراب: (277) الخصـــائص: (104/2)، لسان العرب، مادة: (خصب).

[5] لم ينسب إلى قائل، وهومن شواهد: الخصائص: (104/2)، لسان العرب، مادة: (قتا).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجيء اسم المفعول من (أفعل) على وزن (مفعول) :

قال ابن جني: " وذلك نحو أحببته فهو محبوب، وأجنَّه فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم وأكزه فهو مكزوز، وأقره فهو مقرور، وآرضه الله فهو مأروض، وأملاه الله فهو مملوء، وأضأره الله فهو مضئور، وأحمه الله – من الحمى– فهو محموم، وأهَمّه – من الهم – فهـو مهموم وأزعقته فهو مزعوق أي مذعور. ومثله ما أنشده أبو علي من قوله:

إذا ما اسـتحمَّت أرضـه مـن سـمائه جرى وهو مَوْدُوع وواعد مَصْدَق[4]

وهو من (أودعته)، وينبغـي أن يكـون جـاء علـى (وُدِع). وأمـا (أحزنـه) الله فهو(محزون)، فقد حمل على هذا، غير أنه قد قال أبو زيد: يقولـون: الأمـر يَحزُنني ولا يقولون: حَزَنني إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي، فهذا أمثل " [3] .

ذكر ابن جني مجموعة من أسماء المفاعيل التي جاءت على وزن (مفعول) من الفعـل الرباعي الذي بوزن (أفعل) ، والقياس أن يكون اسم المفعول من هذه الأفعال بميم مضـمومة وفتح ما قبل الآخر، غير أنهم اشتقوا أسماء المفاعيل هذه من أفعال غير ثلاثية، وهذا خـارج عن القياس، وقد ذكر ابن جني طائفة منها كما ذكر ذلك غيره من النحويين [4] .وعلـل ابـن جني هذه الظاهرة بقوله: "وعلّة ما جاء من أفعلته فهو مفعول – نحو أجنَّهُ الله فهو مجنـون، وأسلَّه الله فهو مسلول وبابه – أنهم إنما جاءوا به على فُعِل نحو جُنّ فهو مجنون، وزُكِم فهو مزكوم، وسُلَّ فهو مسلول، وكذلك بقيته " [5] .

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (104/2).

[2] لم ينسب إلى قائل، وهومن شواهد: الخصائص: (216/2)، لسان العرب، مادة: (ودع).

[3] ابن جني، الخصائص: (216/2).

[4] ينظر: السيوطي، المزهر: (82/2)، والخويسكي، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين: (36).

[5] ابن جني، الخصائص: (217/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى النحويون أن هذه الأفعال كـ (جُنّ) و (زُكِمَ) وبابها أنها لم تستعمل إلا مبنية للمجهول؛ لذلك عاملوا الرباعي منها مثل (أجنَّهُ) معاملة الثلاثي (جُنّ) ، فصاغوا اسم المفعول منها صياغتهم له من الثلاثيّ، فقالوا: مجنون ومزكوم وغير ذلك مما هو من هذا الباب. وقدّم ابن جني تعليلاً آخر لهذه الظاهرة يستند إلى أمرين هما:

1. اهتمامهم بالمفعول كما اهتموا بالفاعل، حتى كاد يلحق رتبه الفاعل عندهم، ودلَّل على ذلك بقول سيبويه: " وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم " [1] .فعنايتهم بالمفعول جعلتهم يجعلون للفعل صيغة خاصة، فيغيّروا صورته من (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) .
2. تغييرهم " عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة وحدها وذلك نحو قولهم: أحببتُهُ وحُبَّ، وأزكمَهُ الله وزُكِمَ، وأضأدَهُ الله وضُئِدَ " [2] .

اشتقاق اسم المفعول من غير الفعل :

ذكر ابن جني أن ثمة أسماء مفاعيل لا فعل لها مثل: (مُدَرْهَم) و (مفئود) فقال: "ومما يجوز في القياس – وإن لم يرد به استعمال – الأفعال التي وردت مصادرها ورُفِضت هي؛ قال أبو زيد: وقالوا: رجل مُدَرْهَم ولم يقولوا: دُرْهِم، وحدثنا أبو علي – أظنه عن ابن الأعرابي– أنهم يقولون: دَرْهَمَت الخُبّازَي فهذا غير الأول. وقالوا: رجل مفئود ولم يصرفوا فعله، ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل نحو: مضروب من ضُرِبَ ومقتول من قُتِل " [3] .

---

[1] سيبويه، الكتاب: (34/1).

[2] ابن جني، الخصائص: (218/2)

[3] المرجع السابق: (392/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فابن جني يقول إن (مُدَرْهَم) ليس لها فعل، والذي ينبغي أن يكون (دُرْهِم) ، وذكر في موضع آخر أنه مشتق من اسم أعجمي هو (الدرهم) [1] .وبيّن أن قولهم: دَرْهَمت الخُبّازي ليس مشتقةً من الدرهم؛ فـ (دَرْهَمت) هنا بمعنى صارت كالدراهم، وأما قولهم: رجل مُدْرهَم أي: كثير الدراهم. قال صاحب القاموس: " ورجلٌ مُدَرْهَمٌ بفتح الهاء: كثيرُها، ولا تَقُلْ: دُرْهِم لكنَّهُ إذا وُجِدَ اسم المفعول فالفعل حاصِلٌ، ودَرْهَمَتِ الخُبَّازي: صار ورقها كالدَّراهِمِ " [2] .وأكّد السيوطيّ ذلك بقوله: "وفي نوادر أبيَ زيد: لا نقول: دُرْهِمَ الرجلُ ولكن نقول: (مُدَرْهم) ولا فعل له" [3] .

ويرى الباحث أن كثيرًا من الكلمات اشتقها العرب من أسماء غير عربية؛ وذلك أنهم إذا عرّبوا اسمًا أعجميًا عاملوه معاملة الأسماء أو الألفاظ العربية، فأخضعوا مادته للاشتقاق كما يخضعون اللفظ العربيّ لذلك. ومن ذلك أنهم اشتقوا من (فِرْجَوْن) – وهو اسم أعجمي مُعرب – فعلاً، فقالوا: فَرْجنت الدابة بالفرجون .جاء في القاموس المحيط: " الفِرْجَوْنُ كبِرْذَوْنٍ: المِحَسَّةُ. وفَرْجَنَ الدابَّةَ: حَسَّها به " [4] .وذكر ابن جني أنهم يقولون (مفئود) للجبان، بزنة اسم المفعول وليس له فعلٌ مشتقٌّ منه. قال ابن سيده: " فإن قلت فإنه لفظ مفعول ولا فعل له إذ لم يقولوا وَدَعْتُه في هذا المعنى قيل: قد تجيء الصفة ولا فعل لها كما حكي من قولهم: رجل مفئود للجبان ومدرهم للكثير الدراهم ، ولم يقولوا: فُئد ولا دُرِهم " [5] .

---

[1] المرجع السابق: (358/1).

[2] الفيروزآبادي، القاموس المحيط: باب الميم فصل الدال: مادة (درهم).

[3] السيوطي، المزهر: (173/2).

[4] الفيزورآبادي، القاموس المحيط، باب النون فصل الفاء، مادة (فرجون).

[5] ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (العين والدال والواو).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اسم الآلة :

هو " اسم يُصاغ من الفعل الثلاثي، وقد يكون من اللازم، للدلالة على الآلة التي تُعالج بها الأشياء، ويكون بها الفعل، ويكون في أول هذا الاسم ميمٌ مكسورة زائدة على الأصل " [1] وسماه سيبويه (بَاب ما عالجت به) ، وقال: " وكل شيء يعالج به فهو مكسور، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَبٌ، ومِنْجَلٌ، ومِكْسحة، ومِسَلّة، والمِصفى، والمِخْرز، والمِخْيط، وقد يجيء على (مفعال) ، نحو: مِقْراض، ومِفْتاح، ومِصْباح، وقالوا: المِفْتح كما قالوا: المِخْرز، وقالوا: المِسْرجة كما قالوا: المِكْسحة " [2] .فسيبويه يذكر أوزان الآلة القياسيّة الثلاثة، وهي: مِفْعَل، ومِفْعال، ومِفْعَلة[3].

وقد ذكر ابن جني عددًا من أسماء الآلة القياسية وغير القياسيّة، مُبيِّنًا ما اشتُقت منه هذه الأسماء بقوله: " ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال .من ذلك قولهم: مِفْتاح، ومِنْسَج، ومُسْعُط، ومِنديل، ودار، ونحو ذلك، تجد في كل واحد منها معنى الفعل، وإن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح، ومِنْسَج من النسج، ومُسْعَط من الإسعاط، ومِنديل من النَدْل، وهو التناول، قال الشاعر:

على حينَ ألْهى النـــاسَ جُـلُّ أمـــورهم فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب [4]

---

[1] الخطيب، المستقصي في علم التصريف: (547/1)، وينظر: العيني، شرح المراح في التصريف: (143).

[2] سيبويه، الكتاب: (94/4)

[3] ينظر: عمايرة، حنان إسماعيل، اسم الآلة، دراسة صرفية معجمية، دار وائل للنشـــر، عمـــان، الطبعـــة الأولى، 2006م: (101)

[4] البيـــت مختلـــف في نسبته،قيل: لجرير، وقيل: للأعشـــى وهـــو مـــن شـــواهد: سيـــبويه: (1/ 59)، والأشمـــوني: (2 / 116)، شرح التصريح:(1 / 331)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقـــم (306).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك دار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال، وإن لم تكن جارية عليها .فكذلك الحائش جاء مهموزًا وإن لم يكن اسم فاعل لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه؛ نحو قائمٍ، وبائعٍ، وصائمٍ، فاعرف ذلك وهو رأي أبي علي – رحمه الله – وعنه أخذته لفظًا ومراجعة وبحثًا " [1] .

يريد ابن جني أن يبيّن أن اسم الآلة ليس كاسم الفاعل واسم المفعول، فعلى الرغم من أنّ فيه معنى الفعل، لكنه غير جارٍ عليه؛ لذلك فإن النحويين لم يعملوا اسم الآلة إعمالهم اسم الفاعل. قال ابن عقيل: " وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يحتمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو (مفتاح) فإنه مشتق من (الفتح) ولا يتحمل ضميراً فإذا قلت: (هذا مفتاح) لم يكن فيه ضمير " [2] .فقوله لا يتحمل ضميراً يعني أنه لا يعمل في غيره، وهذه المشتقات التي وردت في (الخصائص) وكان لأبي علي الفارسي رأي فيها.

التصغيـــر

قال الرضي الأستراباذي: "المُصَغَّر المزيد فيه؛ ليدلّ على التقليل " [3] .ويطلقون عليه أيضاً (التحقير) .قال ابن يعيش: " اعلم أن التصغير والتحقيرَ واحد " [4] .والتصغير: هو

---

[1] ابن جني، الخصائص: (120/1)، وينظر: الجرجاني، المفتاح في التصريف: (47).

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل: (206/1).

[3] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (189/1).

[4] ابن يعيش، شرح المفصل: (113/5).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وصف في المعنى؛ لذلك قالوا: " وتصغير الاسم على صغر مُسمّاه، فهو حلية وصفة للاسم؛ لأنك تريد بقولك: رُجَيّل: رجلٌ صغير " [1] .

وغاية التصغير والقصد منه الاختصار والإيجاز، قال ابن يعيش: " وإنما اختصرت بحذف الصفة " [2] .فقد جعل ابن يعيش قولنا: رُجَيل مساويًا لـ (رجل صغير) ، فلما حذفت الصفة، فكأنك قصدت الاختصار في الكلام .وقال الرضي: " واعلم أنهم قصدوا بالتصغير ... الاختصار كما في التثنية والجمع " [3] .

وطريقة تصغير الاسم هي أن يُضَمَّ الحرف الأول منه، ثمُ يفتحَ الثاني، ثم يُؤتى بياء التصغير، وهي ياء خفيفةٌ ساكنة، فإن كان الاسم رباعيّاً أو أكثر من ذلك كُسِر الحرف الذي بعد ياء التصغير. يقول: " فإذا صغّرت الاسم المتمكن ضَمَمْتَ أوله، وفتحت ثانيه، وزدت عليه ياء ثالثةً ساكنة، وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة " [4] .وللتصغير ثلاثة أوزان تختلف باختلاف الاسم المراد تصغيره، هي :

1. فُعَيّل: يصغرون عليه الاسم الثلاثّي، مثل: قلم ← قُلَيْم.
2. فُعَيْعِل: يُصغَّرُ عليه الاسم الرباعيّ وما كان خماسيًّا أو سداسيًّا على أن يخلو الخماسيّ من مجيء حرف المدّ فيه رابعاً، مثل: جَعْفَر ← جُعَيْفِر، وغضنفر»» غُضَنْفِير.
3. فُعَيْعِيل: يُصَغّر عليه ما كان رابعه حرف مدّ واواً أو ياءً أو ألفاً ، مثل: عصفور ← عُصَيْفِير، ومنديل ← مُنَيْدِيل، ومفتاح ← مُفَيْتِيح [5] .

---

[1] المرجع السابق والصفحة نفسها.

[2] المرجع السابق والصفحة نفسها.

[3] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (192/1)، وينظر: عبدالغني، أيمن، الصرف الكافي: (227)

[4] ابن يعيش، شرح المفصل: (115/5).

[5] ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م: (253).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وللتصغير أغراضٌ متعدّدة لعلّ أبرزها [1] :

1. التحقير؛ كقولهم: هذا شاعر، وذاك شُوَيْعِر .

2. التعظيم؛ كقول الشاعر :

وكــلُّ أنــاسٍ ســوف تــدخل بيــنهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلِ [2]

3. الشَّفقة والتلطّف أو التحبّب؛ كقوله ﷺ مخاطباً عائشة رضي الله عنها " يا حُمَيراء ... " [3] .

4. التقليل للعدد؛ ويمكن التمثيل عليه بقول الشاعر:

وقــال أُصَــيْحابي الفــرار أو الــرّدى فقلتُ هما أمرانِ أحلاهما مُرُّ [4]

أو للحجم؛ كقولهم: في (دُبّ) ← دُبَيْب.

5. التقريب؛ كقولهم: فُوَيْق، ومنه قول الشاعر

فُوَيق جُبيل شــاهقِ الــرأسِ لــم تكــن لِتَبْلُغَهُ حتى تكِلّ وتعملا [5]

وتنحصر أغراض التصغير عند البصريين في ثلاثة أمور هي: تصغير ما يجوز أن يتوهم أنه عظيم، كقولك: رُجَيّل، وتقليل ما يجوز أن يُتَوهَّم أنه كثير؛ كـ (دُرَيْهِمات) و

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (113/5)، الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (190/1).

[2] البيت للبيد، وهو من شواهد: المخصص: (2 / 9)، شرح المفصــل: (114/1)، الأشــموني: (157/4). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (1893).

[3] المسند الجامع برقم (17003)، وفي سنن ابن ماجة، برقم: (2474)، وقال الألباني: حديث ضعيف.

[4] البيت لأبي فراس الحمداني ، ديوانه: (156).

[5] البيت لأوس بن حجر، وهو من شواهد: المقرب: (2 / 80)، اللسان: (قلزم) ، الأشــموني: (4 /157) .ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2096).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(دُنَيْنيرات)، وتقريب ما يجوز أن يُتَوَهَّم أنه بعيد؛ كقولهم: بُعَيد العصر. والكوفيّون يزيدون: تصغير التعظيم، والمبالغة [1] .

وثمة تغيّرات تدخل على بعض الأسماء عند تصغيرها، وهذه التغيّرات التي تدخل الاسم المُصغّر بعضها يكون بالزيادة، وبعضها يكون بالحذف؛ فما يزاد على الاسم الثلاثيّ مثلاً إذا كان مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا خاليًا من التاء – تاءُ التأنيث في آخره، فيقولون في: هند ← هُنَيْدة، وفي شمس ← شُمَيْسَة؛ وممّا يحذف من الاسم المُصَغّر حرفه الرابع أو الخامسّ إذا كان رباعيًّا أو خماسيًّا، فيقولون في تصغير: سَفَرْجل ← سُفَيْرج، وفي: فرزدق، فُرَيْزق وفُرَيْزِد [2] .

وبعض الزيادات التي يكون عليها الاسم تبقى في التصغير كما هي؛ من ذلك أن تصغير ما زيد فيه ألف ونون من وزن (فَعْلان) تبقى الزيادة فيه من غير تغيير بعد تصغيره، فيقولون في: قحطان ← قُحَيْطان[3] .ومن مسائل التصغير التي وردت في الخصائص بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي ما يلي:

تصغير (سِرْحَان) :

قال ابن جني: " وسألت مرة أبا علي رحمه الله عن رد سيبويه كثيرًا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير، وحَمْلِه إياها عليها؛ ألا تراه قال: تقول: (سُرَيحين) لقولك: (سراحين)، ولا تقول: (عُثيمين)؛ لأنك لا تقول: (عَثَامين) " [4] .

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (5/113-115).

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (3/448).

(3) ينظر: عبدالغني، أيمن، الصرف الكافي:(232).

[4] ابن جني، الخصائص: (1/354).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذكر ابن جني أن تصغير (سِرْحان) هو (سُرَيحين) لا (سُرَيْحان)، ومعلوم عند النحويين أن الزيادات التي تلحق الاسم كالألف والنون تبقى كما هي عند تحقيره، غير أنهم اشترطوا لهذا النوع من الأسماء شرطًا هو ألاّ يكون تكسيره على (فعاليل) ونحوه. قال سيبويه: " واعلم أنَّ كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدّة حروفه كعدّة حروف فعلان كُسّر للجمع كما يكسر سربالٌ، وفعل به ما ليس لبابه في الأصل، فكما كسر للجمع هذا التكسير، حقّر هذا التحقير. وذلك قولك: (سريحينٌ) في (سرحان)، لأنك تقول: (سراحينٌ)، و(ضُبَيْعين) في (ضَبُعان) لأنك تقول: (ضباعينٌ) "[1].

وقد قد ذكر ابن جني العلة في تصغير (سرحان) على (سُرَيْحين)؛ أنهم حملوا التحقير على التكسير؛ وذلك أن ثمة اختلافًا بين رتبة الآحاد ورتبة الجمع، وليس ثمة اختلاف بسبب التحقير بين المُكبّر والمُصغر؛ لذلك لم يحدث بالتصغير أمرٌ يحمل عليه غيره؛ فلم يحملوا المُصَغر على المكبر على حين حملوا التحقير على التكسير؛ لأن ثمة علاقة معنى بين رتبة الآحاد في المفرد ورتبة الجمع. وهذا الحَمْل – أعني حمل التحقير على التكسير– هو الذي دفعهم إلى قولهم في تصغير (عُثْمان) على (عُثَيْمان)، ولم يقولوا في تصغيره (عُثَيْمين)، كما يرى ابن جني؛ لأنك لا تقول في جمعه علمًا: (عثامين) ، بل تقول: (عثمانون) ، فلمّا لم يجمع جمع تكسير، لم يحمل تصغيره على جمع التكسير.

---

[1] سيبويه: الكتاب: (421/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النسب

ورد لهذا الباب مصطلحان في كتب التراث النحوي هما النسب والإضافة، وقد استعمل سيبويه والمبرد كلا المصطلحين [1] .والنسب: إضافة ياء مشددة على آخر الاسم مكسور ما قبلها [2] .وذكر السيوطي أن المنسوب يلحقه ثلاثة تغييرات: لفظي: وهو كسر ما قبل آخره ومعنويّ: وهو دلالته وصيرورته اسمًا على ما لم يكن له، وحُكمِيّ: وهو رفع الاسم الذي يليه على الفاعلية كقولهم: أدمشقيّ صنعُ هذا الثوب ؟ [3] .وثمة تغييرات تلحق الاسم المنسوب تختلف باختلاف نوعه وبنائه، فصلتها كتب النحو [4] .وربما حذفت إحدى ياءَي النسب في بعض الأسماء كما ذكر سيبويه في قوله: " ومما جاء محذوفًا عن بنائه، محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في (الشَّأم): شآم وفي تهامة، تَهامٍ، ومن كسر التاء قال: تِهاميّ، وفي اليمن: يمانٍ " [5] .

الألف في (يمانٍ، وتهامٍ، وشآمٍ) :

ذكر ابن جني أن الألف في (يمانٍ) و (تهامٍ) و (شآمٍ) هي عوض عن إحدى ياءيّ النّسب فقال: " ومن ذلك الألف في: يَمَانٍ وتهامٍ وشآمٍ، هي عوض من إحدى ياءي الإضافة في: يَمِنى وتهامي وشأمِي، وكذلك ألف (ثمانٍ). قلت لأبي علي: لم زعمتها للنسب ؟ فقال:

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: (335/3)، والمبرد، المقتضب: (133/3).

[2] ينظر: الخطيب، المستقصي في علم التصريف: (853/2).

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (154/6).

[4] ينظر: المبرد، المقتضب: (133/3)، والأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (4/2) وما بعدها.

[5] سيبويه، الكتاب: (337/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار[1]، قلت له: نعم، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء ألبتة، نحو: عباقِية، وكَرَاهية، وسباهية، فقال: نعم، هو كذلك " [2] .

ذهب النحويون إلى [3] أن الألف في (يمانٍ، وتهامٍ، وشآمٍ) عوض من إحدى ياءَيْ النسبة .وبيّن أبو عليّ الفارسي علة جعل الألف عوضًا عن إحدى ياءَي النسبة بقوله:إن هذه الكلمات ليست جمعًا؛ ولو كانت كذلك لقيل: إنّ ألفها ألف جمع التكسير، فلما لم يكن ذلك كذلك حُكِمَ بأن هذه الألف عوضٌ عن إحدى ياءي النسبة؛ لأنهما لا يجتمعان في الكلمة أي الألف وياء النسبة، وأمّا ما قاله سيبويه: " ومنهم من يقول: (تهاميّ ويمانيّ وشآميّ)، فهذا كبحرانيّ وأشباهه، ممّا غيّر بناؤه في الإضافة " [4] .فهو خروج عن الأصل؛ قـال السيوطي: " ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذًا في الشعر " [5] .

ويؤيد الباحث أنّ هذه الألفات في (يمانٍ، وتَهامٍ، وشآمٍ، وثمانٍ) هي عوض عن إحدى ياءي النسبة لأمرين نبّه عليهما كثيرٌ من النحويين:

الأول: أن الألف في مثل هذا الوزن لا تكون إلا في جمع، فلّما كانت هذه الكلمات على مثال الجمع غير أنها مفردة حُكم بأنّ هذه الألف هي عوض عن إحدى ياءي النسبة.

([1]) ينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل البصريات: (133/1).

[2] ابن جني، الخصائص: (305/3).

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب: (337/3)، وابن السراج، الأصول في النحو: (82/3)، والصبان، حاشية الصبان: (241/3).

[4] سيبويه، الكتاب: (337/3).

[5] السيوطي، همع الهوامع: (175/6).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: إن بعض النحويين نصّ على أن هذه الألف لا تجتمع مع ياءي النسبة، ممّا يدل على أن الألف عوض من إحداهما؛ استنادًا إلى القاعدة التي تقول: (ينبغي ألاّ يُجمع بين العوض والمعوض) [1] .

بنـــاء (شـــوشـــوٍ) :

قال ابن جني: " وأما قول أبي الأسود:

علـــى ذات لَـــوْث أو بـــأهْوجَ شَوْشَـــوٍ صَنِيع نبيل يملأُ الرحل كاهلُهْ [2]

فسألت عنه أبا علي فأخذ ينظر فيه، فقلت له: ينبغي أن يكون بني من لفظ (الشوشاة) مثال (جَحْمَرِش) ، فعاد إلى (شَوْشَوِو)، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها، فعاد: (شَوْشَوِ) فتقول على هذا في نصبه: (رأيت شَوْشَويًا)، فقبل ذلك ورضيه. ويجوز فيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون أراد: (شوشويًّا)، منسوبًا إلى (شوشاة)، ثم خفف إحدى ياءي الإضافة " [3] .

ذكر ابن جنّي في بناء (شَوْشَوٍ) الواردة في قول أبي الأسود السابق وجهين:

الأول: أن الشاعر بنى من (الشَّوْشاة) اسمًا على زنة (جَحْمَرِش) ، فقال: (شوشوِو) ، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها بعد كسر، فصارت (شَوْشَوِي) ، ثم عوملت معاملة الاسم المنقوص في حذف يائها، وقد أيّده أبو علي الفارسي في هذا.

الثاني: أن المراد (شَوْشَويّ) فتكون ياؤه للنسبة، ثم حذف أحدى ياءي النسبة تخفيفًا.

---

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (298/1).

[2] البيت من شواهد، الخصائص: (42/3) .

[3] ابن جني، الخصائص: (42/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر ابن منظور أن الياء للنسبة كـ (أحمريّ) ، ولم يذكر غير ذلك فيها [1] .ولم يجد الباحث من ذكر أنّ الياء في (شَوْشَوِ) للنسبة – فيما اطلعت عليه من كتب النحـو– إلا ابن جني ويرى الباحث أنه من المستبعد أن تكون الياء للنسبة ثم خففت؛ وذلك لأن أصـل هـذا البناء من (شَوَيَ) لا من (شوَوَ) ، كما ذكر ابن منظور .

التذكيـر والتأنيـث

يُعدّ المذكر أصلاً للمؤنث من وجهة نظر العلماء ؛ لأنه لا يحتاج إلى علامة، في حين يحتاج المؤنث إلى علامة وما لا يستدعي علامة أصلٌ لما يستدعيها. وقد جعلوا للاسم المؤنث ثلاث علامات: تاء التأنيث وسمّاها القدماء هاء التأنيث، وجعلوا لها مواضع قياسيّة، لعلّ من أبرزها دخولها في المشتقات إذا كانت صفة للمؤنث؛ كقولهم في تأنيث معلم ← معلمة .ثم ذكروا أوزانًا لا تدخلها تاء التأنيث وهو ما عرف بـ (ما يستوي فيه المؤنث والمذكر) مثل: (فَعول) بمعنى (فاعل)، كقولنا: رجل صبور، وامرأة صبور، وفعيل بمعنى مفعول، كقولهم: رجل جريح، وامرأة جريح، وغيرها[2] .وأما العلامة الثانية فهي ألف التأنيث المقصورة، وهي كل ألف وقعت بعد ثلاثة أصول وجيء بها لغير إلحاق، ولهذه الألف مواضع قياسية حددها علماء النحو، وما خرج عن هذه المواضع عَدّوه من السماعيّ الذي لا يقاس عليه [3] .والعلامة الثالثة هي ألف التأنيث الممدودة، وهي كل ألف زيدت بعد ثلاثة أصول، ولها مواضع قياسيّة

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: مادة (شَوَيَ).

[2] ينظر:الأنباري، أبوبكر، المذكر والمؤنث، تحقيق:محمد عبدالخالق عظيمة، ومراجعة:رمضان عبدالتواب، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1999م:(56/2)، وابن يعـيش، شـرح المفصـل: (88/5)، والصبان، حاشية الصبان: (94/4) وما بعدها.

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (98/4) وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نص عليها النحويون [1] .وأمّا ما كان مؤنثه ليس من لفظ مذكره، كرجل وامرأة فهو سماعيّ يعرف بالرجوع إلى معاجم اللغة .كما أنّ هناك أسماء لا يعرف أنها مذكرة أو مؤنثة إلا باستعمال العـــرب لها مثـــل (بئر) و (سوق)[2] .

ويقسم المؤنث إلى حقيقي ومجازي؛ فالحقيقي يراد به: كل ذات حرٍ، وأما المجازيّ فما كان غير ذلك .ويقسم أيضًا إلى مؤنث معنوي، ومؤنث لفظي، فالمعنوي: ما دلّ على مؤنث وكان خاليًا من علامات التأنيث الثلاثة، وأما اللفظي: فما كان فيه علامة تأنيث كالتاء أو الألف المقصورة أو الألف الممدودة، سواء أريد به مذكرٌ أو مؤنث؛ فمن الأول: حمزة وطلحة وعبيدة، ومن الثاني فاطمة، وبثينة [3] .

التـــاء فـــي (بنـــت وأخـــت) :

قال ابن جني: " قال أبو علي رحمه الله: ليس (بنت) من (ابن) كـــ (صعبة) من (صعب) إنما تأنيث ابن على لفظة ابنة، والأمر على ما ذكره " [4] .وقـــد اختُلف في هـــذه التاء اللاحقة لـــ (بنت وأخت) أهي للتأنيث أم لا ؟ فذكر سيبويه في هذه التاء قولين :

الأول: أنه جعلها للتأنيث، قال: " وكذلك تاء أخت وبنت ... لأنهنّ لحقنَ للتأنيث " [5] .

الثاني: أنها زائدة لغير تأنيث، قال: " وإن سميت رجـــلاً بـــ (بنـــت و أخـــت) صرفتـــه ... ولـــو كانت كالهاء لما أسكنـــوا الحـــرف الذي قبلـــها، إنـــما هـــذه التـــاء فيـــها كتـــاء (عفريت) [6] .

---

[1] المرجع السابق: (102/4).

[2] ابن منظور، لسان العرب: مادة (سوق).

[3] ينظر: الخطيب، المستقصي في علم التصريف: (648/2).

[4] ابن جني، الخصائص: (201/1).

[5] سيبويه، الكتاب: (317/4).

[6] المرجع السابق: (221/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ذكر القولين السابقين ابن جني، وبيّن أن القول الثاني هو الذي ينبغي أن يؤخذ به وهو أن هذه التاء ليست للتأنيث؛ لأن العالم إذا ذكر قولين في المسألة أحدهما معللاً والآخر مرسلاً وجب الأخذ بالمعلَّل [1] ؛ فسيبويه علّل قوله الثاني بأن تاء (أخت) سكن الحرف الذي قبلها؛ فلو كانت التاء للتأنيث لوجب أن يكون ما قبله مفتوحًا.

وذكر ابن السراج ما يؤيد مذهب ابن جني في أن هذه التاء ليست للتأنيث مستدلاً على ذلك بقوله: " نستدل بالنظائر، أمّا (ابن) فإنك تقول في مؤنثه (ابنة) ، وتقول: (بنت) من حيث قلت: (أخت) ، ومن حيثُ قلت: (هنت) ، ولم نرَ التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو، يدلك على ذلك (أخوان) " [2] .وقد ذكر ابن السراج قوله السابق في معرض الاستدلال على أن المحذوف من (ابن، وأخ) هو الواو.

وذكر الرضي أن هذه التاء مبدلة من واو (ابن) ، قال: " لقولهم في المؤنث (بنت) وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء " [3] .فهي ليست للتأنيث. وذكر في موضع آخر أن هذه التاء ليست للتأنيث، فقال: " وأما نحو (أخت وبنت) فإن التاء تحذف فيه، وإن لم تكن للتأنيث بدليل صرف (أخت وبنت) إذا سُمِّي بهما " [4] .

ويرى الباحث أن هناك غير دليل على أن هذه التاء ليست للتأنيث، منها :

أولاً: وجود مؤنث لكلمة (ابن) ، وهو (ابنة) .

ثانيًا: سكون ما قبل تاء (أخت وبنت) ، ومعلوم أن ما قبل تاء التأنيث ينبغي أن يكون مفتوحًا.

ثالثًا: صرف (بنت وأخت) لو سُمِّي بهما؛ فلو كانا مؤنثين لمُنِعا من الصرف للعلمية والتأنيث.

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (200/1).

[2] ابن السراج، الأصول في النحو: (322/3).

[3] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (257/2).

[4] المرجع السابق: (5/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعًا: إنّ (أخت وبنت) محذوفة لامُهما، وغالبًا ما يعوضون من هذا المحذوف حرفًا آخر؛ فلعلّ التاء في (أخت، وبنت) عوضٌ من لامهما المحذوفة، أعنى الواو.

جمع التكسير

جمع التكسير: ما دلّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده [1] .وسبب تسميته بذلك أن المفرد فيه لا يسلم من التغيير عند نقله إلى صيغة الجمع [2] .ويقسم هذا الجمع قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، ويبدأ الأول منهما من ثلاثة وينتهي عند العشرة، وأمّا ثانيهما فما كان فوق العشرة إلى ما لا نهاية له [3] .ولكل من القسمين أوزان مخصوصة، فجمع القلة له أربعة أوزان هي: أَفْعال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة، وأَفْعُل، مثل: أسياف، وأقمشة، وفِتية، وأبْحُر. وأما جمع الكثرة فأوزانه كثيرة تقارب ثلاثة وعشرين وَزْنًا، منها: فِعال كـ (رجال) ، وفَعَلَة كـ (بَرَرَة) وفُعُل كـ (قُضُب) وغيرها [4] .وجموع التكسير يغلب فيها السماع [5] ، غير أن العلماء باستقرائهم للمسموع، وجدوا أن كل وزن من هذه الأوزان تجمع عليه أسماء مخصوصة؛ فوزن (فُعَل) يطرد في " اسم على (فُعْلَة) ، أو على (فُعْلَى) أنثى (الأَفْعَل) ؛ فالأول كـ (قُرْبَة) و (قُرَب) ، و (غُرْفَة) و (غُرَف) ، والثاني كـ (كُبْرَى) و (كُبَر) " [6] .

---

[1] ينظر:ابن يعيش، شرح المفصل: (3/5).ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (415/2).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب: (6/1).

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (9/5)، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (415/2)، والسيوطي: همع الهوامع: (87/6).

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (10/5)، والصبان، حاشية الصبان: (121/2).

[5] ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (89/2).

[6] ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (421/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جمع فَعْلة على فُعَل :

ذكر ابن جني في معرض حديثه عن حروف العلة وما فيهما من ضعف ما يلي: " ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنه إذا وجدت أقواهن – وهما الواو والياء – مفتوحًا ما قبلها فإنهما وكأنهما تابعان لما هو منهما، ألا ترى إلى ما جاء عنهم من نحو (نوبة، ونُوَب)، و (جَوْبة، وجُوَب) ، و (دَوْلة، ودُوَل)، فمجيء فَعْلة على فُعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فُعْلة؛ فكأنَّ (دَولة دُولة)، (وجَوْبة جُوبة)، و(نَوبة نُوبة)، وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعًا للضَّمة " [1] .

فابن جني يوضح علة مجيء (فَعْلة) على (فُعَل) بقوله: إن (جوبة، ودَولة)، كأنها (جُوبة) و (دُولة) تابعة الواو فيها للضمة قبلها. ويبدو أن ابن جني يرى أن (فَعلة) المفتوحة الفاء، الأصل في جمعها أن يكون مفتوح الفاء، فيُقال: (فَعَل) ؛ وذلك حمل لفاء الجمع على فاء المفرد، فلما لم يكن ذلك؛ فقد فسّر ابن جني علة ضمة فاء الجمع (فُعَل) عند جمع (جَوْبة)، و (دَولة)، بأن هذه الفتحة بعد فاء المفرد كان أصلها ضمة؛ والدليل على ذلك مجيء الواو بعدها؛ إذ قال: إن الواو ينبغي أن تكون تابعة لضمة؛ فالمفرد عنده (جُوْبة، ودُوْلة)، كأن أصلها ضمة؛ لذلك جاءت فاء (فُعَل)، مضمومة حملاً على الأصل المفترض.

وقد أشار الرضي الأستراباذي إلى مثل هذا بقوله: " وإذا كان (فَعْلَة) أجوف واويًا، فقد يُجمع على (فُعل)، كـ (دُول)، و (نُوَب)، و (جُوَب)، وليس هذا قياس (فَعلة) بفتح الفاء بل هو محمولٌ في ذلك على (فُعْلَة) بضمها، نحو: (بُرْقَة، وبُرَق)، و(دُوْلة، ودُوَل) " [2] .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (294/2).

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (101/2-102)، وينظر: عبدالعال، عبدالمنعم سيد، الجامع لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة غريب، القاهرة، 1981م: (71)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد جعل النحويون جمع (فَعْلة) المعتلة اللام على (فُعَل) شاذًّا خارجًا عن القياس وذلك مثل: قَرْية وقُرَى [1] ، وقول أبي عليّ الفارسيّ في (بَرْوَة) (بُرَى) [2] .

جمع فَعْلة على فِعَل :

قال ابن جني: " وكذلك ما جاء من فَعْلة مما عينه ياء على فِعَل؛ نحو: (ضَيْعة وضِيع)، و(خَيمة وخِيم)، و(عَيْبة وعِيب)؛ كأنه إنما جاء على أن واحداته فِعلة؛ نحو: (ضِيعة وخِيمة)، وكـ (عِيبة)، أفلا تراهما مفتوحًا ما قبلهما، مجرائين مجراهما، مكسورًا ومضمومًا ما قبلهما؛ فهل هذا إلاّ لأن الصنعة مقتضية لشياع الاعتلال فيهما " [3] .

يتضح مما سبّق أن ابن جني يحاول تفسير مخالفة حركة فاء الجمع (فِعَل) للمفرد (فَعْلة) مما هو معتل العين؛ إذ بيّن أن أصل (ضَيْعة) كأنما كان على (ضِيْعة) ؛ لأن الياء سبيلها أن تكون تابعة لكسر؛ فاستنادًا إلى هذا الأصل المفترض للمفرد جاء جمع (ضيعة) على (ضِيع) المكسور الفاء. والمقرر عند النحويين أن جمع (ضَيْعة) على (ضِيَع) وأمثالها هو من الشاذّ الخارج على القياس. قال ابن يعيش: " وقد يجيء على (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: (خَيْمة وخِيَم)، و(هَضْبة وهِضَب)، و(جَفْنَة وجِفَن)، وليس ذلك أيضًا بقياس إنما هو مقصور من فِعالَ "[4] .

---

[1] ينظر: المبرد، المقتضب: (86/3).

[2] ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (102/2)، مرسي، محمد صفوت، منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء وأثر ذلك في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م : (156).

[3] ابن جني، الخصائص: (295/2).

[4] ابن يعيش، شرح المفصل: (21/5).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبدو أن ابن جني يحاول أن يُعلّل ما جاء من هذه الجموع خارجًا على القياس عند النحويين؛ فهو يرى أن العرب تجنح إلى الحكمة في كلامها، موردًا قول سيبويه: " وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا " [1] .

ويرى الباحث أن ابن جني يحتكم إلى المنطق والحكمة في تفسير كلام العرب، والوجوه التي أتى عليها، والحقّ أن للغة منطقًا خاصًا بها، فهي لا تخضع للقوانين الصارمة كغيرها من العلوم؛ وإذا ورد من ذلك شيء فإنما هو قليل مقارنةً بما ورد عن أهل اللغة ممّا هو خارج عن المنطق والأقيسة.

الوقــف والابتــداء

من القواعد المقررة عند النحويين أن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك. وقد عرّف النحويون الوقف، وجعلوا له قواعد خاصة تناولت طرائقه التي تختلف باختلاف أواخر الكلم. قال الأشموني: " الوقف قطع النطق عند آخر كلمة، والمراد هنا الاختياريّ، وهو غير الذي يكون استئباتًا وإنكارًا وتذكرًا وترنّمًا، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والزيادة، والحذف، والنقل " [2] .

وإذا كان من خصائص اللغة العربية ألا تقف على متحرك، فإن من خصائصها أيضًا ألا تبدأ بساكن .قال ابن السراج: " كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف، فأول حرف

---

[1] سيبويه، الكتاب: (32/1) .

[2] الصبان، حاشية الصبان: (203/4)، وينظر:الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فــن الصــرف، شرحه وفهرسه: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2007م: (234).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير، إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من اللفظ، وذلك إجماع من العرب " [1] .

لقد قرّر ابن السراج – وغيره من النحويين [2] – أن العربيّ لا يبدأ بساكن، وهذا هو الذي جعلهم يجتلبون همزة الوصل في أول الكلمات التي حرفها الأول ساكن، فإذا وقعت الكلمة المبدوءة بهمزة الوصل في دَرْج الكلام فإن همزتها تحذف، وقد ذكر ابن السراج أنّ هذا إجماع من العرب .

الابتـــداء بالساكـــن :

قال ابن جني: " رأيت أبا علي – رحمه الله – كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم، ولعمري إنه لم يصرح بإجازته، لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن .قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحركًا، يعني همزة بَيْنَ بينَ .قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه ؟! قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيه من الزمزمة؛ يريد أنه لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت " [3] .

لقد ذكر ابن جني أن أبا عليّ لم يصرح بجواز الابتداء بالساكن في لغة العجم، وكأنه يريد أن يقول إنّ عدم الابتداء بالساكن ليس من خصائص العربية فحسب. وقد أكّد ابن جني مثل هذا القول، فكاد يصرح بأن العجم لا تبتدئ بساكن، وذلك في موضع آخر، إذ قال: " وأما

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو: (367/2)، وينظر: الطحان ، راسم، حقيقة الأعلال والإعراب، المانيـــا، الطبعة الأولى، 1990م : (60)

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (545/3)، والمبرد، المقتضب: (32/1)، والسيوطي، المزهر في علـــوم اللغـــة: (346/2).

[3] ابن جني، الخصائص: (91/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنا فأسمعهم كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: (كليد) ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون ساكنةً، فإن حركتها جِدُّ مُضْعَفة، حتى إنها ليخفى حالها عليّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً، فلم أحل منه بطائل " [1] .

ويرى الباحث أن ابن جني يُلمح إلى أن لغة العجم ربما لا تبتدئ بساكن، يدلّ على ذلك قوله: إن أبا علي لم يصرح بإجازة ذلك، ويدلّ على ذلك أيضًا حديثه عن (كليد) ، وأنها مبدوءة بحركة ضعيفة جعلته لا يجزم بكونها فتحة أو كسرة، فلكونها مبدوءة بحركة – ميزت أم لم تُمَز لضعفها– ذلك يؤكد أنها غير ساكنة، وليس غيرُ الساكن إلا المتحرك أنّى كانت هذه الحركة من حيث هي قويّة أو ضعيفة.

ويحاول ابن جني أن يؤكد أيضًا أن العجم لا تبتدئ بساكن، مستندًا إلى قول أبي علي الفارسي الذي أورده بعد حديثه عن (كليد) ، ونصُّه : " وحدثني أبو علي – رحمه الله – قال: دخلت (هِيتا) ، وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أيامًا، إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه قال لي: إنني لما بعدت عنهم أُنسيتها " [2] .

وأما ما يتصل بالعربية، فابن جني – وكذا أبو علي الفارسي – يجزم بأن العرب لا تبدأ بالساكن، يدلّ على ذلك ما قاله في الهمزة التي تُنطق بين بين، مؤكدًا أن العرب قد منعت الابتداء بما يقارب حال الساكن، فمن باب أولى أنهم لا يبدؤون بساكن، وقول ابن جني أن العرب (قد امتنعت من الابتداء بما يقارب الساكن ...) .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (91/1).

[2] المرجع السابق: (92/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ورد مثله عند سيبويه من قَبلُ؛ قال في الكتاب: " ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مُبتدأةً محققة في كل لغة، فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئ بساكن؛ وذلك قولك: أُمُرْ " [1] .

الإبـــدال

أصل الإبدال من مادة (بدل) ، قال ابن فارس: " الباء والدال واللام أصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب .يقال: هذا بدل الشيء وبديله " [2] .وعرفه الجرجاني بقوله: "هو أن يجعل حرفاً موضع آخر لرفع الثقل " [3] .وعرفه علماء العربية المتقدمين بتعريفات يجمعها: إقامة حرف مقام حرف، إما ضرورة وإما صنعة واستحسانًا، أو أن تجعل حرفًا مكان حرف آخر مطلقًا [4] .

وعرفه الأستراباذي بأنه: " جعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمثلة اشتقاقه كتُراث وأُجُوه، وبقلة استعماله كالثعالبي، وبكونه فرعًا والحرف زائدٌ كـ (ضويرب)، وبكونه فرعًا وهو أصل كـ (مويه)، وبلزوم بناء مجهول نحو: (هراق)، و(اصطبر)، و(ادارك) " [5]

ويرى الدكتور/ عبد القادر مرعي أن علماء العربية القدماء ذكروا العديد من المصطلحات التي تدل على الإبدال مثل: البدل، والعوض، والقلب، والتقريب [6] .

---

[1] سيبويه، الكتاب: (545/3).

[2] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: مادة (بدل).

[3] الجرجاني، التعريفات: (25).

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل : (7/10)،وابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: (214)، والصبان: حاشية الصبان: (279/4).

[5] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (197/3).

[6] ينظر: مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصـــر، منشورات جامعة مؤته، الطبعة الأولى، 1993م: (167).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأجد أن مفهوم (الإبدال) كان عامًا شاملاً للإعلال – وسيأتي الكلام عنه– وغيره، فهو إقامة حرف مقام حرف مطلقًا، انطلاقًا من مفهومه اللغوي، وهذا المفهوم كان عند المتقدمين وبعض المتأخرين، إلا أننا نجد منهم من بدأ يفرق كالرضي الأستراباذي الذي فرق بين مفهومي الإعلال والإبدال، وتأثر بذلك المعاصرون الذين اتخذوا هذا التفريق منهجًا في تحليل الظواهر الصرفية، وأشار الدكتور/ عبد القادر مرعي إلى أن علماء اللغة المحدثين قسموا الإبدال إلى نوعين وعليه سأجري تقسيم المسائل في الإبدال، والنوعان هما:

أ. الإبـــدال القياسي :

يطلق هذا المصطلح على التبديلات الصوتية الناجمة عن التفاعلات بين الأصوات، وتأثر بعضها ببعض، والتي لا يترتب عليها تغيـــير في معنى الكلمة الصرفي أو وظيفتها النحوية ويطلق على هذا النوع من الإبدال (الإبدال الصرفي الشائع) ، أو (الضروري)، وهذا النوع من الإبدال كان محل اهتمام النحاة العرب القدماء [1] .ومن أمثلته التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني في كتاب الخصائص ما يلي:

– الإبـــدال في تـــاء (افتعـــل) :

قال ابن جني: " ومما لا يراجع من الأصول باب (افتعل) إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، فإن تاءه تبدل طاء، نحو: (اصطبر)، و(اضطرب)، و(اطَّرد)، و(اظطلم). وكذلك إن كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زايًا، فإن تاءه تبدل دالاً، وذلك نحو قولك: ادّلج، وادّكر، وازدان، فلا يجوز خروج هذه التاء على أصلها، ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم .فأما ما حكاه خَلَف – فيما أخبرنا به أبو علي– من قول بعضهم: (التقطت النوى)،

---

[1] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي: (171).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و(اسْتقطته)، و(اضتقطته)، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً من الشين في (اشتقطته)، نعم، ويجوز أن تكون بدلاً من اللام في (التقطته)، فيترك إبدال التاء طاء من الضاد، ليكون ذلك إيذانًا بأنها بدل من اللام أو الشين، فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه "[1] .

يرى ابن جني أن الإبدال في صيغة (افتعل) مما كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو ظاء أو طاءً هو إبدال حتميّ، فلا يقال: (اضترب) رجوعًا إلى الأصل، بل يقال: (اضطرب) بإبدال تاء الافتعال طاءً، وذكر سيبويه هذا النوع من الإبدال بقوله: " والطاء منها في (افتعل) إذا كانت بعد الضاد في (افتعل) نحو: (اضطهد)، وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل (اصطبر)، وبعد الظاء في هذا " [2] .

ب. الإبـــدال السماعي :

وهذا النوع من الإبدال إما أن يكون لهجيًا؛ أي أنه شاع في قبيلة معينة، وأصبح ينسب إليها، أو أن يكون سمع وشاع دون أن ينسب إلى قبيلة بعينها [3] .وأمثلته فيما دار بين أبي علي الفارسي وابن جني في كتاب الخصائص ما يلي :

- إبـــدال اللام من الضاد :

قال ابن جني: " ونحو من (الطجع) في إقرار الطاء لإرادة الضاد ما حكى لنا أبو علي عن خلف من قولهم: (التقطت النوى) و(استقطته) و(اضتقطته) .فصحة التاء مع الضاد في

---

[1] ابن جني، الخصائص: (349/2).

[2] سيبويه، الكتاب: (239/4)، وينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (199/3)، وصلاح، شعبان، الإعلال في الكلمة العربية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، 1988م: (77).

[3] مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي: (172).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(اضتقطه) دليل على إرادة اللام في (التقطته) ، وأن هذه الضاد بدل من تلك اللام؛ كما أن لام (الطجع) بدل من ضاد (اضطجع) " [1] .واستشهد ابن جني على أن الضاد أبدلت منها اللام في (الطجع) بقول الشاعر :

*** مَالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجع *** [2].

فابن جني يرى أن اللام في (الطجع) بدل من الضاد، محتجًا بصحة التاء مع الضاد في (اضتقطه) .وقد ذكر سيبويه هذه المسألة بقوله: " ومثل ذلك قول بعض العرب: (الطجع) في (اضطجع) ، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبَقَتيْن، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف " [3] .

فسيبويه يرى أن علة هذا الإبدال هو كرههم لالتقاء الحرفين المطبقين، وهما الضاد والطاء، وبيّن أن هذا الإبدال هو من الشاذ الذي لا يقاس عليه. ويرى الباحث أن تاء الافتعال في (اضطجع) قياسها أن تبدل طاءً أمّا إبدالها لامًا فهو سماعي لايقاس عليه.

- *حـذف الهمزة وإبدالها :*

قال ابن جني: " حدثنا أبو علي قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: (قريت)، و(توضيت)، فقال له سيبويه: كيف تقول في أفعلُ منه ؟ قال: (أقرأ). وزاد أبو

---

[1] ابن جني، الخصائص: (326/3).

[2] ابن جني، الخصائص: (263/1)، وينظر : ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: (216)، والشاهد لم ينسب لقائل، في الخصائص، الصفحة نفسها.

[3] سيبويه، الكتاب: (483/4)، وينظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2004م: (222).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركت مذهبك، أي لو كان البدل قويًا للـزم ووجب أن تقول: (أقرى)، كـ (رميت أرمي) ، وهذا بيان " [1] .

وهذه المسألة تحدث عنها غير واحد من النحويين[2]، فابن جني ذكرها في (سر صناعة الإعراب)، مبينًا أنّ من سهل الهمزة في الفعل الماضي مثل (قرأ) ينبغي أن يقول في مضارعه (أقري) على مذهب سيبويه [3] ، وعلل الأستراباذي مذهب سيبويه بقوله: " وإنما أنكر سيبويه هذا لأنه إنما يجيء (فعلتُ – أفعل) إذا كانت لام الفعل أو عينه من حروف الحلق، ولا يكاد يكون هذا في الألف، إلا أنهم قد حكوا (أبي– يأبى) " [4] .

والمعلوم عند النحويين أنك إذا أبدت الهمزة ألفًا في الفعل الماضي ينبغي أن تنقل الفعل المهموز اللازم إلى باب المعتل الآخر بالياء الذي هو من باب (فعل – يفعِل) (رمي ـ يرمي) إذن ينبغي أن يقول أبو زيد (أقري) ، وليس أقرأ .وهو المذهب الذي اختاره ابن جني متابعًا أستاذه أبا عليّ الفارسي في هذه المسألة .

– *إبـدال واو واحد في العدد إلى همزة :*

قال ابن جني: " قال لي أبو علي – رحمه الله – بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في قولهم: (ما بها أحد) ونحو ذلك مما (أحد) فيه للعموم، ليست بدلاً من واو، بل هي أصل في موضعها، قال: وذلك أنه ليس من معنى (أحد) في قولنا: (أحد عشر)، و(أحدٌ وعشرون)، قال: لأن الغرض في هذه الانفراد والذي هو نصف الاثنين، قال: وأما (أحد) في نحو قولنا:

---

[1] ابن جني، الخصائص: (154/3).

[2] ينظر: المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م: (525).

[3] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (740/2).

[4] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (11/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ما بها أحد وديّار)، فإنما هي للإحاطة والعموم، والمعنيان – كما ترى – مختلفان هكذا قال، وهو الظاهر " [1]

ويتضح من كلام ابن جني أن همزة (أحد) التي تأتي في سياق العموم أصلية، ليست مبدلة، أما همزة (أحد) الدالة على العدد فهي مبدلة من (واو)، وذكر سيبويه مسألة الإبدال في (أحد) معللاً ذلك بقوله: " فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضًا لما يدخلها من الحذف والبدل" [2] .وأشار الأستراباذي إلى أن الهمزة في (أحد) أصلها الواو، فقال: " والهمزة بدل من الواو، ويقال في الصفة المشبهة منه: وحد، بفتح الحاء وكسره، ووحيد ، وتبـدل الواو في هذا التركيب همزة " [3] .وأما همزة (أحـد) التي بمعنى (ديّار) المستعملة في النفي كقولهم: (ما في الدار أحد) ، فهي أصلية لا منقلبة " [4] . ويرى الباحث أن (أحد) في العدد فاؤها واو لأنها من وحد الدال على الفرد أو المفرد؛ فالمعنى هو الذي جعلهم يفترضون ذلك، كما أن اشتقاق وزن (فاعل) منها يدل على أن أصلها واو؛ لأنك لاتقول (آحِد) بل تقول واحد.

– *إبـدال العيـن همـزة :*

قال ابن جني: " وقال بعضهم: (عُياهِمة، وعُياهِم)، كـ(عُذَافِرة، وعُذَافِر)، فإن صح فهو (فُيَاعِل) ملحق (بعُذافر)، وقلت فيه لأبي علي: يجوز أن تكون العين فيه بدلاً من همزة، كأنه (أُياهِم) كـ(أباتر، وأحامِر)، فقبل ذلك " [5] .

---

[1] ابن جني، الخصائص: (262/3).

[2] سيبويه، الكتاب: (331/4)، وينظر: السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل فـي إيضـاح التسهيل، تحقيق: عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: (1081/3).

[3] الأستراباذي، شرح الكافية لابن الحاجب: (284/3).

[4] ابن السراج، الأصول في النحو: (84/1).

[5] ابن جني، الخصائص: (197/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنّ إبدال العين من الهمزة مسألة سماعية واردة في اللغة، وقد استند ابن جني إلى إبدال العين من الهمزة مما ورد في اللغة، فحمل العين في (عياهمة) على أنها مبدلة من همزة، غير أن إبدال العين من الهمزة ضعيف غير مطرد، يدل على ذلك قول شارح الشافية: "ومفهومه أن إبدال العين همزة ضعيف لقلته، وإليه ذهب ابن مالك " [1]، وقد ذكر مسألة إبدال الهمزة عينًا والعين همزة العكبري بقوله: " في إبدال الهمزة من العين: قد جاء ذلك في بعض الاستعمال، فالوجه فيه أن الهمزة والعين متجاورتان في المخرج ... ويؤنس بإبدال العين همزة إبدال الهمزة عينًا في مثل قول الشاعر:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءِ مَنْزِلَةً مَآءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ"[2]

ويرى الباحث أن علة إبدال العين همزة هو قرب المخرج من كل منهما

- ***الإبدال في (اتخذ وأخذ) :***

قال ابن جني: " وأما (اتخذت) فليست تاؤه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع، يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوص القَطَاةِ المُطَرَّقِ[3]

---

[1] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (433/4).

[2] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (300/2). والبيت لذي الرمة، وهو من شواهد: شرح المفصل: (8/ 79)، ومجالس ثعلب: (101) ، والخزانة: (4 / 314) .ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم:(2500).

[3] البيت للممزق العبدي، وهو من شواهد: الجمهرة: (1 / 6)، والمخصص: (1 / 21)، واللسان: (طرق). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1840).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعليه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [1] ، وذهب أبو إسحاق إلى أن (اتخذت) كـ (اتقيت، واتزنت) ، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى الواو، وهذا ضعيف، وإنما جاء منه شيء شاذ؛ أنشد ابن الأعرابي:

فِـــي دَارِهِ تُقَسَّـــمُ الأَزْوادُ بَيْـــنَهُم كَأَنَّمَا أَهَلَّهُ مِنْها الذِي اتهَّلا[2]

وروى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان (مُتَّمِن) ، وأنشد:

..... بيض اتّمن

والذي يقطع على أبي إسحاق قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾، فكما أن (تجه) ليس من لفظ الوجه، كذلك ليس (تخذ) من لفظ الأخذ. وعذر من قال: (اتَّمن) و (اتَّهل) من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين، وذلك قولهم في افتعل من الأكل: (ايتكل) ، ومن الأزرة: (ايتزر) ، فأشبه حينئذ (ايتعد) في لغة من لم يبدل الفاء تاء، فقال: اتّهل واتَّمن، لقول غيره: ايتهل وايتمن، وأجود اللغتين إقرار الهمز " [3] .فابن جني يرى أن (تخذ) تاؤه أصلية، وليست مبدلة من حرف آخر، مستشهدًا على ذلك بالشاهد الذي أنشده الأصمعي .

ويرى الزجاج أن أصل (تخذ) : (اتّخذ) حُذفت تاؤه كما حذفت في (تقى) ، وأنكر ذلك الأستراباذي مبينًا أنه لو كانت تاؤه محذوفة لما قيل (تَخَذ) بفتح الخاء، بل لقيل: تَخِذ – يَتْخَذُ تَخْذًا كـ (جهَلَ، يَجْهَلُ، جَهْلاً) بمعنى (أخذ، يأخذ، أخذًا) ، وليس من تركيبه [4] .وقد ذكر الأستراباذي أن التاء في (تخذ) ليست مبدلة من الهمزة ولا من أي حرف آخر، بل هي أصل،

---

[1] سورة الكهـــف:(77).

[2] ينسب إلى ابن الأعرابي، وهومن شواهد: الخصائص: (287/2)، ولسان العرب، مادة: (أهل).

[3] ابن جني، الخصائص: (287/2).

[4] ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (294/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا موافق لما ذهب إليه ابن جني. ويرى برجشتراسر أن ما حدث في مثل (أخذ وتخذ) ليس هو إبدالاً، بل هو حذف وتعويض [1] .

- ***إبـــدال الميم بـــاء:***

قال ابن جني: "قال طرفة:

كبَنَـــــاتِ المُخْـــــرِ يَمْـــــأَذْنَ إذا أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسالِيجَ الخُضُرِ[2]

قال أبو علي – رحمه الله – كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البخار، فالميم على هذا في (مَخْر) بدل من الباء في (بَخْر) لما ذكر أبو بكر، وليس ببعيد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ[3]﴾ أي: ذاهبة وجائية، وهذا أمر يشاركها فيه السحائب؛ إلا ترى إلى قول الهذلي:

شَـــرِبْنَ بِمـــاءِ البَحْـــرِ ثُـــمَّ تَرَفَّعَـــتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[4]

فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر، وتركضها فيه، وتصرفها على صفحة مائه، وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر " [5] .

ذكر ابن جني أن أبا علي الفارسي سمع من أبي بكر أن هذه الأسماء – يريد (المخر) – وما شاكلها [6] أبدلت من الباء؛ فالأصل (بخر) ، غير أن ابن جني يُضيف رأيا آخر هو أنها مشتقة من (مخر) ، فالميم على أصلها، مستندًا في ذلك على (مواخر) الواردة في الآية

---

(1) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2003م: (42).

(2) لم ينسب إلى قائل، وهومن شواهد: الخصائص: (85/2).

(3) سـورة النحـل: (14).

(4) البيت من شواهد: المحتسب: (114/2)، وابن عقيل: (111/2)، وشرح التصريح (2/2). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (442).

(5) ابن جني، الخصائص: (85/2-86).

(6) المرجع السابق: (85/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكريمة: ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ ﴾، ثم استحسن ما قاله أبو عليّ الفارسي عن أبي بكر، ويراه الوجه الأظهر والأوضح. ولعلّ الذي دفع ابن جني إلى استحسان رأي أبي علي الفارسيّ هذا كثرة انقلاب الميم باءً؛ لأن كلا الحرفين شفويّان، ومن ذلك قولهم: إنّ (رَتَمَ) أصلها (رَتَبَ)، غير أن الميم فيها قُلبت باءً، فكل من الحرفين قد يَحُلّ محلّ الآخر؛ فـ (كثم) أصلها (كثب) ، والميم هنا مبدلة من باء [1] ويرى الباحث أن إبدال الباء ميمًا وارد في لغة العرب ومسوغ؛ وذلك لأن كلا الحرفين شفويان[2].

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني في الإبدال:

- إبدال الهمزة هاء:

قال ابن جني: " فأما قول من قال: إن (لهنَّك) أصله (الله إنك) ، فقد تقدم ذكرنا ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر؛ [3] وعلى أن أبا علي قد كان قوّاه بأخرة، وفيه تعسف " [4].

ذكر ابن جني قول بعضهم إن (لَهَنَكَ) أصلها (لإنّك) ، فالهاء مبدلة من الهمزة، وقد أثبت أن اللام هي لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ؛ فجملة (إنّ زيدًا لقائمٌ) أصلها (لَئِنّ زيدًا قائمٌ) ، فلمّا كان الحرفان (إنّ) ولام الابتداء للتوكيد كرهوا اجتماعهما، فأخّروا اللام بعد الخبر، فأصبحت: (إن زيدًا لقائمٌ)، فلما جمع الشاعر بينهما في قوله:

*** لَهِنَّكَ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ العُمْرِ *** [1]

---

[1] ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (3/217 -218)، وابن جني، سر صناعة الإعراب: (1/423)، والشايب، أثر القوانين الصوتية: (228-229).

[2] ينظر: كمال ، ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، دار الأحد(البحيري إخوان) ، بيروت، د.ت: (119).

[3] بسط الكلام في هذه المسألة في صفحة (1/314-315) من (الخصائص).

[4] ابن جني، الخصائص: (1/317).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبدل الهمزة هاءً ليكون اللفظ أسهل .

وقد ذكر سيبويه (لَهنّك) مُبَيّنًا أنها كلمة تُستعمل في اليمين قائلاً: " وهذه كلمة تكلّم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلّمُ بها، تقول: (لَهنّك لرجلُ صِدْق)، فهي (إنّ) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ... ولحقت هذه اللام (إنّ) كما لحقت (ما) حين قلت: (إنّ زيدًا لما لينطلقنّ) " [2] .

فقد أكّد سيبويه أنّ (اللام) في (لهنّك) هي لام الابتداء، وأن الهمزة أبدلت هاء في هذا التعبير (لهنّك) ، مُبَيّناً أن بعض العرب تستعمل (لَهنّك) في معرض اليمين. وثمة مذهبان آخران في (لَهنّك) الأول: للفراء، إذ يرى أن أصلها (والله إنك)، والثاني: للمفضل بن سلمة ويرى أن أصلها (لله إنّك) [3] .فابن جني اختار مذهب سيبويه، في حين اختار أبو علي الفارسي مذهب المفضل بن سلمة وقوّاهُ.

ويرى الباحث أن رأي سيبويه أقرب الآراء الثلاثة إلى الصواب؛ لأن قلب الهمزة هاءً كثيرٌ في لغة العرب، كقولهم في (إيّاك) : (هيّاك) ، وفي (أرق) : (هرق) [4] ، ثم إنّ تعليل كلّ من سيبويه وابن جني لإبدال الهمزة هاءً في (لهنّك) أمرٌ يقبله المنطق .

الإعـــلال

عرفه الجرجاني بأنه: " تغيير حرف العلة للتخفيف " [1] .وأشار إليه المبرد بقوله: " فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوتة وهي الألف والواو والياء " [2] .وقال ابن

---

[1] لم ينسب لقائل، وهو من شواهد: الخصائص:(316/1)، لسان العرب، مادة: (أنن).

[2] سيبويه، الكتاب: (150/1).

[3] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (362/4-363).

[4] المرجع السابق: (222/3)، وينظر: الجرجاني، عبدالقاهر، المفتاح في التصريف، تحقيق: محسن العمري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424هـ : (58).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعيش: " والبدل على الضربين هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: تاء (تخمة وتكأة) ويدل قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي: الواو والياء والألف والهمزة أيضًا لمقاربتها لها وكثرة تفسيرها "[3].

ويشير الدكتور عبد القادر مرعي إلى أن " ابن يعيش هنا قد خلط بين الإبدال والإعلال إذْ عد الإعلال نوعاً من أنواع الإبدال مع أن الإبدال يعني إقامة حرف مقام حرف مطلقًا، أما الإعلال فهو تغيير يجري على حروف المد واللين (الواو والياء) ، وهذا التغيير إما أن يكون بإقامة أحد هذين الصوتين مقام الآخر، أو تحولها إلى فتحة طويلة أو ضمة طويلة أو إسقاطهما، كما عدّ ابن يعيش الهمزة من الحروف التي تبدل من الواو والياء والألف على الرغم من التباين الواسع بين حروف المد والهمزة "[4].

وعرف ابن يعيش الإعلال في موضع آخر بمفهوم مختلف؛ إذ قال: " معنى الإعلال التغيير، والعلة تغير المعلول عما هو عليه، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها "[5].ويقصد ابن يعيش بالحروف (الألف والواو والياء) ، وهنا نجد تغييرًا في مفهوم الإعلال عنده عن المفهوم العام الذي سبق عرضه، وهو بهذا المفهوم يوافـق الأستراباذي الذي عرفـه بأنه: " تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء"[6].وهذا المفهوم الذي طرحه الأستراباذي هو الذي سادَ مؤخرًا، وبه استقل

---

(1) الجرجاني، التعريفات: (46).

(2) المبرد، المقتضب: (61/1).

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: (214).

(4) مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية: (165).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: (54/10).

(6) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (3/66-67).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بحث الإعلال عن بحثه داخل إطار الإبدال الذي كان سائدًا في بداية البحث في الصرف العربي.

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: ما مفهوم الإعلال عند أبي علي الفارسي وابن جني؟ إن مفهوم الإعلال عندهما لم يختلف عن مفهومه عند المتقدمين من النحاة، فكانوا يبحثونه في إطار الإبدال، فمن تلك المسائل التي دارت بين ابن جني وأبي علي الفارسي، وأطلقا على الإعلال فيها مصطلح الإبدال قولهما: " إن الهمزة في قولهم: (ما بها أحد) ونحو ذلك مما (أحد) فيه للعموم، ليست بدلاً من واو، بل هي أصل في موضعها ... " [1] .

وقال في موضع آخـــر: " وإنما اشتد ذلك عليه أي – أبو علي الفارسي – ونبا عنه لأمر ليس موجودًا في واحد (سمائيًا) الذي هو سماء، وذلك أن (إتاوة) واو ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله (الأتاوَى)، كـــ (العلاوى، والهراوى) تنبيهًا على كون الواو ظاهرة في واحده – أعني إتاوة – كوجودها في (هراوة، وعلاوة) ، كذلك أبدل منها الواو في (أتاوٍ)، وإن كانت مكسورة ... " [2] .وقال في موضع آخر: " ومن ذلك قولهم: (إوَزّه) أصل وضعها (إوْزَزَة)، فهناك الآن عاملان: أحدهما: قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة؛ والآخر: وجوب الإدغام، فإن قدرت أن الصنعة وقعت في الأول من العملين، فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء فصارت (إيززة) ..... فقد عرفت الآن على هذا أن الواو في (إوزة) إنما هي بدل من الياء التي في (إيززة)، ... " [3] .وقال في موضع آخر: " ومن البدل الجاري مجرى الزائد – عندي لا عند أبي علي – همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة؛ لقولهم: (تواريت عنك)؛ إلا أن اللام كما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضَهْيَأة ...

---

[1] ابن جني، الخصائص: (262/3).

[2] المرجع السابق: (212/1).

[3] المرجع السابق: (6/3-7).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

" [1] ، وجميع هذه المواضع يشير إلى أن مفهوم الإعلال كان يبحث عند أبي علي الفارسي وابن جني تحت مظلة الإبدال، فالفصل بينهما لم يكن منهجًا يتبعانه، بل كان حالهما حال المتقدمين من عدم الفصل بينهما .

- حمل الجمع على المفرد تصحيحًا وإعلالاً :

قال ابن جني: " أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح نفسًا بأن يقر هذه الهمزة العارضة في (أتاءٍ) مكسورة بحالها كما أقرها الآخر في قوله:

لَـــهُ مَـــا رَأَتْ عَـــيْنُ البَصِـــيرِ وَفَوْقَـــهُ سَمَاءُ الإِلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا [2]

وكان أبو علي ينشدناه:

- **فوق ست سمائيا[3] ***

لقال: (الأتاويا) كقوله (سمائيًا) .فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة في هذا الجمع مكسورة " [4] .وقوله لقال: (الأتاويا) يريد به الشاهد السابق على هذا الشاهد، وهو:

مَـــوالِيَ حِلْـــفٍ لا مَـــوالِيْ قَرابَـــةٍ ولكنْ قَطِينًا يَحْلُبونَ الأَتاوِيَا [5]

---

[1] المرجع السابق: (278/3).

[2] البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو من شواهد: سيبويه: (2 / 59)، والمنصف: (1 / 66)، واللسان:(سما). ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3160).

[3] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى" إيضاح الشـــعر" تحقيـــق: حسن هنداوي، دار العلوم والثقافة،بيروت، دار القلم، دمشق،1987م: (259)

[4] ابن جني، الخصائص: (212/1).

[5] لم ينسب لقائل، وهومن شواهد: الخصائص: (209/1)، لسان العرب، مادة: (حلب).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال: " وإنما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودًا في واحد (سمائيا) الذي هو (سماء)، وذلك أن في إتاوة واواً ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله (الأتاوَى) كـ (العَلاوَى، والهراوى)؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة في واحده – أعني إتاوة – كوجودها في هراوة وعلاوة، كذلك أبدل منها الواو في (أتاوٍ)، وإن كانت مكسورة؛ شُحًّا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله:

• فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا * [1]

ألا ترى أن لام واحده ليست واوًا في اللفظ، فتراعى في تكسيره كما روعيت في تكسير هراوة وعلاوة .فهذا فرق كما تراه واضح " [2] .

وقال سيبويه في سمائيا: " فجاء به على الأصل " [3] .وقال ابن السراج عند كلامه على شاهد سمائيا: " ففيه ثلاثة أشياء: منها أنه جمع (سماءً) على (فَعَائل) ، كما تجمع (سحابة) على (سحائب) ، وكان حق ذلك أن يقول: (سمايا) فبلغ به الأصل فقال: سماءٌ، ثم فتح فجعله بمنزلة الصحيح. فقال: (سماي يا فتى)، في موضع الجر كما تقول: (سمعت برسائل يا فتى)، فـــردّ (سمايا) إلى الأصل من جهات رد الألف التي هي طرف (سمايا) إلى الياء، فصارتْ (سَمَايَ) ، ثم رد الياء الأولى التي تلي الألف إلى الهمزة فصارت (سَمَائَ) ، ثم أعرب الياء إعراب الصحيح فلم يصرف " [4] .

ومما سبق نجد أن الشاعر أمية بن أبي الصلت قد أقر الهمزة في وزن (فعائل) من المفرد (سماء) ، فقال: (سمائيا) ، ولم يقل الشاعر السابق (إتائيا) ، وذلك لأن مفرد (سمائيا)

---

[1] سبق تخريج الشاهد .

[2] ابن جني، الخصائص: (212/1).

[3] سيبويه، الكتاب: (315/3)، وينظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: (513/2).

[4] ابن السراج، الأصول في النحو: (445/3)، وينظر: صلاح ، شعبان، الإعلال والإبدال: (13).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هو (سماء) ، ففيها همزةٌ متطرفةٌ، على حين أن مفرد (أناويا) هو (إناوة) ، ليس فيه همزة متطرفة، فكما أعلت اللام في المفرد أعلها في الجمع حملاً للجمع على المفرد، وحين لم تأت الواو طرفًا في (إناوة) لم يدخلها الإعلال؛ لأن شرط إعلال الواو همزة أن تكون متطرفة بعد ألف زائدة، وهذه ليست كذلك، لذلك لم يُعلَّ جمعها حملاً على مفردها الذي لم يدخله إعلال .

- أصل الألف في الأدوات الثنائية مثل يالا:

قال ابن جني: " وسألني أبو علي يوماً عن إنشاء أبي زيد:

فَخَيْـرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنْكُمْ إذَا الدَّاعي المُثَوِّب قالَ يَالا [1]

فقال: ما تقول في هذه الألف من قوله يالا، يعني الأولى ؟ فقلت: أصل لأنها كألف مـا ولا ونحوهما، فقال: بل هي الآن محكوم عليها بالانقلاب كألف باب ودار، فسألته عن علة ذلك فقال: لما خلطت بها لام الجر من بعدها، وحسن قطعها والوقوف عليها والتعليق لها في قوله: يالا، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك، فأنقتُ لذلك، وذهب بي استحساني إياه كل مذهب " [2] .

إن ابن جني فيما سبق قد أجاب عن سؤال أبي على الفارسي بما ذهب إليه كثير من العلماء من أن الألف في (يا) أصلية، وذلك أن الأدوات الثنائية التركيب تكون الألف فيها أصلية، ليست منقلبة عن واو أو ياء [3] .وقـد بنى أبو علي الفارسي تفسيـره على الآتي: أن (يا) مضافة إلى (لام الجر) شكلت كلمة ثلاثية وسطها ألف على النحو الآتي: (يال) أشبهت الألف في (ساق، باب) التي هي من (سوق، أبواب) .

---

[1] البيت لزهير بن مسعود الضبي، وقيل للفرزدق، وهو من شواهد: ابن عقيل: (1 / 273)، واللسان: (يا) ، والأشموني: (1 / 255).ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2163).

[2] ابن جني، الخصائص: (288/3)، (276/1).

[3] ينظر: الكفوي، الكليات: (127).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأعتقد أن أبا علي استند إلى قاعدة أصولية صرفية مؤداها أن الألف في الأسماء الثلاثية إذا كانت في موضع العين فهي منقلبة عن (واو أو ياء)، وليست أصلية البتة [1] .

ومن المثالين اللذين طرحهما أبو علي (ساق، وباب) نجد أبا علي قد مثل بكلمات الألف فيها منقلبة عن واو وليس عن ياء ؟ وكأنه أراد أن يشير إلى أن الألف في (يال) مجهولة الأصل، ومجهولة الأصل يفترض العلماء أنها منقلبة عن واو كواو (عاج) .

- ***الإعلال بقلب الواو ياء إذا اجتمعتا :***

قال ابن جني: " ألا ترى أن أبا علي كان يقوي كون لام (أُثْفِيَّة) فيمن جعلها (أفعولة) واوًا بقولهم: (جاء يَثْفُه) ويقول: [هذا] من الواو لا محالة كـ (يعدُ) ، فيرجح بذلك الواو على الياء التي ساوقتها في (يَثْفِوه، ويَثفيه)، أفلا تراه كيف استعان على لام (ثَفَا) بفاء (وَثَف)، وإنما ذلك لأن مادةً واحدة شُكِّلت على صُور مختلفة، فكأنها لفظة واحدة " [2] .

يرى أبو علي أن (أثفية) فيمن جعل وزنها (أفعولة) لامها واو وليست ياءً، وهذا من باب التغليب لا الجزم، لأنه ورد عن العرب: (جاء يثفوهُ ويثفيه) ، واستدل على مذهبه بأن الفعل الثلاثي من باب (فَعَل – يَعِل) ينبغي أن يكون ماضيه مبدوءًا بواو [3] مثل: (يعد – وعد)، و (يزن – وزن) ، و (يثف – وثف) ، ولذلك قوّى أبو علي أن تكون (أثفيّة) لامها واو فصورة (أثفيّة) قبل الإعلال (أُثْفُوية) اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وكانت الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء فأصبحت (أُثْفيّة) .

---

[1] ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: (462/2) .

[2] ابن جني، الخصائص: (139/2).

[3] ابن عصفور، الممتع في التصريف: (426/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى سيبويه أن (أتقية) هي " أفعولة فيمن قال تَقِيتُ " [1] ، فـ (الام) هذه الكلمة فيمن جعل وزنها (أفعولة) هي ياء وليست واوًا، على حين يرى ابن جني أن لامها تحتمل أن تكون واوًا عند من قال: يَتْقُوه، وتحتمل أن تكون ياءً عند من قال: يَتْقِيه.

- ***الإعلال بانقلاب الألف عن واو:***

قال ابن جني عند سؤال أستاذه أبي علي الفارسي له: " ومن طريف ما ألقاه- رضي الله عنه- أنه سألني يومًا عن قولهم: (هات لا هاتيت)، فقال: ما هاتيت ؟ فقلت: فاعلت، فهات من هاتيت، كعاط من عاطيت، فقال: أ شيء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال: أنا أُرى فيه غير هذا فسألته عنه، فقال: يكون فعليت، قلت: ممه ؟ قال: من الهُوتْة؛ وهي المنخفض من الأرض- قال: وكذلك (هِيتٌ) لهذا البلد؛ لأنه منخفض من الأرض- فأصله (هَوْتَيت)، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت، وإن كانت ساكنة، كما أبدلت في ياجَلُ وياحَلُ، فصار هاتيت، وهذا لطيف جدًا " [2] .

يرى ابن جني أن الألف في (هات) أصلها ياء بدليل قولهم: (هاتيت)، في حين يرى أبو علي أن الألف قد تكون منقلبة عن واو، مُبيِّناً أنها أُخذت من (الهوتة) ." وقال الخليل: أصل هات: آت، من أتى يؤتى إيتاء، فقلبت الهمزة هاء، ومن قال هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال، ويقول: في نحـــو: مهاتاة، وهاتيت: إنه مشتـــق من:

---

[1] سيبويه، الكتاب: (395/4).

[2] ابن جني، الخصائص: (277/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هات " [1] ، ويرى الباحث أن رأي ابن جني أقرب إلى الصواب؛ لأنه ليس ثمة دليل على أنها من (الهوتة) في حين إن (هاتيت) واردة في كلام العرب[2]

- إذا لم يعل الاسم مكبرًا فإنه لا يعل مصغرًا، والجمع أعلى رتبة من الآحاد، لذلك فهو يرد الأشياء إلى أصولها:

قال ابن جني: " قال أبو علي رحمه الله: في حجة الواو في نحو: (أُسيود) ، و(جُدَيول) مما أعان على ذلك، وسوغة أنه في معنى جدول صغير، فكما تصح الواو في جدول صغير فكذلك أُنس بصحة الواو في (جُدَيول) .وليس كذلك الجمع؛ لأنه رتبة غير رتبة الآحاد، فهو شيء آخر، فلذلك سقطت في الجمع حُرمة الواحد؛ ألا تراك تقول في تكسير: قائم: (قُوَّام، وقُومٌ)، فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل، ولا تقول: (قُوَّام، ولا قُوّم)، كما قلت في التحقير: (قويئم)؛ بالهمز " [3]

قال سيبويه: " واعلم أن (أشياء) تكون الواو فيها ثالثة، وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في (أُسْوَدَ)، وذلك نحو: (جَدْوَل، وقَسْوَرَ)، تقول: (جُدَيْوِلٌ، وقُسَيْوِرٌ) كما قلت: (أُسَيْوِد، وأُرَيْوِيةٌ) وذلك لأن هذه الواو حيةٌ، وإنما أُلحقت الثلاثة بالأربعة، ألا ترى أنك إذا كسرت هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما ثبتت في (أَسْوَدَ) حين قالوا: (أساوِد) " [4]، وقال المبرد: " وإن شئت قلت: (جُدَيْول)، لأنَّها متحركة، وإن كانت زائدة كما قلت في: أسود: (أُسَيِّد، وأُسَيْوِد)،

---

[1] الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، 1978م: (93/3).

([2]) ينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (93/3).

[3] ابن جني، الخصائص: (354/1).

[4] سيبويه، الكتاب: (469/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والقلب أجودُ؛ لأنَّ واو جدول ملحقة، وللملحق حكم الأصلي، ألا ترى أنك تقول: (جَداول)؛ كما تقول: (أَساوِد) "[1] .

وهناك قاعدة في الإعلال: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وكانت الأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء [2] .فـ (سيِّد) أصلها (سَيْوِد) اجتمعت الواو والياء فكانت الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء فتصبح (سيّد) فكلمة (أسيود) الأصل أن يجري فيها الإعلال الذي جرى في (سيّد) ، ولكن واوها صحت في الجمع فلم تعل في المفرد، فجمعها (أساود)، وكذلك (جُدَيول) تصغير (جَدْوَل) الواو في المفرد المكبر صحيحة لم تعل، وكذلك في الجمع (جداول) ، لهذا لم تعل في المصغر (جديول). ولما كانت رتبة الجمع أعلى من رتبة الآحاد، فإن الجمع يملك قوة رد الأشياء إلى أصولها، وكذلك ردت الواو المنقلبة همزة في (قائم) عند جمعها، فقيل: (قُوّام، وقُوّام)، كما يرى ذلك ابن جني.

-الدور في الإعلال بقلب الواو همزة :

قال ابن جني: " وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير، فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما هربت منه، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رتبة، ولا تتكلف عناء ولا مشقة، وأنشدنا أبو علي- رحمة الله- غير مرة بيتًا مبنيًا معناه على هذا، وهو:

رَأى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلاً[3]

---

[1] المبرد، المقتضب: (118/1).

[2] ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: (602/2)، وصلاح، شعبان، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية: (32-33).

[3] لم ينسب إلى قائل، وهومن شواهد: الخصائص: (209/1)، سر صناعة الإعراب: (687/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذلك كأن تبني من (قويت) مثل رسالة فتقول على التذكير: (قواءة) وعلى التأنيث: (قواوة)، ثم تكسرها " [1] ، إذا أدّى إعلال الكلمة إلى حكم ما، يقتضي هذا الحكم تغييرًا معينًا، ثم تصبح الكلمة على حالة تقتضي تغييرًا آخر، فترجع إلى صورتها الأولى، وهكذا حتى يتشكل ما يُسمَّى بالدور، فإن ابن جني يرى ضرورة الوقوف عند الرتبة الأولى و، وقد ذكر بيتًا من الشعر مرويًا عن أبي علي الفارسي مؤيدًا معنى الدور، ومثّل ابن جني على هذه القضية بقوله: " وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول: على التذكير: (قواءة) وعلى التأنيث: (قواوة) ثم تكسرها " [2] .

ويفسر المحقق محمد علي النجار ذلك بقوله: " كأنّه يريد: على اعتبار التاء عارضة على (قواو) في حكم المنفصلة، فتكون الواو في حكم الطرف، فتستحق الإعلال، وأما التأنيث فإن الكلمة تكون كـ (شقاوة)، فلا تكون الواو في الطرف، فتصح إذا كانت الكلمة بنيت على التاء " [3]، فإذا جمعت (قواءة) أو (قواوة) قلت: (قواو) فأصبح في الكلمة واوان بينهما ألف، والألف حاجز غير حصين، كما أن الواو الثانية وقعت طرفًا، فإذا أجريتها مجرى (الأتاويا) الواقعة في بيت الشعر :

مـــواليَ حلـــفٍ لا مـــوالي قرابـــةٍ ولكن قَطينا يَحلبون الأتاويا [4] .

وخرجت بها عن القياس قلت: (قواوَي)، ثم تقلب الياء ألفا لانفتاح ما قبلها (قواوَى)، ثم تقلب الواو همزة على قياس (رسائل) قوائو، فتتطرف الواو بعد كسر فتقلب ياءً، فتصبح (قوائي)، فتحذف الياء لكونها اسماً منقوصاً نكرة غير منصوب، فتقول: (قواءٍ) ، ثم تبدل من

---

[1] ابن جني، الخصائص: (208/1).

[2] المرجع السابق والصفحة نفسها .

[3] د. محمد علي النجار، حاشية الخصائص: (209/1).

[4] تقدم تخريجه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهمزة الواو فتصبح (قواو)، فإذا استثقلت وقوع الألف بين واوين أبدلت الواو الثانية همزة فتصبح (قواءٍ)، فتكون قد صارت إلى ما كانت عليه أولاً، وهكذا فإنك تنتقل من (قواو) إلى (قواء)، وهكذا فهذا هو الدور، لذا يلزم أن تقف عند الرتبة الأولى وهي (قواء).

المسائل الخلافية التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني

– الواو إذا تحركت بعد أن قلبت ياءً فإنها تقوى بالحركة فترجع إلى أصلها واو:

قال ابن جني: " ومن ذلك قولهم: (إوزّة) أصل وضعها: (إوْزَزَة)، فهناك الآن عاملان:

أحدهما: قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة، والآخر: وجوب الإدغام، فإن قدرت أن الصنعة وقعت في الأول من العملين، فلا محالة أنك أبدلت من الواو فصارت (إيززة)، ثم أخذت في حديث الإدغام فأسكنت الزاي الأولى، ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها، فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها – وهو الواو – ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية فصارت: (إوزة) كما ترى .فقد عرفت الآن على هذا أن الواو في إوزة إنما هي بدل من الياء التي هي (إيززة) وتلك الياء المقدرة بدل من واو (وَزّ). وإن قدرت أنك لما بدأتها فأصرتها إلى (إوزة) أخذت في التغيير من آخر الحرف، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت (إوَزَّة)، فإن الواو فيها على هذا التقدير هي الواو الأصلية لم تبدل ياء فيما قبل، ثم أعيدت إلى الواو، كما قدرت ذلك في الوجه الأول .وكان أبو علي – رحمه الله – يذهب إلى أنها لم تصر إلى (إيززة)؛ قال: لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياء، فكنت تقول: (إيَزَّة)، فأدرته عن ذلك، وراجعته فيه مرارًا فأقام عليه، واحتج بأن الحركة منقولة إليها فلم تقو بها، وهذا ضعيف جدًا، ألا ترى أنك لما حركت عين طيّ فقويت رجعت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واوًا في (طَوَوِيّ)، وإن كانت الحركة أضعف من تلك لأنها مجتلبة زائدة، وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدة " [1] .

فجوهر الخلاف بين ابن جني وأبي علي الفارسي أن الأول يرى أن الحرف قد يقوى بالحركة فيرجع إلى أصله، على حين يرى الثاني أن الحرف لا يقوى بالحركة؛ لذلك يبقى على اعتلاله ولا يرجع إلى أصله، فـ (إوزّة) رجعت إليها الواو لما نقلت إليها حركة الزاي بعدها، كما يرى ابن جني، أما أبو علي فيرى أنها تبقى (إيَزّة) ؛ لأن الحرف عنده لا يقوى بالحركة العارضة .ويرى الأستراباذي أن الحركة العارضة لا يعتّد بها، ولذلك لم يقلب الواو ياءً في (إوَزة)[2] ، وهو بذلك يوافق أبا علي الفارسي.

ويرى الباحث أن الحركة العارضة لايعتد بها ؛ لأن كثيرًا من قواعد الإعلال تشترط كون الحرف محركًا بحركة أصلية حتى يجري فيه الإعلال، وعليه فإن الباحث يؤيد مذهب أبي علي الفارسي الذي يرى أن الحرف لا يقوى بالحركة العارضة.

- الإعـــلال بقلب الياء همـــزة :

قال ابن جني: " ومن البـــدل الجاري مجرى الزائـــد – عندي لا عند أبي علي- همـــزة (وراء) يجب أن تكون مبدلة من حرف علة؛ لقولهم: (تواريت عنك)؛ إلا أن اللام لما أبدلت همزة وأشبهت الزائدة التي في (ضَهْيأة)، فكما أنك لو حقّرت (ضهيأة) لقلت: (ضُهَيَّة)، فأقررت الهمزة، فكذلك قالوا في تحقير وراء: (وريئة)، ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها: (وُرَيَّة)، كما قالوا في (صلاءة، صُلَيَّة)، فهذا ما أراه أنا واعتقده في (وراء) هذه، وأما أبو علي- رحمه الله – فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة، وأنها من تركيب (ورأ) ، وأنها ليست من

---

[1] ابن جني، الخصائص: (3/6-7).

[2] ينظر، الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (1/27)، (3/84).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تركيب (ورى) ، واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا، وهذا- لعمري - وجه من القول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعًا، أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت، وهذه اللام حرف علة لا همزة، وأن تكون ياء واجب؛ لكون الفاء واوًا، وأما القياس فما قدمناه من تشبيه البدل الزائد، فاعرف ما رأينا في هذا " [1] .

يرى ابن جني أن همزة (وراء) مبدلة من حرف علة مستدلاً بدليلين:

- ظاهر المعنى
- القياس وهو تشبيههم الحرف المبدل بالحرف الزائد

وتفسير ذلك عند ابن جني أن ظاهر المعنى مأخوذ من (تواريت عنك) ، وأصل تواريت (وَرَيَ) فاللام فيها ياءً، ثم إنّهم إذا صغّرَوا ما فيه همزة زائدة أجرَوها مجرى الحرف الصحيح فأبقوها في التصغير مثل (ضَهْيأة) – (ضُهَيِّئة) [2] ؛ لذا قالوا في تصغير (وراء) (وُرَيئة) ويؤكد أنها مبدلة من ياء أنه سمع في تصغيرها (وُرَيَّة) ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها وأما أبو علي فيرى أن الهمزة في (وراء) أصلية، لأنها من (ورأ) مستدلاً بثبات الهمزة في التصغير. وقول أبي علي مخالفٌ للظاهر والقياس بحسب رأي ابن جني .

ويرى سيبويه أن الهمزة في (وراء) أصلية بدليل تصغيره على (وُرَيِّئة) ، فيكون كلام أبي علي الفارسي موافقاً لمذهب سيبويه، أما ابن جني فيرى أن الهمزة مبدلة من حرف العلة مستندًا إلى ظاهر المعنى والقياس كما قدمنا.

ويرى الباحث أن مذهب ابن جني أقوى من مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي؛ وذلك استنادً إلى الأدلة التي قدمها ابن جني فظاهر المعنى يؤيد مذهبه ، كما أن القياس يعضد أيضًا

---

[1] ابن جني، الخصائص: (279/3).

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب: (108/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ما ذهب إليه من تشبيههم الحرف المبدل بالحرف الزائد فضلاً عن تصغيرهم لها على (وُرَيَّة)، فلو كانت الهمزة أصلية لصغروها على (وُرَيْئَة)، وحسبُ فلما رَدُوا الهمزة ياء في تصغيرها على (وُرَيَّة) دل على أنها منقلبة عن ياء لأن التصغير كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث: القضايا النحوية بين أبي علي الفارسي وابن جني

- البناء و الإعراب
- المرفوعات
- المنصوبات
- المجرورات
- التوابع

تمهيد

النحو لغة واصطلاحًا

النحو لغةً هو القصد قال ابن منظور: "والنَّحْوُ إعراب الكلام العربي والنَّحْوُ القَصْدُ والطَّرِيقُ يكون ظَرْفًا ويكون اسمًا نَحاه يَنْحُوه ويَنْحاه نَحْوًا وانْتَحاه"[1] .

وقال ابن سيدة: "النَّحْوُ: القصد، يكون ظرفًا واسمًا، نحاه يَنْحوه ويَنْحاه نَحْوًا "[2]، وواضح أن الكلمة تستعمل اسمًا وظرفًا؛ فاستعمالها اسمًا بيّن، وأما استعمالها ظرفًا فقولنا: اتجه المصلي نحوَ القبلة. والنحو في اصطلاح علماء النحو: "هو انتحاء سمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقَ بها وإن لم يكن منهم"[3].

وهذا التعريف الذي ذكره ابن جني لعلم النحو، هو تعريف لهذا العلم من وجهة نظر القدماء، فقد كان النحو عندهم يشمل الإعراب والصرف، فمعلوم أن المباحث التي ذكرها ابن جني في قوله السابق (كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والنسب) ما هي إلاّ مباحث صرفية خالصة، استقل بها علم الصرف فيما بعدُ.

وعرّفه الأشموني بقوله: "هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[4] .

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحو).

[2] ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، مادة: (ح ن و)، ومقلوبها: (ن ح و).

[3] ابن جني، الخصائص: (34/1).

[4] الصبان، حاشية الصبان: (15/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتعريف الأشموني المذكور هو تعريف شامل للنحو والصرف، فقد علق الصبان على هذا التعريف، ثم ذكر تعريف المتأخرين له بقوله: " هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين، تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه: علمٌ يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً"[1]، فهذا التعريف الذي ذكره الصبان مخرج لعلم الصرف، يتبين ممّا مضى أن علم النحو يُعنى بأواخر الكلم بناءً وإعرابًا في حال ورودها في التركيب، لأن الكلمات لا توصف ببناء ولا إعراب إلا إذا كانت في تركيب.

البناء والإعراب:

البحث في الكلمات من حيث كونها مبنية أو معربة هو موضوع علم النحو، وقد تبيّن للعلماء باستقرائهم كلام العرب أن ثمة كلمات لا يتغيّر آخرها بتغيير موقعها في الجملة أطلقوا عليها المبنيات، وأما ما يتغيّر آخره بتغيّر موقعه في الجملة فقد أطلقوا عليه (المُعْرب).

وعرّف جمهور النحويين الإعراب بقولهم: "هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب"[2]،وهذا حدّ حدّه من ذهبوا إلى أن الإعراب لفظي، وأما من قال إنه معنويّ فقد حده حدًّا مختلفًا[3]، وأمّا البناء فهو "لزوم آخر الكلم ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل"[4].

ويدخل الإعراب في الاسم المتمكن أما البناء فيدخل في الأسماء غير المتمكنة، وفي الحرف، وفي الفعل إلا المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد اتصالاً مباشرًا، ومن الأسماء

([1]) المرجع السابق: (16/1).

[2] السيوطي، همع الهوامع: (41/1).

([3]) ينظر: الأبذي، شهاب الدين، رسالة في النحو، ضمن (كتابان في حدود النحو) تحقيق: علي الحمد، د.ت : (46-47).

[4] ابن جني، الخصائص: (37/1)، وينظر: المرجع السابق: (47).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبنية أسماء الاستفهام، والإشارة، والضمائر، والموصولات، وأسماء الشرط، والأعداد المركبة، و(ما) التعجبية، و(كم) الخبرية، واسم لا النافية للجنس إذا كان مفردًا، والمنادى العلم المفرد، والنكرة المقصودة، إضافة إلى بعض الظروف والأحوال المركبة[1]. كقولهم: فلان جاري بيتَ بيت، وذهبوا شذرَ مذرَ وقول الشاعر:

رأيتُ المنايا خبط عشواءَ مَنْ تصبْ تُمتْه ومَنْ تُخطئ يعمّرْ فيهرمِ[2].

ويدخل في المبني أيضًا أسماء الأصوات، والأعداد المركبة، قال ابن السراج "أقسام الأسماء المبنيات ستة:

اسم كُنِّي به عن اسمٍ، واسم أُشير به إلى مُسمًّى وفيه معنى فِعْلٍ، واسم سُمِّيَ به فعلٌ، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، وأصوات تحكى"[3]، فقد جعل المبنيات ستة أقسام هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، وأسماء الشرط والاستفهام، والظروف غير المتمكنة، مثل: منذ، ومذ، وحيث ...، وأسماء الأصوات.

استعمال المفردات أعلامًا على المعاني:

إذا استعملت الكلمة علمًا على معنى معين، فإنها تعرب إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث؛ فإن كانت الكلمة مركبة مع غيرها جاز فيها وجهٌ آخر هو أن تعامل معاملة (خمسة عشر)؛ فيبنى جزؤها الأول على الفتح، ويعرب جزؤها الثاني إعراب الممنوع من الصرف. قال ابن جني : وأنشدنا أبوعلي:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: (41/1).

(2) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: (5).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: (115/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأسماء ما أسماءُ ليلةَ أدلجتْ إليّ وأصحابي بأيٍّ وأينَما [1]

قال فجرّد (أيّ) من الاستفهام ومنعها من الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث، وذلك أنه وضعها علَما على الجهة التي حلّتها، فأما قوله: (وأينما) فكذلك أيضًا غير أن لك في (أينما) وجهين: أحدهما: أن تكون الفتحة هي التي تكون في موضع جرّ ما لا ينصرف لأنه جعله علَما للبقعة أيضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل (ما) زائدة بعدها للتوكيد، والآخر: أن تكون فتحة النون من (أينما) فتحة التركيب ويضمّ (أين) إلى (ما) فيبنى الأول على الفتح كما يجب في نحو (حضرموت)، (وبيت بيت) فإذا أنت فعلت ذلك قدّرت في ألف (ما) فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرّ كـ:مررتُ بأحمد وعُمَر"[2]

فقد جوز وجها آخر في (أينما)، هو أن تكون مركبة من جزأين الأول (أين) والثاني (ما)، فتكون (أين) مبنية على الفتح وتكون فتحتها فتحة تركيب؛ لأن صدر المركب المزجي يكون مبنيًا على الفتح، ويعرب إعراب الممنوع من الصرف. قال الأشموني:" ومن العلم (ما بمزج ركبا)، وهو كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها، نحو: (بعلبك، وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه)، و(ذا) المركب تركيب مزج (إن بغير ويه تم) أي ختم (أعربا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ:معد يكرب، فمبنى على السكون"[3]، وقد ذكر ابن جني شاهدًا شعريًا آخر على المسألة أنشده إياه أبو علي الفارسي هو :

أثور ما أصيدكُمْ أمْ ثَورين أمْ تيكُمْ الجمّاءَ ذاتِ القرنيْن [4]

([1]) الشاهد لحميد بن ثور الهلالي في لسان العرب، مادة: (أين)، وبلا نسبة في الخصائص: (130/1)

[2] ابن جني، الخصائص: (180/2).

[3] الصبان، حاشية الصبان: (133/1)

[4] البيت ينسب إلى أبي عثمان، وهو من شواهد: الخصائص: (180/2)، ولسان العرب، مادة: (ثور).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلق على قول الشاعر (أثورما) بما علق به على الشاهد السابق(1)، ثم ذكر أن أبـا على أنشده قول الشاعر:

ألا هيمـــا مِمَّـــا لقيـــتُ وَهيْمَـــا ووِيحا لِمَنْ لَـمْ يلـقَ مِـنْهُنَ ويحمـا[2].

وجعل (هيما) و (ويحما) كقول الشاعر (أثورما).

وقال ابن جني في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(3) " وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسمًا واحدًا فبني الأول على الفتح وهما جميعًا عنده في موضع رفـع لكونهما صفة لـــ (حق) فإن قلت : فما موضع (أنكم تنطقون) قيل: هو جر بإضافة (مثل ما) إليه"(4). فقد ذهب ابن جني إلى أن (مثل) ركبت مع (ما) تركيب (خمسة عشر) فبني (مثـل) على الفتح كما يبنى الجزء الأول من المركب، فأصبحت الكلمتان فـي حكـم كلمـة واحـدة موضعها الرفع نعتا ل (حق). وهو مذهب المازني وابن سراج فيها .

قال: " قال أبو عثمان في قوله تعـالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ إن (مثل) و(ما) جعلا اسمًا واحدًا مثل: خمسة عشر"(5). وعلة بناء (مثل) على الفتح هو كونهـا مضافة إلى غير متمكن، قال سيبويه "وإن نصبت (مثل) فما أيضًا لغوٌ؛ لأنك تقول (مثل أنك)

---

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص: (181/2)

(2) البيت ينسب لحميد بن ثور، وهو من شواهد :المسائل المشكلة: (130) الخصائص: (181/2)، والمحكـم والمحيط الأعظم، باب(الحاء والقاف)، ولسان العرب، مادة: (هيا).

(3) سورة الذاريات: الآية (23).

(4) ابن جني، الخصائص:(182/2)، وينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل المنثورة: (65)، وأبوعلي الفارسي، المسائل المشكلة: (128)

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: (275/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هاهنا "[1]، وعبارة سيبويه لا توحي ببيان علة بناء (مثل)، إنما تدل على أن (ما) عنده زائدة، ولكن ابن السراج نقل ذلك عن سيبويه بقوله:" قال سيبويه والنحويون يقولون: إنما بناه يعني (مثل) لأنه أضافهُ إلى غير متمكن، وهو قوله: إنكم"[2]، وقد أكد غير واحد من العلماء أن من نصب (مثل) إنما بناهُ لإضافته إلى غير المتمكن، قال مكي: " قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ من نصب مثلاً بناه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن"[3]، وما ذكره ابن جني في توجيه (مثل ما) هو واحد من توجيهات ثلاثة للنحويين في هذه المسألة:

الأول: أن (مثل) بنيت على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن أو(مبهم) وهذا الرأي عليه كثير من النحويين[4]، واستشهدوا عليه بشواهد منها قول الشاعر:

عَلَى حينَ عَاتَبْتُ المَشيبَ عَلَى الصِّبا فقلتُ ألمَّا تصحُ والشَّيْبُ وازعُ[5].

الثاني: أن (مثل) ركبت مع (ما) تركيب (خمسة عشر) فأصبحت اسمًا واحدًا في موضع رفع صفة لـ (حق)، وعليه ابن جني.

الثالث: أن (مثل) فتحتها فتحة إعراب لا بناء، فهي منصوبة على قولين: أحدهما أنها حال من الضمير المستتر في (حق) أو حال من (حق) نفسها، وفيه مجيء صاحب الحال نكره،

---

(1) سيبويه الكتاب: (140/3).

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: (275/1)، وعبارة سيبويه التي ذكرها ابن السراج لم أجدها في (الكتاب).

(3) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ: (687/2).

(4) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو: (286/1)، الرضي، شرح الكافية: (181/3)، ابن هشام، أوضح المسالك: (133/3).

(5) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه: (44)، الخزانة: (151/3)، أمالي ابن الشجري: (264/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1577). وهو شاهد على هذه المسألة على رواية فتح: (حين)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهو قول الجرمي. أو هو مرفوع الموضع غير أنه فتح كما فتح الظرف في. قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[1] .

ويرى الباحث أن مجيء (مثل) مبنية على الفتح في محل رفع صفة أقوى من ادعاء التركيب فيها؛ لأن مثل هذه الألفاظ لا يطرد فيها التركيب كما في العدد مثل: (خمسة عشر) وبابه، وأما (بيت بيت) و(شذر مذر) فهي عبارات مسكوكة وردت عن العرب لا تشبهها (مثل)، لأن (مثل) قد تنفك عن التركيب وتعامل على أنها لفظ مفرد، على حين لا يؤدي التركيب (بيت بيت) و(شذر مذر) معناه، لو فصل جزآ التركيب أحدهما عن الآخر، وأما من ذهب إلى أن (مثل) هي حال من (حق) فضعيف، لأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ، وليس واحد من هذه المسوغات ماثلاً في (حقٌ مثل).

علامات الإعراب

جعل العلماء الحركات مُقسمة بحسب نوعها إلي حركة إعراب وحركة بناء، وحركة إتباع وحركة تخلص من سكونين وحركة حكاية، وحركة نقل، وأضاف بعضهم حركة سماها حركة مناسبة، وهي التي تكون قبل ياء المتكلم أو التي تكون على نهاية الاسم المجرور بحرف جر زائد[2].

ويمكن القول: إن العلامات المعتبرة عند جمهور النحويين هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وتسمى هذه العلامات بعلامات الإعراب الأصلية، وهناك حروف أو

---

(1) ينظر: العبكري، أبو البقاء عبدا لله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابن الحلبي وشركاه، القاهرة: (1180/2)، والرضى، شرح كافية ابن الحاجب: (181/3)، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: (276/1). وسورة الأنعام، الآية رقم: (94).

(1) ينظر : السيوطي، همع الهوامع: (60/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حركات تنوب مناب هذه العلامات سميت علامات الإعراب الفرعية، وقد جعلوا الضمة علامة رفع، والفتحة علامة نصب، والكسرة علامة جر، والسكون علامة جزم. هـذا فيمـا يتصـل بالاسم المعرب، وكذلك الفعل المعرب[1].

وأما علامات الإعراب الفرعية، فقد جعلوا الواو نائبة مناب الضمة في جمع المـذكر السالم[2] وفي الأسماء الستة، في حالة الرفع، وجعلوا الألف نائبة مناب الضمة في المثنى حالة الرفع، ونائبة مناب الفتحة في الأسماء الستة حالة النصب، كما جعلوا الياء نائبة مناب الفتحة والكسرة في جمع المذكر السالم وفي المثنى. وجعلوها أيضا نائبة مناب الكسرة وحـدها فـي الأسماء الستة.

وجعلوا ثبوت النون في الأفعال الخمسة نائبا مناب الضمة حالة الرفع، وأما في حالـة النصب فقد ناب عن الفتحة في هذه الأفعال حذف النون، وناب حذف النون أيضًا فيها في حالة الجزم مناب السكون[3]. وأما الأفعال المضارعة المعتلة فقد ناب حذف حرف العلـة مناب السكون في حالة جزمها[4]. وليس حركة تنوب مناب حركة إلا في بابين: بـاب جمـع المؤنث السالم [5]. ،إذ نابت الكسرة مناب الفتحة في حالة النصـب، وبـاب الممنـوع مـن الصرف، إذ نابت الفتحة مناب الكسرة في حالة الجر [6].

---

[2] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (45/1) وما بعدها.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (122/1). وما بعدها.

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (175/1)، وما بعدها.

(4) ينظر: المرجع السابق: (178/1) وما بعدها.

(5) ينظر: المرجع السابق: (67/1).

(6) ينظر: المرجع السابق: (76/1)، والخالدي، كريم حسين، نظرية المعنى فـي الدراسـات النحويـة، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006م: (218).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستنتج مما سبق أن الأبواب التي تأتي فيها علامات الإعراب الفرعية سبعة أبواب، خمسة في الأسماء، وهي باب المثنى، وباب جمع المذكر السالم، وباب جمع المؤنث السالم، وباب الممنوع من الصرف، وباب الأسماء الستة. وأما في الأفعال فإن علامات الإعراب الفرعية تكون في بابين باب الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة، وباب الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر.

من المسائل الوفاقية بين ابن علي الفارسي وابن حني فيما يتصل بهذا الباب، مما يكون إعرابه بالعلامات الفرعية مسألتان: الأولى، تتصل بالمثنى والثانية، تتصل بالممنوع من الصرف.

إعراب المثنى:

يعد إعراب المثنى من المسائل الخلافية بين النحويين؛ فمذهب الكوفيين أن الألف والياء في التثنية علامات إعراب بمنزلة الفتحة والكسرة والضمة ، وأما مذهب البصريين فعلى أنها حروف إعراب، وهو مذهب سيبويه غير أن النحويين اختلفوا في فهم عبارة سيبويه" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد أو الين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون تكون في الرفع ألفا...."[1] فذهب ابن جني إلى أن سيبويه لا يريد أن علامات، الأعراب تقدر على الألف والياء في المثنى بل إن المقصود هو أن لا تقدير إعراب فيها[2] فعلامات الأعراب تقدر على هذه الحروف تقديرا، إذ تقدر الضمة على الألف في قولنا: (جاء أخواك)، وتقدر الفتحة على الياء في قولنا(رأيت أخويك)، وحملوا كذلك الكسرة

([1]) سيبويه ، الكتاب: (17/1)

([2]) ابن جني، أبو الفتح، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، ومراجعة: رمضان عبدالتواب،دار أسامة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م: (58).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عليها، فقالوا: (سلمت على أخويك). وثمة مذهب ثالث يرى أنها ليست بحروف إعـراب ولا بعلامات إعراب، وهو مذهب الأخفش الأوسط والميرد والمازني[1].

ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا، كقول الشاعر:

تَـزَوَّدَ مِنَّـا بَـيْنَ أُذْنَـاهُ طَعْنَـةً دَعَتْهُ إلى هَـابي التُّـرَابِ عَقِـيمِ [2].

فقوله (أذناه) جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحواله كلها؛ فإن (أذنـاه) فـي موضع جر، إذ جعل الكسرة مقدرة على الألف، فيعاملونه معاملة المقصور في تقدير الحركات الثلاث عليه.وقد نسبت هذه اللغة إلى كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجـيم وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل وزبيد، وخثعم وهمذان وفزارة وعذرة[3].

وقد حاول ابن جني أن يعلّل إلزام المثنى الألف، ولاسيما في حالتي النصب والجـرّ، فقال:"أخبرنَا أبو علي عن أبي بكرعن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سـألت خليلاً عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك فقال: هؤلاء قولهم على قياس الـذين قالوا في ييأس: يائس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها قال:(يعني الخليل) ومثله قول العرب مـن أهل الحجاز:(يا تزن وهم يا تعدون، فرّوا من يوتزن ويوتعدون)؛ فقوله: أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون يريد: أبدلوا الياء في ييأس والآخر: أن يكـون يريـد أبدلوا الياء في أخويك ألفًا وكلاهما يحتمله القياس ههنا؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم (3).

(2) الشاهد لهوبر الحارثي، وهومن شواهد: اللسان، مادة: (صرع)، والصحاح، مادة: (هبا)،ينظـر: معجـم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2751).

(3) ينظر: ابن جني، علل التثنية: (57)، السيوطي، همع الهوامع: (133/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ياء (أُخويك) في لغة غيرهم ممن يقولها بالياء؛ وهم أكثر العرب فجعلوا مكانها ألفا في لغتهم، استخفافا للألف فأما في لغتهم هم فلا" [1].

فقد فسر قول الخليل بأمرين:

الأول: أن مقصود الخليل أنهم أبدلوا الياء في (ييأس) ألفًا فقالوا ياءَس، والثاني: أنهم أبدلوا الياء في (أخويك) ألفًا لانفتاح ما قبلها، فقالوا:(ضربت أخواك)، وقد اختاروا الألف دون غيرها في موضع الياء لخفتها. وهذا الإبدال مراعاة لما جاء في لغة العرب من إبدال الياء ألفًا، أمّا في لغة بلحارث ومن نحا نحوهم فلا إبدال؛ لأنهم لا ينطقون بالياء في المثنى أصلاً.

ويرى الباحث أن قاعدة إعلال الياء ألفًا تشترط أن تكون الياء متحركة وما قبلها مفتوحًا، ومعلوم أن الياء في (أخويك) غير متحركة وإن كان ما قبلها مفتوحًا غير أن ابن جني تمسك بهذه القاعدة؛ لأنها أقرب ما يكون لتعليله لظاهرة استعمال الألف موضع الياء في المثنى المنصوب أو المجرور.

الممنوع من الصرف:

حكم هذا الاسم أنه يجر بالفتحة عِوضا عن الكسرة ولا يدخله تنوين، وهل الصرف هو التنوين أو الجر بالفتحة؟ قضية خلافية بين النحويين؛ فمذهب المحققين من النحويين أن الصرف هو التنوين [2]. والأسماء الممنوعة من الصرف أحد أربعة أشياء: العلمية والوصفية وألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (14/2).

[2] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (228/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وينبغي أن يجتمع مع العلمية واحدة من العلل الآتية: التأنيث والتركيب والعُجْمة، ووزن الفعل والعَدْل وزيادة الألف والنون[1] وأمّا الصفة فلا تمنع من الصرف إلاّ بوجود علة من العلل الآتية: أن تكون على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، أو على وزن (أفعل)، أو معدولة على وزن (فُعَل) أو (مفْعل وفُعال) في الأعداد خاصة[2]. وأما صيغة منتهى الجموع والمختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة فإنه ممنوع من الصرف لعلة واحدة، مثل مدارس وعصافير، وصحراء، وعطشى واسم العلم والصفة يمنعان لاجتماع علتين، وصيغة منتهى الجموع والمختوم بألف التأنيث يمنع لعلة واحدة قائمة مقام علتين.

إطلاق اللفظ على معنى معين:

إذا أطلق اللفظ على معنى مُعين فإنه يمنع من الصرف إن كان دالاً مع العلمية على تأنيث أو زيادة ألف ونون أو عدل أو عُجمة أو تركيب، أو وزن خاص بالفعل.

ومما منع من الصرف للعلمية والتأنيث ما ذكره ابن جني في قول الشاعر:

أإن قال غاوٍ مِنْ تَنوخَ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا[3]

سألت أبا علي عن ترك صرف (زَوبر) فقال: علته علماً على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون ومنه-فيما ذكره أبو علي- ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: كأن ذلك الفَيْنَة وفَيْنَة ونَدْرى والندرى، فهذا مما اعتقب

---

[1] ينظر: والسيوطي، همع الهوامع: (76/1)، المرجع السابق: (230/3).

[2] ينظر: الفاكهي، محمد بن عبدالله، كشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب للحريري، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى،2006م: (314/1-316)،السيوطي، همع الهوامع: (80/1). ومابعدها.

[3] الشاهد للفرزدق في ديوانه: (206/1)، واللسان، مادة: (حقق)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1144).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عليه التعريفان: العلمية، والألف واللام وهو كقولك شَعُوب والشَّعُوب للمنية وعَرُوبة والعروُبة، كما أن الأول كقولك في الفرط والحين، ومثله غُدْوة جعلوها علمًا على الوقت وكذلك أعلام الزمان نحو: صفر ورجب وبقية الشهور وأول وأهون وجبار وبقية تلك الأسماء. ومنه أسماء الأعداد، كقولك ثلاثة نصف ستة وثمانية ضعف أربعة إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود فصار هذا اللفظ علمًا لهذا المعنى"[1]

فلفظ (زَوْبرَ) حقها الجرّ بالكسرة غير أنه جرها بالفتحة عوضا عن الكسرة؛ لأنه منعها من الصرف عندما جعلها علماً على القصيدة لاجتماع علتين فيها هما العلمية والتأنيث. ومثل ما تقدم من وجوب المنع من الصرف (شَعوب) لأنها علم على المنية فاجتمع فيها العلمية والتأنيث، و(عَروبة) لأنها علم على يوم (الجمعة) [2]. فهي دالة على يوم بعينه فاجتمع فيها العملية والتأنيث، وكذلك (غدوة) إذا أريد بها غدوة يوم بعينه لاجتماع العلمية والتأنيث. ويلحق بذلك ما دل على زمن بعينه مثل رجب وصفر وبقية الشهور.

- ***المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني***

- ***موقع حركة الإعراب من الحرف:***

اختلف النحويون في موقع الحركة على ثلاثة أقوال ذكرها ابن جني:

القول الأول: أن الحركة تقع بعد الحرف، ونسبه إلى سيبويه، وهو الاختيار عنده. واحتجّ ابن جني لمذهب سيبويه بقوله: " إن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو الملل والضَفف والمشش، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش. وهذا مفهوم وكذلك (شددت ومددت) فلن تخلو حركة

---

[1] ابن جني، الخصائص: (198/2).

[2] ابن منظور، لسان العرب، مادة:(جمع).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأول من أن تكون قبله أو معه أو بعده، فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام ألا ترى أن الحرف المحرك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزًا بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر"[1].

فامتناع إدغام المثلين في (ملَل) وأمثالها دليلٌ على أن الحركة واقعة بعد اللام الأولى فاصلة لها عن اللام الثانية؛ لأن الحرف إذا كان ساكنًا ووقع بعده مثله متحركًا فإن الإدغام فيهما يكون واجبًا؛ فلما لم تدغم اللام في اللام في (ملَل) دلّ على أن الحركة واقعة بينهما.

ودليل ثانٍ ذكره ابن جني مؤدّاه أن حدوث الإعلال في (ميزان) وما شابهها لم يكن لو لم تأتِ الكسرة واقعة بعد الميم مما أوجب قلب الواو الساكنة ياءً[2].

القول الثاني: أن الحركة تقع مع الحرف، وعليه أبو علي الفارسيّ، قائلاً: "يقوي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئًا لسبقها هي لحركتها"[3].

فأبو علي استدل بمخرج النون إذ يتغير بتغير حالها؛ فالنون الساكنة مخرجها الأنف، على حين مخرج النون المتحركة هو الفم؛ فلو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة خارجة من الأنف أيضا، فلما لم يكن ذلك كذلك بل اختلف مخرج كلٌّ منهما عُلم أن الحركة تحدث مع الحرف، وقد أبطل ابن جني ما ذهب إليه أبو علي الفارسي

---

(1) ابن جني، الخصائص: (322/2)، وينظر: الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: (69/1).
(2) ابن جني، الخصائص: (322/2).
(3) المرجع السابق: (324/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بقوله: " كذا قال-رحمه الله- ورأيته معنيًا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له"[1].

وقد قال أبو علي الفارسي مقالته السابقة في رده قول سيبويه، وقوله إن الحركة تقع بعد الحرف[2]، واستدل العكبري بأن الحركة تقع مع الحرف بقوله: "والحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله، وقال قومٌ منهم ابن جني هي بعده، والدليل على الأول من وجهين:

أحدهما: أن الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمدّ والجهر والشدّة ونحو ذلك وإنما كان كذلك لأن الصفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ في ذلك قيامها بنفسها.

والثاني: أنَّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها"[3].

وقد أبطل ابن جني وقوع الحركة مع الحرف بحدوث الإعلال في (أوجل) إذْ تقلب الواو ياءً فيها في قولهم (اطوايجل)؛ فقد بيّن ابن جني أن الكسرة في همزة(إيجل) أقرب إلى الواو التي بعدها؛ مما جعل هذه الواو تنقلب إلى ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها. قال: " لا بل دل قلب الواو الثانية من (اطواوجل) ياء حتى صارت (اطوايجل) على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها. وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة"[4].

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (324/2).

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (544/3).

[3] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (63/1).

[4] ينظر: ابن جني، الخصائص: (323/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمّا ما قاله أبو علي الفارسي في أن الحركة تحدث مع الحرف مستدلاً بمخرج كل من النون الساكنة والنون المفتوحة فقد ردّ عليه ابن جني مبينا أن الشيء قد يتأثر بما بعده، قائلاً:"فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قُلبت النون ميما في اللفظ. وذلك نحو: عمبر، وشمباء، في (عنبر، وشنباء) فكما لا يُشك في أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحائة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم"[1].

الثالث: أن الحركة تحدث قبل الحرف[2]. وقد قوّى ابن جني قول القائل بحدوث الحركة قبل الحرف– وإن لم يكن اختياره كما تقدم– مستدلاً على ذلك بقوله: " ومما يقوي عندي قول من قال: إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على قولهم: إن الواو في (يعد) و(يزن) ونحو ذلك إنما حذفت (لوقوعها بين ياء وكسرة)... يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها.... ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في (يَوْعِد) بين فتحة وعين وفي (يَوْزِن) بين فتحة وزاي. فقولهم: (بين ياء وكسرة) يدل على أن الواو في نحو: يَوْعِد، عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها. فتأمل ذلك"[3].

فقد استند ابن جني إلى إجماع النحويين على القول:(لوقوعها بين ياء وكسرة)، فلو كانت الحركة بعد الحرف، فإن الواو في (يوعد) ستكون واقعة بين فتحة وعين، وهم لا يقولون ذلك غير. أن ابن جني عاد ونفى ما يقوي وقوع الحركة قبل الحرف بأمرين:

الأول: أن قول النحويين (لوقوعها بين ياء وكسرة) لا يوجب اعتقادهم هذا القول.

---

[1] ابن جني، الخصائص:(324/2).

[2] المرجع السابق: (325/2).

[3] المرجع السابق، والصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: أنه لو كان قولهم السابق مقصودًا كما هو ظاهر لفظه فإنه لا يلـــزم معـــه أن الحركة تحدث قبل الحرف؛ وذلك لأن إجماعهم على هذا ليس بحجة؛ لكونه مبنيا على التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع"[1].

ويرى الباحث أن رأي سيبويه وما اختاره ابن جني من أن الحركة تحدث بعد الحرف هو الصواب؛ لقوة الأدلة التي ذكرها ابن جني مؤيداً فيها هذا الرأي. ولعل سبب الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ما قاله أبو علي الفارسي، وهو "أن سبب الخـــلاف لطـــف الأمـــر وغموض الحال"[2].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (326/2).

[2] المرجع السابق: (321/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المرفوعات

المرفوعات في النحو العربيّ هي العُمَد، لأن علاقات الإسناد تقوم عليهـا، وتشـمل الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره.

الفاعل:

هو الاسم المسند إليه فعل تام، مقدم غير مصوغ للمفعول أو جار مجراه [1]. ورتّب له النحويون أحكاماً خاصة كوجوب الرفع، وعدم الحذف، وأن يتقدمه فعل مبني للمعلـوم، وأن يؤنث فعله إذا كان هو مؤنثاً[2]. فالفاعل واجب الرفع ، وهذا شأن العمد؛ لأنها أقل في الكلام من الفضلات.

ولا يجوز حذفه في الكلام إلا إذا دلّ الدليل عليه[3]، وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله كقولهم: زيدٌ قامَ، وأما البصريون فيوجبون له التأخير حتى لا يلتـبس بالمبتـدأ[4]. واختلف النحويون في رافع الفاعل على خمسة أقوال أولها: قول الجمهور أن رافعـة الفعـل المتقدم عليه، وثانيها: الإسناد وعليه هشام الضرير، وثالثها: شبهه بالمبتدأ ورابعهـا: كونـه فاعلاً بالمعنى، وعليه خلف. وخامسها: ارتفاعه بإحداثه الفعل، كذا نقله ابن عمرون، ونسـبه إلى قوم من الكوفيين، ونقل عن خلف أن الفاعل فيه معنى الفاعلية[5].

---

(1) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (148/1)، وابـن هشـام، أوضـح المسـالك: (283/2)، والصبان، حاشية الصبان: (43/2).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (74/1).

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (80/1).

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (255/2).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ((254/2)، والمجاشعي، أبو الحسن، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنـا حداد، مؤسسة حماده، الأردن، الطبعة الثانية، 2008م: (82).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف الفاعل:

قال ابن جني: " ومنه قوله:

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطَرِيٍّ لا أَخَالَكَ رَاضِيَا[1].

حمله الفراء على المعنى، قال: لأن معناها: لا يرضيك إلا أن تريني، فجعل الفاعل متعلقا على المعنى. وكأن أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول الفاعل لا يحذف[2]. ثم إنه فيما بعد لانَ له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان (هذا معنى) صحيحاً مستقيماً لم أرَ به بأساً. وعلى هذا أن المسامحة في الفاعل ليست مرضية لأنه أصعب حالاً من المبتدأ، وهو في المفعول أحسن"[3].

ظاهر قول ابن جني أنه يجوز حذف الفاعل إذا كان الكلام معناه بيّن مستقيم، وأجاز أن يكون الفاعل في الشاهد المذكور محمولاً على المعنى كما بيّنه. والمدقق في كلام ابن جني يرى أن ابن جني لا يرتضي حذف الفاعل يقول: (وعلى هذا أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنه أصعب حالاً من المبتدأ)، ومعلوم أن المبتدأ قد يحذف من الكلام، بل جعل النحويون حذفه واجبًا في بعض المواطن[4]، وأما الفاعل فجمهور النحويين لا يجيزون حذفه[5].

وأمّا ما يتصل بالشاهد الذي ذكره ابن جني فقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل استناداً إلى هذا الشاهد، وأما جمهور النحويين فيؤولونه على أنه ضمير مستتر تقديره (هو)

---

(1) الشاهد لسوار بن المضرب، وهومن شواهد: العيني: (451/2)، والكامل: (300/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3158).

(2) ينظر: أبوعلي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: (538).

(3) ابن جني، الخصائص: (433/2).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (217/1).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (252/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولا يجيزون أن يكون الفاعل محذوفاً[1]، وأبو علي الفارسي يرى رأي جمهور النحويين في أن الفاعل لا يحذف غير أن ابن جني نقل أنه تساهل في هذه المسألة قال " وكان أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعدُ لان له، وخفض من جناح تناكره[2]"

وإذا كان ابن جني يستصعب حذف الفاعل فإنه يرى أن الحذف في المفعول به أحسن، يقول: "وهو في المفعول أحسن"[3].

ويرى الباحث أن التساهل في حذف الفاعل لا يجوز، لأن النحاة وضعوا باباً خاصاً لقضية حذف الفاعل؛ فإن كان الفاعل محذوفاً فينبغي أن يُبنى الفعل للمجهول، وينتقل التركيب من باب الفاعل إلى باب نائب الفاعل، وأما حذف المفعول فمُستساغ مقبول، لأنه ليس ركنًا رئيسًا من أركان الإسناد، بل إن ثمة مواضع يكون حذف المفعول به فيها أحسن من ذكره؛ وذلك إذا لم يتعلق بذكره شيء، أو أريد بالكلام معنى العموم، كقوله تعالى:﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[4].

نائب الفاعل

لم يضع كثير من النحويين حدًّا لنائب الفاعل، واكتفوا بتعريف الفاعل، غير أن بعضهم عرّف الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله فقال: "هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه،

---

[1] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (45/2).

[2] ابن جني، الخصائص: (433/2).

[3] المرجع السابق:(433/2).

[4] سورة الزمر، الآية: (9).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فَعَل) إلى (فُعِل) ويُسمى فعل مالم يسمَّ فاعلـه"[1]،ويمكـن أن يُعرَّف نائب الفاعل على أنه: اسم أو ما في تأويله مرفوع يذكر بعد فعلٍ على هيئه (فُعِل)، وله ما للفاعل من أحكام من حيث وجوب رفعه، وعدم حذفه، وتأخره عن فعله، وتأنيث فعله له إن كان مؤنثاً وغيرها مما فصلته كتب النحو[2].

وقد أطلق القدماء على الفعل المبني للمجهول باب ما لم يُسَمَّ فاعله، وأطلقـوا علـى (نائب الفاعل) (المفعول الذي لم يغيّره فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل) وهي عبارة سـيبويه[3]، وأما المبرد فسمّاه (المفعول الذي لا يذكر فاعله) [4]، وذكر ابن السراج نائب الفاعل بقولـه: "المفعول الذي لم يسم من فَعَلَ به إذا كان الإسم مبنيًا على فعلٍ بني للمفعول ولم يذكر من فعلَ به فهو رفع، وذلك قولك: ضُرِب بكر، وأُخرِج خالد، واستُخرِجت الدراهم، فبني الفعل للمفعول على (فُعِل) [5].

وبين النحويون أن ثمة تغيرات تجري على الجملة التي يرد فيها نائب الفاعل، منهـا تغير صورة الفعل من (فَعل ويَفْعل) إلى (فُعل ويُفعَل)، وحذف الفاعل، وإقامة المفعـول بـه مقامه على خلاف بين العلماء[6]، وعلة حذف الفاعل العلم به أو جهلـه أو ضـعته أورفعتـه أوالخوف عليه، أوالخوف منه، أوإبهام على السامع، وربما حذف لغرض لفظي مثـل إقامـة الوزن والسجع أو بقصد الإيجاز[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: (69/7).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (69/7)، والسيوطي، همع الهوامع: (262/2).

(3) سيبويه، الكتاب: (34/1).

(4) المبرد المقتضب: (50/4).

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: (76/1).

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (69/7).

(7) ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(262/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تغيّر صورة الفعل مع نائب الفاعل:

تساءل ابن جني عن سبب تغيير صورة الفعل مع نائب الفاعل وأجاب عن تساؤله بقوله: "قيل: إن العرب لما قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبه الفاعل، وحتى قال سيبويه فيهما "وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم" خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما تغيير الصورة المثال مسنداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، ولعدة واحدة، وذلك نحوَ ضَرَبَ (زيد) وضُرِب، وقَتَل وقُتِل، وأكرم وأُكرم، ودحرجَ ودُحرج، والآخر: أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدة الحروف مع ضم أوله، كما غيروا في الأول صورة والصيغة وحدها. نحو قولهم: أحببته وحُبَّ، وأزكمه الله وزُكم وأضأده الله وضُئد، وأملاه الله ومُلِيء"[1].

فقد ربط ابن جني علة تغييرهم لصورة الفعل عند إسناده إلى نائب الفاعل بقضية عنايتهم به، فقد كادوا يجعلونه يلحق برتبه الفاعل؛ وذلك أن كلا منهما يعد ركنا من أركان الإسناد وقد بيّن ابن جني أن تغيير صورة الفعل المبني للمجهول تتمثل في أمرين: الأول تغير الحركات والثاني تغيير الحروف؛ فمن الأول ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره إذ كان ماضيًا، وفتح ما قبل الآخر إذا كان مضارعًا، ومن الثاني تغيير عدد الحروف كما في أُزْكَمَهُ الله وزُكِمَ، وأجبته وحُبَّ وأضأده الله وضئد . وقد استشهد على اهتمام العرب بنائب الفاعل كاهتمامهم بالفاعل بقول سيبويه "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[2].

---

[1] ابن جني، الخصائص:(217/2).

[2] سيوبه، الكتاب: (34/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد أكد ابن جني مذهبه بما سمعه من شيخه أبي علي الفارسي، قال ابن جني: " قال أبو علي: فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم، وتقدم حاله في أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل "[1]، فأبو علي يؤكد عناية العرب بالمفعول به من حيث إنهم غيروا صيغة الفعل معه؛ ليكون هذا المفعول نائب فاعل.

ويرى الباحث أن عنايتهم بالمفعول به وتغيير صورة الفعل المبني للمجهول له، لأنه سيصبح – بعد أن كان من الفضلات – عمدة لا يستغني الكلام عنه، ولا سيما أن جمهور النحويين جعلوا إقامة المفعول به مقام الفاعل بعد حذفه هو الأصل الذي لا ينبغي الخروج عليه إذا كان المفعول به في الجملة، فإن كان غير موجود أجازوا إقامة غيره من الفضلات في الجملة مقامه، وإن كان الكوفيون قد خرجوا عن هذا الأصل وأجازوا إقامة غير المفعول مقام الفاعل مُتمسكين بقول الراجز:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سَيِّدًا

ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلا ذو هدى[2]

ووجه الاستشهاد إنابة الجار والمجرور بـ(العلياء) مناب الفاعل مع وجود المفعول به متأخرًا (سيدًا) [3]

---

(1) ابن جني، الخصائص، (218/2)

(2) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه:(173)، وشرح التصريح: (291/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم:(3322)

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، 1979: (150/2)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خبر إن:

من الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر (إنّ) وأخواتها فتغير حكم المبتدأ من حالة الرفع إلى حالة النصب، وأمّا الخبر فقد اختلف فيه أمرفوع بـ (إنّ) أم هو مرفوع بما رفع به قبل دخولها، فالبصريون يرون (إن) عاملة في الاسم والخبر، والكوفيون يرونها عاملة في الاسم وحده أما الخبر فمرفوع بما كان يُرفع به قبل دخولها" [1]، وبعض العرب ينصب بـ (إن) وأخواتها الاسم والخبر معًا، كقول الشاعر:

إذا الْتفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلتَأْتِ ولْتكنْ خطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسنَا أُسْدا"[2].

فقد نصب بها الشاعر الاسم والخبر، وهو عند الجمهور مؤول، والتقدير تلقاهم أسدًا، وقيل: نصب الاسم والخبر لغة"[3]، والأصل في خبر (إن) أن يكون متأخرًا عن اسمها، ولا يجوز تقدم الخبر إلا إذا كان شبه جملة"[4]، ويجب حذف خبرها كما في قولهم: (ليت شعري)"[5]، ومنه قول الشاعر:

ألاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أبيتَنَّ ليلةً بِوادِي الغضَا أُزجي القِلاصَ النَّواجيا"[6].

وينبغي أن يلي هذا التركيب استفهامٌ كما هو واضحٌ في الشاهد. ويكون خبرها مفردًا وجملة وشبه جملة كما هو الحال في خبر المبتدأ.

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (155/2).

[2] الشاهد لعمر بن أبي ربيعة، وهو من شواهد: والأشموني: (294/1)، : الدرر: (111/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (622).

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (156/2).

[4] ينظر: المبرد، المقتضب: (109/4).

[5] ينظر: الزمخشري: المفصل في صنعه الإعراب: (50).

[6] لم أجد له نسبة لقائل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف خبر (إنّ) مع المعرفة:

قال ابن جني: " وأصحابنا يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل: لهم إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيدا، وإن عمرا؛ أي إن لنا زيدًا، وإنّ لنا عمرًا. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة. فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله:

خَلاَ أنَّ حَيًّا من قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاسِ أو أنَّ الأَكَارِمِ نَهْشَلا"[1].

أي أو أن الأكارم نهشلاً تفضلوا. قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إن المكسورة، فأما مع أن المفتوحة فلم نمنعه. قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها. وهو قولهم: لا بأس، ولا شك، أي عليك، وفيه. فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضًا[2].

وقضية حذف خبر (إن) مع المعرفة التي ذكرها ابن جني فقد نقل فيها ما قاله المبرد؛ إذ يقول: "ويقول القائل: أما بقي لكم أحد فإن الناس ألب عليكم، فتقول: إن زيدًا، وإن عمرًا، أي: لنا. قال الأعشى:

إنْ مَحَلاً وإنْ مُرْتَحَلاً وإنْ في السَّفْرِ إذْ مَضَى مَهَلاً[3]

---

[1] الشاهد للأخطل، وهومن شواهد: المقتضب: (131/4)، وأمالي ابن الشجري: (322/1)، ينظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2161).

[2] ابن جني، الخصائص: (374/2).

[3] الشاهد للأعشى ديوانه: (233)، وهومن شواهد: المقتضب: (130/4)، أمالي ابن الشجري: (322/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2152).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويروي: إذ مضوا، والمعرفة، والنكرة ها هنا واحد. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرًا، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك، فمن المعرفة قول الأخطل:

خَلا أنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا على النَّاسِ أو أنَّ الأَكَارِمِ نَهْشَلاً[1]

والبيت آخر القصيدة. [2]، فالمبرد، وعليه ابن جني، أن حذف خبر (إن) جائز سواء أكان اسمها نكرة أم معرفة، وقد استشهد المبرد على الحالين، وبين ذلك بقوله (والمعرفة والنكرة ها هنا واحد).

وقد اعترض أبو علي الفارسي على الشاهد الذي أورده المبرد وابن جني في جواز حذف خبر (إن)، وهو قوله: (أن الأكارم نهشلاً)؛ ووجه اعتراضه أن الخبر حذف مع (أن) المفتوحة لا المكسورة، والكوفيون منعوا الحذف مع المكسورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الكوفيين أجازوا حذف الخبر إذا كان اسمها نكرة حملاً على (لا) النافية للجنس، وهو من باب حمل النقيض على النقيض، فكما أن (إنّ) تعمل في الإيجاب فإن (لا) تعمل في النفي، ولما كانت لا النافية للجنس يجوز حذف خبرها إذ كان اسمها نكرة كما في قولهم (لا بأس) فإنهم حملوا حذف خبر (إنّ) عليها إذا كان اسمها نكرة، وأما إن كان معرفة فلا حذف، لأن (لا) النافية للجنس تعمل في النكرات لا في المعارف[3].

ويرى الباحث أن الكوفيين أصح قياسًا مما ذهب إليه البصريون، وذلك أن (لا) النافية للجنس يجب أن يكون اسمها نكرة، فحذف خبرها معه، فإذا أردنا أن نحمل (أن) عليها في

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) المبرد، المقتضب: (130/4).

(3) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1984م (224/2) وابن الأنباري، أسرار العربية: (223).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف خبرها من باب حمل الشيء على نقيضه، فينبغي أن يكون اسم (إن) نكرة قياسًا على اسم (لا) النافية الجنس.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنصوبات

النصب علم المفعولية[1] وهي فضلات في الجملة بمعنى أنها لا مسند ولا مسند إليه إلا ما كان منها أصله المبتدأ أوالخبر فهذه وإن كانت منصوبة فهي ركن إسناد كاسم (إنّ)، وخبر (كان)، وأخواتهما ويلحق بذلك الحال السادة مسد الخبر، فإنها ركن إسناد لا فضله، وأشهر المنصوبات المفاعيل الخمسة، وهي المفعول به والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله، يليها الحال والتمييز، ثم خبر كان وأخواتها وكاد وأخواتها، ثم اسم (إن) وأخواتها، ثم اسم(لا) النافية للجنس، ثم خبر الأدوات العاملة عمل ليس، وأما المنادى والمنصوب على الاختصاص والتحذير والإغراء فهي تابعة للمفعول به، لأن عاملها الفعل محذوفًا بعوض كما هو في المنادى وبغير عوضٍ في غيره[2]، وقد أوصل ابن شقير، المنصوبات إلى واحد وخمسين مصطلحًا قال" فالنصب أحد وخمسون وجها"[3] ثم شرع في تفصيلها غير أنها كلها لاتخرج عند التحقيق عن الأبواب السابقة.

المفعول به

تنقسم الأفعال في العربية إلى أفعال لازمة تكتفي بمرفوعها وأفعال متعدية إلى المفعول به، وهذه الأفعال منها ما يستدعي مفعولاً واحدًا، وهي كثيرة في اللغة، ومنها ما يستدعي مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، أو ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، والأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر تقسم إلى:

---

(1) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعه الإعراب: (37)، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (69/1).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (109/1) وما بعدها، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب:(37/3) وما بعدها.

(3) ابن شقير، أحمد بن الحسن ، المحلى" وجوه النصب" تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، 1987م : (2)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- أفعال قلوب: وتقسم إلى قسمين:

أ- أفعال دالة على اليقين، نحو: رأى ، وعلم، ووجد، وألفى، ودرى، وتعلَّمْ بمعنى أعلم.

ب- وأفعال دالة على الرجحان، نحو: زعم، وخال، ووهب، وظن، وحسب، وعدّ، وحجا.

- وأفعال صيرورة، نحو: صير، وجعل، وتخذ، واتخذ، وترك[1].

وأما الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا فمنها، منح، وسأل، وأعطى، ووهب، وكسا، وثمة طائفة من الأفعال ينصب ثلاثة مفاعيل وهي أعلم، وأرى، وأنبأ، ونبّأ، وخبّر،، وأخبر، وحدّث[2].

مجيء المفعولين ضميري غيبة:

قال ابن جني: " سألت أبا علي - رحمه الله - فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قوله (أعطيتكمه) فأسكن الميم مستخفًا، كما أسكنها في قوله: (أعطيتكم درهماً)، كيف قياس قوله (على قول الجماعة): أعطيته درهماً إذا أضمر الدرهم على قول الشاعر:

لَـهُ زَجَـلٌ كَأَنَّـهُ صَـوْتُ حـادٍ إِذَا طَلَـبَ الوَسـيقة أَو زَميـرِ[3]

إذا وقع ذلك قافية ؟ فقال: لايجوز ذلك في هذه المسألة وإن جاز في غيرها لا لشيء يرجع إلى نفس حذف الواو"[4] يجوز في المفعولين أن يكونا ضميرين، فينظر إن كان أحدهما

---

[1] ينظر: خضير، محمد أحمد ، قضايا المفعول به عند العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م: (254).

[2] ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: (51-53)، وابن يعيش، شرح المفصل: (78/7) وابن عقيل، شرح ابن عقيل: (380/1-400)، وخضير، قضايا المفعول به عند العرب: (249).

[3] الشاهد سبق الاستشهاد به وتخريجه.

[4] ابن جني، الخصائص: (17/2)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للمخاطب والآخر للغائب بدأت بالأقرب منهما أي الأكثر تعريفًا، فتقول: أعطيتكمه، فإن كان المفعولان ضميري غيبة بدأت بأيهما شئت، لأنهما في مرتبة واحدة، فتقول: أعطاهوها و أعطاهاهُ غير أن الأكثر أن يقال: أعطاه إياها. قال سيبويه:

"فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبًا وغائبًا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (إيا) وذلك قوله: أعطيتكه وقد أعطاكه... فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها وأعطاهاه جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب، وهذا أيضًا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم أعطاه إياه[1].

ذهب الزمخشري هذا المذهب في الضميرين إذا كانا دالين على الغيبة، قال "وقد جاء في الغائبين (أعطاهاه) و (أعطاهوها) [2]. ومنه قول الشاعر:

وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تطيبُ لِضَغْمَةٍ لضَغْمِهِماها يَقْرعُ العَظْمَ نَابُها[3].

ولا إشكال في كون الضمير للغيبة، ولكن الإشكال الذي عرض له ابن جني هو مجيء ضمير الغيبة الواقع مفعولاً ثانيًا في قافية بيت الشعر.

فمن المعلوم أن الضمير الأول منهما الهاء سيكون متحركًا والثاني كذلك، فيحدث إشكال عروضي هو ما حرف الروي في البيت عندئذ ؟ فإن قيل: حرف الرويّ هو الهاء الثانية، فذلك لا يجوز، لأنه يشترط في الهاء رويًا أن تكون مسبوقه بساكن، ومعلوم أن الهاء الأولى الواقعة مفعولاً به أول متحركة، فلا يصلح أن تكون الهاء الثانية حرف رويّ لتحرك ما

---

[1] سيبويه، الكتاب: (2/364-365).

[2] ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (169).

[3] نسب هذا الشاهد لمغلس بن لقيط وللقيط بن مره فهو في الأول في الخزانة: (2/415)، وللثاني في أمالي ابن الشجري: (1/89)، ينظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (194).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قبلها. فإن جعلت الهاء الأولى رويًا لم يجز أيضًا لأن ما قبلها متحرك، ولأن الهاء الثانيـــة لا تصلح أن تكون خَروجًا فـــ (الخَروج) ينبغي أن يكون حرف مد واوًا أو ألفًا أو ياءً ولا يكون هاءً ألبته، وعليه فإن مجيء المفعولين ضميري غيبة في آخر بيت الشعر فاسد، ليس لامتناع كون المفعولين ضميري غيبه، ولكن لأن الفساد يحدث من قبل القافية، ففي غيـــر القافيـــة لا إشكال في مجيء ضميري الغيبة مفعولين، ولذلك قال ابن جني:

"فإن جعل الهاء الأولى رويًّا والأخرى وصلاً لم يجز ذلك لأن الأولى ضمير والتـــاء متحركة قبلها وهاء الضمير لا تكون رويًا إذا تحرك ما قبلها. فإن قلت: أجعل الثانيـــة رويًّـــا فكذلك أيضًا لأن الأولى قبلها متحركة. فإن قلت: أجعل التاء رويًّا والهاء الأولى وصلا قيـــل: فما تصنع بالهاء الثانية أتجعلها خَروجًا ؟ هذا محال لأن الخَروج لا يكون إلا أحد الأحـــرف الثلاثة: الألف والياء والواو، فإذا أداك تركيب هذه المسألة في القافية إلى هذا الفساد وجب ألا يجوز ذلك أصلاً فأما في غير القافية فشائعة جائزة هذا محصول معنى أبي علي فأمـــا نفـــس لفظه فلا يحضرني الآن حقيقة صورته"[1].

تقدم المفعول به على الفاعل:

يرى جمهور النحويين أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، لأنه أسبق في الرتبة منه؛ وذلك لشدة اتصال الفاعل بفعله، على حين لا يكون ذلك كذلك مع المفعول به الذي قد تستغني الجملة عنه[2].

ويرى الباحث أن جل النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين متفقون علـــى أن رتبـــة الفاعل قبل المفعول؛ فإذا كان الأصل تقدم الفاعل على المفعول فإن ما قاله ابن جني نقلا عن

---

(1) ابن جني، الخصائص: (18/2).

(2) ينظر: الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986: (276/1)..

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبي علي فيه نظر؛ إذ يقول: "وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: إن تقديم المفعول على الفاعل قسمٌ قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾" [1].

ويرى الباحث أن أبا علي الفارسي في جعله تقدم المفعول على الفاعل قسمًا قائمًا برأسه إنما استند فيه إلى كثرة هذه الظاهرة واطرادها في كلام العرب، غير أن هذا القول فيه نظر من وجهين: الأول: أن المسموع عن العرب هو تقديم الفاعل على المفعول به، فإن وجدت أمثلة مسموعة كثيرة تقدم فيها المفعول به على الفاعل، فإن هذه الأمثلة لا تصل إلى حد الاطراد الذي وصل إليه تقديم الفاعل على المفعول به.

والثاني: أن الفاعل أسبق في الوجود من المفعول به، وذلك لأن الفاعل متصل بالفعل لا غنى عنه، على حين قد يستغني الفعل بفاعله عن المفعول به حتى عدّهُ النحويون من الفضلات.

ولعلّ ما دفع أباعلي إلى القول بذلك هو كثرة تقدم المفعول به على الفاعل في المسموع، وأن ثمة مواضع أوجب فيها العلماء تقدُّم المفعول به على الفاعل؛ وذلك كأن يكون المفعول به محصورًا في الفاعل كقولهم: ما ضرب محمدًا إلاَّ زيدٌ، وكذلك إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول، كقولهم: ضرب الغلام سيدُه، فهنا لا يجوز أن يتقدم الفاعل بل ينبغي أن يتقدم المفعول به حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولكنّ ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسي فيه خَرْق للإجماع، إذ أجمع النحويون على أن الأصل هو تقدم الفاعل على

---

[1] ابن جني، الخصائص: (295/1)، وينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب: (134)، سورة فاطر، من الآية: (28).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المفعول، وأما تقدم المفعول على الفاعل ففرع، والفرع أحط من الأصل، ومعلوم أن خرق الإجماع مردود[1].

المنادى

هو" المطلوب إقباله بحرف (يا) و (أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة) نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا "[2] أو هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) ملفوظ به أو مقدّر[3] وأدوات النداء كما ذكرها سيبويه هي:"يا، و أيا، وهيا، وأي، وألف الاستفهام. فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت، وتقع (وا) في الندبة، وفيما مددت به صوتك؛ كما تمده بالندبة وإنما أصلها للندبة"[4]، فقد بين أن هذه الحروف الأربعة الأولى للبعيد بقوله "فهذه الحروف سوى ألف تكون لمد الصوت"، وأما الألف فهي للمنادى القريب، وأما (وا) وإن كانت من حروف النداء غير أنها خاصة بباب الندبة، وقد جعلوا المنادى أربعة أقسام:

الأول: ما يجب فيه البناء على ما يرفع به: وهذا حكم كل منادى معرف مفرد، سواء أكان تعريفه قبل دخول أداة النداء أم بعدها فالأول العلم المفرد والثاني النكرة المقصودة، ومثال الأول، قوله تعالى:﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[5] ومثال الثاني، قوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾[6] .

---

[1] السيوطي، الإقتراح: (67).

[2] الفاكهي، جمال الدين، كتاب حدود النحو ضمن(كتابان في حدود النحو): (80)

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (133/3).

[4] سيبويه، الكتاب: (229/2)، وينظر: المبرد، المقتضب: (233/4)، وخضير، قضايا المفعول به عند العرب: (132)

[5] سورة الزخرف، من الآية:(77).

[6] سورة الأنبياء، الآية : (69).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: ما يجب نصبه، وهو ثلاثة أنواع: أولها: النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً، خذ بيدي، ومنه قول الشاعر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبلِّغَنْ نَدَامَايَ مِن نَجْرَانِ أَنْ لا تَلاقِيَا[1]

وثانيها: المنادَى المضاف سواء أكانت إضافته محضة أم غير محضة، كقوله تعالى:﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[2]، نحو: يا حسنَ الوجه، وثالثها: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه. نحو: يا صاعدًا جبلاً، توقف، الثالث: ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان:أولهما: أن يكون علمًا مفردًا موصوفًا بابن متصلٍ به مضاف إلى علم آخر، كقول الراجز:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرع

إنك إن يُصرعْ أخوك تُصرعْ[3].

ويختار البصريون في مثل هذا الفتح إلاّ المبرد، وثانيهما: أن يُكرّر مضافًا مثل (يا سعدُ سعدَ الأوس)[4]، الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحقّ للضم إذا اضطرّ الشاعر إلى تنوينه[5] كقوله:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيس عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

---

[1] الشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد: شرح المفصل: (128/1)، والأشموني: (140/3)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3150).

[2] سورة البقرة، من الآية: (286).

[3] البيتان لجرير بن عبدالله البجلي، وهو من شواهد: اللسان، مادة: (نجل)، وأمالي ابن الشجري: (84/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم:(3456).

[4] ينظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، 1986م: (192).

[5] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (17/4) وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حذف المنادى:

قال ابن جني: "وقد حذف المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعي المُثَوِّب قال يَالا[2]

أراد: يا لبني فلان نحو ذلك...وهو تشبُّث اللام الجارة بألف الإطلاق فصارت كأنها معاقبة للمجرور ألا ترى أنك لو أظهرت ذلك المضاف إليه فقلت: يا لبني فلان لم يجز إلحاق الألف هنا، وجرت ألف الإطلاق في منابها هنا عما كان ينبغي أن يكون بمكانها مجرى ألف الإطلاق في منابها عن تاء التأنيث"[3]، يرى ابن جني أن المنادى المجرور باللام الزائدة في قول الشاعر (يالا) جاءت ألف الإطلاق معاقبة لمجرور اللام فهي كتاء التأنيث من الاسم، وأصل الكلام: يا لبني فلان، فلو ظهر المضاف إليه في المنادى لما جاز إلحاق ألف الإطلاق، فلمّا لم يجتمعا حكم ابن جني أن هذه الألف معاقبة للمنادى المحذوف

ويرى الكوفيون أن اللام في الشاهد السابق (يالا) هي بقيه (آل) حذفت الهمزة للتحقيق، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ورُد مذهبهم بأن (لا) كلها حرف نفي للجنس والمنادى محذوف والتقدير يا قوم لا فرار أو لا مفر أو الأصل يالفلان ثم حذف ما بعد اللام كما يقال: ألا تا فيقال: ألا فا- أي ألا تفعلون وألا فافعلوا[4]، وواضح أن مذهب ابن جني مغايرٌ لماذكره ابن هشام؛ فقد مضى القول أن ابن جني جعل (لا) مكونة من حرف الجر ومن

---

(1) الشاهد للأحوص الأنصاري في ديوانه: (189)، والمقتضب: (214/4)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2463).

(2) الشاهد لزهير بن مسعود الضبي، وهو من شواهد: الدرر: (156/1)، وهو للفرزدق في اللسان، مادة: (لوم)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2163).

(3) ابن جني، الخصائص:(375/2).

(4) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1985م:(289).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ألف الإطلاق المعاقبة للمنادى المحذوف. ويرى الباحث أن مذهب ابن جني أقرب إلى الصواب ممّا ذهب إليه ابن هشام؛ لأن في تقديره من التكلف ما لا يخفى وهو قوله:(يا قوم لا مفر أو لا فرار)؛ وأما ما قاله ابن جني فجائز محتمل؛ إذ قد يحذف جزءٌ من الكلمة كقول الشاعر:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ[1]

أراد (المنازل).

فحذف جزء من الكلمة لأمكان معرفة المقصود على حين حذف تركيب كالذي ذكره ابن هشام قد يضطرب الدارسون في تقديره.

المفعول فيه

المفعول فيه يقصد به ظرف الزمان وظرف المكان. وقال ابن الأنباري:"هو الظرف، وهو كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في)" [2]، وعرفه ابن الحاجب بقوله: "المفعول فيه هو ما فعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان"[3]. وعرّفه المتأخرون، بقولهم: "الظرف وقت أو مكان ضُمّنا (في) باطراد"[4]، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه صفة[5].

---

[1] الشاهد للبيد في ديوانه: (138)، وهو من شواهد: اللسان، مادة: (أين)، والأشموني: (180/3)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3028) .

[2] ابن الأنباري، أسرار العربية: (166).

[3] ابن الحاجب، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب:(487/1).

[4] الصبان، حاشية الصبان:(125/2).

[5] ينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب:(153).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويقسم الظرف إلى ظرف زمان وظرف مكان، وظروف الزمان ينصبها الفعل كلهـا، أما ظروف المكان، فلا ينتصب منها على الظرفيه إلاّ ما كان مُبهمًا كالجهات الست[1]، وثمة تقسيم آخر للظرف من حيث التصرف والجمود، فيقسم إلى ظرف متصرف وظرف جامـد، فالمتصرف ما وقع ظرفًا وغير ظرف، كأسماء الزمان المحددة مثل يوم، وسـاعة، وشـهر، ولحظة وغيرها، وأما غير المتصرف فلا يقبل إلاّ النصب على الظرفية أو الجرّ بحرف الجر مثل: حتى، وعند، ولدنْ، وحيث وغيرها[2]، والعامل في الظرف هو الفعل الذي يصـحبه، أو ما أشبه الفعل كالمشتقات، وما هو أصل الفعل، وهو المصدر[3].

وتأتي الظروف سواء أكانت للزمان أم للمكان معربـة أو مبنيـة، والمعـرب إمّـا مصروفٌ كـ (يوم) و(فوق) و إما ممنوعٌ من الصرف كـ (سحر) إذا أريد به سـحر يـوم بعينه، و(غدوة) إذا أريد بها غدوة يوم بعينه[4]، ولا بدَّ للظَرف من متعلق مذكور أو محذوف يلائمه، وهو ما سيأتي الحديث عنه عند ابن جني.

متعلق الظرفين (اليوم) و(إذْ) في الآية الكريمة:

قال ابن جني: " ومنه قولـه تعـالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[5] طاولت أبا علي رحمه الله في هذا، وراجعته، فيه عودا علـى بـدء فكان أكثر ما برد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما إنمـا

---

[1] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو:(190/1)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب:(273/1).

[2] ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(138/3) وما بعدها.

[3] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل:(43/2).

[4] ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(138/3) وما بعدها.

[5] سورة الزخرف، الآية: (39).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا فلذلك أجرى اليوم، وهو الآخرة مجرى وقت الظلم، وهو قوله تعالى (إذ ظلمتم) ووقت الظلم إنما كان في الدنيا. فإن لم تفعل هذا وتركبه بقي (إذ ظلمتم) غير متعلق بشيء فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل "إذ ظلمتم" من اليوم أو كررها عليه وهو كأنه هو"[1].

جوهر الخلاف في هذه الآية يكمن في اختلاف زمن الظرفين (اليوم) و(إذ)؛ فاليوم متعلق بـ (ينفع)، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن النفع يوم القيامة، والإشكال في (إذ) فإن عُلّقت في (ينفع) فسد المعنى على ما هو ظاهر الكلام؛ لأن الظلم كان في الدنيا، والنفع كائن في الآخرة، وقد أزال أبو علي هذا الإشكال بجعل الظرف الثاني (إذ) بدلاً من الأول (يوم)، وإن اختلف زمان النفع وزمان الظلم معلّلاً ذلك بأن زمن الظلم وزمن النفع متقاربان؛ لأنه لا فاصل زمنيا بين ما كان في الدنيا وما يكون في الآخرة. والذي ألجأ أبو علي إلى هذا القول هو أنه لو لم يعلق (إذ) بما تعلق به (يوم) لبقي الظرف (إذ) بغير متعلق، وهذا مخالف لقواعد النحو وما يتصل منها بالظروف التي لا غنى لها عن فعل أوشبهه لتتعلق به، ولا يجوز أن نقدّر عاملاً آخر للظرف (إذ)؛ لأن هذا العامل سيكون فاصلاً بين (ينفع) ومعمولها (أنكم في العذاب مشتركون) الواقع فاعلاً للفعل (ينفع)، ومن المقرر في قواعد النحو أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهذا إشكال، والإشكال الثاني أنك تفصل بين السبب والمسبب عنه، فاشتراكهم في العذاب سببه ظلمهم، فإن قدرت عاملاً ل (إذ) تكون قد فصلت بين السبب والمسبب عنه، وفي هذا إخلال بالمعنى[2].

---

[1] ابن جني، الخصائص:(172/2).

[2] ينظر: المرجع السابق:(173/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحكم الفراء بأن المصدر المؤول (أنكم في العذاب مشتركون) هو فاعل (لينفع) فإن قدّر عاملاً محذوفًا ل(إذ) وقع في المحظور الذي تقدم ذكره، وهو الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، قال: قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[1]. "يقول لن ينفعكم اشتراككم يعني [الشيطان] وقرينه. و(أنكم) في موضع رفع." [2] وقد حاول بعض النحويين التخلص من هذا الإشكال بثلاثة أوجه:

الأول: حمل الكلام على المعنى، وذلك بتأويل (إذ ظلمتم) بـ (ثبوت صحة الظلم، يوم القيامة، فيكون الظرفان (يوم) و(إذْ) في زمن واحد.

والثاني: تقدير مضاف قبل الظرف (إذ) أي بعد (إذ ظلمتم) فيكون الكلام مستقيمًا نحوًا ومعنى.

والثالث: أن (إذ) تعليلية بمعنى (أن) أي (أن ظلمتم)، فيكون هذا المصدر مجرورًا بلام مقدرة أي (لأن ظلمتم)، وهذا على قراءة (فتح همزة إن) فإن كسرت الهمزة (إنكم في العذاب مشتركون) صار الكلام تعليلاً، وفاعل (ينفع) التمني. وجوّز العكبري أن يكون الفاعل ظلمكم أو مجدكم، وقد دلّ عليه (ظلمتم)، ويكون الفاعل المحذوف من اللفظ هو العامل في (إذ) وليس ضمير الفاعل[3].

---

[1] سورة الزخرف، الآية:(39)

[2] ينظر: الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: على النجدي، ناصف دار السرور، بيروت،(34/3).

[3] ينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوى عوض، المكتبة العلمية، لاهور-باكستان،د.ت، (228/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر العكبري وجهًا آخر بقوله: إن الفاعل لـ (ينفعكم) هو (المصدر) (أنكم) وما عملت فيه، أي: لا ينفعكم تأسيكم في العذاب"[1]، وذهب ابن هشام في مغنيه إلى أن (إذ) جاءت للتعليل (أي) ليس ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا"[2] مبينًا أن التعليل مستفادٌ من قوة الكلام لا من اللفظ، وذهب الصبان إلى أن (إذ) بدلاً من (يوم) كما ذهب غيره ممن ذكرنا، غير أنه جعل أن ومعموليها تعليلاً على حذف لام العلة، وفاعل ينفع ضمير مستمر راجع إلى قوله ﴿ قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ ﴾ [3]، وأضاف أو راجعًا إلى القرين في قوله تعالى.﴿ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ ﴾[4].

ويرى الباحث أن أقوى الوجوه في هذه المسألة أن تكون (إذ) زائدة تفيد التعليل، وإن كان ذا مخالفًا لمذهب الجمهور، وذلك لأن تعلق الظرفين في متعلق واحد إذا اختلفَ زمنهما ممنوع، كما أن تقدير عامل آخر للظرف (إذ) فيه فصل بين العامل (ينفع) وفاعله (أنكم مشتركون) بأجنبي، وهو محظور عند الجمهور؛ فالأحسن جعل (إذ) حرف تعليل زائدًا، وهذا أقلّ إشكالاً في توجيه الآية مما ذكر من التوجيهات السابقة.

عمل الضمير العائد على المصدر:

"فإن قلت فقد تقول: قِيامك أمسِ حَسَن وهو اليوم قبيح فتعمل في اليوم (هو) قيل: في هذا أجوبة: أحدها: أن الظرف يَعمل فيه الوهْمُ مثلاً كذا عهِد إليّ أبو علي رحمه الله في هذا. وهذا لفظه لي فيه ألبتّة. وثانيها: أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ولا

---

[1] العكبري، التبيان في إعراب القرآن: (1139/2).

[2] ابن هشام، مغني اللبيب: (113).

[3] سورة الزخرف، آية (38).

[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان:(253/2)، وسورة الزخرف: الآية (38).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقول على هذا: (ضَربْك زيدا حسن وهو عمرًا قبيح)؛ لأن الظرف يجوز فيه منَ الاتّساع ما لا يجوز في غيره. وثالث: وهو أنه قد يجوز أن يكون (اليوم) من قولك: (قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح) ظرفًا لنفس (قبيح) يتناوله فيعمل فيه"[1].

يرى ابن جني- كما يرى أستاذه أبو علي- أن الضمير الساد مسد المصدر (العائد على المصدر) يجوز أن يعمل في الظرف؛ وذلك-على رأيهما- أن الظرف يعمل فيه الوهم، أي توهم وجود المصدر مكان الضمير الدال عليه؛ لأن الظرف يتوسع فيه أكثر مما يتوسع في غيره، وشيء آخر يريانه هو أن المعطوف يجوز فيه من الاتساع مالا يجوز في غيره، وذهب ابن جني مذهبًا آخر أيضًا أنه يجوز أن يكون (اليوم) عامله (قبيح).

وهذه مسألة خلافية فالبصريون لا يجيزون أن يعمل الضمير العائد على المصدر لا في الظرف ولا في غيره، على حين ذهب كلّ من الرماني وأبي على الفارسي وابن جني إلى جواز ذلك كما هو واضحٌ في المسألة المتقدمة، والجواز مذهب الكوفيين أيضًا، قال الأشموني في شروط إعمال المصدر " أحدهما أن يكون مظهرًا فلو أُضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص و الرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف"[2].

ويميل الباحث إلى القول القائل: إن عمل المصدر مضمرًا لا يجوز، خلافًا لمن قال به؛ وذلك لأن المصدر – وإن كان أصل المشتقات- ليس هو أصلاً في العمل بل الأصل في العمل للأفعال وعمل المصدر فرع منها، ولما كان الفرع أحطّ رتبةً من الأصل فينبغي ألاّ يعمل عمل الأصل، وأما المثال الذي ذكره ابن جني فإن (اليوم) عامله الصفة المشبهة (قبيح)، وليس المصدر مُضمرًا، وقد ذكر هذا الوجه ابن جني نفسه.

---

[1] ابن جني، الخصائص:(19/2).

[2] الصبان، حاشية الصبان:(286/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نصب (الشهر) في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1].

ذكر ابن جني قول الشاعر:

أهِيم بِدَعدٍ مَا حييتُ فَإنْ أمَت أوكل بدعد مِنْ بَيْنِهِمْ بِهَا بَعْدِي[2].

وبين أن ثمة ظرفًا محذوفًا متعلقًا بالفعل (أمت) والتقدير (فإن أمت قبلها)؛ وذلك أنه لا يجوز أن يشترط الموت؛ لأن الموت حاصل لا محالة، وحمل الآية القرآنية المذكورة على ذلك فقال: وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أي من شهد الشهر منكم صحيحًا بالغًا في مصر فليصمه، وكان أبو علي-رحمه الله- يرى أن نصب الشهر هنا إنما هو على الظرف، ويذهب إلى أن المفعول محذوف؛ أي فمن شهد منكم المصر في هذا الشهر فليصمه، وكيف تصرفت الحال فلا بد من حذف[3]، فقد حمله (أي الشهر) على أنه مفعول فيه، وليس مفعولاً به؛ لأنه ليس ثمة إنسان لا يمر به هذا الوقت، وهو شهر رمضان، فلو حمل (الشهر) على أنه مفعولاً به لاستحال المعنى. جاء في فقة اللغة وأسرار العربية: " قال المُبرد: من الآيات التي ربما يَغْلَط في مجازها النحويون قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ والشهر لا يغيب عن أحد. ومجاز الآية: فمن كان

---

[1] سورة البقرة: آية (185).

[2] ينسب إلى نصيب، وهو من شواهد: الكامل في اللغة والأدب: (147/1)، والخصائص: (372/2).

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص:(373/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

منكم شاهد بلدة في الشهر فليصمه والتقدير: فمن كان شاهدًا في شهر رمضان فليصمه ونصب (الشهرَ) للظرف لا نصب المفعول"[1].

ويؤيد ما ذهب إليه المبرد و أبو علي الفارسي وابن جني ما قاله المفسرون في إعراب (الشهر) في الآية الكريمة، منهم الزمخشري، قال:"ولم يجز أن يكون مشهودًا في نفسه؛ لأنّ سائر أيام الأسبوع مثله يشهدها كل من يشهده، وكذلك قوله ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2]. الشهر منتصب ظرفًا لا مفعولاً به، وكذلك الضمير في (فليصمه) والمعنى: فمن شهد منكم في الشهر فليصم فيه، يعني: فمن كان منكم مقيمًا حاضرًا لوطنه في شهر رمضان فليصم فيه، ولو نصبته مفعولاً فالمسافر والمقيم كلاهما يشهدان الشهر، لا يشهده المقيم، ويغيب عنه المسافر"[3]، وسبقه النحاس إلى ذلك في إعراب القرآن إذ قال في الآية الكريمة "يقال الفائدة في هذا والحاضر والمسافر يشهدان الشهر فالجواب آخر أن الشهر ليس بمفعول وإنما هو ظرف زمان، والتقدير: فمن شهد منكم المصر في الشهر وجواب أن يكون التقدير فمن شهد منكم الشهر غير مسافر ولا مريض (فليصمه)" [4].

ويرى الباحث أن المعنى يقتضي أن يكون إعراب (الشهر). في الآية الكريمة مفعولاً فيه لا مفعولاً به؛ لأنه ما من إنسان إلاّ ويشهد الشهر ما دام حيًّا، فمقصود الآية كما ذهب ابن

---

(1) الثعالبي، عبد الملك بن محمد، كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، عُني بضبطه وتخريج أحاديثه وقدم له وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة:(251).

(2) سورة البقرة، من الآية:(185).

(3) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت:(404/2).

(4) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت 1988م:(287/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جني وتابعه النحاس: فمن شهد منكم المصر في الشهر، فيكون المفعول به (المصر) محذوفًا، غير أن النحاس أضاف تأويلاً آخر هو (أن يكون التقدير فمن شهد منكم الشهر غير مسافر ولا مريض فليصمه)، وعلى كلا التقديرين يبقى لفظ (الشهر) منتصبًا على الظرفية.

الحال:

هي "وصف فضله مذكور لبيان الهيئة"[1]، ويقصدون بكلمة (وصف) أن تكون الحال مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول، غير أن الحال قد تأتي جامدة مؤولة بمشتق أو غير مؤولة، تكون الحال جامدة مؤولة بمشتق: إذا دلت على تشبيه أو ترتيب أو مفاعلة؛ فمن الأول قولهم: (كرّ زيدٌ أسدًا)، ومن الثاني قولهم: (دخلوا رجلاً رجلاً)، ومن الثالث: (كلمته فاه إلى فيّ)، و(سلمته البضاعة يدًا بيد) [2].وتكون جامدة غير مؤولة بمشتق إذا كانت الحال أصلاً لصاحبها كقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[3]، أو فرعًا من صاحبها، نحو: خذ ذهبك خاتمًا، أو نوعًا لصاحبها، نحو هذا مالك فضة، أو تكون موصوفة، كقوله تعالى ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[4]، أو مُسَعّرة، نحو: (اشتريت القماش مترًا بدينارين)، أو واقعة في طور فيه تفضيل، نحو:(العنب زبيبًا أفضل منه حِصْرمًا)، أو دالة على عدد، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[5].

---

[1] ابن هشام، أوضح المسالك:(293/2).

[2] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك:(293/2).

[3] سورة الإسراء، الآية (61).

[4] سورة مريم، الآية (17).

[5] سورة الأعراف، الآية (142). وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك:(299/2) وما بعدها، والسيوطي، همع الهوامع:(11/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والأصل في الحال أن تلي عاملها وصاحبها، غير أنه يجوز أن تتقدم على صاحبها وحده أو تتقدم على عاملها وصاحبها معًا، وثمة مواضع تكلم عليها النحويين توجب تأخر الحال عن عاملها وصاحبها ، ومواضع توجب تقدّمها على صاحبها ومواضع أخرى توجب تقدّمها على عاملها وصاحبها ، ومواضع توجب تقدّمها على صاحبها ومواضع أخرى توجب تقدّمها على عاملها وصاحبها[1].

وقد تعدد الحال وصاحبها واحد، أو تعدد وصاحبها متعدد أيضًا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾[2].ومن الثاني قولهم:(سلمتُ واقفًا على هند جالسةً) [3]والأصل في الحال أن تأتي نكرة، ولكنها قد تأتي معرفة مؤولة بنكرة، كقول الشاعر:

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ[4].

وتأويله (فأرسلها معتركة) [5]. وقرر النحويون أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، غير أنه قد يأتي نكرة بمسوغ من المسوغات الآتية:

أولها: أن تتقدم الحال عليه كقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كأَنَّهُ خَلَلُ[6].

وثانيها أن يتخصص بوصف أو إضافة، فمن الأول قول الشاعر:

---

(1) ابن الحاجب، شرح الكافية ابن الحاجب: (22/2) ومابعدها.

(2) سورة طه، الآية (86).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(34/4)، وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتيب الأعاريب:(733).

(4) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه: (86)، واللسان، مادة: (نقص)، وأمالي ابن الشجري: (284/2)،ينظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2259).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(19/4).

(6) الشاهد لكثير عزة في ديوانه: (506)، واللسان، مادة: (وحش)، والمفصل: (33)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1926).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يارَبِّ نَجَّيْتَ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَـهُ في فُلْكٍ مـاخِرٍ فـي الْـيَمِّ مَشْحُونَا[1].

ومن الثاني: قوله تعالى ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[2].وثالثهـا: أن يسـبق بنفي أو شبهه أو استفهام. فمن الأول قول الشاعر:

لايَـرْكُنَنْ أحَـدٌ إلَـى الآحْجَـامِ يَـوْمَ الـوَغَى مُتَخَوِّفًـا لِحِمَـامِ[3]

ومن الثاني قول الشاعر ايضًا.

يَاصَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًـا فَتَـرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ فـي أبْعادِهَـا الأَمَـلا[4]

ورابعها أن تكون الحال جملة مقترنة بواو الحال. كقوله تعالى ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[5]، وتـأتي الحـال مفـردة كقولـه تعـالى ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾[6].

أو جملة إسمية أو فعلية، فمن الأول قولهم: (رجع الجنود وسيوفهم مرفوعة)، ومثال ذلك قول الشاعر:

---

(1) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل: (77/2)، وشرح التصريح: (376/1)، والأشموني: (175/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم:(2953).

(2) سورة فصلت، الآية (10).

(3) الشاهد لقطري بن الفجاءة، وهو من شواهد: شرح ابن عقيـل: (80/2)،وبـلا نسـبة فـي الأشـموني: (175/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2697) .

(4) الشاهد لرجل من طي في شرح التصريح: (377/1)، وابـن عقيـل: (79/2)، والأشـموني: (176/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2083).

(5) سورة البقرة، الآية (259). وينظر: السيوطي، همع الهوامع: (21/4).

(6) سورة النمل، الآية (19).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فَلَيْتَكَ تَحْلُو والحياةُ مريرةٌ وَلَيْتَكَ تَرْضَى والأَنَامُ غِضَابُ[1].

ومن الثاني قوله تعالى:﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [2].وجعل النحويون شروطًا لجملة الحال فصلتها كتب النحو[3]، وتأتي شبه جملة جارًا ومجرورًا، كقوله تعالى ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[4]، وظرفًا نحو: (شاهدت القمر بين السحاب) [5]. ومن القضايا التي يبحثها النحويون في موضوع الحال هل يشترط: أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدًا؟ وهي من القضايا التي دارت بين أبي علي الفارسي وابن جني.

العامل في الحال وفي صاحبها:

قال ابن جني: "وسألت أبا علي عن مسألة الكتاب: (رأيتك إياك قائمًا)، الحال لمن هي؟ فقال:لـ(إياك). قلت: فالعامل فيها ما هو؟ قال: (رأيت) هذه الظاهرة قلت: أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول؟ وهنا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها، أعني الفعل المقدر؟ فقال: لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه وصارت المعاملة مع هذا الظاهر[6]."

يرى ابن جني كما يرى أبوعلي الفارسي أنه يجوز أن يختلف العامل في الحال وفي صاحبها. ففي قوله: (رأيتك إياك قائمًا) جاءت (قائمًا) حال من (إياك) الواقعة بدلاً من الكاف في (رأيت) فالعامل عند ابن جني وأبي على الفارسي في الحال هو (رأى) المذكورة ومعلوم

---

(1) البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه: (46) وهو ممن لا يستشهد بشعره وأنما ذكر على سبيل المثال.

(2) سورة يوسف، الآية (16). وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك:(346/2).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع:(42/4).

(4) سورة القصص: الآية (79).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (34/4).

(6) ابن جني، الخصائص: (428/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن العامل في (إياك) الواقعة بدلاً هو (رأى) المقدرة على رأي جمهور النحويين الذين يـرون أن البدل على نية تكرار العامل. وهكذا يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهو مخالف لقول الجمهور[1]، ومما يدل على أن ابن جني وأبا علي الفارسي يجيـزان أن يكـون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ما قاله ابن جني في موضع آخر من (الخصائص)، قال معلقًا على المثال (قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح).

"نعم وقد يجوز أن يكون أيضا حالاً للضمير الذي في قبيح فيتعلَّق حينئذ بمحذوف. نعم وقد يجوز أن يكون أيضا حالا من (هو) وإن تعلق بما العامل فيه (قبيح) لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال. نحو قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فالحال ههنـا من الحق والعامل فيه المبتدأ (هو) وحده أو (هو) والابتداء الرافع له. وكلا ذينك لا تنصـب الحال. وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها من حيث كانت ضربًا من الخبر والخبر العامل فيه أن يعمل فيه غير العامل في المخبر عنه. فقد عرفت بذلك فرقُ مـا بـين المسئلتين"[2].

لقد أجاز أن يكون (اليوم) حالاً من (هو) فيتعلق بمحذوف فيكون العامل في صـاحب الحال (هو) (الابتداء)، والعامل في الظرف اليوم (محذوف) تقديره (موجودًا). مستدلاً على أن العامل في الحال غير العامل في صاحبها بالحال التي تأتي مؤكدة لمضمون الجملة. فالحـال المؤكد لمضمون الجملة كما في المثال الذي ذكره ابن جني، عاملها محذوف تقديره (أحـقُ)، وعامل صاحب الحال المبتدأ (هو) أو الابتداء والمبتدأ عند من يرى ذلك.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: (265).

[2] ابن جني، الخصائص:(20/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أن الإشكال في هذه المسألة يكمن في اختلاف العلماء في مسألة العامل في الحال وكذلك العامل في البدل، فمن يجيز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها لا يرى بأسًا في جعل (اليوم) حالاً من الضمير(هو) وأما من يرى غير ذلك فلا يقبل هذا التوجيه الذي وجهه ابن جني، وهو خلاف رأي الجمهور. وكذلك البدل في مسألة (رأيتك إياك قائمًا) فمن يرى ضرورة أن يكون العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، فإنه يجعل (قائمًا) حالاً من البدل (إياك)، فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

خبر كان

كان وأخواتها أفعال ناقصة تدخل على الجملة فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها عند الجمهور. وأخواتها: أصبح، أمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، ومادام، ومانفك، مابرح، وما فتئ، ومازال[1].ويرى الكوفيون أن المنصوب في جملة (كان) هو حال لا خبر[2]. وتتصرف هذه الأفعال فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر؛ إلا ليس ومادام فإنها تلازم صيغة واحدة[3]، و(ما) التي تسبق (فتئ وبرح وزال وانفك) هي (ما) النافية أما (ما) التي تسبق (مادام) فهي ظرفيه زمانية[4]، ويجوز في أخبارهن ما يجوز في خبر المبتدأ، فيأتي مفردًا وجملة وشبه جملة[5].

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (89/7).

[2] ينظر: ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم(119).

[3] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (232/1).

[4] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (65/2).

[5] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (237/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويجوز أيضًا أن تتقدم أخبارها عليها إلاّ (مادام) اتفاقًا و(ليس) عند الكوفيين [1]، ولِـ (كان) أحكام خاصة؛ لأنها (أمّ الباب) فتأتي تامه وناقصة وزائدة، وتحذف نونها للتخفيف إذا كانت مجزومة بصيغة المضارع[2]. لقوله تعالى ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3]. وقد تحذف (كان) مع اسمها[4]. كقوله صلى الله عليه وسلم:(التمس ولو خاتمًا من حديد)[5].

زيادة اللام في خبر (أمسى):

قال ابن جني: "وأنشدنا أبو علي-رحمه الله-

مَرُّوا عجالاً وَقَالُواْ: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا[6].

فزاد اللام[7]. فقد ذكر ابن جني أن هذه اللام زائدة، وأشار غيره من النحويين أن دخول (اللام) في غير خبر (إنّ) شاذّ[8].

تقديم خبر (ليس) عليها:

قال ابن جني: "وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحَدُ ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا،

---

(1) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (18)، ومسألة رقم: (17) فيما يتعلق بخبر (مازال) وأمثالها.

(2) ينظر: السيوطي همع الهوامع: (99/2)، (107/2)

(3) سورة مريم، آية (20).

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (101/2).

(5) أخرجه البخاري، باب السلطان ولي، برقم: (4842).

(6) لم ينسب لقائل، وهومن شواهد: الخصائص: (316/1)، وسرصناعة الإعراب: (379/1).

(7) ابن جني، الخصائص: (315/1).

(8) ينظر: السيوطي، همع الهوامع : (177/2)، والصبان، حاشية الصبان: (280/1)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والكوفيون أيضًا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك- يا أبا العباس- أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه"[1].

أنكر ابن جني على المبرد جوازه تقديم خبر (ليس) عليها، والحقّ أن إنكار ابن جني على المبرد وادعاءه أنّ النحويين مجموعون على منع التقديم – فيه نظر؛ فقد أشار غير واحد من النحويين إلى أن المسألة خلافية[2]. وقد تناولها الباحث في موضوع آخر بما يغني عن إعادة الكلام فيها[3].

(لا) النافية للجنس:

ويطلق على (لا) النافية للجنس مصطلحًا آخر هو (لا التبرئة) والمصطلحان يشيران إلى أنها تنفي عموم الجنس، وتستغرق جميع أفراده[4]. وتدخل (لا) النافية للجنس على الجملة الاسمية، فتعمل فيها عمل (إنّ) غير أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به. وقد فسّر النحويون سبب بنائه إذا كان مفردًا بقولهم " وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: (خمسة عشر)، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم "[5]. وذكر ابن شقير أن النكره بُنيت معها على الفتح لأن التقدير في قولهم (لا رجل في الدار)، هو (لا من رجلٍ) فهي جواب لسؤال مؤداه (هل من رجل في الدار)[6].

---

(1) ابن جني، الخصائص: (188/1).

(2) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (18)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل:(258/1).

(3) ينظر: باب الإجماع: في هذا البحث.

(4) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن حاجب:(288/1)، والوليدي، منصور صالح، الخلاف النحوي في المنصوبات، جدارا للكتاب العلمي، الأردن، الطبعة الأولى،2006م: (65).

(5) سيبويه، الكتاب: (274/2)، وينظر: المبرد، المقتضب: (357/4)، وابن الأنباري، أسرار العربية: (223).

(6) ينظر: ابن شقير، المحلى"وجوه النصب": (123).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال "إن قال قائل لم بنيت النكرة مع (لا) على الفتح نحو: لا رجل في الدار، قيل إنما بنيت مع (لا) لأن التقدير في قولك: لا رجل في الدار، (لا من رجل في الدار)؛ لأنه جواب قائل قال: هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى"[1].

ويجعلون (لا) واسمها النكرة في موضع رفع مبتدأ، قال الخليل: "يدلك على أن (لا رجلَ) في موضوع اسم مبتدأ مرفوع قولك: (لا رجل أفضلُ منكِ) كأنك قلت: (زيد أفضل منك) "[2].وثمة خلاف في اسمها النكرة المفرد أمعرب هو أم مبني؟ فهذه المسألة من الخلافية بين المدرستين؛ فالبصريون على أنه مبني والكوفيون على أنه معرب[3].

ويرى الباحث في هذه المسألة أن رأي البصريين يتفق والأصول النحوية المقررة؛ وذلك أن اسمها مفردًا لم يرد منوّنًا، ومعلوم أن الاسم ينبغي أن يكون منوّنًا ما لم يكن ممنوعًا من الصرف، فدل ذلك على صحة مذهب البصريين.

وعلة عمل (لا) النافية للجنس النصب هو حملها على نقيضها (إنّ) فكما عملت (إنّ) في الإيجاب فقد عملت (لا) في النفي[4]، غير أن اسم (لا) مبني واسم (إنّ) معرب؛ لأن (إنّ) أصل و(لا) فرع، والفرع أحط من الأصل، فلم يعرب اسمها المفرد كما أعرب اسم (إنّ)

---

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية: (223).

(2) سيبويه، الكتاب:(293/2)، وينظر: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م:(407).

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (53)، وابن السراج، الأصول: (381/1)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (229).

(4) ينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب: (123).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1].واختلفوا في عمل (لا) النافية للجنس أهو خاص بالاسم أم بالاسم والخبر؛ فجمهور البصريين على أنها عاملة في الاسم والخبر، وأما الكوفيون فيقولون: إنها عملت في الاسم وحده، وبقي الخبر مرفوعًا بما رُفع به قبل دخولها[2]، والأكثر فيها أن يحذف خبرها، بل هو لازم عند بني تميم[3]. وقد جعل النحويون شروطًا لها حتى تكون عاملة أولها: ألاّ يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإن فُصل بطل عملها ووجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[4]. وثانيها: أن يكون مدخولها نكرة، فما جاء ما ظاهره معرفة كقولهم (قضية ولا أبا الحسن) فمؤول. وثالثها: أن تكون نصًا في نفي الجنس[5]. ورابعها: أن لا يدخل عليها جار كقولهم: (غضبتُ من لا شيءٍ)[6].

بناء(لا) النافية للجنس مع اسمها المفرد:

قال ابن جني: " نبهنا أبو علي رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنه. من ذلك قولهم في (لا) النافية للنكرة: إنها تبني معها، فتصير كجزء من الاسم، نحو: (لا رجل في الدار)، و(لا بأس عليك)، وأنشدنا في هذا المعنى قوله:

خِيطَ عَلَى زَفْرةٍ فُتَّ ولَمْ يَرْجِعْ إِلَى دِقَّةٍ ولا هَضَمَ[7].

---

(1) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: (224).

(2) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (288/1).

(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو:(379/1)، والسيوطي، همع الهوامع: (193/2).

(4) سورة الصافات، آية (47).

(5) ينظر: المبرد، المقتضب: (361/4)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (277) والسيوطي، همع الهوامع: (194/2).

(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (3/2).

(7) البيت ينسب للجعدي، وهو من شواهد: الخصائص: (168/1)، ولسان العرب، مادة: (زفر).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتأويل ذلك أن الفرس لسعة جوفه وإجفار محزمه كأنه زفر فلما اعترق نفسه بنى على ذلك، فلزمته تلك الزفرة فضيع عليها لا يفارقها كما أن الاسم بني مع (لا) حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها وهذا موضع متتاه في حسنه "[1].

يؤكد ابن جني أن أبا علي الفارسي يرى أن (لا) النافية للجنس مع اسمها إذا كان مفردًا بمنزلة الشيء الواحد، فهي أي: (لا) النافية للجنس تصبح كأنها جزء من اسمها، فهي تركب معه تركيب خمسة عشر، نحو: لا رجل في الدار، ولا بأس عليك. ثم ذكر بيتًا من الشعر ليس شاهدًا نحويًا، بل هو شاهد على المعنى، فإذا كان الزفير الذي يرافق الفرس إذا جدت في السير لا يبرح ألبتة مفارقتها ما دامت تجري فإن (لا) النافية للجنس لا ينفصل عنها اسمها إذا كان مفردًا؛ فهو كالجزء معها. وما ذهب إليه ابن جني وما حكاه عن أبي عليّ الفارسي هو مذهب سيبويه والجمهور، فقد ذكر غير واحد من النحويين – كما تقدم – أن (لا) النافية للجنس مع اسمها المفرد بمنزلة ما ركب تركيب (خمسة عشر) [2].

توجيه (يا أبات):

قال ابن جني: "وأنشد أبو علي عن أبي الحسن

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْنِي شَاحِبًا كأَنَّكَ فِينَا يا أَبَاتِ غَرِيبُ[3].

قال فهذا تأنيث (أبا) وإذا كان كذلك جاز جوازًا حسنًا أن يكون قولهم: لا أبالك (أبا) منه اسم مقصور كما كان ذلك في (أخالك)، ويحسنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر"[1].

---

(1) ابن جني، الخصائص: (168/2).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: (274/2)، والمبرد، المقتضب: (357/4).

(3) الشاهد لأبي أبي الحدرجان، وهو من شواهد: في نوادر أبي زيد: (239)، ولسان العرب، مادة: (أبي)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (118).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن قول الشاعر (أباتِ) هو تأنيث لـ (أبا)، وبنى ابن جني على كلام أبي علي هذا أن (أبا) اسم مقصورٌ تقدر عليه فتحة البناء، على أنه اسم مفرد وليس مضافًا أقحمت اللام بينه وبين المضاف إليه الكاف في (لك)، واستحسن ابن جني هذا المذهب بأنك تستطيع أن تجعل (لك) خبرًا لـ (لا) النافية للجنس، وبذا لا يكون ثمة فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بـ (اللام)، ثم لا يكون الكلام مفتقرًا إلى خبر مُقدر.

وذهب المرادي إلى أن هذه التاء في (أبات) عوض من الياء، قال: " ولو لم يعوض لقال: (أباي)، وزعم بعضهم أنه أراد: (يا أبتي) فقلب، وهو بعيد، وقيل: يخرج على أن الألف إشباع"[2].

ويرى الباحث أن قول المرادي في (أبات): إن التاء عوض من الياء فيه نظر؛ لأن المعهود في هذا الاسم (أب) إذا أضيف إلى ياء المتكلم قيل: يا أبي إلا إذا عامله معاملة الاسم المقصور عندئذ يكون منصوبًا بفتحه مقدرة مضافًا إلى ياء المتكلم، وذلك على لغة القصر[3].

يقول الراجز: إنّ أَبـاهَا وَأَبَـا أَبـاهَا

قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاها[4]

فإن (أبا) الأولى منصوبة بضمة مقدرة و (أبا) الثانية المعطوفة منصوبة بفتحة مقدرة على الألف، و (أباها) الثالثة مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، وذلك على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف مطلقًا، فيعاملها معاملة الاسم المقصور ولا يجوز إن يقال: أن (أباهـا)

---

(1) ابن جني، الخصائص: (339/1).

(2) المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2008م: (1094/2).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (120/1).

(4) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه: (168)، وهما لأبي النجم أو رؤبة في الدرر: (12/1)، وشرح التصريح: (65/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3713).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأولى و(أبا) الثانية علامة نصبهما الألف لأن الشاعر لا يتكلم بلغتين مختلفتين لغة الإتمام ولغة القصر.

وأقوى الاحتمالات في توجيه (يا أباتا) أن يكون الأصل (يا أبتِ) على أن التاء عوض من ياء المتكلم، وتقدير الكلام (يا أبي)، فتكون منصوبة بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم، غير أن الشاعر مطل هذه الفتحة، أعني فتحة الباء فصارت (يا أباتا)، وعليه فإن (أبات) ليست على لغة القصر، ولا على لغة النقص، ولا على لغة الإتمام، بل إنه يعرب إعراب الاسم الصحيح الذي اتصلت به ياء المتكلم.

وصار التنوين على (أبا) كالتنوين على فتىً، أي جاءت على لغة القصر[1]، ويرى الباحث أن (أبا) جُمعت على آباءٍ، و (أخا) جمعت على آخاء، لأن الأصل في (أبا) هو (أبوٌ) ومعلوم أن وزن (فعل) يجوز أن يجمع على أفعال كقولهم: سيف وأسياف، وبيت وأبيات[2]، وتحول هذين الاسمين (أَبَوٌ)، و (أَخَوٌ) إلى (أبا) و (أخا) إنما هو خضوع للقاعدة الصرفية في الإعلال التي تقول: إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا[3]. فجمع (أبا) و (أخا) على أفعال هو بالنظر إلى الأصل منهما قبل الإعلال، وهو (أبوٌ) و (أخوٌ) كما مضى القول في ذلك.

مجيء (لا أبا) على لغة القصر:

قال ابن جني: "ومن ذلك مسألة (لا أخا- فاعلم- لك) فقوله (فاعلم) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر، وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون (لك) خبرًا ويكون

---

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (129/1).

(2) ينظر: الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب: (94/2).

(3) ينظر: المرجع السابق: (79/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(أخًا) اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف، كقولك: لا عصا لك، ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على (أفعال) وفاؤه مفتوحة فهو إذا فَعَلٌ وذلك قولهم أخ وآخاء فيما حكاه يونس"[1].

يرى ابن جني على ظاهر هذه المسألة أن ثمة اعتراضًا بجملة (فاعلم) بين المضاف (أخا) والمضاف إليه (الكاف)، واللام مُقحمة، وذكر وجهًا آخر ذكره أبو علي مؤداه أن (أخا) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح المقدر؛ وذلك على جعل الألف جزءاً من (أبا)، وكأن أصلها (أَبَوٌ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فأصبحت (أبا) اسمًا مقصورًا مبنيًا على الفتح المقدر وشبه الجملة (لك) هو الخبر، فتكون اللام ليست مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وتكون الألف أيضًا في (أبا) ليست علامة النصب، وهكذا يكون ثمة اعتراض بين اسم لا النافية للجنس وخبرها غير أن هذا الاعتراض ليس بـ (اللام) المقحمة بل بجملة (فاعلم)، واللام على ذلك أصلية، فهي ومجرورها في محل رفع خبر (لا) النافية للجنس، وكذا يقال في (لا أبا لك).

واستشهد ابن جني على جمع (أخا) على (آخاء) بقول الشاعر:

وَجَدْتُم بَنِيكُمْ دُونَنَا إذا نَسَبْتم وأيّ بَنِي الآخاءِ تَنْبُو مَنَاسِبُهْ[2].

وعلق ابن جني على ذلك بقوله: " فغير منكر أن يخرج واحدها على أصله كما خَرَجَ واحد الآباء على أصله وذلك قولهم هذا أبا ورأيت أبًا ومررت بأبًا".[3] وهو يريد أن الأصل هذا أبٌ ورأيت أباً على أن الألف هي ألف التنوين، فلما خرج عن هذا الأصل جعلت الألف جزءًا من الكلمة.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (338/1).

[2] الشاهد لبشر بن المهلب، وهو من شواهد: الخصائص: (201/1)، (338/1).

[3] ابن جني، الخصائص: (338/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعدد خبر كان:

قال ابن جني في قوله تعالى: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾[1] "ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرًا آخر لـ (كونوا) والأول (قرده) فهو كقولك: هذا حلو حامض"[2]، فابن جني جعل الخبرين من في معنى واحد عندما قال كقولك: (هذا حلو حامض)، والذي جعله يمنع أن تكون (خاسئين) صفة لـ (قردة) هو أن القردة خاسئة دائمًا، فتصبح الصفة لا فائدة منها، قال: "إن القرد لذله وصغاره خاسئ أبدًا، فيكون إذًا صفةً غير مفيدة"[3].وقد علل ذلك بقوله "أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنما اختصاص الفاعل بالموصوف ثم الصفة من بعد تابعة له"[4].

وقد بين أن العامل في الخبرين هو (كان) المذكورة، وليس (كان) المقدرة، لأن ذلك يكون في البدل؛ لأنه على نية تكرار العامل، قال: " ولست أعني بقولي: إنه كأنه قال تعالى: كونوا قردة، كونوا خاسئين أن العامل في (خاسئين) عامل ثانٍ غير الأول؛ معاذ الله أن أريد ذلك إنما هذا شيء يقدر مع البدل. فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعًا واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمخبر عنه واحد، وإنما مفاد الخبر من مجموعهما. ولهذا كان عند أبي علي أن العائد على المبتدأ من مجموعهما، لا من أحدهما لأنه ليس الخبر بأحدهما بل بمجموعهما. وإنما أريد أنك متى شئت باشرت بـ (كونوا) أي الاسمين آثرت

---

[1] سورة البقرة، آية (65).

[2] ابن جني، الخصائص: (158/2).

[3] المرجع السابق: (158/2).

[4] المرجع السابق: (158/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وليست كذلك الصفة"[1]وبين – من قوله السابق– أن العائد إلى الاسم هو من مجموع الاسمين الواقعين خبرًا، وبالرجوع إلى آراء النحويين في مسألة تعدد الخبر، فإن من يجيز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد يجيز تعدد الخبر لـ (كان) وأخواتها، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال حكاه السيوطي[2].

الأول: الجواز مطلقًا، وهو قول الجمهور، ومنه قول الشاعر:

مَنْ يكُ ذَا بَتِ فَهَذَا بَتِي

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي [3]

فقد جاء قوله (مقيظ ومصيف ومشتي) أخبارًا لمبتدأ واحد هو (هذا)، ومن تعدد الخبر في (كان) قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[4] فـ (غَفُورًا رَّحِيمًا) أخبار لـ (كان). الثاني: المنع، واختباره ابن عصفور وكثير من المغاربة؛ إذ يجعلون الاسم الأول خبرًا والبواقي نعوتًا، والثالث: الجواز إن اتحدا إفرادًا وجملةً فإن اختلفا فلا يجوز عندهم، وعليه أبو علي الفارسي[5]. وأما ابن جني فلم ينص على هذا الشرط، بل جوز ذلك مطلقًا لما يفهم من كلامه في الآية الكريمة ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾[6]. ويرى الباحث أن رأي الجمهور في جواز التعدد هو الصواب؛ لأن ثمة أخبارًا لا تصلح أن تعرب صفات كقولهم: (كان عليّ

---

(1) ابن جني، الخصائص: (159/2).

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (53/2).

(3)البيتان لم ينسبا لقائل، وهما من شواهد: سيبويه، الكتاب: (84/2)، الأصول في النحو: (154/1).

(4) سورة النساء، الآية (96).

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (562).

(6) سورة البقرة، الآية (65).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شاعرًا كاتبًا)، فهنا وجب أن يكون (كاتبًا) خبرًا ثانيًا؛ لأنه لا يصلح أن يكون صفة لـ (شاعرًا).

مجيء إسم لا النافية للجنس جمع مؤنث سالمًا:

قال ابن جني: "هذا كله إن كان ما رووه – من فتح هذه التاء – صحيحًا ومسموعًا من فصيح يؤخذ بلغته ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة إلا شيئًا قاسه أبو عثمان فقال: أقول: لا مسلماتَ لك – بفتح التاء – قال: لأن الفتحة الآن ليست لـ (مسلمات) وحدها، وإنما هي لها ولـ (لا) قبلها. وإنما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها. وتقول على هذا: لا سِمَاتَ بإبلك – بفتح التاء – على ما مضى. وغيره يقول: لا سماتِ بها – بكسر التاء – على كل حال. وفي هذا مسألة لأبي علي – رحمه الله – طويلة حَسَنَة "[1].

يشكك ابن جني في مجيء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا مفتوح الآخر، ويرى أنه لم يقل بهذا القول أحدٌ إلا المازني معللاً ذلك بأن فتحة (مسلمات) ليست لها وحدها بل هي فتحة التركيب الناشئ من (لا) و (مسلمات) تركيب (خمسة عشر).

وقد ذكر النحويون في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعة مذاهب حكاها محمد محي الدين عبد الحميد:

أولها: أن يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب بجمهور النحويين. وثانيها: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى منونًا، لأن تنوينه تنوين مقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف، وهو مذهب ابن مالك. وثالثها: أنه مبني على الفتح،

---

[1] ابن جني، الخصائص: (305/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا مذهب المازني وأبي علي الفارسي ورجحه ابن هشام في المغني"[1]، والمحقق الرضي في شرح الكافية"[2]، وابن مالك في بعض كتبه. ورابعها: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة والبناء على الفتح"[3].

ويرى الباحث أن ثمة خلافًا في هذه المسألة بين أبي علي الفارسي وابن جني، فابن جني يشكك في أن البيت رُوي بالفتح، وأبو علي يرى أن اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا يُبنى على الفتح، وما ذهب إليه ابن جني في أن البصريين إلا المازني يرون البناء على الكسر – فيه نظر، لأن الصبان نقل أن الشاهد يروي بفتح يُروى تاء (لذات) وكسرها"[4]. وهو قول الشاعر:

إنَّ الشبابَ الَّذِي مَجْدٌ عَواقِبُه فيه نَلَذُّ ولا لَذَّاتَ للشَّيبِ[5].

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (314/1).

[2] ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (399/2).

[3] ينظر: محمد محي الدين، كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، بيروت: (365/1).

[4] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (8/2).

[5] الشاهد لسلامة بن جندل في ديوانه: (93)، وهومن شواهد: الدرر: (126/1)، وشرح التصريح: (238/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (324).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المجرورات

يندرج تحت هذا القسم المجرور بحرف الجر، ثم المضاف إليه، ويقدمون المجرور بحرف الجرعلى المجرور بالإضافة؛ لأن الجر بحرف الجر هو الأصل، بل إن هناك من يذهب إلى أن المضاف إليه مجرور بحرف جر مقدّر، وثالث هذه المجرورات المجرور بالتبعيّة غير أن فيه خلافًا عند بعض العلماء[1]. وذلك أن التبعية ليست هي عامل الجرّ. وثمة بابان يُحلقان بالمجرورات هما الجر على التوهم كما في قول الشاعر:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلا سَابِقٍ شَيْئًا كَانَ جَائِيَا[2]

والجر على الجوار كما في قول العرب (هذا جحر ضب خربٍ) [3]، وقول الشاعر:

كَأَنَّ ثُبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[4]

ويرى الباحث أن المعتبر في المجرورات شيئان هما المجرور بحرف الجر والمجرور بالإضافة وما عدا ذلك فمؤول أو مقتصر فيه على السماع، فالمؤول ما كان الجرّ فيه على الجوار كقولهم (هذا جحر ضبٌّ خربٍ) الذي مضى ذكره؛ إذ أوّله ابن جني ولم

---

(1) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1984م: (408)، وابن شقير، المحلى" وجوه النصب": (163).

(2) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: (287)، وهو من شواهد: شرح المفصل: (69/8)،والمقتضب: (339/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3153).

(3) ابن جني، الخصائص:(192/1).

(4) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه: (25)، وهو من شواهد: السيوطي: (298)، والخزانة: (327/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2341).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يجعله مجروراً على الجوار، [1] وقد نفي كثير من العلماء وجود الجر على الجوار في كتاب الله العزيز[2]. وأمّا الجرّ على التوهم فيقتصر فيه على السماع[3].

الإضافة

"هي نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر"[4]، والإضافة نوعان معنوية (محضة) ولفظية (غير محضة)؛ فالأولى ما يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا؛ فإن كان المضاف إليه معرفة أفادت الإضافة التعريف، وإن كان المضاف إليه نكرة أفادت التخصيص. وأما الإضافة اللفظية فلا يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصًا، وغايتها التخفيف اللفظي، وتكون من إضافة المشتق إلى معمولة[5].

والإضافة المعنوية تكون محمولة على واحد من حروف الجر: (من) كقولهم: (هذا ثوب خزٌ) أي (من خز)، أو اللام كقولهم (باب الدار)، أي باب (للدار) [6]، وأضاف بعضهم (في) كقوله تعالى ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أي مكرٌ في الليل[7].

واختلف في عامل الجر في المضاف إليه؛ فقيل هو حرف الجر المقدر[8]، وقيل: المضاف وعليه أكثر النحويين[9]، وثمة قضايا أخرى تتعلق بهذه الإضافة تناولتها كتب النحو

---

[1] ابن جني، الخصائص: (192/1).

[2] ينظر: النحاس، إعراب القرآن: (307/1).

[3] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (250/1).

[4] السيوطي: همع الهوامع: (264/4)، وينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب: (203)، الصبان، حاشية الصبان: (237/2).

[5] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (118/2).

[6] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (119/2).

[7] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (359/2)، والسيوطي، همع الهوامع:(265/4).

[8] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (118/2).

[9] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (42/2). والسيوطي، همع الهوامع: (265/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كخلافهم في قضية إضافة الشيء إلى نفسه، فقد ذهب البصريون إلى المنع وأجازه الكوفيون[1].

وأمّا النوع الثاني من الإضافة فهو الإضافة اللفظية وغرضها التخفيف كما أسلفنا؛ ويكون هذا التخفيف بحذف التنوين من المشتق كقولهم: هذا كاتبُ الرسالةِ، أو يحذف ما يقابله، وهو نون جمع المذكر السالم، كقولهم: هؤلاء كاتبو الدَّيْنِ، وكذلك حذف نون المثنى كقولنا هذان قارئا القرآن[2].

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

مضى القول في مسألة (لا أبالك) في باب لا النافية للجنس، وكان موضوع الحديث آنذاك هو اسم (لا) أمبنيٌّ هو أم معربٌ مفرداً ؟ غير أن الحديث في هذه المسألة سيكون مدارُه حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال ابن جني:"وأنشدنا أبو علي عن أبي الحسن:

تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رأتْنِي شَاحِبًا كأنَّكَ فِينَا يا أباتِ غَرِيبُ[3].

قال: فهذا تأنيث (أبا)، وإذا كان كذلك جاز جوازاً حسنًا أن يكون قولهم: لا أبالك (أبا) منه اسم مقصور كما كان ذلك في "أخالك" ويحسِّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرًا، ولم يكن في الكلام فصل بينَ المضاف والمضاف إليه بحرف الجر؛ غير أنه يؤنس بمعنى إرادة الإضافة"[4].

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: (61).

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (119/2).

[3] سبق الاستشهاد به وتخريجه.

[4] ابن جني، الخصائص: (339/1)، وينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل المنثورة: (90).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذهب ابن جني- وكذا أبو علي الفارسي[1]- أن (أبا) في قولهم: (لا أبالك) اسم مقصور، وعليه فإنه اسم (لا) النافية للجنس مفردًا مبنيًا على فتح مقدر على الألف. غير أن كثيرًا من النحويين يجعلون هذه المسألة من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام؛ فاسم (لا) النافية للجنس عندهم هو (أباك) فهو منصوب علامة نصبه الألف، مضافٌ إلى الكاف، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وخبر (لا) النافية للجنس محذوف، كأنه قال: لا أبالك موجود.

وذكر الخليل أن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بقوله: " إن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك لحقت الألف (الأب) التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في موضع: لا أبالك، ولو أردت الإفراد: لا أبَ لزيد، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء: يا بؤس للحرب هذا مقدار ما ذكره أصحابنا"[2].

وجعل الزمخشري قولهم: (لا أبالك) من الشاذ؛ وذلك أنهم قصدوا الإضافة وحذف اللام. قال:"وأما قولهم: (لا أبا لك) و(لا غلام لك) و(لا ناصر لك)، فمشبه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن غدوة، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة ألا تراهم لا يقولون: لا أبا فيها، ولا رقيبًا عليها، ولا مجيري منها"[3].

وجعل الرضي هذه التراكيب من القليل في قوله: "وجاز، أيضاً، على قلة، لكن لا إلى حد الشذوذ، في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها

([1]) أبوعلي الفارسي، المسائل البصريات: (534/1).

[2] ابن السراج، الأصول: (389/1).

[3] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (107).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لام الجر: أن تُعطى حكم الإضافة"[1]. والجمهور يجعلون (أبـا) مضـافة والـلام مقحمـة، ويجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرّ.

والإشكال في جعل (لا أبا لك) مضافة واللام مقحمة، هو أن اسم (لا) النافية للجـنس ينبغي أن يكون نكرة، وظاهر هذا التعبير ليس كذلك[2] فإن جاء معرفًا وجب إبطـال عملهـا وتكرارها. وأجاب عن هذا الإشكال الصبان في قوله:"قلت تركوا الرفع والتكرار نظرًا إلـى عدم الإضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد (لا) بـالحرف والظاهر تارة فأعملنا (لا) فيه ولم نكررها. أقول: بقي أن يقال: لم أعربنا (لا أبا لي) بالحرف مع إضافتها في الحقيقة للياء وعدم إضافته أصلاً في الظاهر؟"[3]. ولدفع هذا الإشكال يمكن أن تحمل (أبا) على أنها اسم مقصور مبني لا معرب. قال الصبان:"والقاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكره على لغة القصر وإنما ترك التنوين"[4].

وقد فسر ابن جني هذه المسألة بقوله: إن قولهم: (لا أبا لك) كلام جَرى مجرى المثل، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة إياه وإنما تخرجه مخرج الـدعاء؛ أي: أنـت عندي ممن يستحق أن يُدعى عليه بفقد أبيه. كذا فسره أبو علي، وكذلك هو لمتأمله، ألا ترى أنه أنشد توكيدًا لهذا المعنى فيه قوله:

*** وَتَتْرُكُ أُخْرَى فَرْدَةً لا أَخَالَهَا ***[5].

ولم يقل: لا أخت لها، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخـا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر، فجرى هذا نحوًا من قولهم لكل أحـد

---

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (179/2).

(2) ينظر: الفاكهي، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الأعراب للحريري: (317/1).

(3) الصبان، حاشية الصبان: (179/2).

(4) المرجع السابق: (179/2).

(5) الشاهد بلا نسبة في الخصائص: (343/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من ذكر أو أنثى واثنين وجماعة: (الصيفُ ضيعتِ اللبن)[1] على التأنيث؛ لأنه كذا جرى أوّله، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم: (لا أبا لك) إنما فيه تعادي ظاهره، (واجتماع) صورتي الفصل والوصل، والتعريف والتنكير، أيضًا لا معنى"[2].

فابن جني يرى أن هذا القول (لا أبا لك) و(لا أخا لك) قد جرى مجرى المثل ناقلاً ذلك عن أبي علي الفارسي. وبيّن أن هذه المسألة لا تكون في غير هذين التعبيرين المسكوكين أعني (لا أبا لك) و(لا أخا لك) واستشهد على ذلك بقول الشاعر السابق. واستدل على أن هذا يجري مجرى المثل بقوله: إنهم لا يقولون لا أخت لك على تقدير (لا أختك).

ومعلوم أن المثل لا يغير بل يلزم صيغة واحدة سواء أكان المقصود به ذكرًا أم أنثى مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا، كما هو في المثل الذي أورده آنفا، وهو قولهم (الصيفَ ضيعتِ اللبنَ). ويرى الباحث أن حمل هذين التعبيرين على أنهما جاريان مجرى المثل فيه خروج من الخلاف في كون اسم (لا) معرفة على تقدير الإضافة.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة تامة:

مضى القول في مسائل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد (وهو اللام الجارة) عند من يرى أنها زائدة. وأما هذه المسألة فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة لا بحرف جرّ وحسب، على ما هو الظاهر من كلامهم. قال ابن جني:

"ومن ذلك مسألة (لا أخا – فاعلم– لك) فقوله (فاعلم) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر، وأجاز أبو عليّ رحمه الله أن يكون (لك) خبرًا، ويكون أخا اسمًا

---

[1] المثل ينسب لعمرو بن عدس، ويكنى بأبي شريح، ينظر: المفضل الضبي، أمثال العرب:(51)، والنيسابوري، مجمع الأمثال:(68/2).

[2] ابن جني، الخصائص:(343/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقصورًا تامًا غير مضاف، كقولك: لا عَصَا لك، ويدّل على صحَّة هذا القول أنهم قد كَسَّروه على أفعال وفاؤه مفتوحة، فهو إذًا (فَعَلٌ) وذلك قولهم: أخ وآخاء فيما حكاه يونس"[1].

فقد ذكر ابن جني أن ظاهر العبارة (لا أخا – فاعلم– لك) يشير إلى أن ثمة فصلاً بين المضاف (أخا) والمضاف إليه (الكاف) في (لك) بجملة (فاعلم) [2].وهذا الظاهر عند من يجعل اسم (لا) النافية للجنس في تركيب (لا أخا لك) منصوبًا مضافًا إلى الكاف، واللام مُقحمة بين المتضايفين، وخبر (لا) النافية للجنس محذوفًا. ويذكر ابن جني وجهاً آخر جوّزه أبو عليّ الفارسيّ هو أن يكون (أخا) اسمًا مقصورًا قُدرت عليه فتحة البناء، ويكون شبه الجملة (لك) خبرًا لـ (لا) النافية للجنس، واللام حينئذ تكون أصليةً لا لغوًا.

وقد أيَّد ابن جني مذهب شيخه أبي علي الفارسيّ، واحتج له بتكسير (أخا) على (أفعال)، وذلك لأن مفرده مفتوح الفاء، ومعلوم أن مما يُجمع على (أفعال) ما كان مفرده على (فَعَل)، وهذا متحقق في (أخا) عند من يرى أنها اسم مقصور. فقد جمعوا (أخا) على (آخاء) نقلاً عن يونس بن حبيب.

ويكون الكلام في عبارة (لا أخا – فاعلم– لك) قد انتقل من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو شاذ عند النحويين بغير الظرف–كما سيأتي– إلى الكلام على الاعتراض بالجملة بين المتلازمين، وهو جائز مُستساغ[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص: (338/1).

[2] وثمة فصل آخر بين المتضايفين باللام في (لك) غير أن ابن جني تجاوز الحديث عنها هنا لأنه قد تناولها فيما مضى.

[3] سيأتي للباحث حديث عن هذا الموضوع في مبحث إعراب الجمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمّا الفصل بين المتضايفين فقد: " لا يفصل بين المتضايفين أي: المضاف والمضاف إليه (اختيارًا)؛ لأنه من تمامه ومُنزل منه منزلة التنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح)[1].وقد نقل

السيوطي شواهد تؤيد ما ذهب إليه وهي: قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2]، وقراءة من قرأ ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥ﴾[3]. وحديث البخاري: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)[4]، وقوله: (تركُ يَومًا نفسكَ وهواها، سعيٌ لها في رداها)[5]. وقول الشاعر:

فَرشْني بخيرٍ لا أَكُونُ ومدحتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بِعَسيلِ[6].

فهذه الشواهد التي ذكرها السيوطي تمَّ فيها الفصل بين المتضايفين بالمفعول به للمصدر في الآيتين السابقتين، وبالجار والمجرور في حديث البخاري، وبالظرف في القول المأثور عن العرب، وفي قول الشاعر (فرشني...).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فالبصريون لا يجيزون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك بغير الظرف

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: (294/4).

(2) سورة الأنعام: الآية (137).

(3) سورة إبراهيم: الآية (47).

(4) لم أجده بهذا النص في كتب الحديث.

(5) ذكره المرادي، في توضيح المقاصد والمسالك: (228/1)، والسيوطي، في همع الهوامع: (294/4).

(6) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد: الهمع: (52/2)، لسان العرب، مادة: (عسل)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2295).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحرف الخفض لضرورة الشعر[1]، وقد ناقش ابن الأنباري أدلة الكوفيين ودحضها مؤيدًا رأي البصريين فيما ذهبوا إليه[2].وقد ذكر ابن جني أن الفصل بين المتضايفين قبيح قال: "وأمّا الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضًا، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه"[3].

ويرى الزمخشري أن الفصل بين المتضايفين لا يجوز، وإن كان الفاصل ظرفًا إلاّ في ضرورة الشعر، فقد أباح الفصل بالظرف ليس غيرُ. قال: "ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر"[4]، واستشهد بقول الشاعر:

لمّا رَأَتْ ساتيدما اِسْتَعْبَرَت لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها[5].

وحصر ابن هشام مسائل الفصل في سبعٍ، جعل ثلاثًا منها جائزة في سعة الكلام؛ الأولى: "أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله... وإما ظرفه... والثانية: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه إمّا مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني.... أو ظرفه، والثالثة: أن يكون الفاصل قسمًا، والأربع الباقية تختص بالشعر"[6].

وقد لخص المسائل الخاصة بالشعر وهي: الأولى: الفصل بأجنبي، ويريد به معمول غير المضاف، والثانية: الفصل بفاعل المضاف، والثالثة: الفصل بنعت المضاف، والرابعة: الفصل بالنداء[7]. ويرى الباحث أن الفصل بين المتضايفين فيه خروج عن الأصل؛ لأن ثمة

---

(1) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (60).

(2) ينظر: المرجع السابق المسألة نفسها.

(3) ابن جني، الخصائص: (390/2).

(4) الزمخشري، المفصل في صيغة الإعراب: (130).

(5) الشاهد لعمرو بن قميئة، وهو من شواهد: سيبويه: (178/1)، والأصول في النحو: (467/3)، والمفصل: (130).

(6) ابن هشام، أوضح المسالك: (179/3) وما بعدها.

(7) ينظر: المرجع السابق: (190/3) وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

متلازمانِ في السياق المقالي لا ينفك إحداها عن الأخرى كالصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه؛ لأنه لا يتضح المعنى بأحدهما دون الآخر.

الجر على الجوار

مضى القول في الحديث عن المجرورات، وآراء النحويين فيما هو قياسي منها، ومَا هو سماعي. ومن هذه المجرورات المجرور على الجوار.

موقف أبي علي الفارسي وابن جني من الجر على الجوار:

قال ابن جني: " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا من قولهم: (هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ). فهذا يتناوله آخِرٌ عن أول، وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وإنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه"[1].

فقد بين ابن جني موقف النحويين من الجر على الجوار موضحًا أنهم يرون قضية الجر على الجوار غلطٌ من أغلاط العرب، وأنّ ما ورد منه كقولهم: (هذا جُحر ضب خرب) إنما يقتصر فيه على السماع، ونقل ابن جني عنهم الإجماع على ذلك.

ويرى ابن جني الخروج على إجماع النحويين وجواز مخالفتهم في هذه المسألة. فيقول:

"وأمَا أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقُبل.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (191/1)، وينظر: سيبويه، الكتاب: (67/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجري (خرب) وصفًا على "ضبٍّ" وإن كان في الحقيقة للجُحْر كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره"[1].

وواضحٌ أن ابن جني لا يُغلط العرب في استعمالهم لمثل (هذا جحر ضبٌّ خرب)، بل يقول: إن في القرآن ما يزيد على ألف موضع أو تركيب كهذا التركيب، ومجيئه في القرآن الكريم على هذه الكثرة يبطل إجماع النحويين على أنه من الغلط ومما يقتصر فيه على السماع. غير أن ابن جني لا يحمل ما جاء مجرورًا في هذه التراكيب على الجر على الجوار، وإنما يفسره تفسيرًا آخر مؤداهُ: أن هذا التركيب (هذا جحر ضب خربٍ) أصله (هذا حجرُ ضب خربٍ جحرُهُ)، فتكون (خرب) صفة لـ (ضب)، لذلك جاءت مجرورة كما أنّ موصوفها كذلك.

ويفسر ابن جني كيف تحوّل هذا التركيب من الأصل المفترض إلى أن أصبح (هذا جحر ضبٌّ خربٍ) مبينًا أن المجرور في الأصل هو وصف لجحر، وهو ما يسميه النحويون بالنعت السببي ثم يقول: "والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خربٍ) فجرى وصفًا على ضب – وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا. وقلت آية تخلو من حذف المضاف، نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع"[2].

---

(1) ابن جني، الخصائص: (192/1)، وينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل المنثورة: (136).

(2) ابن جني، الخصائص: (193/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالذي حدث – من وجهه نظر ابن جني– أن الجحر الذي هو فاعلٌ لـ (خرب) حُذف، فبقي ضميره (الهاء) التي قامت مقامه، فاستتر هذا الضمير في (خرب)، ثم ذكر ابن جني أن قيام المضاف إليه مقام المضاف جائز. وثمة شواهد كثيرة في القرآن الكريم حُملت على تقدير حذف المضاف، بل يرى أن حذف المضاف قد يرد في الآية الواحدة وذكر ابن جني أن أبا عليّ الفارسي حمل قول الشاعر:

كأنَّ ثُبَيرًا في عَرانِينِ وَبْلِه كَبيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ[1]

على أن التقدير (مُزَمَّلٍ فيه) ثم حذف حرف الجرّ (في) فارتفع الضمير المستتر في اسم المفعول (مُزَمَّلٍ)[2].

ويرى الباحث أن أبا علي الفارسي لم يذهب مذهب ابن جني في الخروج على إجماع النحويين في توجيههم لقول العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) على أن أبا علي كان يوجه ما جاء على نحو (هذا جحر ضبٌّ خرب) توجيهًا مشابهًا لتوجيه ابن جني – كما تقدم– وكأن أبا عليّ كره مخالفة الإجماع فلم يخرج عمّا قال النحويون في قول العرب (هذا جحر ضبٌّ خربٍ)، ويدل على أن أبا علي الفارسي لم يخرج على إجماع النحويين – أن تلميذه القريب منه لم يصرح بأن لأبي علي الفارسي قولاً في هذه المسألة مخالفًا لما عليه النحويون.

ومسألة الجر على الجوار تكلم عليها غير واحد من النحويين، وقد لخص السيوطي موقفهم منها بقوله: " أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين (الجر بالمجاورة للمجرور في نعت) لقولهم (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) و (توكيد) لقولهم:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذوي الزَّوجَاتِ كُلِّهِمُ أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّت عُرى الذَّنَبِ[1]

([1]) البيت سبق الاستشهاد به وتخريجه.

[2] المرجع السابق: (193/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بجر كلّهم على المجاورة[2].

وذكر السيوطي أن ابن جني – كما مرّ في هذا البحث – والسيرافي قد أنكرا الجرّ على الجوار وذهبوا إلى أن الكلام فيه حذف، غير أن النحويين اعترضوا عليهم بأن هذا الضميرالمستتر (بعد حذف المضاف) ينبغي إظهاره حتى لا يحدث لبس[3]. والحق أنّ أول من خرج على إجماع النحاة في هذه المسألة السيرافي، جاء في المغني: "أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم: (خرب) بالجر على أنه صفة لضب، ثم قال السيرافي: الأصل (خربٍ الحجرُ منه) بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير (الضب)، وخفض (الجحر)، كما تقول: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهِ، بالإضافة والأصل حسنٍ الوجهُ منه، ثم أتى بضمير (الجحر) مكانه لتقدم ذكره فاستتر"[4].

وربما تأثر ابن جني برأي السيرافي في هذه المسألة، لأن الرأيين متماثلان من حيث رفض كل منهما لما عليه إجماع النحويين، ومتقاربان من حيث تأويل الجرّ في كلمة (خربٍ)، فالسيرافي جعل ثمة فاعلاً محذوفًا لـ (خرب)، وهو (الحجرُ) وجعل العائد ضميرًا منفصلاً من الجحر ومتصلاً بـ (مِن)، وهو قوله (الحجرُ منه)، ثم إنّ الضمير حذف للعلم به، واستتر ضمير (النصب) بعد أن كان ظاهرًا، في (خرب). فالتأويلان متقاربان؛ لأن (أل) قد تعاقب

---

(1) ينسب للنابغة في إعراب القرآن للنحاس: (368/2)،وبلا نسبه في توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك:(275/1)، ومغني اللبيب: (895).

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (304/4).

(3) ينظر: المرجع السابق: (305/4).

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (896).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الضمير الواقع مضافًا إليه: كقوله تعالى ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[1]،؛ إذ جاءت اللام في (العقاب) معاقبة للضمير (الهاء) والتقدير شديدٌ عقابه كما قاله أبو حيان وغيره[2].

فالتقديران (خربٍ جحرُهُ) و (خربٍ الجحر منه) جائزان عند النحويين إلا الكسائي، فيقال لا تجزي فيه أو لا تجزيه[3]. وذلك في قوله تعالى ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[4]. ويرى الباحث أن سبب اشتهار هذا القول عن ابن جني هو أن ابن جني توقف عند هذه المسألة وجعلها شاهدًا على جواز الخروج على الإجماع، ولما كان الخروج على الإجماع مستنكرًا عند النحويين بل ممنوعًا عند أكثرهم، فجاء ابن جني وجوز هذا الخروج اشتهر بهذا الرأي، وكان هذا الشاهد (هذا جحر ضبٍ خربٍ) من أهم الشواهد التي استند إليها ابن جني في الخروج على الإجماع، وقد أطال القول في تأويله، مما جعل رأيه في هذه المسألة أكثر شهرة من رأي السيرافي.

---

(1) سورة البقرة، الآية: (211).

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: (84/2).

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (386/1)، والصبان، حاشية الصبان: (63/3).

(4) سورة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجزم

تشترك الأسماء والأفعال في حكمي الرفع والنصب، وتنفرد الأولى بالجر، والثانية بالجزم، وقد حاول النحويون أن يفسروا علة انفراد الأسماء بالجر والأفعال بالجزم، فجعل سيبويه علة ذلك هو التخفيف، قال: "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين، لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[1].

وقد بين السيرافي أن الأسماء على ثلاثة أقسام: "منها أن تكون على خفتها غير داخل عليها ما ينقلها إلى شبه الفعل، ومنها ما يشبه الأفعال، ومنها ما يشبه الحروف، فوجب أن ترتب على هذه المراتب الثلاث، فنون أخفها ليكون حذف التنوين علامة لما يشبه الفعل عندهم، وحذف الحركة والتنوين، ولزوم طريقة واحدة علامة لما يشبه الحرف"[2].

ويرى الباحث أن النحويين وإن اختلفت تعليلاتهم في اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل فإن المعنى الذي يجمع أقوالهم هو مسألة الخفة والثقل، فالاسم أخف من الفعل، فلما كان الفعل ثقيلاً حذفوا الحركة أو ما ينوب عنها من آخره لتخفيفه، لذا جاء مجزومًا.

ويجزم الفعل المضارع في حالتين: أولهما: أن يسبق بأداة جزم تجزم فعلاً واحدًا (لم، ولمّا، ولا الناهية، ولام الأمر) عند جمهور النحويين، أو أداة جزم تجزم فعلين، وهي أدوات الشرط، وثانيهما: أن يقع جوابًا لطلب كالأمر والنهي والاستفهام وغيرها، فمثال الحالة الأولى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[3]؛ فقد جزمت (لم) فعلاً واحدًا هو (يعلمْ)، وقوله

---

[1] سيبويه، الكتاب: (14/1).

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه: (70/1)، وينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: (102)، وابن الوراق، علل النحو: (198).

[3] سورة العلق، الآية (14).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعالى: ﴿مَّا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[1]؛ فقد جزمت أداة الشرط (ما) فعلين مضارعين هما فعل الشرط (ننسخ) وجواب الشرط (نأتِ) [2]ومثال الحالة الثانية، قوله تعالى: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا﴾[3]

حمل النصب على الجزم:

معلوم عند جمهور النحويين أن النصب في المثنى وجمع المذكر السالم محمولٌ على الجر،[4]ولما كان الجزم في الأفعال يقابل الجر في الأسماء، فقد كان ينبغي أن يحمل الجزم على النصب في الأفعال غير أنهم قلبوا ذلك، فحملوا النصب على الجزم، يقول ابن جني:

"إن الجزم لما كان ثانيًا للرفع وإعرابًا كالنصب في ذينك جرى الانتقال إليه عن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب، وحُمل الجزم في ذلك على النصب كما حمل النصب على الجزم في الحرف؛ نحو لن يقوما، وأريد أن تذهبوا، وتنطلقي قال أبو علي: وقد كان ينبغي أن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة في الواحد. فهذا فرق وعذر"[5].

فقد بين ابن جني أن الرفع محمول على الجزم، كما حمل النصب على الجزم فيما كان إعرابه بالحروف مثل: لن يقوما. وبين أبو علي أن الأصل أن يحمل الجزم على النصب في الفعل لا أن يحمل النصب على الجزم؛ وذلك أن النصب لا تحذف منه الحركة في حين تحذف الحركة مع الجزم، فإذا قيس هذا بهذا وجب أن تثبت النون مع النصب في الأفعال الخمسة لأن العلامة الأصلية التي يؤدى بها حكم النصب هي الفتحة، غير أنهم حذفوا الحرف أي النون من

---

(1) سورة البقرة، الآية (106).

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (307/4) وما بعدها، والصبان، حاشية الصبان: (227/3) وما بعدها.

(3) سورة البقرة ، من الآية : (69).

(4) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: (66-67).

(5) ابن جني، الخصائص: (233/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأفعال الخمسة حملاً لحالة النصب على حالة الجزم، والتمس أبو علي عذرًا لهم في ذلك، وهو أنهم فرقوا بين الأحكام الإعرابية للفعل والأحكام الإعرابية للإسم، فإذا كانوا قد حملوا النصب على الجر في الاسم المثنى وجمع المذكر السالم، فقد قلبوا ذلك مع الأفعال فحملوا النصب على الجزم الذي يقابل (الجر).

وقد علل ابن الأنباري هذه المسألة مستندًا إلى الإثبات والحذف، قال: "وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك؛ لأن الثبوت أول والحذف طارئ عليه، كما أن الرفع أول والجزم والنصب طارئان عليه، فأعطوا الأول الأول والطارئ الطارئ، والنصب فيهما محمول على الجزم؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر، فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم"[1].

ويرى الباحث أن قضية الأصل والفرع هي التي دفعت النحويين إلى قول ما قالوه في حملهم حكماً على حكم. فقد جعلوا إثبات الحركة أو حرف الإعراب (علامة الإعراب الفرعية) هو الأصل، وحذفهما فرع منه، فضلاً عن مراعاة النظائر؛ إذ إنهم جعلوا الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما كانت رتبة الجرّ في الأسماء المعربة بالعلامات الفرعية بعد رتبة النصب فكان ينبغي أن يكون الجزم محمولاً على النصب في الأمثلة (الأفعال) الخمسة، لذا قال أبو علي "وقد كان ينبغي أن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة في الواحد فهذا فرق وعذر"[2].

---

[1] ابن الأنباري: أسرار العربية: (285).

[2] ابن جني، الخصائص: (332/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التوابع

اصطلح النحويون على تسمية كل من النعت والبدل والعطف بنوعيه والتوكيد (التوابع)، لأنها تتبع الاسم الذي قبلها في الإعراب، ثم في وجوه أخرى تختلف باختلاف نوع التابع. فالحكم الذي لا يتخلف في هذه التوابع كلها هو تبعية الإعراب. وثمة تعريفات مختلفة ذكرها النحويون للتابع كلها تتصل بمسألة الحكم الإعرابي. قال الزمخشري: "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيلِ التبع لغيرها"[1]. وعرّفه الأشموني بأنه "هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر"[2].

وواضحٌ أن التعريفين متقاربان غير أن الزمخشري جعل التعريف مطلقًا، في حين قيّده الأشموني بقيود احترازية في قوله (الحاصل والمتجدد غير خبر).

ويرى الباحث أن القيود الاحترازية التي ذكرها الأشموني غير لازمة، وذلك أن الحصول والتجدد يفرضهما العامل أمّا التوابع فإن عاملها هو عامل متبوعها فيفعل بها من الرفع والنصب والجر ما يفعله بالمتبوع، وهذا هو رأي الجمهور في مسألة عامل التوابع[3]. ما عدا البدل وعطف النسق، فالعامل في الأول هو عامل مقدر موافق لعامل المتبوع[4]، والعامل في الثاني هو العامل في المتبوع الثاني أيضًا، ولكن بوساطة حرف العطف[5].

---

(1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (38/3).

(2) الصبان، حاشية الصبان: (57/3).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (166/5)، والصبان، حاشية الصبان: (58/3).

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (67/3).

(5) ينظر: المرجع السابق: (74/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النعت

ثمة مصطلحان يطلقان على هذا الباب أحدهما النعت والآخر الصفة، والأول اصطلاح الكوفيين، وهو الذي اشتهر في كتب المتأخرين والكتب التعليمية، والثاني اصطلاح البصريين وقال السيوطي في مصطلح (النعت): "وربما قاله البصريون"[1]. وعرفه النحويون تعريفات مختلفة يجمعها قولهم (المكمل لمتبوعه) أو ما يدل على معنى هذه العبارة، ومن تعريفاتهم قول الزمخشري: "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات"[2]، ومَثَّل على بعض أحوال الذات (الموصوف) بقوله: طويل، وقصير، وأحمق، وسقيم، وغيرها[3]. وعرفه السيوطي بقوله: " تابع مُكمّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أوفي متعلق به"[4]. ويلحظ أن السيوطي في تعريفه شمولٌ للنعت بنوعيه الحقيقي والسببي. فقوله (أوفي متعلق به) للدلالة على النعت السببيّ.

ويرى الباحث أنّ السيوطي لم يُضف شيئًا أغفله الزمخشري؛ وذلك أن الأصل هو النعتُ الحقيقي، وأما ما كان من سببه فهو فرع عنه، ولا ضيرُ أن يكون التعريف مقتصرًا على الأصل؛ لأن الفرع متضمَّن فيه، وهو ضرب من الإيجاز غير المُخل[5].

ويقسم النعت قسمين قسمًا يُسمّى النعت الحقيقي، و آخر يسمى النعت السببيّ، وهو – أي الأخير – في الحقيقة ليس نعتًا للمنعوت إنّما هو نعت لما هو من سببه، أو لما هو مُتعلق به[6].ويطابق النعت الحقيقي منعوته في الإعراب، وفي التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: (171/5)

(2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (46/3).

(3) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) السيوطي، همع الهوامع: (171/5).

(5) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (57/3).

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (54/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والجمع، والتذكير والتأنيث: أي الجنس، والشرطان الأول والثاني المتعلقان بالإعراب والتنكير لا يتخلفان، وأما ما يتعلق بالعدد والجنس ففيهما تفصيل ذكره النحويون[1].

وأما النعت السببي فيطابق منعوته في الإعراب والتنكير ويطابق ما هو من سببه في الجنس وينبغي أن يلزم الإفراد عند الجمهور، كقولهم: مررت برجلين قائمٍ أبواهما، فهو كالفعل مع فاعله[2].ويكون النعت مفردًا وجملة وشبه جملةٍ؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾[3]. وجملة كقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ﴾[4]، فجملة (تسعى) هي صفة لـ (حيّة) – في أحد قولين مشهورين –[5]، وشبه جملة ظرفاً كقولك: سلمتُ على رجل فوق حصانه، أوجارًا ومجرورًا، كقولك: هذا رجلٌ من بني جهينة[6].

وللجملة الواقعة نعتًا شروطٌ فصلتها كتب النحو[7]، ونعتوا بالمصدر كثيرًا للدلالة على المبالغة، كقولهم: مررت برجلٍ عَدْلٍ، وامرأة عَدْلٍ، فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع[8]. والأصل في النعت أن يكون مُشتقًا، وقد يأتي جامدًا مؤولاً بمشتق في

---

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (175/5)، والصبان، حاشية الصبان: (64/3).

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (180/2).

(3) سورة النساء، الآية: (103).

(4) سورة طه، الآية: (20)

(5) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: (242/1).

(6) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (65/3).

(7) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (174/5)، وعبداللطيف، محمد حماسة، في بناء الكلمة العربية، دار القلم، الكويت،1982م:(236).

(8) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل: (186/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مواضع ذكرها النحويون إذا كان النعت (ذو) أو (اسم إشارة) و (اسمًا موصولاً) وغيرهـا[1]. وثمة قضايا أخرى متعلقة بالنعت والمنعوت، من حيث التعدد والقطع والترتيب بينهما فصلتها كتب النحو[2].

تقوية الصفة لموصوفها:

ذكر ابن جني أنّ ياء النّسب إذ اتصلت بالصفة جعلتها مُقوّية لموصوفها، وقـد نقـل بعض العبارات عن أبي عليّ الفارسي[3]، يقول:

وقوله:

*** كان حَدّاءً قُرَاقِريا***[4].

أي قُراقر. حدثنا أبو علي قال: يقال خطيب مِصقَع، وشاعر مِرقَع وحدّاء قُراقِر، ثـم أنشدنا البيت. وقد ذكرنا من أين صارت ياءا الإضافة إذا لحقتا الصفة قوتا معناها.

وقد يؤكد بالصفة كما تؤكد هي، نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس المدبر وقوله تعـالى ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[5]. قوله تعالى ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [6] وقوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾" [7].

---

[1] المرجع السابق: (181/2).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب: (315/4)، وابن يعيش، شرح المفصل: (46/3) وابن عقيل: شرح ابن عقيـل: (177/2).

[3] ينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل البصريات: (255/1).

[4] لم ينسب لقائل، وهو من شواهد: الخصائص: (105/3)، وسرصناعة الإعراب: (671/2).

[5] سورة النحل، من الأية: (51).

[6] سورة النجم، الآية: (20).

[7] سورة الحاقة، الآية: (13). وابن جني، الخصائص: (105/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذكر ابن جني أن ثمة صفات تقوي موصوفها، منها الصفات الملازمة لموصوفها، لا تتعداه إلى غيره، كالأمثلة التي أوردها ابن جني نقلاً عن أبي علي، وذلك قوله: خطيب مِصقَع، وشاعر مِرقَع، ومنها الصفات المؤكدة لموصوفها، كقوله تعالى:﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ وكقوله تعالى: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾، وقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ المذكورة آنفًا؛ فالصفة لم تضف شيئاً جديدًا لموصوفها سوى تقويته وتوكيده.

وجعل ابن جني من الصفات المؤكدة لموصوفها أيضًا ما جاءت الصفة اسمًا منسوبًا، ياء النسب فيه ليست لازمة كقولهم: (حداء قُراقر) و(حداء قُراقِريّ)، فالياء هنا لم تضف شيئاً لموصوفها؛ وقد بين ابن جني في موطن آخر أنه لافرق بين (حذاء قراقر) و (حداء قراقريّ)[1]. وقد ذكر ابن جني في (المنصف) عند ذكره لـ (قُراقر) و (قراقريّ) أن الياء "لم تحدث... هنا معنى زائدًا لم يكن في (قُراقِر)" [2].

ويرى الباحث أن الصفات الملازمة لموصوفها لم تحدث معنى جديدًا غير ما أحدثه الموصوف؛ وذلك لأنها خاصة به لا تذكر مع غيره، وكذلك الصفات التي وقعت فيها الياء المشددة (ياء النسبة) غير لازمة، كما هو في المثال الذي ذكره ابن جني (حداء قراقر)، وعلة تقويتها لموصوفها مستندة إلى قاعدة مؤداها أن أيّ زيادة في المبنى لابدّ أن تحدث زيادة في المعنى[3]؛ لذلك فإن إلحاق الياء المشددة بهذه الصفة أفادت زيادة تأكيد وتقوية لموصوفها، وإن كانت لم تضف معنى جديدًا (أي ياء النسبة) للاسم المتصلة به.

---

(1) المرجع السابق: (205/3).

(2) ابن جني، المنصف: (179/2).

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (185).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انتزاع الصفة من الأعلام:

قال ابن جني: " ومن ذلك ما أنشدناه أبو علي – رحمه الله – من قول الشاعر:

أَنَــا أَبُــو المِنْهَــالِ بَعْــضُ الأَحْيَــانِ لَــيْسَ عَلَــى حَسَــبِي بِضُــؤْلانِ[1].

أنشدنيه – رحمه الله– ونحن في دار الملك. وسألني عما يتعلق به الظرف الذي هــو بعض الأحيان فخضنا فيه إلى أن برد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: أنا مثل أبي المنهال، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه أي أُشبه أبا المنهال فــي بعض الأحيان.

والآخر: أن يكون قد عُرف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة، فإذا ذكر فكأنــه قــد ذكرا فيصير معناه إلى أنه كأنه قال: أنا المغني في بعض الأحيان أو أنا النجد في بعض تلــك الأوقات. أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذي هو أبو المنهال معنى الصفة الفعلية"[2]، ذكر النحويون أن الصفة ينبغي أن تكون مشتقة، وذكروا أن اسم العلم لا ينعت به؛ لأنه ليس مشتقًا ولا مؤولاً بمشتق، قال السيوطي: "ويُنعت فقط (أي ولا ينعت به) العلم؛ لأنه لــيس بمشــتق وصفًا ولا تأويلاً"[3].

وقد أجاز ابن جني تبعًا لشيخه أبي علي أن يقع العلمُ موقع الصفة (المشتق)، وذكروا الشاهد السابق الذي جاء فيه الخبر جامدًا وهو (أبو المنهال)، والأصل في الخبــر أن يكــون وصفًا مشتقًا، كما أن تعليق شبه الجملة لا يكون إلا بالمشتق، وقد ذكر ابن جني أنه توصل هو وأستاذه إلى قولين في مُتعلق شبه الجملة. ومسألة وقوع العلم موقع المشتق تناولها النحاة فــي

---

[1] لم ينسب لقائل، وهو من شواهد: الخصائص: (270/3)، ولسان العرب، مادة: (أين).

[2] ابن جني، الخصائص: (270/3).

[3] السيوطي، همع الهوامع: (178/5).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غير باب من ذلك قولهم في باب (لا) النافية للجنس (قضية ولا أبا الحسن)، فقد تـأولوا هـذا العلم على أنه حذف مضاف أو على تقدير صفة اشتهر بها هذا الرجل، وذلك أن من شـرط (لا) النافية للجنس أن يكون اسمها نكرة[1]، والذي جعل أبا عليّ وابن جنيّ يُجيـزان انتـزاع صفة من هذا العلم أمران:

الأول: أن الخبر إذا وقع جامدًا لابُدّ من تأويله بمشتق؛ فقوله (أنا أبو المنهال) أي أنـا مُشبهٌ بهذا الرجل في صفة الغني أو النجدة. الثاني: وجود ظرف (بعض الأحيان) يحتاج إلى مُتعلق، وظاهر المعنى أن هذا الظرف متعلق (بأبي المنهال)، فلما كانت الأسماء الجامـدة لا يُعلق بها انتزعوا من هذا العلم صفة اشتهر بها، ثم علق الظرف بها.

ويرى الباحث أن وقوع الجامد موقع المؤول خلاف الأصل، كما أنّ وقوع العلم موقع صفة اشتهر بها هي مسألة سماعية أجازها العلماء في بعض الأبواب مثل بـاب (لا) النافيـه للجنس، كما مرّ آنفًا.

البدل

هو واحد من التوابع الأربعة، عرّفه ابن يعيش بقوله: "البدل ثانٍ يقدر فـي موضـع الأول"[2]. وهذا التعريف قريب لما ذكره صاحب المقتضب "اعلم أن البدل في جميع العربيـة يُحلّ محلّ المبدل منه؛ وذلك قولك: مررت برجل زيد"[3]، فالبدل وإن ذُكر تاليًا للمبدل منه إلاّ أنه هو المقصود بالحكم، فلو وُضع موضع المبدل منه لكان الكلام مُستقيمًا.والبدل عند جمهور

---

[1] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (4/2).

[2] ابن يعيش، شرح المفصل: (63/3).

[3] المبرد، المقتضب: (211/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النحويين على نية تكرار العامل؛ فعامل البدل هو مُقدر من جنس عامل المبدل منه، فعندما نقول: عَدلَ الخليفة عمرُ، فكأنما كررنا العامل (عدل) قبل البدل[1].

والبدل أقسام[2]:

أولها: البدل المطابق أو (بدل كل من كل)، وذلك إذا اتحدا في المعنى، كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[3].وثانيها: بدل بعض، وذلك إذا كان البدل جزءًا من المبدل منه، نحو: (مررتُ بقومِك ناسٍ منهم). وثالثها: بدل الاشتمال: وذلك إذا كان البدل معنى يشتمل عليه المبدل منه، نحو قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾[4]. ورابعها: بدل البداء، ويطلق عليه أيضًا (بدل الإضراب)، وهو الذي لا يكون ثمة تناسب بينه وبين المبدل منه لا لفظًا ولا معنى. وقد ذكر هذا النوع من البدل سيبويه، ومن شواهد هذا النوع من البدل قوله – صلى الله عليه وسلم – (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كُتب له نِصفُها ثلثُها). [5]

وخامسها: البدل المباين، وهو ما كان بدل غلط أو بدل نسيان، فالأول ما سبق إليه اللسان ولم يُقِرّه الجنان والثاني ما كان الجنان مُقرًا له، وجعل منه ابن هشام بدل البداء (بدل إضراب)؛ ويكون القائل مُقرًا لقوله بادئ ذي بدء ثم يتبين له غير ذلك فيضرب عنه إلى

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (214/5).

[2] ينظر السيوطي، همع الهوامع: (212/5) وما بعدها.

[3] سورة الفاتحة، الآية (6-7).

[4] سورة البقرة، الآية (217).

[5] استشهد بهذا الحديث المرادي وابن هشام والسيوطي، ولم أجد نصه في كتب الأحاديث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غيره[1]، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – (إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثُلثها)... وذكر ابن مالك في ألفيته مثالاً يصلح للإبدال الثلاثة: الغلط، النسيان، والبداء وذلك قوله: (خذ نَبْلاً مُدى)[2]. فقد ذكر ابن هشام أن هذا المثال يصلح البدل فيه لكل من الأنواع الثلاثة، بحسب قصد المتكلم.

وقد ذكر العلماء أن بدل الغلط وبدل النسيان وبدل البداء لا يقع فيه الفصحاء، ومن عباراتهم في ذلك قول المبرد في بدل الغلط والنسيان: "فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطًا أو نسيانًا فهكذا إعرابه"[3]. وقال في موضع آخر: "ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم وإنما يأتي في لفظ الناسي أو المغالط وذلك قولك: رأيت زيدًا داره وكلمت زيدًا عمرًا"[4].

ويَستحسن في البدل المباين استعمال (بل) التي تفيد الإضراب، قال المبرد: "ولو قال في هذا الموضع مررت برجل بل حمار، ولقيت زيدًا بل عمرًا، كان كذلك إلا أن (بل)، (لا بل) من حروف الإشراك"[5].

ويرى الباحث أن الإبدال المستعملة في فصيح الكلام نثرًا وشعرًا لا تعدو الثلاثة التي ذكرت أولاً أعني البدل المطابق، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وأما الأنواع الأخرى فينبغي أن تُخرج من باب البدل، ويعبر عن معانيها باستعمال حرف الإضراب (بل)، فتكون من باب العطف بالحروف، ويكون الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب لا في المعنى.

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك: (403/3)

(2) ابن هشام، أوضح المسالك: (4.3/3).

(3) المبرد، المقتضب: (28/1).

(4) المرجع السابق: (297/4)

(5) المرجع السابق: (298/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضعف العامل المقدّر في البدل:

قال ابن جني: "وحدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبو الحسن عن قولهم: (مررت برجل قائم زيدٌ أبوه)، أأبوه بدل أم صفة؟ قال فقال أبو الحسن: لا أبالي بأيهما أجبت – أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل. وهذا يدل على ضعف العامل المقدر مع البدل"[1].

من القضايا المختلف فيها بين النحويين مسألة العامل في البدل، فالجمهور يـرون أن عامل البدل هو عامل محذوف مقدر من جنس الأول، وعليه أبو الحسن الأخفش وأبو علـي الفارسي والرماني. وأما سيبويه والمبرد والسيرافي، فيرون أن عامل البدل هو عامل المبـدل منه نفسُه؛ فالبدل والمبدل منه، وفق هذا الرأي، من جملة واحدة[2].

ولما كان عامل البدل عند أبي الحسن الأخفش هو عامل آخر مقدر، والعامل المقـدر أضعف من الظاهر – أجاز في (أبوه) أن تكون بدلاً من (زيد)، أو تكون (أبوه) نعتًا؛ وذلـك على تقدير (أبوه زيدٌ) فأبوه مبتدأ مؤخر، وزيد خبر مقدم، والجملة كلها نعت ثانٍ لـ (رجل).

ويرى الباحث أن استواء الوجهين عند الأخفش مرتبط برأيه في عامل البدل، ولو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه – كما هو مذهب سيبويه وغيره – لترجح أن يكون (زيد أبوه) نعتًا، وذلك لأن المنعوت أشد افتقاراً للنعت.

ثُمّ إنّ معنى الجملة على التقديرين مختلفٌ، فإن جعلنا (أبوه) بدلاً مـن (زيـد) تكـن الجملة (مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبوه)؛ فيكون من صفة الرجل أن أباه، قائم لا هـو، وأمـا إذا جعلنا جملة (زيدٌ أبوه) هكذا (مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ أبوه) نعتًا ثانيًا لـ (رجل) يكون معنـى الكلام أنني مررتُ برجل من صفته القيام ومن صفته أيضًا أن أباه زيد.

---

(1) ابن جني، الخصائص: (428/2)، وينظر: أبوعلي الفارسي، المسائل المنثورة: (136).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (67/3)، والسيوطي، همع الهوامع: (214/5).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العامل في الظرفين المختلفين زمنًا:

جوز ابن جني إبدال ظرف من آخر، وإن اختلفا زمنًا، قال: "وعلى هذا يتوجه عندي قوله تعالى ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[1] وذلك أن تجعل (إذْ) بدلاً من قوله (اليوم) وإلا بقيت بلا ناصب. وجاز إبدال (إذ) – وهو ماضي (في الدنيا) – من قوله (اليوم) وهو حينئذٍ حاضر في الآخرة لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبب عن الظلم وكانت أيضًا الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنين الدانيين المتلاصقين؛ نحو أحسنت إليه إذ شكرني، وأعطيته حين سألني، وهذا أمر استقر بيني وبين أبي علي – رحمه الله – مع المباحثة "[2].

وقد منع النحويون إبدال ظرف من ظرف إذا اختلف زمن كل منهما، قال ابن هشام: "ويبقى إشكال في الآية أن (إذْ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفًا لـ (ينفع)، لأنه لا يعمل في ظرفين"[3].

وذهب بعض المفسرين – ومنهم نحويون– إلى إعراب (إذْ) بدلاً من (اليوم) على اختلاف زمن كل منهما[4]، ولعل الذي جعلهم يجيزون ذلك الإعراب في هذه الآية هو تأويلهم للمعنى؛ إذ إن تأويل معناها: أن اشتراكهم في العذاب لم ينتفعوا به؛ لأنه ناتج عن ظلمهم. فهذا الاشتراك في عدم النفعية جوز لهم حمل (إذ) على البدلية.

([1])سورة الزخرف، الآية: (39).

[2] ابن جني، الخصائص: (224/3).

[3] ابن هشام، مغني اللبيب: (133)، وينظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية: (304).

[4] ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العبي، بيروت، د.ت: (256/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وواضح أنهم لو لم يتأولوا هذا المعنى – كما هو مذهب ابن جني – لم يجُز أن يعربوا (إذ) بدلاً لاختلاف زمن كل منهما. وقد ذكروا في توجيه (إذ) أقوالاً أخرى خارجة عن حد البدل ذكرها الباحث في موطن آخر[1].

ويرى الباحث أن اختلاف زمن الظرفين يمنع من كون أحدهما بدلاً من الآخر؛ لأن الأصل في البدل أن يكون نفس المبدل منه معنى وإعرابًا، فاختلاف المعنى يجعل إعراب ثانيهما بدلاً من الأول مخالفًا لشروط البدل ومفهومه. فلاً يُصار إلى ذلك إلاّ إذا كان المعنى يجيز ذلك بتأويلٍ غيرِ متعَسَّف.

مواقع الجمل

تقسم الجمل من حيث موقعها الإعرابي قسمين: جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب.

ومن أبرز الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة الواقعة خبرًا[2]، والجملة الواقعة مفعولاً به[3]، والجملة الواقعة حالاً[4]، والجملة الواقعة صفة[5]، والجملة الواقعة مضافًا إليه[6]، والجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم إذا اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية[7]، والجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب[8].

---

(1) ينظر: مبحث المفعول فيه في هذا البحث.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (88/1)، والسيوطي، همع الهوامع: (13/2).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (221/2).

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (65/2)، والسيوطي، همع الهوامع: (40/4).

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (52/3)، والسيوطي، همع الهوامع: (174/5).

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (15/3)، والسيوطي، همع الهوامع: (280/4).

(7) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (212/4).

(8) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (74/3)، ابن هشام، مغني اللبيب: (500 – 531). والسيوطي، همع الهوامع: (221/5).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فأبرزهـا الجملـة الابتدائيـة[1] والجملـة الاستئنافية[2] والجملة الواقعة صلة للموصول[3]، والجملة الواقعة جوابًا للقسـم[4]، والجملـة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم أو جازم غير مقتـرن بالفـاء أو إذا الفجائيـة[5]، والجملـة المعترضة[6]، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب[7] وجعل ابـن هشـام الجملـة الابتدائية والاستئنافية قسمًا وحدًا، وزاد الجملة التفسيرية[8].

وقد وضع النحاة قاعدة عامة لتمييز الجملة التي لها محل من الإعراب من الجملة التي لا محل لها من الإعراب – مؤداها أن الجملة التي يمكن تأويلها بمفرد فهي جملة لها محل من الإعراب، وأمّا الجملة التي لا يمكن تأويلها بمفرد فهي جملة لا محل لها من الإعراب[9].

وقلما أفرد النحويون القدامى بابًا لمواقع الجمل، وإنما يتكلمون عن الجملة في البـاب الذي تقع فيه؛ فإذا تكلموا عن الحال ذكروا جملة الحال وشروطها، وإذا تكلموا عن الموصول ذكروا جملة الصلة وشروطها وهكذا دواليك. غير أن ابن هشام جعل للجملة بابًا مستقلاً فـي كتابه (مغني اللبيب)؛ فتناول أنواعها من وجوه متعددة، من هذه الوجوه كلامه على الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب.

---

(1) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1983: (613).

(2) ينظر: الجوهري، محمد بن عبد المنعم، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف جـزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربيـة السـعودية، الطبعـة الأولى، 2004م: (535/2).

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (150/3).

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (412).

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (534).

(6) ينظر: المرجع السابق: (5.6).

(7) ينظر: المرجع السابق: (536).

(8) ينظر: المرجع السابق: (521).

(9) ينظر: المرجع السابق: (500).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الجملة المعترضة:

من الجمل التي توقف عندها ابن جني في (الخصائص) الجملة المعترضة، ولعل اهتمامه بهذه الجملة يعود إلى اللبس الذي قد يحدث بينها وبين جملة الحال في بعض المواطن. قال ابن جني: " ومن الاعتراض مسألة: (لا أخا – فاعلم – لك) فقوله: (فاعلم) اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر. وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون (لك) خبرًا، ويكون (أخا) اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف، كقولك: (لا عصا لك). ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال، وفاؤه مفتوحة؛ إذاً فَعَلٌ، وذلك قولهم: (أخ، وآخاء) فيما حكاه يونس"[1].

فابن جني يرى أن جملة (فاعلم) جملة معترضة بين اسم (لا) النافية للجنس وخبرها عند من يجعل (لك) شبه جملة خبرًا لـ (لا) النافية للجنس.

ومعلوم أن الجملة المعترضة هي الجملة التي تقع بين جزأين مترابطين من أجزاء الكلام لا يستغني أحدهما عن الآخر. لقد وقعت جملة (فاعلم) بين ما أصله المبتدأ وما أصله الخبر، وهما جزآن متلازمان. وقد ذكر ابن هشام أن من مواقع الجملة المعترضة الجملة الواقعة بين ما أصله المبتدأ وما أصله الخبر[2]. وهذه الجملة (فاعلم) في موضعها هذا الذي ذكره ابن جني لا خلاف بين النحويين في كونها معترضة.

التشابه بين جملة الحال والجملة المعترضة:

قال ابن جني: "وأنشدنا أبو علي:

---

[1] ابن جني، الخصائص: (338/1).

[2] لينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (507).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي – والحَوادِثُ جمَّةٌ– أَسِنَّةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ[1].

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله. وأنشدنا أيضًا:

ذَاكَ الَّذِي – وَأَبِيكَ – يَعْرِفُ مَالِكًا والحَقُّ يَدفَعُ تُرَّهَاتِ الباطِلِ[2].

فقوله: (وأبيك) اعتراض بين الموصول والصلة.

ومن ذلك قول أبي النَّجم – أنشدناه أبو علي–:

وَبَدَلْتُ والدَهرُ ذو تبدُّلِ

هَيْفًا دَبُورا بالصَّبا والشَّمْأَلِ[3]

فقوله: (والدهر ذو تبدل) ، إعتراض بين المفعول الأول والثاني"[4].

جعل ابن جني جملة: (والحوادث جمة) في البيت الأول جملة معترضة وقعت بين الفعل وفاعله، وكذلك جملة (وأبيك)، في البيت الثاني إذ هي معترضه بين الاسم الموصول وصلته وجعل جملة (والدهر ذو تبدل) معترضة – في البيت الثالث– بين نائب الفاعل والمفعول، وقد ذكر النحويون أن ثمة أمورًا تميز الجملة المعترضة من الجملة الحالية، أبرزها:

1 – أن تكون غير خبرية[5]. وذلك أن من شروط جملة الحال أن تكون خبرية[6]، لذا فإن الجملة غير الخبرية خارجة عن حدّ جملة الحال.

---

(1) الشاهد بلا نسبة وهو من شواهد: لسان العرب، مادة: (هيم)، وأمالي ابن الشجري: (251/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2294).

(2) الشاهد لجرير في ديوانه: (580)، وهو من شواهد: الاغفال: (433/1)، ولسان العرب، مادة: (تره)،ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2215).

(3)البيتان لأبي النجم العجلي، وهو من شواهد: الخصائص: (336/1)، ولسان العرب، مادة: (بدل)،ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (3560).

(4) ابن جني، الخصائص: (336/1).

(5) ابن هشام، مغني اللبيب: (516).

(6) المرجع السابق: (519).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2 – أن تكون مصدرة بحرف تنفيس جوازًا[1] أو غيره مما يدل على الاستقبال.

3 – أنه يجوز اقترانها بالفاء[2].

4 – أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت[3] وأضاف السيوطي شروطًا أخرى تميز الجملة المعترضة منها:

5 – أنها تعترض بين أجزاء الكلام المتلازمة.

6 – ألا يقوم مقامها مفرد[4].

ولعل أبرز الشروط التي لا تشاركها فيها جملة الحال هو كونها بين جزأين متلازمين، وكونها قد تقترن بالفاء وكونها غير خبرية. وأما اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت فقد تحمل على أنها جملة حال بتقدير (أنا) كقول الشاعر:

عُلِقتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَومَهَا زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ[5].

فقد حُملت جملة (وأقتل قومها) على أنها جملة حال بتقدير مبتدأ (أنا).

وبالرجوع إلى تلك الشواهد التي ذكرها ابن جني سماعًا عن أبي علي الفارسي يجد الباحث أن في كل منها جملةً لا تنطبق عليها شروط جملة الحال.

ففي قوله: (والحوادث جمةٌ) وقعت الجملة بين الفعل وفاعله، وهما ركنان متلازمان. وقد أشار غير واحد من النحويين إلى كونها جملة معترضة للسبب المذكور[6].

---

(1) المرجع السابق: (519).

(2) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (520).

(3) ينظر: المرجع السابق: (520).

(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (55/4).

(5) الشاهد لعنترة بن شداد في ديوانه: (143)، وهو من شواهد: شرح التصريح: (392/1)، وبلا نسبة في الأشموني: (187/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2786).

(6) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م: (427/1)، السيوطي، همع الهوامع: (53/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي قوله (وأبيك) وقعت هذه الجملة بين الاسم الموصول وصلته ومعلقة كما أنها جملة قسميه فالواو فيها للقسم، لا للحال[1]. وفي قوله (والدهر ذو تبدل) جاءت هذه الجملة معترضة بين نائب الفاعل والمفعول، مما يجزم بأنها جملة معترضة لا حالية[2].

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني:

رأي ابن جني في جملة (وقد أتى حول جديد):

"وأما ما أنشده أبو علي الفارسي من قول الشاعر:

أَتَنْسَى – لا هَدَاكَ اللهُ – لَيْلَى وَعَهْدُ شَبَابِها الحَسَنُ الجميلُ!

كَأَنَّ – وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ جَدِيدٌ– أَثَافِيها حَمَاماتٌ مُثُولُ[3].

فإنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم. فأما قوله: (وقد أتى حول جديد) فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في (كأن) من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه: أشبهتْ وقد أتى حولٌ جديد حماماتٍ مُثُولا، أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحماماتٍ مثولٍ أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا"[4].

يتضح أن ثمة خلافًا بين ابن جني وشيخه أبي علي الفارسي في جملة (وقد أتى حول جديد). فأبو علي كأنه يرى أن هذه الجملة معترضة على حين ذهب ابن جني إلى أنها واقعة حالاً مستدلاً على ذلك بأمور منها: أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه

---

(1) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (51/4).

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (4–53).

(3) الشاهد لأبي الغول الطهوي في نوادر أبي زيد: (151)، وبلا نسبة في الهمع: (248/1)، والخصائص: (337/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1977).

(4) ابن جني، الخصائص: (337/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض، مبينا أن هذه الجملة في محل نصب حال، وذلك لوجود ما يعمل فيها وهو (كأن).

وقد ساق هذا الشاهد السيوطي جاعلاً جملة (وقد أتى حول جديد) معترضة بين الحرف (كأن) ومدخوله[1].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه أبو علي الفارسي أقرب إلى الصواب مما ذهب إليه ابن جني؛ وذلك أن وجود ما يصلح للعمل لا يحتم وجود معمول له. فعلى الرغم من أن (كأن) من العوامل المعنوية التي تعمل في الحال، كاسم الإشارة وأدوات التنبيه فإن ذلك لا يوجب أن تكون جملة (وقد أتى حول جديد) جملةً حالية لأمرين:

الأول: أن لا صاحب للحال في هذه الجملة؛ لأنها إن كانت حال فصاحبها (أثافيها)، وتقدم الحال على صاحبها هو خروج على الأصل؛ فإن جاز في الحال المفردة فإنه لا يجوز في الحال الجملة، وأما ما قاله ابن جني من أن (كأن) تؤدي معنى الفعل (أشبهت) فصحيح، ولا يلزم منه أن تؤدي معنى الفعل وفاعله ليقال: إن هذه الجملة حال من فاعل الفعل الذي حلت محله (كأن).

والثاني: أن وقوع الجملة المعترضة بين الحرف ومدخوله ممَّا هو مقررٌ عند النحويين؛ فإذا كان لا يجوز في (كأن) أن يفصل بينها وبين اسمها بالخبر – إن لم يكن شبه جملة – فكيف يجوز أن نفصل بينهما بجملة أجنبية واقعة حالاً.

وهذا ما دفع الباحث إلى الميل إلى رأي أبي علي الفارسي في عدّ هذه الجملة معترضة لا حالاً.

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (54/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع: الأدوات النحوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تمهيد

الأداة لغة:

جاء في اللسان: "أخذ للدهر أداته من العدّة، وقد تآدى القوم تآديًا إذا أخذوا العدّة التي تقويّهم على الدهر وغيره ... وألف الأداة واو لأن جمعها أدوات، ولكل ذي حرفة أداة، وهي التي تقيم حرفته"[1]، وقال صاحب القاموس: "والأداة: الآلة، ج. أدوات"[2].

الأداة اصطلاحًا

عرفها التهاوني بقوله: "الأداة عند النحاة، والمنطقيين هو الحرف المقابل للاسم، والفعل"[3]، ويستعمل النحويون الأداة بمعنى (حروف المعاني)، وقد ذكر سيبويه مصطلح الأداة في معرض حديثه عن حروف المعاني، قال: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحدة، وذلك قولك: والله لأفعلن وبالله لأفعلن وتالله لأكيدن أصنامكم"[4]، فاستعمال الأداة بمعنى حروف المعاني مخرجٌ للأدوات التي تكون أسماء وأفعالاً ولم تذكر في الكتاب إلا في هذا الموضع.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: مادة: (أدو).

[2] الفيروزآبادي، القاموس المحيط: مادة (أدو).

[3] التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (127).

[4] سيبويه، الكتاب:(496/3).

وقد ذكر المخزومي أن مصطلح (الأداة) هو مصطلح كوفيّ يقابل (حروف المعاني) عند البصريين. وقال: "البصريون يسمونها حروف المعاني ... وكان الكوفيون يسمونها أدوات"[1].

والحقّ أن الأداة تشمل كل كلمة لها وظيفة أو عمل معين سواءٌ أكانت اسمًا أم فعلاً أم حرفًا، وقد صرح بعض النحويين بذلك، قال أبو علي الشلوبين: "الاستثناء في الأصل إخراج بعض من كل بأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب. وأدواته من الحروف (إلا)، ومن الأسماء: غير وسِوى وسَوى، ومن الأفعال: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا المقرونتين بـ (ما) في مذهب الأكثر"[2].

وثمة أدوات نحوية تعرض لها كلّ من أبي علي الفارسي وابن جني، فوافق كل منهم الآخر في الحديث عن بعضها واختلفوا في الحديث عن بعضها الآخر، وسيتناول الباحث هذه الأدوات مرتبة ترتيبًا هجائيًا مبتدئًا بمسائل الوفاق بين أبي علي الفارسي وابن جني في الأداة الواحدة، ثم بالمسائل الخلافية بينهما.

ولعل السبب الذي دفع الباحث لأن يفرد فصلاً خاصًا بالأدوات هو تباين معالجة ابن جني لها، فأحيانًا يعالج الأداة من وجهة نحوية، وحينًا آخر يتناولها تناولاً صرفيًّا، وربما تناول الأداة الواحدة صرفيًّا ونحويًّا، ومعلوم أن الحديث عن ماهية الأداة، وحقيقتها من حيث التركيب والبساطة هو حديث يدخل في باب الصرف، في حين يدخل الحديث عن الأداة من

---

(1) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الثاني، 1958م: (242).

(2) الشلوبيني، أبو علي، التوطئة، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1973م: (279).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حيث وظيفتها وعملها في باب النحو، وقد رأى الباحث أن يجمعها في فصل مستقل؛ لكيلا تتوزع الأداة بين أبواب النحو حينًا، وأبواب الصرف حينًا آخر.

الأصل عدم جواز حذف الأداة:

قال ابن جني: "وكلا ذينك ليس بقياس سنذكره: "أخبرنا أبو علي -رحمه الله- قال: قال: أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به. تمت الحكاية"[1].

ذكر ابن جني كلام أبي علي السابق الذي علّل فيه عدم جواز حذف الحروف في سعة الكلام، ويلحظ أن هذا التعليل يرتكز على قاعدة عامة مؤدّاها أن هذه الحروف -حروف المعاني- إنما ذكرت لاختصار معاني الأفعال والأسماء؛ فإن حذفها المخاطبُ من الكلام يكون قد اختصر ما هو مختصر في الأصل، وهذا لا يجوز.

وقد شرح ابن جني كلام أبي علي السابق مُبيّنًا المعاني التي تؤديها كثيرٌ من حروف المعاني -بقوله: "وتفسير قوله: (إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار) هو أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنت (ما) عن (أنفي)؛ وهي جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا فقد نابت (إلا) عن (أستثني)، وهي فعل وفاعل وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن (أعطف)، وإذا قلت: ليت لي مالاً؛ فقد نابت (ليت) عن (أتمنى). وإذا قلت: هل قام أخوك، فقد نابت (هل) عن (أستفهم) وإذا قلت: ليس زيد بقائم؛ فقد نابت الباء عن (حقًا) و(ألبتة) و(غير ذي شك). وإذا قلت في قوله تعالى: (فبما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت فبنقضهم ميثاقهم فعلنا

---

[1] ابن جني، الخصائص: (273/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كذا حقًا، أو يقينًا. وإذا قلت: أمسكت بالحبل فقد نابت الباء عن قولك: أمسكته مباشرًا له وملاصقة يدي له. وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (مِن) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام وكذلك بقية ما لم نسمه"[1].

فقد ذكر ابن جني المعاني التي تؤديها بعض الحروف مبينًا أنها جاءت تختصر معاني الأفعال والأسماء، وقد أكّد ابن جني فكرة الاختصار هذه بقوله: "فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتجحف بها"[2].

وعلة عدم حذف الحروف التي ذكرها ابن جني أخذ بها غير واحد من النحويين، يقول ابن الأنباري: "وإنما لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للإيجاز والاختصار، فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار"[3]، ويؤكد قضية الاختصار في الحروف الصبان بقوله في معاني الحروف: "هي كليات وضعًا جزيئات استعمالاً"[4]، وذكر ابن جني دليلاً آخر على أن هذه الحروف جيء بها لاختصار المعاني بقوله:

"ولأجل ما ذكرنا من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك؛ وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل

---

[1] ابن جني، الخصائص: (274/2).

[2] المرجع السابق: (274/2)، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (269/1).

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: (34).

[4] الصبان، حاشية الصبان: (211/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لضرب من الاختصار، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتُراجعوا عما اعتزموه"[1].

فابن جني يفسّر العلة التي جعلتهم لم يعملوا هذه الحروف في غير العُمَد؛ كالحال والتمييز؛ وذلك حتى لا ينتقض ما أرادوه من هذه الحروف وهو الاختصار، ومعلوم أن الفضلات كالتمييز وغيره لا يعمل فيها الحرف ألبته، اللهم ما قيل من أن هاء التنبيه تعمل النصب في الحال. قال الرضي وهو يشرح كلام ابن الحاجب في عامل الحال: "يعني بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، ويعني بمعنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل، كالظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه، نحو: ما أنا زيد قائمًا"[2].

ويرى الباحث أن ما قاله ابن جني هو الذي دفع النحويين إلى القول بأن الحروف عوامل ضعيفة لا تقوى على العمل محذوفة، فهي فرع على الأفعال؛ لأنها وإن أدت معاني الأفعال غير أن العمل في الأصل للأفعال لا للحروف.

التضمين في الأفعال

لمصطلح التضمين في النحو دلالتان: الدلالة الأولى: التضمين في الحروف، وهو خاص بحروف الجر، فيستعمل أحدها ليؤدي معنى الأصل فيه أن يؤدى بغيره، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[3]. فالباء أدت معنى السببية، والأصل أن يؤدى معنى السببية باللام، غير أن الباء ضُمّنت معنى (اللام)، وهذا هو رأي البصريين، وأمّا الكوفيون

---

[1] ابن جني، الخصائص: (274/2).

[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (114/2).

[3] سورة آل عمران، الآية: (159).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فيقولون: إنّ (الباء) في هذا المثال وأشباهه نابتٌ مناب (اللام)؛ فالتضمين إذاً (في حروف الجرّ) مصطلح بصريّ، والتناوب بين حروف الجر مصطلح كوفيّ[1].

والدلالة الثانية لمصطلح التضمين هي التضمين في الفعل، وهو " إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، ولتصير الكلمة تؤدي مُؤَدّى كلمتين، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[2]؛ أي يخرجون"[3].

وتعريف الأشموني شامل لمصطلح التضمين عامة سواء أكان في الفعل أم في الحرف غير أنه مثّل له بما في الفعل، فالتضمين في الفعل إذاً هو إشراب الفعل معنى فعل آخر، وهو ليس خاصًا بمدرسة دون أخرى؛ لذا قال به كل من البصريين والكوفيين.

وقد اختلف النحويون في التضمين في الأفعال أهو قياسي أم سماعي؟ ويلحظ من كلامهم أن التضمين خلاف الأصل كما يقول المالقي، لذا فإن التضمين قضية سماعيّة يحفظ منه ما ورد عن العرب، ولا يقاس عليه[4]. وقد اشترط أبو حيان للتضمين شروطًا قال: "فإن كان العامل الأول تقبح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولاً على الإضمار"[5]. وذلك كقولهم: (جدع الله أنفه وعينه).والتضمين طريقة من طرق تعدية الفعل اللازم؛ وذلك بإشرابه معنى فعل متعدٍّ، والتضمين الذي تناوله ابن جني وغيره مَفْهومًا يدخل

---

[1] ينظر المرادي: الجنى الداني: (44)، والسيوطي، همع الهوامع: (155/4)، والصبان، حاشية الصبان: (95/2).

[2] سورة النور، الآية: (63).

[3] الصبان، حاشية الصبان: (95/2).

[4] ينظر: المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1985: (169).

[5] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: (1031/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تحت مصطلح استعمله القدماء هو مصطلح (الاتّساع)[1]، وسنلمح هذا المصطلح في حديث ابن جني الآتي:

اتصال الفعل بحروف ليس مما يتعدى بها:

قال ابن جني: "ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾[2]. لما كان في معنى الإفضاء عداه بإلى ...

ومثله قول الفرزدق: قد قتل الله زيادًا عنّي[3]

لما كان ذلك في معنى: صرفه عني. وقد ذكرناه فيما مضى وكان أبو علي يستحسنه وينبه عليه"(4)، فالفعل (أُحِلّ) عُدِّي بحرف الجر (إلى)؛ لأنه في معنى فعل آخر يتعدى بهذا الحرف، وهو الفعل (أفضى)، والتضمين الذي ذكره ابن جني، وإن كان يمسّ الفعل غير أن لحرف الجر أثرًا في إشراب الفعل معنى فعل آخر غير المعنى الذي يدلّ عليه حقيقة، وهذا الذي دفع الباحث إلى الحديث عنه في باب الأدوات.

وقد استشهد له بشواهد منها الآية القرآنية السابقة، ومنها قول الفرزدق؛ إذ استعمل حرف الجرّ (عن) مع الفعل قتل، ومعلوم أن (قتل) يتعدى بغير حرف جرّ؛ لكنه ضمن هذا

---

(1) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (255/2)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة:(14).

(2) البقرة: 187.

(3) وهو من شواهد: الخصائص: (310/2)، مغني اللبيب: (899)، لسان العرب: مادة: (قتل).

(4) ابن جني، الخصائص: (435/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفعل معنى فعل آخر، وهو (صرف)، فـ (صرف) تتعدى بـ (عن)، كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ ﴾[1].

ويرى الباحث أن التضمين سواء أوقع في الفعل أم في الحرف سماعيّ لا ينقاس؛ وذلك دَفْعٌ للتأويلات المُتعسِفة التي قد يُحمل الكلام عليها بحجةِ (التضمين). فما جاء منه في أثر موثوق به يحفظ، ولا يُبنى عليه مثله، وإن كان لا بدّ منه، فينبغي أن يُلتزم فيه الضابط العام الذي وضعه بعض النحويين، وهو: "أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام"[2]. أي أن يجتمع الفعلان الفعل المذكور، والفعل المقدّر في المعنى العام.

(إذا)

من الأدوات التي تناولها ابن جني وأبو علي الفارسي بالحديث (إذا)، وهي من الأدوات التي تتردد بين الاسمية والحرفية، فإن كانت اسمًا فلها قسمان الأول: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، والثاني أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ﴾[3]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[4]، وهذان القسمان أشهر أقسامها، وثمة أقسام أخرى ذكرها النحويون لـ (إذا) الاسمية منها: وقوعها موقع (إذْ) في

---

[1] سورة يوسف، الآية: (33).

[2] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: (1031/2).

[3] سورة البقرة، الآية: (206).

[4] سورة الليل، الآية: (1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدلالة على الزمن الماضي، ومنها خروجها على الظرفية عندما تدخل عليها حتى، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[1]، والقسمان الأول والثاني هما اختيار الجمهور[2]. وأمّا (إذا) حرفًا فهي قسمٌ واحد هو (إذا) الفجائية، على خلاف بين النحويين فيها أهي اسم أم حرف"[3]، وقد اختلف النحويون في العامل في (إذا) الشرطيّة، فذهب الجمهور إلى أن العامل فيها الجواب، وقال أبو حيان مذهب الجمهور فاسد[4].

الخلاف في العامل في (إذا):

قال ابن جني: "حدثني أبو علي قال: اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط عند أبي العباس المعمري بنهر مُعقِل، في حديث حدثينه طويل. فسألته عن العامل في (إذا) من قوله تعالى: ﴿ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ﴾[5].

قال: فسلك فيها مسلك الكوفيين، فكلمته إلى أن أمسك وسألته عن غيرها وعن غيرها وافترقنا، فلما كان الغد اجتمعت معه عند أبي العباس وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرَ فيهم طائلاً"[6].

---

[1] سورة الزمر، الآية: (71، أو73).

[2] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (367) وما بعدها.

[3] المرجع السابق: (373).

[4] المرجع السابق: (369).

[5] سورة سبأ، الآية: (7).

[6] ابن جني، الخصائص: (300/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يفهم من كلام ابن جني السابق الذي سمعه من أبي علي أن ابن جني نفسه وكذا شيخه لا يرتضيان مذهب الكوفيين في عامل (إذا) الذي مؤداه أن العامل في (إذا) هو جواب الشرط، وهو قول الجمهور أيضًا[1]، وكأنهما يريان أن فعل الشرط الواقع بعدها هو العامل فيها.

وقد أيّد أبو حيان هذا المذهب ونقض مذهب الجمهور، مُبينًا أنه فاسد من وجوه: أولها: أن (إذا) الفجائية قد تقع جوابًا لها أي لـ (إذا) الشرطية، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها، وثانيها: اقتران جوابها بالفاء، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، والثالث أن جوابها جاء منفيًّا بـ (ما)، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[2]، وما بعد (ما) لا يعمل فيما قبلها، ورابعها اختلاف وقتي الشرط والجواب[3]، ولعل الأدلة التي قدمها أبو حيان على أن الجواب لا يكون عاملاً في (إذا) أدلة قويّة تتفق والأصول النحوية المقررة، غير أن ما ذهب أبوحيان والكوفيون في أن العامل في (إذا) هو فعل الشرط –يرد عليه أن فعل الشرط تقع جملته مضافةً إلى (إذا)، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف بل إن الأول منهما يعمل في الثاني.

وذهب الزجاج إلى أن العامل في (إذا) في الآية السابقة مُقدّر بِـ (بعثتم)، وكأن المعنى: (إذا مزقتم كل ممزق بعثتم). وهذا صحيح على رأي الجمهور الذين يرون أن العامل في (إذا) هو جواب الشرط[4]. وإلى هذا ذهب ابن هشام في المغني غير أنه قدّر العامل بـ

---

[1] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (369).

[2] سورة الجاثية، الآية: (25).

[3] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (369).

[4] ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387م: (263/14).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(تجددون)[1]، وقال النحاس: إن العامل في (إذا) هو (مزقتم)، فهو يرى أن فعل الشرط هو العامل في (إذا) لا الجواب[2].

ويرى الباحث أن العامل في (إذا) الشرطية هو الجواب لا فعل الشرط، وذلك استنادًا إلى المعنى، فإذا قلنا: إذا جاء خالد أكرمه. فالمعنى أكرمه عند مجيئه فالظرف (إذا) المتضمن معنى الشرط متعلق بـــ (أكرمه)، وذلك لأن زمن الإكرام هو (إذا).

(أل)

يرى الخليل أن (أل) كلمة واحدة[3]. وتابعهُ على ذلك ابن كيسان[4]، على حين يرى سيبويه أن حرف التعريف هو اللام وحدها؛ لذا فالخليل يقول فيها: (أل) وسيبويه يقول: (الألف واللام)، وهمزتها عند سيبويه همزة وصل[5]، وهو رأي جمهور النحويين[6].

وذكر المرادي أن (أل) أربعة عشر قسمًا تردّ كلها إلى ثلاثة أقسام: مُعَرِّفَة وزائدة وموصولة((7. وذكر ابن هشام هذه الأقسام فبيّن أن الموصولة هي المتصلة بالأسماء المشتقة ذاكرًا خلاف العلماء فيها أهي اسم أم حرف، ويفهم من كلامه أن هذا القسم لم يثبت عنده، ثم ذكر(أل) بوصفه حرف تعريف، جاعلاً إياها في قسمين: عهدية وجنسية، ثم فصل القول في كل منهما، فجعل العهدية ثلاثة أقسام: عهدٌ حضوري كقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

---

(1) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب: (135).
(2) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: (333/3).
(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (324/3).
(4) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (271/1).
(5) ينظر: سيبويه، الكتاب: (324/3).
(6) ينظر: الجنى الداني: (138)، والمالقي، رصف المباني: (158).
(7) ينظر المرادي: الجنى الداني: (204).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دِينَكُمْ ﴾[1]، وعهدٌ ذكريّ، كقوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ﴾[2]، وعهدٌ ذهنيّ، كقوله تعالى:﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ ﴾[3]. وأما التي للجنس فقسمان قسم يفيد استغراق أفراد الجنس، وقسم يفيد استغراق خصائص الإفراد، نحو قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[4].

وأمّا الزائدة فنوعان: زائدة لازمة وزائدة غير لازمة؛ فاللازمة كالتي تلحق الأسماء الموصولة، نحو: الذي وأخواتها؛ لأن تعريفها بالصلة لا بـــ (إل)؛ لذا جُعلت (أل) فيها زائدة، ولما كانت لا تحذف من هذه الأسماء بل تبقى ملازمة لها سميت (زائدة لازمة)، وغير اللازمة نوعان الأولى للمح الأصل، وهي الداخلة على الأعلام المشتقة كـــ (الصالح) و(الحارث) والداخلة على المصادر المسمى بها، نحو: (الفضل)، والثانية نوعان: شاذة وغير شاذة؛ فالشاذة الواقعة في سعة الكلام كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وغير الشاذة هي التي تقع في ضرورات الشعر كقول الشاعر:

ولَقَـــدْ جَنيتـــك أكمـــؤًا وعَسَـــاقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأوْبَرِ[5]

ويرى الباحث أن زيادتها في الشاهد السابق شاذة أيضًا ألجأت إليها ضرورة الشعر ؛ لأن (أوبر) معرفة بالعلمية لابها . والأصل ألا يجتمع على الاسم تعريفان.

---

[1] سورة المائدة، الآية: (3).

[2] سورة المزمل، الآية: (15).

[3] سورة التوبة، الآية: (40).

[4] سورة البقرة، الآية: (2).

[5] ابن هشام، مغني اللبيب: (71-75)، والشاهد بلا نسبة، وهومن شواهد: المقتضب:(48/4)، والأشـــموني: (182/1)، ولسان العرب، مادة: (سور)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1220).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زيادة (أل) في (الأمس) و (الأوبر) و(الآن)

قال ابن جني: "وأما قوله:

وإنـــي وَقَفْـــتُ اليَـــوْمَ والأمْـــسِ قَبلُـــهُ بِبَابِكَ حتَّى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ[1]

فيروى: (والأمس) جرًا ونصبًا. فمن نصبه فلأنه لما عرّفه باللام الظاهرة وأزال عنه تضمُّنَه إيّاها أعربه (والفتحة) فيه نصبة الظرف كقولك أنا آتيك اليوم وغدا. وأمّا من جرّه فالكسرة فيه كسرة البناء التي في قولك: كان هذا أمسِ واللام فيه زائدة كزيادتها في الذي والتي وفي قوله:

ولقـــد جنيتُـــكِ أكمـــؤًا وعســـاقلاً ولَقَدْ نهيتُك عَنْ بَنَاتِ الأوبَرِ

قال أبو عثمان: سألت الأصمعي عن هذا فقال: الألف واللام في (الأوبر) زائدة. وإنما تعرَّف (الأمس) بلام أخرى مرادةٍ غير هذه مقدّرة. وهذه الظاهرة ملقاة زائدة للتوكيد ومثله مما تعرّف بلام مرادة (وظهرت) فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك: الآن. فهو معرَّف بلام مقدّرة وهذه الظاهرة فيه زائدة. وقد ذكر أبو عليّ هذا قبلنا وأوضحه"[2].

بيّن ابن جني أن اللام في (الأوبر) زائدة لضرورة الشعر؛ لأن (أوبر) في الأصل ليس فيها (أل) غير أنه شبه اللام هنا باللام الزائدة اللازمة في (الذي والتي)؛ وذلك لأن زيادتها هنا في (الأوبر) أصبحت لازمة من حيث هي ضرورة شعرية، فلو حذفت لَمَا استقام وزن البيت.

و(بنات أوبر) عند سيبويه معرفة بالعلمية؛ فهي علم جنس، فتكون (أل) زائدة فيها[3]. ووافقه المبرد في هذا القول، ثم أضاف قولاً آخر هو أن تكون اللام دخلت للدلالة على تنكيره

---

(1) الشاهد لنصيب، وهو من شواهد: لسان العـرب، مـادة: (أمـس)، أمـالي ابـن الشـجري: (260/2)، والخصائص:(394/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: شاهد رقم: (75).

(2) ابن جني، الخصائص: (58/3).

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (95/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إذْ أصبح جمعًا بعد أن كان (علمًا) كقولهم: (زيد) و(الزيدون) فالأول معرف بالعلميّة والثاني: معرّف بـــ (أل)[1]، وقد أجاز ابن جني في أحد كتبه الوجهين اللذين ذكرهما المبرد[2]، فمن جعل (بنات الأوبر) علم جنس عدّ اللام فيه زائدة، وهو قول جمهور النحويين[3]؛ ومن جعله غير علم جنس فاللام تكون عنده معرفة لا زائدة.

ويذهب الباحث مذهب من يرون (أل) زائدة؛ وذلك أن (بنات الأوبر) علم جنس، استعملت في النثر بغير (أل)، ممّا يدلّ على أن مجيئها في الشعر كان ضرورة، فالأصل فيها ألاّ تدخلها (أل) التعريف، فتبقى معرفة بالعلمية، وأمّا (أل) في (الأمس) فقد ذهب ابن جني إلى أنها زائدة وكلمة (الأمس) مُعرّفة بلام أخرى مقدّرة.

وقد توقف النحويون عند كلمة (أمس) وبينوا أنها معرفة إن لم تكن فيها (أل) ملفوظة ولهم فيها رأيان: الأول، أنها معرفة لتضمنها (أل)، والثاني أنها معرفة للعلمية[4] والعدل؛ فتعريفها على الأول بالأداة المقدرة، وعلى الثاني بالعلمية، فهي علمٌ على اليوم الذي قبل يومك.

والذي جعلهم يحكمون بزيادة (أل) في (أمس) هو كونها معرفة بالعلمية عند كثير من النحويين، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم تعريفان؛ لهذا حكموا بزيادتها، فزيادة (أل) في (الأمس) شرطها أن تكون علمًا كما نص على ذلك النحويون[5].

---

[1] ينظر: المبرد، المقتضب: (49/4).

[2] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (366/1).

[3] ينظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: (467/1).

[4] ينظر: المبرد، المقتضب، (180/2)، وابن الأنباري، أسرار العربية: (51)، وابن هشام: أوضح المسالك: (132/4)، والسيوطي، همع الهوامع: (187/3).

[5] ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (63/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أن (أمس) إذا كانت مجردة من (أل) فهي معرفة دالة على اليوم الذي قبل يومك، وأمّا إن كان فيها (أل) فهي نكرة، وفي هذا خروج من الخلاف المتعلق بنوع (أل) فيها إن كانت معرفة.

وأمّا الآن فقد ذكر ابن جني أن (أل) فيها زائدة، وهي معرفة بلام أخرى مقدرة، فتعريفها عند ابن جني بـ (أل)، وهذا هو رأي شيخه أبي علي الفارسي؛ إذ يرى أنه معرفة لتضمنه (أل)، وذكر المبرد[1] وابن السراج[2] أنه نكرة في الأصل بدليل دخول (أل) عليه، و(أل) لا تدخل إلا على النكرات[3].

ويرى الباحث أن (أل) في (الآن) هي زائدة لازمة؛ فزيادتها لأن الكلمة معرفة بكونها علمًا على الوقت الحاضر، ولازمة لأن (أل) لا تكاد تفارقها إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

وقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْها بالذي أَنْتَ بَائِحُ[4]

فقد حذف (أل) من (الآن) لضرورة الشعر.

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني

في (أل) زيادة (أل) في الرجل لفظية هي أم معنوية:

قال ابن جني: "وكان أبو علي يقوى قول أبي الحسن في نحو قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك: إن اللام زائدة، حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك لما لم يكن الرجل هنا مقصودًا معينًا، على قول الخليل: إنه تراد اللام في المثل، حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المثل لك؛

---

[1] لم أجد هذا الرأي في كتابه، وذكره ابن السراج: (137/2) في أصوله والسيوطي: (185/3)، في همعه.

[2] ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (137/2).

[3] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (185/3)، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (299/3).

[4] الشاهد لعنترة العبسي في ديوانه: (42)، وهو من شواهد: لسان العرب، مادة: (ابن)، والأشموني: (173/1)، وأمالي ابن الشجري: (7/1)، ينظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (476) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال: لأن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدرة"[1].

يرى أبو علي الفارسي أن مذهب أبي الحسن الأخفش في زيادة اللام في قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك أقوى من مذهب الخليل فيها الذي يرى أنها غير زائدة في (الرجل)، بل إن (أل) مُرادة في (مثلك)، وحجته في ذلك أن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، فهي في قول أبي الحسن ملفوظة (الرجل)، وفي قول الخليل (زجل) غير ملفوظ بها لكنها مقدرة من حيث المعنى.

وعارضه ابن جني بقوله: "واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي لما أذكره لك. وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهمًا لا مخصوصًا ألا ترى أنك لا تفصل بين معني قولك: إني لأمر برجل مثلك وإني لأمر بالرجل مثلك في كون كل واحد منهما منكورًا غير معروف ولا موماً به إلى شيء بعينه، فالدلالة أيضًا من هذا الوجه كما ترى معنوية؛ كما أن إرادة الخليل اللام في (مثلك) إنما دعا إليها جَرْيه صفة على شيء هو في اللفظ معرفة فالدلالتان إذًا كلتاهما معنويتان"[2].

ووجه اعتراض ابن جني على أبي علي الفارسي هو كون زيادة الشيء تدل على زيادة في معناه، فـ (أل) حرف من حروف المعاني، وحروف المعاني لا تقع زائدة؛ لأنه جيء بها لمعنى، فإن أنت حذفتها ذهب المعنى المراد منها بحذفها.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (99/3).

[2] ابن جني، الخصائص: (100/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أن سر خلافهم في (أل) في كلمة (الرجل) لا يعود إلى لفظ (الرجل) نفسه؛ لأن كلمة (الرجل) نفسها معرفة بأل الجنسية إن لم يكن ذاك الرجل معهودًا عهدًا حضوريًا أو ذهنيًا أو ذكريًا كما هو في المثال المذكور، بل إن سر الخلاف يكمن في وصف (الرجل) بـــ (مثل). فمعلوم عند النحويين أن (مثل) وأشباهها من الألفاظ الموغلة في الإبهام، فلو أدخلت (أل) عليها لم تُفدْها تعريفًا، قال المبرد: "وقولك مثلك مبهم مطلق"[1]. لذلك أجاز أن توصف بها النكرات قال: "وتقول: ...، ومررت برجل مثلك"[2].

وقد منع النحويون دخول (أل) عليها فلا تقول المثل؛ لأنها لا تكتسب بذلك تعريفًا، وأجازه بعضهم على أن اللام للمعاقبة أي بدلاً من الضمير المضاف إلى (مثل)[3]. والحقّ إنها لا تعرّف بالإضافة أيضًا، قال ابن السراج: "فإذا قلت: ما كان أحد مثلك، وما كان مثلك أحد فكلها نكرات؛ لأن (مثل، وشبه) يكنّ نكرات وإن أُضِفْنَ إلى المعارف؛ لأنهنّ لا يخصصْن شيئًا بعينه"[4].

ولذلك فإن ما ذهب إليه الخليل في قوله: [إني لأمر بالرجل مثلك] كأنها (إني لأمر بالرجلِ المثل له)، فيه نظر عند ابن جني؛ لأن (مثل) ومثلك كلها نكرات، وأما (المثل) فغير مستعملة لامتناع زيادة اللام فيها.

---

(1) المبرد، المقتضب: (286/4).

(2) المرجع السابق: (286/4).

(3) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: (841/2).

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: (85/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(أما)

هي حرف بسيط لا مركب -خلافًا لثعلب- فيه معنى الشرط، وتُؤوّل بـــ (مهما يكن من شيء)[1]، وقال ابن هشام هي: "حرف شرط وتفصيل وتوكيد"[2]، ثم بيّن أن التفصيل هو غالب أحوالهما، كقوله تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ [3]﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ [4]﴾، وقد تأتي لغير التفصيل، كقولهم: "أمّا زيد فمنطلق"[5]. ولا يلزم تكرارها خلافًا لبعض النحويين، كالمالقي الذي يرى أن التفصيل لا يكون إلاّ بتكرار الفصل بينه وبين الأول[6].

ولا يلي (أمّا) الفعل؛ لأنها قائمة مقام الشرط وجوابه. بل يليها (الاسم) مبتدأ أو خبرًا أو معمولاً للفعل الواقع في جوابها إذا كان مفتقرًا إليه، فمن الأول قولهم: أمّا زيدٌ فقائم، ومن الثاني قولهم: أمّا قائمٌ فزيدٌ، ومن الثالث قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ [7]﴾.

واختلف في جوابها إذا وليتها أداة الشرط كـــ:(إن) في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾[8]. فمذهب سيبويه أنّ الجواب في ذلك لـــ (أمّا)، لا

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: (235/4)، والمرادي، الجنى الداني: (522).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: (80).

(3) سورة الكهف، الآية: (79).

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (81)، وسورة الكهف: الآية: (82).

(5) ينظر المرادي، الجنى الداني: (522)، وابن هشام، مغني اللبيب: (81).

(6) ينظر: المالقي، رصف المباني: (47).

(7) ينظر: المرادي، الجني الداني: (525)، وسورة الضحى، الآية: (9).

(8) سورة الواقعة، الآية: (88-89).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للشرط الذي حذف جوابه لدلالة جواب (أمّا) عليه، وذهب أبو علي الفارسي- في أحد قوليه- إلى أن الجواب للشرط، فيكون جواب (أمّا) محذوفًا لدلالة جواب الشرط عليه. ويرى الأخفش أن الجواب لـــ (أمّا) وللشرط معًا، ويؤيد الباحث مذهب سيبويه؛ لأن الفاء في جواب (أمّا) لازمة على كل حال، وأما في جواب الشرط فتلزم بشروط.

وقوع الفاء في جواب (أمّا)

"فمن ذلك قولهم: أمَّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين، مقدَّمة عليهما. وأنت في قولك: أمَّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أما فزيد منطلق، كما تقول فيما هو (في معناه): مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق. وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ"[1].

بيّن ابن جني أنّ ثمة فرقًا بين الفاء الواقعة في جواب الشرط والفاء الواقعة في جواب (أمّا)؛ وهذا الفرق هو أنّ ما بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط كلام تامّ من حيث الإسناد غير مفتقر لغيره، علي حين يفتقر ما بعد الفاء الواقعة في جواب (أمّا) في نحو: (أمّا زيدٌ فمنطلق) إلى ما قبل الفاء ليستقيم فيه الإسناد؛ فـــ (منطلق) لا تشكل كلامًا مستقلاً بل هي ركن إسناد واقعة خبرًا، ومفتقرة إلى ركن إسناد آخر هو المبتدأ (زيد) الواقع بعد (أمّا).

وبرغم تقدير جملة (أمّا) بجملة الشرط في قولهم: إنّ جملة (أمّا زيد فمنطلق) تقديرها: (مهما يكن من شيء فزيد منطلق)- فإنّ ثمة فرقًا ذكره ابن جني، وجَلاّه الباحث في الكلام المتقدم. وقد حاول ابن جني أن يبين وظيفة (الفاء) في جواب (أمّا) ذاكرًا أنّها إنما جاءت لإصلاح اللفظ، ثم بين وجه الإصلاح بقوله:

---

[1] ابن جني، الخصائص: (312/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"ووجه إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جوابًا ولم تكن عاطفةً، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أمَّا. فتتكَّبوا ذلك لما ذكرنا، ووسَّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة؛ فقالوا: أمَّا زيد فمنطلق، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو وهذا تفسير أبي علي رحمه الله وهو الصواب"[1].

يرى ابن جني أن هذه (الفاء) جاءت على صورة (الفاء العاطفة) من حيث اللفظ، ومعلوم أنّ الفاء العاطفة تحتاج إلى معطوف عليه متقدم عليها؛ ليتسنّى لهم عطف الاسم الواقع بعدها.

وابن جني لا يعدّ هذه الفاء عاطفة أو مفيدة ترتيبًا وهذه مسألة خلافية بين العلماء؛ فالجمهور على أن الفاء جوابية هي قسمٌ قائم برأسه ولا عمل لها سوى ربط الجواب بالشرط[2]، وقيل: إنها عاطفة. ونفى السيوطي كون هذه الفاء زائدة أيضًا؛ لأنه لا يصحّ الاستغناء عنها[3]، إلاّ إذا ألجأت الضرورة إلى ذلك كقول الشاعر:

فَأمَّـــا القِتـــالُ لا قتـــال لَـــديكُمُو ولكنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ[4].

فالتقدير (فأمّا القتال فلا قتال لديكم).

---

(1) ابن جني، الخصائص: (313/1).

(2) ينظر، المرادي، الجني الداني: (523)، وابن هشام، مغني اللبيب: (80).

(3) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (355/4).

(4) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو من شواهد: الأشموني: (45/4)، والخزانة: (217/1)، وشـــرح شواهد المغني: (177).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمّا في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾[1]. فالجواب كله محذوف دلت عليه جملة (أكفرتم)، وكأنّ التقدير فيقال لهم: أكفرت بعد إيمانكم.

قال السيوطي في حذف الفاء في الآية السابقة: "فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربّ شيء يصحّ تبعًا، ولا يصحّ استقلالاً. هذا قول الجمهور"[2].وقد دلّل ابن جني على أن الفاء الجوابية تأتي على صورة العاطفة- وإن لم تكن هي- بدليل آخر هو مجيء (واو) مع على صورة (واو) العطف- على ما بينها من فرق- بقوله: "أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة، فكذلك أيضًا تجري الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها"[3]، ويرى الباحث أن ابن جني قد لجأ إلى حمل الشيء على نظيره في مقارنته بين الفاء الجوابية والفاء العاطفة وكذلك بين الواو العاطفة و(واو) مع.

---

[1] سورة آل عمران، الآية: (106).

[2] السيوطي، همع الهوامع: (356/4).

[3] ابن جني، الخصائص: (213/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(أنْ)

(أنْ) بصورتها هذه مفتوحة الهمزة ساكنة النون قسمان: الأول: اسم، وذلك في موضعين: أحدهما في قولهم: أن فعلت بمعنى (أنا)، وهي لغة من لغات الضمير (أنا)، والآخر في (أنت)، فمذهب الجمهور أن الضمير (أن)، والتاء حرف دال على الخطاب[1]، والثاني حرف، وهو على أربعة أقسام معتبرة عند جمهور النحويين[2].

أولها: (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، وتقع بعد فعل دال على الطمع أو الخوف أو الرجاء[3] وتسمى (أن) المصدرية؛ لذا فقد يقع بعدها الماضي والأمر، وجعلها ابن طاهر (أي المصدرية) قسمًا منفصلاً عن (أن) الناصبة للفعل المضارع. و(أن) الناصبة للمضارع تنصبه بنفسها[4]، وهي أمّ الباب؛ لذا قال فيها المبرد: إنها أمكن الحروف الناصبة للفعل المضارع[5]. ويرى بعضهم أنه قد يجزم بها، وهو قول بعض الكوفيين[6] وحكى اللحياني أنها لغة قوم هم بنو صباح من بني ضبة[7]، ومن شواهدها قول الشاعر:

إذا مـــا غَـــدَوْنا قـــال ولـــدانُ أهلِنَـــا تَعالَوا إلى أنْ يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[8].

وقول جميل بن معمر:

---

(1) ينظر: المرادي، الجني الداني: (215).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب: (41).

(3) ينظر: ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م: (385/1). والصبان، حاشية الصبان: (383/3).

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: (119/3).

(5) ينظر: المبرد، المقتضب: (6/2).

(6) ينظر: المرادي، الجني الداني: (226).

(7) ينظر: نوادر اللحياني في اللغة والمأثور عنه، جمع ودراسة وتحقيق: حنا بن جميل حداد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية؛ اربد، 2007م. (33).

(8) البيت لامرئ القيس وهو من شواهد: شرح المفضليات: (145) والمحتسب: (295/2)، والأشموني: (284/3)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (375).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أحـــاذِرُ أَنْ تَعْلَـــمْ بِهِـــا فَتَرُدَّهَـــا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلاً عَلَيَّ كَمَا هِيا[1]

وثاني أقسام (أنْ) هو (أنْ) المخففة من الثقيلة. ويكثر وقوعها بعدما دلّ على اليقين، ويكون اسمها ضمير شأن، ويشترط في خبرها أن يكون جملة مصدرة بـــ (السين) أو (سوف) أو (لا) أو (قد) أو نحوها مما يلي الأفعال[2]. وكل ذلك إذا كانت جملتها فعلية، أما إن كانت الجملة اسمية فلا، كقوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3].

وقد ذكروا شواهد جاءت فيها (أن) غير مفصولة عن خبرها إذا كان جملة فعلية من ذلك قول الشاعر:

عَلِمـــــوا أَنْ يُؤَمَّلُـــــونَ فَجَـــــادُوا قبلَ أَنْ يُسأَلُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ[4]

ومنهم من حمل هذا على الضرورة[5].

وقد أجاز بعض النحويين أن يكون اسمها ظاهرًا وخبرها مفردًا[6].

ومنه قول الشاعر:

فلَو أنْـكِ فـي يـومِ الرَّخـاءِ سَـألْتِني فِراقَكِ لمْ أبخلْ وأنْتِ صَدِيقُ[7]

---

(1) البيت لم ينسب لقائل وهو من شواهد: الأشموني: (285/3)، والهمع: (3/2)، ينظر: معجم شواهد النحـو الشعرية، شاهد رقم:(3194).

(2) ينظر: المبرد، المقتضب: (31/2).

(3) سورة يونس، الآية (10).

(4) الشاهد بلا نسبة في: الهمع: (143/1)، والأشموني: (292/1)، وابن عقيـل: (331/1)، ينظـر: معجـم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2278).

(5) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (219).

(6) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (153/3).

(7) الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد: معاني القـرآن: (90/2)، والمنصـف: (128/3)، والأزهيـة: (54)، والإنصاف: (115) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1772).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقد جاء اسمُها ضميرًا بارزًا[1].

وقول كعب بن زهير:

بِأَنْـــكِ رَبيـــعٌ وَغَيْـــثٌ مَرِيْـــعٌ وأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالا[2]

فقد جاء اسمها ضميرًا بارزًا، وخبرها مفرد[3].

والقسم الثاني (أنْ) المُفسرة، وقد ذكرها سيبويه بقوله: "والآخر أن تكون فيه بمنزلة أي"[4]، وهي حرف ثنائيّ بسيط. وتكون زائدة بشرطين: أولهما: أن يأتي قبلها فعل فيه معنى القول دون حروفه، وثانيهما: أن لا تتعلق بالأول لفظًا، فلا تكون معمولة أو مبنية على غيرها(5). ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾(6). وقوله تعالى:﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾(7)، وذهب الكوفيون إلى إنكار هذا القسم، وجعلوها هي الناصبة للفعل المضارع(8)، ورابع أقسامها: (أن) الزائدة. قال سيبويه في معرض حديثه عن أنواع (أن): "ووجه آخر تكون فيه لغوًا"(9).

---

(1) ينظر: أمالي ابن الشجري: (153/3).

(2) الشاهد لجنوب بنت عجلان في أشعار الهذليين: (585/2)، والعينـــي: (282/2)، والخزانـــة: (352/4)، ينظر:معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2100).

(3) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (154/3).

(4) سيبويه، الكتاب: (152/3).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (147/4).

(6) سورة المؤمنون، الآية: (27).

(7) سورة الصافات، الآية: (104).

(8) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (146/4).

(9) سيبويه، الكتاب: (152/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن مواضع زيادتها وقوعها بعد (لمّا)، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾(1)،وبين القسم و(لو) كقوله:

أَمَـــا واللهِ أَنْ لَـــوْ كُنْـــتَ حُـــرًّا وما بالحُرِّ أنتَ ولا العَتيقِ(2)

وهي مهملة عند الجمهور غير أن الأخفش زعم أنها تنصب الفعل المضارع مستدلاً بالسماع والقياس، أمّا السماع كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾(3)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ ﴾(4)، وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل في نحو: ما جاءني من أحد. وأنكر المرادي ذلك بقوله: "ولا حجة له في ذلك أما السماع فيحتمل أن تكون فيه أن مصدرية دخلت بعد (مالنا) لتضمنه معنى (ما منعنا)، وأما القياس فلأن حرف الجرّ الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه بخلاف (أن) فقد وليها الاسم في قوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ (5)

على رواية الجرّ"(6).

---

(1) سورة يوسف: الآية (96).

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (222)، والشاهد بلا نسبة في الإنصاف:(113)، ومعاني القرآن: (44/2)، والهمع: (18/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1831).

(3) سورة البقرة، الآية: (246).

(4) سورة الحديد، الآية: (10).

(5) اضطربت نسبة هذا الشاهد عند الرواة فمنهم من نسبه لباعث اليشكري ومنهم من نسبه لأرقم اليشكري وغيره وصدره : ويومًا توافينا بوجه مقسم

وهو من شواهد: أمالي السهيلي: (119)، والمفصل: (164)، ولسان العرب، مادة : (قسم)، ينظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (2835).

(6) المرادي، الجنى الداني: (323).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجيء خبر (أنْ) المخففة متصلاً بها بلا فصل:

قال ابن جني: " فأما قول الآخر:

أن تهبطـــــين بـــــلاد قـــــومٍ يَرْتَعُون من الطِلاحِ(1)

فيجوز أن تكون "أن" هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أَوْلاها الفعل بلا فصل، كما قال الآخر:

إنْ تَحْملا حاجـةً لـي خَـفَّ مَحْمَلُهـا تَسْتَوجبا نعْمةً عِنْدي بها ويَدا

أَنْ تَقْـرآن عَلـى أَسْـماء ويْحكُمـا منّي السَلامَ وأَنْ لا تُعْلِما أَحَدَا(2)

وسألت عنه أبا علي رحمه الله فقال: هي مخفَّفة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويضٍ.

جوّز ابن جني أن تكون (أنْ) في قول الشاعر (أن تهبطين) وقول الآخر (أن تَقرآن) مخففة من الثقيلة، وهو مذهب أبي علي الفارسيّ أنها المخففة ، وللنحويين قَوْلان في (أنْ) هذه إذا وليها فعل مضارع مرفوع غير مفصول عنها بفاصل؛ أولهما أنها الناصبة للفعل المضارع غير أنها أهملت حملاً لها على (ما)، ونسب السيرافي والزمخشري وابن الأنباري والمرادي وابن هشام هذا القول للبصريين.

غير أن ابن جني نسبه للكوفيين والبغداديين بقوله: "فقلت له، أي: (لأبي علي) لِمَ رفع تقرآن، فقال: أراد (أن) الثقيلة، أي: (أنكما تقرآن)، هذا مذهب أصحابنا ... وهذا على كل حال وإن كان فيه بعض الصنعة أسهل ممّا ارتكبه الكوفيون"(1).

---

(1) الشاهد بلا نسبة في الخصائص: (389/1)، لسان العرب، مادة : (طلح).

(2) الشاهد لزهير بن أبي سلمة، في ديوانه: (306)، وهومن شواهد: الدرر: (182/2)، والعيني: (178/4)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم : (919)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والحقّ أنّ مذهب البصريين هو أنّ (أنْ) إذا وليها الفعل المضارع المرفوع بلا فصل فهي الخفيفة مهملةً لا المخففة. يقول المبرد: "وذلك قولك -إذا أردت الثقيلة- قد علمت أنْ لا تقومُ فـ (لا) عوض، وهي -إذا أردت الخفيفة- غير فاصلة بين (أنْ) والفعل"(2)، وثانيهما أنها مخففة من الثقيلة غير أن الفعل وليها بغير فاصل، وهو قليل، وهذا قول الكوفيين، ونسبه ابن جني للبصريين(3).

ويرى الباحث أن (أنْ) إذا وليها المضارع المرفوع بغير فاصل ولم تُسبق بما يدلّ على اليقين فهي الثنائية الخفيفة الناصبة -في الأصل- للفعل المضارع غير أنها أُهملت بوصفها لغةً القوم أو لأنها محمولة على (ما) المصدرية الحرفية، فإن سُبقت بما يدلّ على اليقين فهي المخففة لا الخفيفة واسمها ضمير الشأن، ومجيئها بغير فاصل شاذ أو ضرورة.

(أيّ)

تأتي (أيْ) -مفتوحة الهمزة مشدّدة الياء- على خمسة أوجه عند جمهور النحويين:أحدها: اسم شرط، وثانيها: اسم موصول، وثالثها: اسم استفهام ورابعها: (أي الكماليّة) وخامسها: وصلة نداء(4)، وجعلها الأخفش موصولية منكرًا أن تكون وصلة نداء(5). وزاد ابن الشجري نوعًا آخر هو (أيّ) التعجبية. قال: "أن تكون تعجبًا فلا تضاف إلاّ إلى النكرات، تقول: أيّ رجل زيدًا! وأيّ رجال أخوتُك!"(6).

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب: (549/2).

(2) المبرد، المقتضب: (5/3).

(3) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (549/2).

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (107-108).

(5) ينظر: المرجع السابق: (108).

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (44/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و(أيّ) الشرطيّة هي التي يجازى بها، فتجزم فعل الشرط وجوابه، كقوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1]، وقد تتصل بها (ما) الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾[2]،وكالآية السابقة، وأمّا (أيّ) الموصوليّة كالتي في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾عِتِيًّا[3].

فثّمة خلافٌ بين النحويين فيها من حيث الإعراب والبناء؛ فسيبويه يجيز نصبها وبناءها على الضم إذا كانت مضافة وصدر صلتها محذوف، قال: "وحدثنا هارون أن ناسًا –وهم الكوفيون– يقرؤوها ﴿ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشدُّ على الرحمن عتيًا﴾، وهي لغة جيّدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرُرْ على أيّهم أفضلُ. فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل. لأنك تنزل (أيًّا) و(مَن) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"[4].

وذكر سيبويه أن الخليل يجعل (أيّ) في الآية السابقة –في قراءة الرفع– ونحوها يجعل حركتها (الضمة) حركة حكاية، قال: "وزعم الخليل أنّ (أيّهم) إنما وقع في: (اضرب أيُّهم أفضلُ) على أنه حكاية"[5]. فهي معربة مرفوعة، وجملتها محكية. وقد خطّأ بعض النحويين سيبويه في جعلها مبنية، وهي مضافة، وصدر صلتها محذوف. قال النحاس:

---

[1] ينظر: المبرد، المقتضب: (217/4)، وسورة الإسراء، الآية: (111).

[2] ينظر: المبرد، المقتضب: (54/2)، وسورة القصص، الآية: (28).

[3] سورة مريم، الآية: (69).

[4] سيبويه، الكتاب: (399/2).

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"وما علمت أن أحدًا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا سمعت أبا إسحاق يقول ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما"[1]. وأنكر ثعلب هذا القسم من أقسام (أيّ)، فهو لا يرى أنها تأتي موصولة[2]، ويرى الكسائي أنها معرفة مطلقًا[3].

ويرجح الباحث رأي الجمهور الذي يرى أنّ (أيّ) الموصوليّة تبنى إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفًا. وفي غير ذلك تكون معربة بحسب العوامل الداخلة عليها رفعًا ونصبًا وجرًا، وأمّا (أيّ) الاستفهامية فيستفهم بها عن الأشخاص والأشياء والزمان والمكان وغير ذلك؛ وذلك حسب ما تضاف إليه[4]، وأمّا (أيّ) الكماليّة فتأتي نعتًا وحالاً، فإن سُبقت بنكرة فهي نعتٌ له، كقولهم: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجل. ورأيت رجلاً أيَّ رجل، ومررت برجلٍ أيِّ رجل[5].

وأمّا (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾[6]. فـ (أيّ) وصلة للمنادى المعرّف وتكون مبنيّة على الضمّ ويتصل بها حرف التنبيه (الهاء) وجوبًا، ويقع بعدها ما هو بيانٌ لها، ويكون -سواءٌ أأعرب عطف بيان أم بدلاً أم نعتًا- مرفوعًا معربًا[7].

---

(1) النحاس، إعراب القرآن،: (24/2).
(2) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (150/1).
(3) المرجع السابق: (152/1).
(4) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (40/3).
(5) المرجع السابق: (45/3).
(6) سورة النساء، الآية: (1).
(7) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (44/3)، ابن هشام، مغني اللبيب: (109).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجيء (أيّ) الاستفهاميّة علمًا:

قال ابن جني: "وأنشدنا أبو علي:

وأسْـــماءُ مـــا أسْـــماءُ لَيْلَـــةَ أدْلَجَـــتْ إلَيَّ وأصْحابي بأيَّ وأيْنَما[1]

قال: فجرد (أيّ) من الاستفهام، ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث. وذلك أنه وضعها علمًا على الجهة التي حلتها"[2].

قد تخرج (أيّ) الاستفهاميّة عن كونها أداة استفهام فتصبح علمًا على شيء مُعين، كما هو الحال في البيت الذي أنشده أبو علي الفارسي على مسمع ابن جني، إذْ جعلها ابن جني اسم علم على الجهة التي حلتها المحبوبة، ودليل ذلك أنه منعها من الصرف للعملية والتأنيث.

"فأمّا قوله: (وأينما) فكذلك أيضًا، غير أن لك في (أينما)، وجهين:

أحدهما: أن تكون الفتحة هي التي تكون في موضع جر ما لا ينصرف، لأنه جعله علمًا للبقعة أيضًا، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، وجعل (ما) زائدة بعدها للتوكيد.

والآخر أن تكون فتحة النون من (أينما) فتحة التركيب؛ ويضم (أين) إلى (ما) فيبنى الأول على الفتح، كما يجب في نحو: (حضرموت) و(بيت بيت) فإذا أنت فعلت ذلك قدرت في ألف (ما) فتحة ما لا ينصرف"[3] فهي على الوجهين ممنوعة من الصرف؛ لأنها علمٌ ومؤنثة أو لأنها علم ومركبة.

---

(1) تقدم تخريجه.

(2) ابن جني، الخصائص: (180/2).

(3) ابن جني، الخصائص : (180/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى الباحث أنّ (أيّ) قد تكون علمًا سواء أكانت شرطية أو استفهاميّة شريطة أن تكون علمًا على مؤنث، ولم يقصد لفظها؛ فإن قُصد لفظها فهي مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة على الحكاية بحركات مقدرة.

وقد ذكر النحويون أن الكلمة إذا قُصد لفظها، أصبحت علمًا على معناها، فإن كان مسماها مؤنثًا منعت من الصرف للعلمية والتأنيث. قال المبرد: "وكذلك (ضرب) إن رأيته قلت: هذا ضرب مكتوبًا، فاعلم إذا جعلت حرفًا فإن جعلته اسمًا مكتوبًا لكلمة ما لم تصرف"[1]. وبيّن أن الكلمات مثل (ليت ولعل) إذا أصبحت علمًا على معناها فإنها لا تصرف[2].

وذكر الرضي أن الكلمة إذا قُصد لفظها فإنها تصبح علمًا ... وهو منقول؛ لأنه نُقل من مدلول هو المعنى إلى مدلول آخر هو اللفظ (العلم الاتفاقيّ)[3].

وبيّن السيوطي أن "صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها مبنيان على المعنى"[4]. فإذا كانت الكلمة مسماها مؤنث فإنها تمنع من الصرف؛ لذا فإن كلمة (أيّ، وأينما) في الشاهد الذي أورده أبو علي الفارسي ممنوعة من الصرف لأنها أطلقت علمًا على الجهة، وبيّن أنّ (أينما) يجوز فيها وجهان بقوله: والمعنى الثاني عشر القسم كقول الشاعر:

بـاللهِ يـا ظَبْيَـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لـي لَيْلايَ مِنْكُنَّ أم لَيْلَى مِنْ البَشَرِ[5]

---

(1) المبرد، المقتضب: (42/4).

(2) ينظر: المرجع السابق: (42/4)، والصبان، حاشية الصبان: (196/4).

(3) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (255/3).

(4) السيوطي، همع الهوامع: (111/1).

(5) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه: (168)، والإنصاف: (256)، شرح التصريح: (298/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1223).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمعنى الثالث عشر أن تكون بمعنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾[1]؛

أي: إلي[2].

(الباء)

هي أداة من الأدوات النحوية المكونة من حرف واحد ولا تكون إلا حرف جرّ أصليّ أو زائد، فإن كانت حرف جرّ أصلي فإنها تحتاج إلى مُتعلّق، وتأتي لمعانٍ أبرزها : الألصاق، وهو المعنى الأصلي لها، نحو: "أمسكت الحبل بيدي"، وثانيها التعدية، نحو: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ ﴾[3]، وثالثها الاستعانة نحو: (كتبت بالقلم)، ورابعها: التعليل، نحو: ﴿ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾[4]، وخامسها المصاحبة، كقوله تعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ ﴾[5]، وسادسها الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ ﴾[6]، وسابعها البدل، كقوله الحماسي:

---

[1] سورة يوسف، الآية: (100).

[2] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (22/9)،المرادي، الجنى الداني: (36)، ابن هشام، مغني اللبيب: (137).

[3] سورة البقرة، الآية: (17).

[4] سورة البقرة، الآية: (54).

[5] سورة هود، الآية: (48).

[6] سورة آل عمران، الآية: (123).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الأَغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا[1]

وثامنها: المقابلة والعوض، نحو: اشتريت الفرس بألف. وتاسعها: المجاوزة، كقوله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾[2]. وعاشرها: الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾[3]. والمعنى الحادي عشر: التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[4].

توجيه الباء في قوله تعالى: ﴿ بِٱلْيَمِينِ ﴾:

ذكر ابن جني ثلاثة معانٍ يحتملها لفظ (اليمين) في قوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾[5]. أولها: خلاف الشمال، وثانيها القوة، وثالثها قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[6]، وذلك في قوله: "وحدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين قال: في قول الله تعالى

---

[1] الشاهد لقريط بن أنيف العنبري، وهو من شواهد: الخزانة: (37/3)، ولسان العرب، مادة: (ركب)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم : (2922).

[2] سورة الفرقان، الآية (59).

[3] سورة آل عمران، الآية: (75).

[4] سورة الإنسان، الآية: (6).

[5] سورة الصافات، الآية: (93).

[6] سورة الأنبياء، الآية: (57).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِٱلْيَمِينِ ﴾[1]، ثلاثة أقوال: أحدهما: باليمين التي هي خلاف الشمال. والآخر باليمين التي هي القوة. والثالث باليمين التي هي قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾"[2].

ثم فسّر (اليمين) من قوله تعالى: ﴿ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾(3) بما فسّر به (اليمين)، ثمّ وجّه الباء في (بيمينه) وفق كل معنى من المعاني الثلاثة، قال: "فإن جعلت يمينه من قوله تعالى: ﴿ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ هي الجارحة مجازًا وتشبيها كانت الباء ظرفًا أي مطويات في يمينه وتحت يمينه، وإن جعلتها القوة لم تكن الباء ظرفًا لكنها تكون حرفًا معناه الإلصاق والاستعانة به على التشبيه بما يستعان به كقولهم: ضرب بالسيف، وقطع بالسكين، وحفر بالفأس، هذا هو المعنى الظاهر وإن كان غيره جائزًا على التشبيه والسعة"[4].

لقد جعل ابن جني (الباء) ظرفية إذا كانت (اليمين) بمعنى الجارحة مجازًا وتشبيهًا[5]، فإن جُعلت (اليمين) بمعنى القوة، فالباء تفيد معنيين الإلصاق أو الاستعانة، وقد ذهب الفراء إلى أنها بمعنى (في)، أي: الظرفية، قال "كأنه قال والسماوات في يمينه"[6]، وتابعه الأخفش على ذلك، فقال (بيمينه) أي: "في قدرته"[1]، غير أنّ الفراء جعل

---

(1) سورة الصافات، الآية: (93).

(2) ابن جني، الخصائص: (250/3)، سورة الأنبياء، الآية: (57).

(3) سورة الزمر، الآية: (67).

(4) ابن جني، الخصائص: (249/3).

(5) ذكر ابن جني عبارة (مجازًا وتشبيهًا) احترازًا من إثبات (اليد) لله تعالى جاريًا على مذهبه المعتزلي.

(6) الفراء، معاني القرآن: (425/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(الباء) مفيدة للظرفية سواء أكانت (اليمين) بمعنى الجارحة أو بمعنى القوة، يُفهم ذلك من قوله (في يمينه)، إذْ إنّ (اليمين) من المُشترك، على حين جعل الأخفش معنى الظرفية خاصًا بالباء إذا كانت بمعنى (القدرة) ليس غير، يفهم ذلك من قوله: (في قدرته)، وهي على هذا تفيد الظرفية المجازيّة، وعند الفراء تفيد الظرفية المجازية-إن كانت بمعنى القدرة (أي اليمين)، والظرفيّة الحقيقيّة إذا كانت بمعنى الجارحة، وبذا يكون ابن جني قد خالف الفراء في كون (الباء) عنده تفيد الإلصاق أو الاستعانة إذا كانت بمعنى القوة لا غير، وتفيد الظرفية إذا كانت بمعنى الجارحة خاصةً، وقد خالف ابن جني الأخفش أيضًا في كون الباء تفيد الظرفيّة إذا كانت بمعنى الجارحة وحسبُ، على حين أنها عند الأخفش تفيد الظرفية إذا كانت بمعنى القدرة.

ويرى الباحث أنّ لفظ (اليمين) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ يراد بها اليد اليمنى حقيقة، ولا داعي للعدول عن الحقيقة إلى المجاز، وإذا كان ذلك كذلك -فإنّ الباء تفيد الاستعانة أو الظرفية الحقيقية في الآية السابقة.

وتعدّد معاني حرف الجرّ (الباء) إنما هو على مذهب الكوفيين والجمهور الذين يقولون بـــ (بتناوب حروف الجر)، وأمّا على مذهب البصريين، فالباء هنا لا تفيد إلا معنى واحدًا هو الإلصاق؛ فإن أدت معنى غيره فهذا من باب [التضمين] لا [التناوب].

---

(1) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعي، معاني القرآن، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمـــين الورد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م: (674/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ذكر سيبويه أن أصل معنى الباء هو الإلصاق. قال: "و(باء) الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إيّاه بالسوط. فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله"[1].

(سوى)

فيها أربع لغات، أولها فتح السين مع القصر، وثانيها كسرها مع القصر، وهما المشهورتان، وثالثها كسر السين مع المدّ، ورابعها ضم السين مع القصر[2]. وقد فصل الزجاجي هذه اللغات فقال: "فإذا كانت مصدرًا كانت ممدودة، وإذا كانت اسمًا مدت وقصرت، وإذا كانت ظرفًا كانت بمنزلة وسط، وإذا كانت اسمًا كانت بمعنى غير"[3].

وثمة خلاف في استعمالها وإعرابها؛ فالبصريون على أنها لا تستعمل إلا ظرفًا، والكوفيون على أنها تأتي ظرفًا وغير ظرف استنادًا إلى ما جاء من المسموع كقول الشاعر:

تَجَـانَفُ مِـنْ جَـوِّ اليَمَامَـةِ نَـاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسوَائِكَا[4]

وقال آخر:

ولا يَنْطِقِ المَكْرُوه مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سِوَائِنَا[5]

---

(1) سيبويه، الكتاب: (217/4).

(2) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (122/2).

(3) الزجاجي، حروف المعاني: (25).

(4) الشاهد للأعشى في ديوانه: (89)، وسيبويه: (13/1)، لسان العرب، مادة: (سوا)ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد، رقم: (1858).

(5) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (39) الشاهد للمرار بن سلامة العجلي في سيبويه: (13/1)، والدرر:(167/1)، والخزانة: (37/3) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد، رقم: (2923).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ذكر سيبويه في حديثه عن (سوى) أنها لا تكون إلاّ ظرفًا غير أن فيها معنى الاستثناء، قال: "وأمّا (أتاني القومُ سواك)، فزعم الخليل –رحمه الله– أن هذا كقولك (أتاني القوم مكانك) إلا أن في (سواك) معنى الاستثناء"[1].

وصرح في موضع آخر أنها لا تكون اسمًا (غير ظرف) إلا في الشعر، قال: "ومن ذلك أيضًا: هذا سَواءك؛ وهذا رجل سَواءك، فهذا بمنزلة (مكانك) إذا جعلته في معنى (بدلك) ولا يكون اسمًا إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة (غير)"[2].

ثم ذكر شاهدين على مجيء (سوى) غير ظرف سبق ذكرهما في هذا الموضوع.

ويرى الباحث أن (سوى) تأتي في موضعين أحدهما لا يكون العامل مفتقرًا إليها، والآخر يطلبها فاعلاً أو مفعولاً أو مجرورًا أو غير ذلك؛ فإن كان العامل مفتقرًا إليها كأنْ تكون فاعلاً مثلاً فهي اسم مجرد على الظرفية، وإلا فهي ظرف دال على المكان.

المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني

(سوى) بين الاسمية الخالصة والظرفية:

قال ابن جني: "فأما قول الهذلي:

فَلَمْ يَبْقَ منْهَا سوَى هَامد وغيرُ الثُمَام وغَيْرُ النُّوَى[3]

---

(1) سيبويه، الكتاب: (350/2).

(2) سيبويه، الكتاب: (407/1).

(3) الشاهد ينسب للهذلي، وهومن شواهد: الخصائص: (369/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ففيه قولان: أحدهما أن يكون في (يبقَ) ضمير فاعل من بعض ما تقدم، كذا قال أبو علي رحمه الله. والآخر أنه استعمل (سوى) للضرورة اسمًا فرفعه. وكأن هذا أقوى؛ لأن بعده: "وغير الثمام وغير النؤى" وكأنه قال: ولم يبق منها غير هامد"[1].

ذكر ابن جني قولين في (سوى) في الشاهد السابق أولها أن (سوى) ظرف، وعامل (يبق) ضمير مفهوم مما تقدم. ونسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي وثانيهما أن (سوى) فاعل للفعل (يبق)، قد خرجت عن الظرفية للضرورة، فهي عند أبي علي لا تكون إلاّ ظرفًا -ولو بتأويل- وعند ابن جني يجوز أن تكون ظرفًا لضرورة الشعر ولأن السياق يستدعي ذلك، وعليه فإن أبا عليّ إلى رأي البصريين[2]، أميل منه إلى رأي الكوفيين[3]، أمّا ابن جني فلا يمتنع عنده مجيئها ظرفًا إذا اجتمع أمران ضرورة شعر ودلالة سياق.

(لا) الزائدة

تأتي (لا) على ثلاثة أوجه: (لا) النافية، و(لا) الناهية، و(لا) الزائدة. فأمّا (لا) النافية فأقسامها خمسة الأول: لا (التبرئة)، وفي عملها خلاف، فهي عاملة عمل (إن) واسمها إذا كان مفردًا -مبنيّ على ما ينصب به وهذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الكسائي والزجاج والسيرافي إلى أنه معرب وهو رأي جمهور الكوفيين[4]، والثاني: العاملة عمل ليس، وينبغي أن يكون اسمها وخَبرها نكرتين، كقول الشاعر:

---

(1) ابن جني، الخصائص: (369/2).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب: (350/2)، (407/1)، والمبرد، المقتضب: (349/4)، وابن السراج، الأصول في النحو: (284/1).

(3) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (39).

(4) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م.: (76-77)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (53)، والمرادي، الجنى الداني: (291).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تَعَـزَّ فَـلا شَـيءٌ عَلَـى الأَرْضِ بَاقِيَـا وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

وأنكر المبرد[2] والأخفش أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)[3]، وذهب ابن جني إلى جواز عملها في المعارف، كقول الشاعر:

وَحَلَّـتْ سَـوَادَ القَلْـبِ لا أَنَـا بَاغِيَـا سِوَاهَا وَلا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[4]

وذكر ابن الشجري ذلك في تعليقه على الشاهد السابق[5]، والثالث: العاطفة، وتعمل العطف بشروط ثلاثة؛ أحدها: أن يتقدمها إثبات، نحو: جاء زيد لا عمرو، أو أمر، نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا، أو نداء، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. وثانيها: ألا تقترن بعاطف، وقيل في نحو: جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف (بل) وأمّا (لا) فردّ لما قبلها، فهي زائدة كما ذكر السيوطي[6]. وثالثها: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز عندهم: جاءني رجلٌ لا زيد(7). والرابع: أن تكون جوابًا مناقضًا لـ (نَعَمْ)، وتحذف الجملة بعدها كثيرًا كقولك أجاءك زيد؟ فيقول: لا، أي: لا لم يجئ. وقيل أنها نائبة مناب جملة، وهو رأي أبي بكر بن محمد بن طلحة الأشبيلي[8].

---

(1) الشاهد بلا نسبة في : ابن عقيل: (296/1)، والدرر: (97/1)، والأشموني: (253/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3199) .

(2) ينظر: المبرد، المقتضب: (359/4).

(3) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (293).

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (293) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه: (285)، وهو من شواهد: ابن عقيل: (270/1)، أمالي ابن الشجري: (282/1)، الخزانة: (31/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (3171).

(5) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (431/1).

(6) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (257/5).

(7) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (318).

(8) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (296).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والخامس: أن تكون غير ذلك نحو قول تعالى: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾[1]، والوجه الثاني من وجوه (لا) أن تكون ناهية، وهي التي تجزم الفعل المضارع الواقع بعدها[2]. وتخلصه للاستقبال نحو: قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ﴾[3]، وتأتي للدعاء أيضًا؛ كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[4]. والوجه الثالث أن تكون (لا) زائدة، ولها ثلاثة أقسام: الأول: أن تكون زيادتها من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زاد، فهي تفيد معنى النفي؛ لذا عُدت زائدة من جهة اللفظ وحسب[5]. وجعلها بعض الكوفيين في هذا المقام اسمًا بمعنى غير، قال ابن الشجري: "وذهب بعض الكوفيين في قولهم: غضبتُ من لا شيء، وخرجت بلا زاد، يريدون من غير شيء، وبغير زاد، إلى أن (لا) اسمٌ لدخول الخافض عليها"[6]، ونقل هذا القول عنهم أيضًا المرادي[7].

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو. وصفة كقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[8]، وضعف بعض النحويين زيادتها في نحو ما قام زيدٌ ولا عمرو، وذلك لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وقال

---

(1) ينظر: ابن هشام، المغني: (319)، سورة يس، الآية: (40).

(2) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (300)، وابن هشام، مغني اللبيب: (323).

(3) سورة القصص، الآية: (7).

(4) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (300)، والسيوطي، همع الهوامع: (310/4)، سورة البقرة، الآية: (286).

(5) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (300).

(6) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (539/2).

(7) ينظر: المرداي، الجنى الداني: (301).

(8) سورة الفاتحة، الآية (7).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بعضهم: لأن العامل مقدّر بعد العاطف[1]. وأرى أن من جعل العامل مقدّرًا في مثل هذا المثال، جعل (لا) عاطفة جملة على جملة. والثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه، بل يعتمد فيه على السماع، كقول الشاعر:

تَـــذَكَرْتُ لَيْلَـــى فَـــاعْتَرَتْنِي صَـــبابَةٌ وكَادَ ضميرُ القَلْبِ لا يتقطّعْ[2]

مجيء (لا) اسمًا :

قال ابن جني: " وقال الآخر -أنشدناه أبو علي:

أبى جُـودُهُ لا البخـل واسـتعجلت بـه نَعَمْ مِن فتى لا يمنع الجوعَ قاتِلَهْ[3]

يروى بنصب (البخلَ) وجره. فمن نصبه فعلى ضربين: أحدهما أن يكون بدلاً من (لا)، لأن (لا) موضوعة للبخل، فكأنه قال: أبى جودهُ البخْل، والآخر أن تكون (لا) زائدة حتى كأنه قال: أبى جوده البخل لا على البدل لكن على زيادة (لا). والوجه هو الأول؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم، ونعم لا تزاد، فكذلك ينبغي أن تكون (لا) ههنا غير زائدة. والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضًا لجري ذكر (لا) في مقابلة (نعم) وإن جاز لـــ (لا) أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله:

لَوْ لَـمْ تَكُـنْ غَطَفَـانُ لا ذُنُـوبَ لَهَـا إذاً لامتْ ذُوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا[4]

كان كالاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز"[1]، يرى ابن جني أن (لا) في الشاهد السابق تحتمل -على رواية نصب (البخل)- وجهين: الأول: أن تكون (لا) اسمًا

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (262/5).

[2] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (302) ولم أجد الشاهد إلا في الجنى الداني، في الصفحة نفسها.

[3] الشاهد بلا نسبة، وهو من شواهد: الخصائص: (35/2)، اللباب في علل البناء والأعراب: (245/1)، لسان العرب، مادة: (نعم).

[4] الشاهد للفرزدق في ديوانه: (230/1)، وهو من شواهد: الدرر: (127/1)، والخزانـــه: (87/2)، ينظـــر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (1158).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و(البخل) بدلاً منها، وأوّل قول الشاعر بقوله: (أبي جوده البخل)، والثاني: أن تكون (لا) زائدة، كأنه قال: أبى جوده البخل) لا على البدل.

واختار ابن جني القول الأول، وهو أن تكون (لا) اسمًا واقعًا مبدلاً منه و(البخل) بدلاً من (لا). واحتج على صحة مذهب من قال بزيادة (لا) فجيء بـــ (نعم) في مقابلتها في البيت الذي أنشده الأخفش؛ إذ جاءت (لا) النافية للجنس زائدة في قوله (لا ذنوب لها) من حيث المعنى مع بقاء عملها، فالأولى زيادتها، وهي غير عاملة كما في الشاهد (أبى جوده لا البخل). قال الرضي بعد ذكر الشاهد (لو لم تكن غطفان): فـــ (لا) زائدة، وقد اعتبرت فَبُني الاسم لها، فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها"[2]، وقد جعل الرضي زيادتها مع بناء الاسم معها من القليل وجعله السيوطي من النادر[3].

ويرى الباحث أنّ اختيار ابن جني هو الأولى؛ لأن (لا) حرف من حروف المعاني، والأصل في حروف المعاني ألاّ تكون زائدة؛ لأنه جيء بها لمعنى.

ويقوي اختيار ابن جني في كون (لا) اسمًا مجيء هذا الشاهد برواية أخرى هي جرّ (البخل). قال ابن جني: "ومن جره فقال (لا البخل) فبإضافة (لا) إليه؛ لأن (لا) كما تكون للبخل قد تكون للجود أيضًا، ألا ترى أنه لو قال إنسان: لا تطعم الناس، ولا تقرِ الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت: (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعًا أضيفت إلى البخل؛ لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص (2/35-36).

[2] الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (2/158)، والسيوطي، همع الهوامع: (2/103).

[3] ينظر: المرجع السابق والصفحة نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الضدين"[1]، فهي في رواية الجرّ لا تكون إلا اسمًا مضافًا. فحملها على كونها اسمًا و(البخل) بدلاً منها في رواية النصب أقوى من حملها على أن تكون حرفًا زائدًا.

(ليس)

يرى الجمهور أن (ليس) فعل لا يتصرف، لاتصالها بضمائر الرفع البارزة، وبتاء التأنيث[2]، وذهب ابن السراج[3] والفارسي -في أحد قوليه- وابن شقير إلى أنها حرف[4]، وهو مذهب للكوفيين[5]. ويرى المرادي أن حرفيتها تتعين إذا وجدت بغير خاصية من خصائص الأفعال، وحدد ذلك بدخولها على الجملة الفعلية، مستشهدًا عليها بقول الشاعر:

تَهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيسَ يَعْصِمُهَا إلاّ ابتدارٌ إلى مَوتٍ بأَسْيَافِ[6]

وجعل النحويون (ليس) أربعة أقسام:

الأول: أن تكون من أخوات (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر، والثاني: أن تكون من أدوات الاستثناء، وهنا يجب نصب المستثنى بها، نحو: قام القوم ليس زيدًا، والثالث: أن تكون مهملة غير عاملة، نحو: ليس الطيب إلاّ المسكُ، والرابع: أن تكون حرفًا عاطفًا على مذهب الكوفيين[7]، واستشهد الكوفيون على كونها عاطفة بقول الشاعر:

---

[1] ابن جني، الخصائص: (36/2).

[2] ينظر: الجنى الداني: (493)، والسيوطي، همع الهوامع: (77/2).

[3] ما ذكره المرادي مخالف لما جاء في أصول ابن السراج، ذكر أنها فعل لا حرف: (82/1).

[4] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (494)، وابن هشام، مغني اللبيب: (387).

[5] ينظر: المالقي، رصف المباني: (368)، والمرادي، الجنى الداني: (398).

[6] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (494)، الشاهد لم أجده إلا في الجنى الداني في الصفحة نفسها.

[7] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (498)، ابن هشام، مغني اللبيب: (390).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أَيْـــنَ المَفَـــرُّ والإلَـــهُ الطَّالِـــبُ والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[1]

واختلفوا في (ليس) أهي لنفي الحال أم الاستقبال أو هي للنفي مطلقًا؟ فمذهب سيبويه أنها للنفي مطلقًا، نحو: ليس خلق الله مثله[2]، ومذهب المبرد جواز نفي المستقبل بها[3]. ونقل ابن فلاح عن أكثر النحويين: "أنها مخصوصة بنفي الحال، فلا يجوز وقوع المستقبل خبرًا لها، فلا يقال: ليس زيدٌ قائمًا غدًا"[4].

ويرى الباحث أن (ليس) للنفي مطلقًا من غير تقييد بزمن بعينه إلا إذا وجد في السياق ما يقيّدها بزمن؛ وذلك لأن (ما) التي هي فرع عنها لم يجمع النحويون على كونها خاصة بنفي الحال؛ فإذا كان هذا شأن الفرع فمن باب أولى أن يكون التصرف في الأصل (ليس) أقوى وأكثر.

عمل (ليس) في الظرف:

قال ابن جني: " فإن قلت: فكيف يجوز أن تعمل في الظرف وليس فيها تقدير؟ قيل: جاز لك فيها، من حيث أن ترفع وتنصب، وكانت على مثال الفعل فكما عملت الرفع والنصب، وإن عريت من معنى الحدث، كذلك أيضًا تنصب الظرف لفظًا كما عملت الرفع والنصب لفظًا ولأنها على وزن الفعل وعلى ذلك وجه أبو علي قول الله سبحانه: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ

---

[1] الشاهد لنفيل بن حبيب الحميري، وهو من شواهد: العيني: (123/4)، والدرر: (190/2)، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (117).

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (233/4).

[3] ينظر: المبرد، المقتضب: (87/4).

[4] ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (2000م: (44/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1]، لأنه أجاز في نصب (يوم) ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون متعلقًا بنفس (ليس) من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي. وقال أبو علي رحمه الله يومًا: الظرف يتعلق بالوهم مثلاً[2].

يرى جمهور النحويين أن (ليس) لا تدل إلا على الزمان، فهي فعل مجرد من الحدث[3]، وذهب ابن يعيش إلى أنها أفعال لفظية لا حقيقية؛ لذا فهي لا تدل على الحدث، ولذلك أيضًا سميت (ناقصة)[4]، وقال ابن الأنباري: "وأما قولهم إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالاً لدلت على المصدر قلنا: هذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه أفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى تسمى أفعال العبارة"[5]. وقال الرضي: إنها تدل على مطلق الحدث؛ لذلك فهي تنصب الظروف[6]. وحكى السيوطي أنها لا تدل على الحدث عند المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين وغيرهم، ويرى هو أنها تدل على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال[7].

والقضية التي ناقشها ابن جني، وهي تعلق الظرف بها مع عدم دلالتها على الحدث، مرتبطة بمسألة دلالتها على الحدث، فالذين جعلوا (ليس) دالة على الحدث أو مطلق الحدث كالرضي أجاز أن يتعلق بها شبه الجملة[8]. وأمّا الذين قالوا بعدم دلالتها على الحدث فقد

---

(1) سورة هود، الآية: (8).
(2) ابن جني، الخصائص: (400/2).
(3) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (234/1).
(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (89/7).
(5) ابن الأنباري، أسرار العربية: (131).
(6) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (201/4).
(7) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (74/2).
(8) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (201/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انقسموا فريقين منهم من أجاز أن يتعلق الظرف بها كابن جني، وقد علّل ذلك بأن نصبها للظرف هو كرفعها للاسم ونصبها للخبرلفظًا؛ إذْ جاءت على صورة الفعل من حيث الوزن وأما الذين منعوا عملها في الحال فقد منعوا عملها في شبه الجملة قياسًا على عدم عملها في الحال[1]. وقد ذهب أبو علي الفارسي أيضًا إلى جواز تعلق الظرف (يوم) في الآية السابقة بـــ (ليس)؛ لمجيئها على صورة الأفعال؛ ولأن الظرف يتعلق بالوهم فيتساهل فيه أكثر مما يتساهل في غيره مما هو ليس بظرف. وذكر صاحب الهمع أن أبا علي الفارسي تردد في كون ظرف الزمان يتعلق بـــ (ليس)[2]، وربما يدل اختلاف ما نقله السيوطي عمّا حكاه ابن جني –على أن لأبي علي مذهبين في هذه المسألة المنع والجواز، غير أن الباحث يرى أن ما نقله ابن جني أكثر دقة مما نُقل عن السيوطي، وذلك لأن ابن جني كان ملازمًا لأبي علي، فلو كان له مذهبان متناقضان في هذه المسألة لحكاهما ابن جني.

ويرى الباحث جواز تعلق شبه الجملة بها لمجيئها على زنة الأفعال، وإن كانت لا تدل على حدث.

(ما)

(ما) قسمان أحدهما حرف والآخر اسم، أمّا (ما) حرفًا فتكون نافية –عاملة وغير عاملة–، ومصدرية –زمانية وغير زمانية، وزائدة، كافة وغير كافة، وغير الكافة هي التي يؤتى بها لمجرد التوكيد، وأمّا الكافة فالداخلة على(إنّ) وأخواتها، و(ربّ)، وكاف التشبيه، وقلّ وكثر، ويدخل تحت الكافة (ما) التي تكون عوضًا، والتي تكون منبهةً –للتعظيم أو التهويل أو التحقير–.

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (2/74-75).

[2] ينظر: المرجع السابق: (2/75).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر بعض النحويين أنّ من أنواع الزائدة (ما) المهيئة، وهي الداخلة على (إنّ) وأخواتها و(رُبّ) إذا وليها الفعل، والحقّ أنها نوع من أنواع الكافة، فكلّ مهيئة كافة ولا ينعكس[1]. وزاد ابن الشجري نوعًا آخر هو (ما) المتغيّرة، وهي عنده الداخلة على (لوما) وما شابهها، وسمّاها (المغيّرة)؛ لأنها تنقل الحرف من نوع إلى نوع آخر، وبالتالي تنقله من معنى إلى معنى فـ (لوما) في الأصل كانت (لو) تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، فلمّا دخلت عليها (ما) أصبحت دالة على امتناع الجواب لوجود الشرط؛ أو أنها نقلت (لو) من كونها حرف امتناع لامتناع إلى كونها حرف تخضيض، كقوله تعالى: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[2]. وجعل سيبويه (ما) الزائدة الواقعة في (إنما) و(حيثما) الشرطيتين لازمةً لهما[3].

وأمّا (ما) الاسميّة فتأتي استفهامية وشرطية وموصولية وتعجبية ونكرة موصوفة وغير موصوفة، وجعلها ابن هشام ثلاثة أقسام، ثم ذكر ما يندرج تحت كل قسم، فأجمل هذه الأقسام في: (ما) المعرفة، و(ما) النكرة المجردة، و(ما) النكرة المضمنة معنى الحرف[4].

ومن أقسام (ما) التي تناولها أبو علي الفارسي وابن جني (ما) الواقعة عوضًا عن (كان)، وكان الحديث حول عامل الرفع وعامل النصب في اسم كان وخبرها.

---

(1) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (322-335)، وابن هشام، مغني اللبيب: (399-407).

(2) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (586/2)، سورة الحجر، الآية: (7).

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (56/3).

(4) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب: (390-398).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العامل في اسم كان وخبرها بعد حذفها بعوض:

من أحكام (كان) جواز حذفها وحدها، والتعويض عنها بـــ (ما) الزائدة، وللنحاة شاهد مشهور على هذه المسألة هو قول الشاعر:

أَبَـــا خُراشَـــةَ أَمَّـــا أَنْـــتَ ذَا نَفَـــرٍ فإنَّ قَوْمِي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

وقد ذكر ابن جني هذا الشاهد، ونقل قول النحويين فيه[2]. إذْ يرون أنّ (كان) محذوفة من هذا التركيب (أمّا أنت ذا نفر)، ومعوضٌ عنها بـــ (ما) الزائدة؛ فأصل هذا التركيب عندهم هو: (لأن كنت ذا نفر) ثم حذفت (كان) وعوض عنها بـــ (ما)، ثم انفصل اسم كان (التاء) بعد إذ كان متصلاً بها فأصبح (أنت)؛ لأن (التاء) لا تكون ضميرًا منفصلاً، إنّما الضمير المنفصل الذي يؤدي معناها هو (أنت). فـــ (أمّا) عندهم هي (أن) المصدرية و(ما) العوض، وموقع المصدر المؤول هو الجر بلام محذوفة، والتقدير (لأن كنت).

فتساءل ابن جني عن العامل في اسم كان وخبرها بعد حذفها، قال: "فإن قلت: بم ارتفع وانتصب (أنت منطلقًا)؟ قيل: بـــ (ما)؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه. من ذلك الظرف إذا تعلق بالمحذوف فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه، ويعمل ما كان يعمله: من نصبه الحال والظرف. وعلى ذلك صار قوله: (فاه إلى فيّ) من قوله (كلمّته فاه إلى فيّ) ضامنًا للضمير الذي كان في (جاعلاً) لمّا عاقبه. الطريق واضحة فيه متلئبة.

---

[1] الشاهد للعباس بن مرداس في ديوانه : (128)، وهـــو مـــن شـــواهد: ســـيبويه والشـــمنتري: (148/1)، والخزانة: (80/2)، والعيني: (55/2)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم : (1547) .

[2] ينظر: ابن جني، الخصائص: (381/2)، والسيوطي، همع الهوامع: (106/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى ابن جني أن (ما) التي جيء بها عوضًا عن (كان) بعد حذفها هي التي رفعت الاسم ونصبت الخبر، وذلك لأنها مُعاقبة لكان، ثم علّل هذا الرأي مُبينًا أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه. ودلّل على ذلك بـــ (الظرف) المتعلق بمحذوف، فإنه يتضمّن الضمير الذي كان فيه، ويعمل ما كان يعمله من نصب الحال والظرف. وذكر مثالاً على ذلك هو أن (فاه إلى فيّ) من قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) قد انتقل الفاعل المستقر في معمولها المحذوف (جاعلاً) إلى الجار والمجرور فصار الضمير (أنا) المستتر قبلُ في (جاعلاً) مستترًا الآن في شبه الجملة (فاه إلى فيّ).

ومسألة انتقال الضمير من متعلقه إلى شبه الجملة وارتفاع ما بعدها بها، كما في قولهم (في الدار زيد)، إنّما هي مسألة خلافية إذ يرى الكوفيون أن (زيد) مرفوع بـــ (في الدار)، وأمّا البصريون فعلى أنه مرفوع بالابتداء[1].

وأما كون الجار والمجرور والظرف يعمل في الحال فهذه مسألة قال بها جمهور النحويين. قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته. وذلك قولك: فيها عبدالله قائمًا... فصار قولك (فيها) كقولك: استقرّ عبد الله"[2].

وقد حاول ابن جني أن يقيس عمل (ما) التي جيء به عوضًا عن (كان) المحذوفة على الظرف الذي ينتقل الضمير من عامله إليه بعد حذف هذا العامل.

---

[1] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (6).

[2] سيبويه، الكتاب: (2/88-89).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومعلوم أن ابن جني -تبعًا لشيخه أبي علي- يجعل شبه الجملة هي الخبر في مثل قولنا (زيد في الدار)، وذلك حملاً على الظاهر، وكأنها سدت مسدّ متعلقها المحذوف[1]؛ لذا فإنه جعل-هنا- (ما) العوض هي العامل في اسم كان وخبرها بعدها حذفها.

وأمّا في مسألة (ما) العوض فإن كثيرًا من النحويين يعدّون (أمّا) أداة مركبة من (أن) المصدرية و(ما) العوض، وبيّن سيبويه أنّ (ما) جيء به حتى لا يكون ثمة إجحافٌ في حذف الفعل دون ذكر ما هو عوضٌ منه. قال: "ومن ذلك قول العرب: أمّا أنت منطلقًا انطلقت معك ... فإنّما هي (أنْ) ضُمّت إليها (ما)، وهي (ما) التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضًا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضًا في الزنادقة، واليماني من الياء"[2].

فيفهم من كلام سيبويه أن (أمّا) أداة مركبة، وأن (ما) فيها توكيد وعوض، وأنها لازمة. وقول سيبويه في أول هذا الباب "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي"[3]. يدلّ على أن العامل في الاسمين (المرفوع والمنصوب) بعد (أمّا) هو الفعل المحذوف، وليس (ما) العوض، وقد أكّد ابن الشجري مذهب سيبويه في أن العامل هو (كان) المحذوفة بقوله: "وهذا الذي قد ذكره -أي سيبويه- من مجيء اسمين مرفوع ومنصوب بفعل مضمر، وإن لم يكثر، فإنه قد ورد كما ترى"[4].

---

[1] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (22/2).

[2] سيبويه، الكتاب: (293/1-294).

[3] سيبويه، الكتاب(290/1).

[4] ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (50/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر سيبويه أنه لو أظهرت (كان) المحذوفة لتحوّلت (أمّا) إلى (إمّا) المكونة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة لمجرد التوكيد، قال: "فإن أظهرت الفعل قلت: إمّا كنت منطلقًا انطلق، إنّما تريد: إنْ كنت منطلقًا انطلقت. فحذف الفعل لا يجوزها هنا كما لم يجُز ثمّ إظهاره"[1].

وحكى السيوطي إن المبرد أجاز إظهار (كان) مع وجود (ما)؛ لإنّ (ما) عنده ليست عوضًا بل هي زائدة للتوكيد، مخالفًا مذهب سيبويه الذي يمنع فيه إظهار الفعل مع (ما)[2]. ولم أجد هذا الرأي في (المتقضب)[3].

وجمهور النحويين لا يقولون بقول أبي علي الفارسي وابن جني في أن (ما) العوض هي العاملة في اسم كان وخبرها، بل يرون أن العمل لـ (كان) المحذوفة[4]. وقد أشار السيوطي والصبان لرأيهما هذا[5]، وهناك من يرى أن (كان) المحذوفة تامّةٌ والمنصوب حال[6]، ويرى الكوفيون أنّ (أمّا) في (أما كنت ذا نفر) ونحوه إنما هي (أن) الشرطية، و(ما) الزائدة؛ لأنهم يجيزون فتح همزة (إن) الشرطية، ويستدلون على شرطيّتها بوقوع (الفاء) في جوابها[7].

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين في أنّ (أمّا) في الشاهد (أما كنت ذا نفر) شرطية – أولى من مذهب البصريين لدخول (الفاء) في جوابها؛ ولأن فيه بُعدًا عن التكلف، لذا فإن

---

(1) سيبويه، الكتاب: (294/1).

(2) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (149/2)، والسيوطي، همع الهوامع: (106/2).

(3) ينظر: المبرد، المقتضب: (3/27-29).

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب: (294/1)، والمبرد، المقتضب: (28/3)، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (134/3)، وابن يعيش، شرح المفصل: (99/2)، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (149/2).

(5) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (244/1)، والسيوطي، همع الهوامع: (106/2).

(6) السيوطي، همع الهوامع: (106/2).

(7) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (149/2)، والصبان، حاشية الصبان: (244/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حديث ابن جني عن (ما) وعملها قائمة مقام (كان) المحذوفة لا يكون إلا على مذهب البصريين الذين يرون (أمّا) مكونة من (أن) المصدرية و(ما) العوض.

(مَنْ)

تأتي من على خمسة أوجه –وهي اسم في كل ذلك–: الأول: أن تكون شرطية، وهنا تستدعي فعل شرط وجواب شرط، كقوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[1]، والثاني: أن تكون استفهامية، كقوله تعالى:﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾[2]، وقد تفيد النفي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[3]، واشترط ابن مالك أن تتقدمها الواو إذا كانت كذلك[4]، وتعرب كل من (مَن) الشرطية والاستفهامية حسب موقعها في الجملة، والأصل فيهما أن يستعملا للعاقل، ولها حقّ الصدارة[5].

وتتركب (ذا) مع (مَن) الاستفهامية فتصبح (مَن ذا)، فيجعلون (مَن) مبتدأ و(ذا) اسمًا موصولاً خبرًا لها، ويجيز الكوفيون أن تكون (ذا) زائدة، و(مَن) في قوله (مَن ذا لقيت) مفعولاً به[6]. وقيل إنّ (ذا) في (من ذا) اسم إشارة[1]، والثالث: أن تكون نكرة موصوفة، كقول الشاعر:

---

[1] سورة النساء، الآية: (123).

[2] سورة طه، الآية: (49).

[3] سورة آل عمران، الآية: (135).

[4] ينظر: ابن الشجري، أمالي بن الشجري: (62/2)، (401/1)، (17/2)، وابن هشام، مغني اللبيب: (736).

[5] ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (341/4).

[6] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (736).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رُبَّ مَـــنْ أَنْضَـــجْتُ غَيْظًـــا قَلْبَـــهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[2]

ولذلك وُصفت بالنكرة كقوله: (مررتُ بمن مُعجبٍ لك، أو بما هو في منزلة النكرة كقول الشاعر:

فَكَفَى بِنَـا فَضْـلاً عَلَـى مَـنْ غَيرنَـا حبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[3]

فـ (غيرِ) جاءت صفة لِـ (مَنْ) وهي من الألفاظ الموغلة في الإبهام، لذا توصف بها النكرة. واشترط الكسائي لها حتى تكون موصوفة أن تقع بعد (رُبَّ)[4]، والرابع: أن تكون موصولية تؤدي معنى (الذي) أو (التي) ومثناهما وجمعهما، وتستعمل للعاقل، وتقتضي جملة بعدها تُسمى جملة صلة الموصول، مشتملة على رابط يربطها بِـ (مَن)[5]، وقد تستعمل لغير العاقل في ثلاث مسائل: الأولى: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، نحو قول الشاعر:

أَسربَ القَطَا هَـلْ مَـنْ يُعِيْـرُ جَنَاحَـهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ[6]

والثانية: أن يجتمع مع العاقل في ما وقعت عليه (مَن) نحو قوله تعالى: ﴿ كَمَن لَّا

---

(1) ينظر: المرداي، توضيح المقاصد والمسالك: (439/1).

(2) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو من شواهد: المفضليات (198)، والمغني: (432).

(3) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، ديوانه: (289)، ونسب في أمالي ابن الشجري إلى حسان بن ثابت في المجلس الرابع والسبعين وهو من شواهد سيبويه: (105/2)، ومجالس ثعلب: (273).

(4) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (441/2).

(5) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (439/1).

(6) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه: (137)، وهو من شواهد : العيني: (431/1)، والدرر: (69/1)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (926)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿ يُخَلَّقُ ﴾[1]. لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2]، والثالث: أن يقترن به عموم فُصل، نحو قوله تعالى:﴿ مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾[3]، و﴿ مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾، لاقترانها بالعاقل في عموم ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾[4]، والخامس: أن تكون زائدة، قال بذلك الكسائي، استنادًا إلى مذهب الكوفيين في جواز زيادة الأسماء، نحو قول الشاعر:

آل الزُّبيـرِ سَـنامُ المَجْـدِ قَـدْ عَلمـتْ ذاكَ العشيرةُ والأثرونُ مَنْ عَدَدَا[5]

فـ (مَن) زائدة بين اسم التفضيل والتمييز، وقيل إنّ (مَن) نكرة موصوفة، وعددًا مصدرٌ منصوبٌ على أنه مفعول مطلق وعامله محذوف، والتقدير مَن يعد عددًا، والجملة كلها صفة لمن[6].

ويرى الباحث أن الوجه الأخير لـ (مَن) وهو مجيئها زائدة شاذّ لا يقاس عليه؛ لأن (مَن) اسم، والأصل في الأسماء أن لا تكون زائدة.

عَوْد الضمير على (مَن):

قال ابن جني: "وأنشدوا:

---

[1] سورة النحل، الآية: (17).

[2] سورة الحج، الآية: (18).

[3] سورة النور، الآية: (45).

[4] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (1/147-150)، سورة النور، الآية: (44).

[5] الشاهد بلا نسبة في: السيوطي: (253)، والأزهية: (103)، والخزانة: (2/548)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (649).

[6] ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (3/65).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أخو الذئب يَعْوي والغرابُ ومَـنْ يَكُـنْ شَرِيكَيْه تَطْمَع نفسهُ كلَّ مَطْمَع[1]

أودع ضمير (من) في (يكن) على لفظ الإفراد وهو اسمها، وجاء بـ (شريكيه) خبر لـ (يكن) على معنى التثنية، فكأنه قال: و(أيّ اثنين) كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع. على هذا اللفظ أنشدنا أبو علي، وحكى المذهب فيه عن الكسائي أعني عود التثنية على لفظ (من) إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله: تطمع نفسه (ولم يقل تطمع أنفسهما) ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من المقلوب لم أرَ به بأسًا، حتى كأنه قال: ومن يكن شريكهما تطمع نفسه كل مطمع. وحسَّن ذلك شيئًا العلم بأنه إذا كانا شريكه كانا أيضًا شريكيه فشجع بهذا القدر على ما ركبه من القلب فاعرف ذلك"[2].

استعمل الشاعر (مَن) هنا اسم شرط، و(مَن) من ألفاظ العموم، لذا قد يعود الضمير عليها مفردًا أو مثنى أو جمعًا للمذكر أو المؤنث. واسم (مَن) هنا ضميرٌ مفردٌ مُستكنٌ في (يكن) عائدٌ على (مَن) حملاً على لفظها، وجاء خبرها (شريكيه) مثنى حملاً على معناها؛ لأن المقصود بها اثنان هما أخو الذئب والغراب. ثم عاد وحمل الضمير في متعلق (تطمع) على لفظ (مَن)، أي مفردًا. وهو الهاء في (نفس) والإشكال هنا في قوله (ومَن يكن شريكيه) فقد جعل اسم يكن ضميرًا مستترًا (مفردًا)، وخبرها مثنى، ثم عاد وجعل الضمير على لفظ (مَن) وهو الإفراد في قوله (نفسه). والأصل في الخبر أن يكون موافقًا للمبتدأ إفرادًا وتثنية وجمعًا، فكان ينبغي أن يقول (ومَن يكونا شريكيه ...) أو (ومن يكن شريكه) حملاً على لفظ (من)، غير أنه تارة حمل الكلام على لفظ (مَن) وتارة حمله على معناها؛ ممّا جعل خبر (يكن) مثنى

---

[1] الشاهد بلا نسبة، وهومن شواهد: الخصائص: (423/2).

[2] ابن جني، الخصائص: (423/2).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واسمها مفردًا، وهذا جعل ابن جني يجيز وجهًا آخر في البيت وهو أن يكون الكلام من المقلوب، كأن يقول: "ومَن يكن شريكهما).

ويرى الباحث أن القول بالمذهب الأول أولى مَن القول بالقلب؛ لأن حمل الضمير على اللفظ حينًا وعلى المعنى حينًا آخر قد ورد في القرآن الكريم في سياق واحد وهو جائز[1]. كقوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2]. فقد أعاد الضمير بصيغة المفرد في قوله: (مَن آمن) حملاً على لفظ من، ثم عاد -في السياق نفسه- وجعل الضمير جمعًا في قوله (فلهم ... ولا هم يحزنون) حملاً على معنى (مَن)، وكقوله تعالى: ﴿ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ﴾[3].

ففي قوله (مَن يأتِ) عاد الضمير على (مَن) مفردًا مذكرًا، حملاً على لفظها وفي قوله (يضاعف لها) عاد الضمير عليها مفردًا مؤنثًا حملاً على معنى (مَن)، وإذا ثبت اختلاف عَوْد الضمير مفردًا ومذكرًا والمرجع واحد في القرآن الكريم فلا يشك في فصاحة هذا الأسلوب وصحته، وهذا ما يراه الباحث، وهو أولى مِن القول بالقلب؛ لأن القلب خلاف الأصل.

---

[1] ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (63/3).

[2] سورة البقرة، الآية: (62).

[3] سورة الأحزاب، الآية: (30).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(ويكأنّ)

اختلف النحويون في هذه الأداة أهي بسيطة أم مركبة. أمّا القول ببساطتها فقد حكاه بعض المفسرين كابن عادل الذي ذكر فيها خمسة أقوال أحدها أنها بسيطة، قال" والخامس: أن (ويكأنّ) كلها كلمة مستقلة بسيطة، ومعناها (ألم ترَ) وربما نقل ذلك عن ابن عباس، ونقل الكسائي والفراء أنها بمعنى: أما ترى إلى صنع الله، قال الفراء هي كلمة تقرير"[1].

والحقّ أن القول بأنها كلمة بسيطة لم يقل به الكسائي والفراء، إنما قالوا: إنّ معناها هو (ألم تر)، أو هي كلمة تقرير[2]. والمعنى شيء غير الإعراب.

وأمّا من قالوا: إنها مركبة فقد اختلفوا في تركيبها على مذاهب: الأول: أنها مكونة من (ويْ) وهي اسم فعل يدل على التعجب، و(كأنّ) وهي هنا تفيد اليقين لا الشك، والكاف للتشبيه، وهو قول الخليل وسيبويه[3]. واستشهد سيبويه على ذلك بقول الشاعر:

وي كَأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِر يَعِش عَيْشَ ضُرِ[4]

والثاني: أنها مركبة من(وي) اسم فعل بمعنى أعجب، و(الكاف) وهي حرف دالة على الخطاب. و(أنّ) المصدرية الناصبة للاسم، وهو مذهب بعض النحويين[5]، وحكى هذا المذهب عن الأخفش[6].

---

(1) ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م: (299/15).

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن: (312/2)، والزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1994م: (397/4).

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب: (154/2).

(4) البيت لزيد بن عمر بن نفيل القرشي، وقيل: لنبيه بن الحجاج وهو من شواهد: سيبويه (155/2)، وابن يعيش، شرح المفصل: (76/4).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (195/4).

(6) ينظر: المرادي، الجنى الداني: (353).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والثالث: أنها مركبة من (ويك) وأصلها ويلك حذفت اللام ثم اتصل به حرف الخطاب الكاف ثم (أنّ) المصدرية وهو مذهب الفراء فيها[1]، ونسبه المرادي للكسائي[2].

وضعف العكبري المذهب الثالث لوجهين: أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد والثاني: أن تقدير (وي) بـ (أعلم) لا نظير له وهو غير سائغ في كل موضع[3].

ويرى الباحث أن قول المفسرين إنّ معناها (ألم تر) أو هي "كلمة بقولها المتندم إذا أظهر ندامته"[4]، أو (أعلم) لا يتعارض مع كونها مركبة من أدوات، لكل أداة منها معنى يختلف عن الأخرى، وذلك لأن "الحرفين إذا ركّبا أصبح لهما معنى خاص يختلف عن معنى كل منهما مفردًا، وبطل عمل كلٍّ منهما على حِدة"[5].

تحليل (ويكأن) معنى وإعرابًا عند أبي علي الفارسي وابن جني:

قال ابن جني: "ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[6].

فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه وي مفصول، وهو اسم سمي به الفعل في الخبر، وهو معنى أعجب، ثم قال مبتدئًا: كأنه لا يفلح الكافرون وأنشد فيه:

وي كأنْ مَنْ يكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْبِب وَمَنْ يَفْتَقِر يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ"[7].

---

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن: (312/2)، والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م: (67)، وابن يعيش، شرح المفصل: (76/5).

(2) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (1162/3).

(3) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: (180/2-181).

(4) مكي أبو طالب، مشكل إعراب القرآن الكريم: (548/2).

(5) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (56).

(6) سورة القصص، الآية: (82).

(7) ابن جني، الخصائص: (169/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جاء ابن جني بهذه الأداة (ويكأن)؛ في باب يحاول فيه أن يثبت أن اللفظ الواحد قد يُوَجَّهُ إلى معنيين اثنين. فذكر مذهب الخليل وسيبويه في هذه الأداة، في قوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾. وهو أن (وي) اسم فعل، وعبر سيبويه عن ذلك بقوله (اسم سمي به الفعل)، وقوله (في الخبر) إشارة إلى أنه اسم فعل مضارع. ثم ابتدئ بالأداة (كأن). وذكر شاهد سيبويه على هذه المسألة، والشاهد الذي أورده سيبويه فيه إشارة إلى أن (وي) منفصلة عن (كأن) يدل على ذلك أنهما كُتبتا منفصلتين في بيت الشعر

وممّا يؤكد مذهب سيبويه في أنها كلمتان منفصلتان الوقوف على (ويْ) في قوله تعالى:

﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾. في قراءة الكسائي، ثم الابتداء بـــ (كأنه)[1].

وذكر رأي أبي الحسن الأخفش في (ويكأن) في الآية السابقة، فقال: "وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: ويك أنه لا يفلح الكافرون أراد: ويك أي أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي أعجب لسوء اختيارهم ونحو ذلك فعلق (أن) بما في ويك من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك؛ وهنالك"[2].

فبين أنّ مذهبه هو أن (ويك) لكلمة و(والكاف)، هذا من حيث التركيب، وأما من حيث المعنى والإعراب فـــ (ويك) هي بمعنى (أعجب) والكاف المتصلة بها هي حرف خطاب كالكاف في (ذلك)، و(أن) المصدرية بما دخلت عليه متعلقة بمعنى اسم الفعل (ويك). فثمة

---

[1] الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م: (205).

[2] ابن جني، الخصائص: (170/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فرق بين مذهب سيبويه والأخفش هو أن الكاف عند الأول تفيد تشبيهًا، على حين يرى الثاني أنه حرف خطاب ليس إلاّ.

ثم نقل مذهب أبي علي الفارسي، قال: "قال أبو علي ناصرًا لقول سيبويه: "قد جاءت كأن كالزائدة وأنشد بيت عمر:

كـــأنّني حـــينَ أُمْسِـــي لا تُكَلّمنِـــي ذو بَغْيَةٍ يَشْتَهِي ما لَيْس مَوْجودَا[1]

أي أنا كذلك. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، أي: (هم لا يفلحون، وقال الكسائي: أراد: ويلك، ثم حذف اللام"[2] ويفهم من كلام أبي علي الفارسي أنّ (كأنّ) كلمة واحدة لا أنّ (الكاف) وحدها للتشبيه، وهذه الكلمة زائدة من حيث المعنى فـــ (كأنّ) في أصل معناها. لا تدلّ على يقين أو تقرير، لهذا جعل أبو عليّ (كأن) زائدة، والمعنى على حذفها. على حين قال المرادي في تركيب هذه الكلمة عند سيبويه أن (الكاف) للتشبيه[3].

ويرى الباحث أن النحويين قد اختلفوا في فَهْم عباة سيبويه في هذه الكلمة التي نصها: "وسألت الخليل -رحمه الله تعالى- عن قوله: ﴿ وَيَكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ وعن قوله تعالى: ﴿ وَيَكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأنّ) والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا، فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله

---

[1] الشاهد لا بن ربيعة في ديوانه : (100)، والسيوطي: (267)، لسان العرب مادة: (عود)، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم : (677).

[2] ابن جني، الخصائص: (170/3).

[3] ينظر: المرادي، الجنى الداني: (353).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعالى أعلم، وأما المفسرون فقالوا: "ألم تر أن الله"[1]. فيفهم من كلام المرادي أن (ويكأن) مركبة من ثلاث أدوات وهي: [(وي) التي معناها أعجب، و(الكاف) المفيدة للتشبيه، و(أن) المصدرية مخففة أو مثقلة]، ويدل كلام أبي علي الفارسي أنها مركبة من كلمتين فقط، هما: [(ويْ) اسم الفعل، و(كأنّ) الزائدة من حيث المعنى]، وأمّا ابن جني فعبارته في شرح كلام سيبويه ظاهرها يدل على أنها كلمتان: (وي) و(كأنّ)، وتحتمل أيضًا أن تكون مركبة من ثلاث كلمات كما هو مذهب المرادي، ولعلّ اختلاف الأفهام يعود إلى احتماليّة نصّ سيبويه للمعاني التي ذكرها النحويون. فالمقطوع به عند هؤلاء النحويين أنّ (وي) في مذهب سيبويه كلمة مستقلة، وأمّا أنّ (الكاف) وحدها و(أن) وحدها أو هما كلمة واحدة (كأن) فهذا موطن ظنّ لا قطع ويقين.

(هَلُمَّ)

تأتي فعلاً واسم فعل، فمن استعملها فعلاً ألحق بها الضمائر فقال هلمَّ يا زيد، وهلمّا يا زيدان، وهلموا يا زيدون. وهي بهذه الصورة فعل أمر جامدٌ[2]، وقال بعضهم قد يأتي منها المضارع[3]. واستعمالها فعلاً هو لغة تميم، وأما الحجازيون فيستعملونها اسم فعل فلا تلحق بها الضمائر، وتأتي اسم فعل لازم أو متعد فإن استعملت اسم فعل لازم، كانت بمعنى (أقبل)، كقوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[4]، وأمّا إن كانت متعدية فمعناها (أحضر)، كقوله تعالى: ﴿

---

[1] سيبويه، الكتاب: (154/2).

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب: (252/1)، والمبرد، المقتضب: (25/3)، والزجاجي، حروف المعـاني: (174)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (193).

[3] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (1650/3).

[4] سورة الأحزاب، الآية: (18).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[1]، وذهب الرضي إلى أنها تبقى اسم فعل في لغة تميم الذين يلحقون بها الضمائر، غير أنه يرى أنّ إلحاق الضمائر بها ليس فصيحًا. حكى أيضًا أن الفراء يرى ضرورة إلزامها نون الوقاية[2]. ولم أقف على هذا القول في كتاب (معاني القرآن)[3].

وذهب النحويون إلى أنها مركبة لا بسيطة -إذا كانت اسم فعل، ونقل السيوطي إجماع النحويين على تركيبها[4] غير أنّ ثمة خلافًا في هذا التركيب[5]، فذهب الفراء إلى أنها مركبة من (هَلْ) و(أُم)؛ قال: "ونرى أن قول العرب: (هلمَّ إلينا) مثلها، إنما كانت (هل) فضُمّ إليها (أُمّ)، فتركت على نصبها"[6]، وهو مذهب الكوفيين[7]، ونسبه ابن جني أيضًا إلى البغداديين[8]، وذهب المبرد إلى أنها مركبة من هاء التنبيه و(لُمّ)[9]، وهو مذهب البصريين.

ويذكر المرادي كيفية تركيبها عند البصريين، فقال: "قال البصريون: مركبة من (ها) التنبيه ومن (لم) التي هي فعل أمر من قولهم: (لمّ الله شعثه) أي جمعه ... فحذفت ألفها تخفيفًا، ونظرًا إلى أن أصل لام (لم) السكون"[10].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: (241/1)، والمبرد، المقتضب: (25/3)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (193)، سورة الأنعام، الآية: (150).

(2) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (101/3).

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن: (203/1).

(4) وذكر المرادي أن هناك من قال إنها بسيطة: توضيح المقاصد والمسالك: (1651/3).

(5) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (126/5).

(6) الفراء، معاني القرآن: (203/1).

(7) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (193)، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة رقم: (47).

(8) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب: (745/2).

(9) ينظر: المبرد، المقتضب: (25/3).

(10) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك: (1631/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وشرح العكبري كيفية تركيبها عند الفراء فقال: "وقال الفراء أصلها (هل) (أم) فألقيت حركة الهمزة على اللام وحذفت"[1]، ثم اعترض على هذا المذهب بقوله: "وهذا بعيد لأن لفظه أمر وهل إن كانت استفهامًا فلا معنى لدخوله على الأمر وإن كانت بمعنى قد فلا تدخل على الأمر وإن كانت هل اسمًا للزجر فتلك مبنية على الفتح ثم لا معنى لها هاهنا"[2].

وقد خالفت (هلمَّ) غيرها إذا التقت بساكن، فمعلوم أن الأصل في التخلص من الساكنين تحريك الأول بالكسر، وذلك إذا كانت فعلاً لا اسم فعل، فقد نُقل الإجماع على إدغام الميمين فيها مع وجوب الفتح، قال سيبويه: "ولا يكسر (هلم) البتة من قال هلمَّ وهلمي ولكن يجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة رويد ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال"[3].

وجعل الرضي علة بنائها على الفتح هي التركيب، قال: "وقد اجتمعت العرب حجازيهم وغيرهم على الإدغام في "هلم" مع الفتح، لتركبه مع "ها" فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب
الفتح"[4]. ويفهم من كلام الرضي أنها مركبة في اللغتين، وأن العرب كلهم يبنونها على الفتح ونص ابن السّراج على وجوب بنائها على الفتح[5]، وعرض سيبويه لقضية الوقوف على (هَلُمّ) مبينًا أن هناك من يقف عليها بهاء السكت، واستشهد على ذلك بقول الراجز:

يا أيّها الناس ألا هَلُمّهْ[6].

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: (547/1).

(2) المرجع السابق: (547/1)، وسيأتي كلام للباحث في مناقشة هذا الاعتراض.

(3) سيبويه، الكتاب: (534/3)، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (363/2).

(4) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: (244/2).

(5) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (363/2).

(6) الزجر بلا نسبة، وهو من شواهد: سيبويه: (161/4)، الخصائص: (36/3).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غير أنه ذكر أن المطرد في الوقف عليها عدم إلحاق الهاء وعدم تبيين الحركة[1].

هلمّ عند أبي علي الفارسي وابن جني:

قال ابن جني: "ومنها (هَلُمَّ)، وهو اسم ائت، وتعالَ. قال الخليل: هي مركبة؛ وأصلها عنده (ها) للتنبيه ثم قال: (لُمَّ) أي لُمَّ بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفًا ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين –وهي الحجازيّة– (أن تقول فيها: الْمُمْ بنا) فلما كانت لام (هَلُمَّ) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها)، كما تحذف لالتقاء الساكنين، فصارت هَلُمَّ"[2].

ذكر ابن جني رأي الخليل في (هلمّ) مبينًا أنها مركبة عنده من (ها) التنبيه و(لُم) التي هي فعل، وهو أي سيبويه أيضًا لما ذكر الباحث. وعلل ابن جني حذف الألف في (هاء) التنبيه بعلة (الخفّة)، وذكر أيضًا سببًا آخر هو سكون اللام في لغة الحجاز، وهي اللغة العالية، إذ يقولون: (الْمُم بنا)، فحذفوا الألف من (هاء) التنبيه لعلة التقاء الساكنين؛ لكون اللام في (لُمّ) ساكنة تقديرًا.

ثم ذكر قول الفراء في تركيبها بقوله: "قال الفراء: أصلها (هل) زجر وحث دخلت على (أُمّ) كأنّها كانت (هل أُمّ)، أي: أعجل وأقصد"[3].

وردّ اعتراض الفارسي على توجيه الفراء السابق بقوله: "وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال: لا مدخل هنا للاستفهام. هذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يَدَّع أن (هل) هنا حرف استفهام وإنما هي عنده زجر وحث، وهي التي في قوله:

وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلْ[1]

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب: (4/161-162).

[2] ابن جني، الخصائص: (3/35).

[3] المرجع السابق، (3/35)، وينظر: الفراء، معاني القرآن: (1/203).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال الفراء: فألزمت الهمزة في (أُمّ) التخفيف، فقيل: هَلُمّ"[2]، فأبو علي الفارسي نظر إلى (هل) على أنها في تركيب (هلم) حرف استفهام غير أن ابن جني دفع هذا الاعتراض بكون (هل) للحث والزجر موردًا مجيئها في (حَيّهلْ) بهذا المعنى، وقد ذكر سيبويه أن (هل) في (حيهل) هي كلمة مستقلة ثم رُكّبت مع (حيّ) فصارتا كلمة واحدة[3]، وقد تبيّن فيها الفتحة فتصبح ألفًا، فتصير (حيهلا)[4]. وليس في كلام سيبويه ما يوحي بأنّ (هل) في مثل هذا الموضع تدل على الاستفهام وهذا يؤكد مذهب ابن جني في الرّد على أبي علي الفارسي.

ثم ذكر مذهب أهل الحجاز فيها فقال: "وأهل الحجاز يدعونها في كل حال على لفظ واحد، فيقولون للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجماعتين: هلمَّ يا رجل، وهلم يا امرأة، هَلُمَّ يا رجلان، وهلم يا امرأتان، وهلم يا رجال، وهلم يا نساء وعليه قوله:

يا أيُّها الناسُ ألا هَلُمَّهْ[5]

فمذهبهم هو إبقاؤها على لفظ واحد مع المثنى والجمع مذكرًا ومؤنثًا. ثم ذكر مذهب التميميين فيها بقوله: "وأما التميميّون فيُجْرونها مُجْرى (لُمَّ) فيغيّرونها بقدر المخاطب. فيقولون: هلمَّ، وهلمَّا وهلمّي، وهلُموا، وهَلْمُمْن يا نسوة".

وقوله فيجرونها مجرى (لُمّ) إنما يريد به أنهم يعاملونها معاملة الأفعال في تغيير صورتها، ولا يريد بذلك أنها عند هؤلاء فعلٌ بدليل قوله: فإنها عندهم اسم سمي به الفعل وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم"[1].

---

[1] الشاهد للبيد بن ربيعة، وصدره : يتمارى الذي قلت له

وهو في ديوانه: (82)، وفي الخصائص: (36/3)، لسان العرب، مادة: (هلل).

[2] ابن جني، الخصائص: (36/3).

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب: (300/3).

[4] ينظر: المرجع السابق: (238/4).

[5] ابن جني، الخصائص: (36/3)، والرجز تقدم تخريجه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا الذي ذكره ابن جني من كونها اسمًا عند التميميين والحجازيين كليهما لم يشر إليه بعض النحويين، إنما جعلها عند الحجازيين اسم فعل وعند التميميين فعلاً، وبين ابن جني أن لغة الحجازيين هي اللغة العليا، لورود القرآن الكريم بها في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[3].

ويرى الباحث فضلاً عما ذكره ابن جني في كونها لغة القرآن -أنّ (هَلُمّ) رُكّبت لتؤدي معنى مخصوصًا، فلما كانت مركبة فهي بمنزلة العبارات المسكوكة التي ينبغي ان لا تغيّر لتغيّر المخاطبين بل تبقى على صورة واحدة.

(هيهات)

اسم فعل ماض بمعنى (بعد) عند الجمهور، وأسماء الأفعال ألفاظ نابت مناب الأفعال معنى واستعمالاً، غير أنها لا تقبل علامات الأفعال[4]، ومذهب جمهور البصريين أنها أسماء حقيقية، ويرى الكوفيون أنها أفعال حقيقية، وأطلق عليها بعضهم اسم (خالفة)[5]. و(هيهات) اسم فعل مرتحل؛ لأنها استعملت أصلاً هذا الاستعمال[6]. ويدخلها التنوين فتقول (هيهاتٍ) إذا نُوِي تنكيرها. قال سيبويه: "وزعم الخليل أن الذين قالوا: (صهٍ ذاك) أرادوا النكرة كأنهم قالوا:

---

(1) ابن جني، الخصائص: (36/3).

(2) سورة الأحزاب، الآية: (18).

(3) سورة الأنعام، الآية: (150).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (81/4).

(5) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: (196/3).

(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: (85/4).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سكوتًا، وكذلك (هيهاتٍ) هو بمنزلة ما ذكرنا عنده"[1]. وحكى السيوطي أن فيها ستًا وثلاثين لغة، ثم ذكر هذه اللغات جميعها[2]، فإذا سُميَ بها –أي أصبحت علمًا– فإن الوقف عليها يكون بالسكون عند من يفتح تاءها، وبالهاء عند من يرى أنها تاء مربوطة؛ قال سيبويه: "وسألته عن (هيهات) اسم رجل و(هيهاة) فقال: أمّا من قال هيهاة فهي عنده بمنزلة علقاة والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت هيهاه ومن قال هيهات فهي عنده كبيضاتٍ ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء"[3].

ويرى المبرد أنها ظرف مبنيّ، قال: "فأما هيهاتَ فتأويلها: في البعد، وهي ظرف غير متمكن، لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات"[4].وعلة بنائها كما ذكر؛ لأنها لا تدل على محدد ولأنها تشبه الأصوات، والأصواتُ مبنية، فبنيت كما بُنيت الأصوات.

وهي كغيرها من أسماء الأفعال تفتقر إلى مرفوع، واختلف في (اللام) و(ما) الواقعة بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[5]. فقيل: "اللام زائدة و(ما) الفاعل، وقيل: ليست زائدة والفاعل مضمر، والتقدير: بَعُدَ التصديق لما توعدون"[6]، وعلى أصالة اللام فإن الجار والمجرور (لما توعدون) متعلقٌ بـــ (هيهات)، وتعرب عند جمهور

---

(1) سيبويه، الكتاب: (302/3)، وينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (201).

(2) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (122/5).

(3) سيبويه، الكتاب: (291/3)، وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب:(499/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (1843/3).

(4) المبرد، المقتضب: (182/3).

(5) سورة المؤمنون، الآية: (36).

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: (458/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البصريين (اسم فعل ماضٍ)، ويذهب سيبويه[1] وبعض النحويين إلى أنها (مبتدأ)، على أن فريقًا ثالثًا يعربها مفعولاً مطلقًا، فينظر إليها بوصفها مصدرًا[2].

ويرى الباحث أن أسماء الأفعال لا تعرف مفعولاً مطلقًا إلا ما كان منها منقولاً عن مصدر كما في (بله الأكف) في قول الشاعر:

تَـــذَرُ الجَمَـــاجِمَ ضَـــاحِيًا هَامَاتُهـــا بَلْهَ الأكفُ كأن لم تُخلَق[3]

فـ (بله) مصدر، لذا أعربت مفعولاً مطلقًا عند من نظر إلى أصلها وجعل ما بعدها مضافًا إليها، كما أعربت (اسم فعل) عند من نظر إلى ما آلت إليه، فجعل (الأكف) مفعولاً به، وثمة رواية برفع (الأكف) وخرجت على أن (بله) مبتدأ -كما هو مذهب بعض النحويين- و(الأكف) خبره.

وأمّا (هيهات) فليست منقولة من شيء؛ لذا فلا يجوز أن تعرب مصدرًا، ولا يتقدم معمول (هيهات) عليها كغيرها من أسماء الأفعال عند البصريين، ويجيز ذلك الكوفيون[4]، كما في قول الراجز:

يَأَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

إنِّي رأيتُ النَاسَ يَحْمَدُونَكَا[5]

إذ يجعل الكوفيون (دلوي) منصوبًا بـ (دونك) المتأخرة عنها، وأمّا البصريون فيجعلون (دلوي) منصوبة بفعل مقدّر، والتقدير (خذ دلوي).

---

(1) سيبويه، الكتاب: (242/3، 248).

(2) ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (86/3)، وما بعدها.

(3) الشاهد لكعب بن مالك الأنصاري، وهو من شواهد: مغني اللبيب: (156)، شرح الرضي على الكافيـــة:(94/3)، لسان العرب، مادة: (بله).

(4) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: (27).

(5) البيتان بلا نسبة، في مغني اللبيب: (804)، أسرار العربية: (157)، لسان العرب، مادة: (ميح).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حقيقة (هيهات) عند أبي علي الفارسي:

تناول ابن جني هذه الأداة ناقلاً رأي شيخه أبو علي الفارسي، فقال: "وكان أبو علي – رحمه الله– يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل؛ كصه، ومه، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمى به الفعل، كعندك ودونك"[1].

مضى القول في (هيهات) عند النحويين، وتبين للباحث أنّ ثمة توجيهين في هذه الكلمة، وهذان التوجيهان هما اللذان نقلهما ابن جني عن أبي علي الفارسي، وعُلِم أيضًا فيما مضى من هذا البحث أن جمهور النحويين قالوا بكونها اسم فعل بمعنى (بَعُدَ)، وقال المبرد: إنها ظرف يدلّ على البعد، مُبينًا علة بنائها؛ وذلك لإبهامها من جهة، ولمشابهتها الأصوات (وهو يريد أسماء الأصوات). ولم أجد هذا الرأي (القول بظرفيتها) عند غير المبرد –في حدود ما اطلعت عليه–، وهذا ربما يشير إلى أن أبا علي الفارسي قد تأثر برأي المبرد. غير أن أبا عليّ خالف الجمهور وخالف المبرد أيضًا فيما تبناهُ من رأيٍ فيها؛ فالذين قالوا بكونها اسم فعل لم يقولوا بظرفيتها، والذي قال: إنها ظرف لم يقل بكونها اسم فعل. وأمّا أبو علي الفارسي، فيجوّز الأمرين معًا؛ لذا قال: فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل، كعندك ودونك.

فـ(هيهات) عند أبي علي الفارسيّ، محمولة على أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف من حيث جواز مجيئها أسماء أفعال حينًا أو ظروفًا حينًا آخر. ولا يعني هذا القول أنّ أبا عليّ يقول: إنّ هيهات من أسماء الأفعال المنقولة. إنّما حمل عملها وحقيقتها على هذه الكلمات (دونك وعندك) من حيث الاستعمال لا من حيث كونها مرتجلة أو منقولة.

---

[1] ابن جني، الخصائص: (206/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتضح من قوله أيضًا أنها في الموضوع الواحد -أعني (هيهات)- يجوز أن تُوَجَّه على أنها اسم فعل أو على أنها ظرف، وليس ثمة مواضع تكون فيها اسم فعل ومواضع أخرى تكون فيها ظرفًا، وهذا فَرْقٌ بينها وبين أسماء الأفعال المنقولة نحو (دونك وعندك)؛ إذ إنّ هاتين الكلمتين إمّا أن تكونا اسمَيْ فعل أو ظرفين، والسياق هو الذي يحدّد ذلك.

وقوله (على قدر ما يحضرني في الحال) يريد به ما يتصوّره لحظة السؤال عن (هيهات)؛ فإن تصوّر ما تدلّ عليه من معنى البُعد قال بظرفيتها، وأمّا إذا تصوّر نيابتها عن الفعل وتأديتها لمعناه وافتقارها لمرفوع بعدها فقال: إنها اسم فعل.

ويرى الباحث أنّ صدارتها في جملتها تجعل من المستبعد القول بظرفيتها، فقد يقال: (ذهب زيد بعيدًا)، ولا يقال: ذهب زيدٌ هيهات. فعدم وقوعها بعد العوامل اللفظية يجزم أو يقوّي القول بكونها اسم فعل ويضعّف حملها على الظرفيّة.

(يا)

أداة ثنائية بسيطة، لها استعمالان، الأول: حرف للنداء، وهي (أم الباب) في هذا الموضع، وتستعمل لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وقيل: للقريب، وقيل للمتوسط[1]، وأدوات النداء كلها عند سيبويه للبعيد إلا (الهمزة)، وقال: "إلاّ أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم"[2]. فقد بين سيبويه أن أدوات النداء -وكذا الياء أيضًا- تستعمل للبعيد إلا الهمزة خاصة فإنها للقريب، وخلافهم في (يا) من حيث منزلة المنادى أهي للبعيد أو للمتوسط أو القريب لا ترجيح فيه.

---

[1] ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (487)، والسيوطي، همع الهوامع: (32/3).

[2] سيبويه، الكتاب: (229/2-230).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واختلفوا فيها أتكون عاملة في المنادى أو غير عاملة؟ ومذهب الجمهور أنها لا تعمل[1]. ومذهب عبد القاهر الجرجاني أنها -وأخواتها- الناصبة للمنادى[2]. وذكر ابن يعيش جواز نصبها للمنادى عند المبرد[3]. والحق أن المبرد نصّ في كتابه على أن ناصب المنادى هو الفعل المحذوف. قال: "واعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره"[4].

وأمّا الاستعمال الثاني لـ (يا) هو أن تكون حرف تنبيه مجردًا عن النداء، وذلك إذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل في قوله تعالى: ﴿ ألا يسجدوا ﴾[5]، والحرف في نحو: ﴿ يَـٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾[6]، والجملة الاسمية كقول الشاعر:

يـــا لعنـــةُ الله والأقـــوام كُلّهـــمُ والصالحينَ على سَمْعانَ من جَار[7]

وذهب بعض النحويين إلى أن الياء باقية على أصلها في الشواهد السابقة، والمنادى محذوف[8]*نوع (يا) إذا وليها ما لا ينادى:*

قال ابن جني: "وكذلك قول العجاج:

يا دار سَلْمَى يا اسلمي ثم أسلمي[1]

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: (182/2)، وابن يعيش، شرح المفصل: (127/1)، وابن هشام، مغني اللبيب: (488)، والسيوطي، همع الهوامع: (33/3).

(2) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983م: (187).

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: (127/1).

(4) المبرد، المقتضب: (202/4).

(5) سورة النمل، الآية: (25).

(6) سورة النساء، الآية: (73).

(7) البيت بلا نسبة في : سيبويه: (219/2)، المفصل في صنعة الأعراب: (72)، مغني اللبيب: (488).

(8) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (488).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنما هو كقولك: ها اسلمي. وهو كقولهم: (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر. وأما قول أبي العباس: إنه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود عندنا. وقد كرر ذلك أبو علي في غير موضع فغنينا عن إعادته"[2].

يرى أبو علي الفارسي وابن جني أنّ (يا) في الشاهد السابق ونظائره ممّا ولي الأداة (يا) فيه فعلٌ أو حرف -إنما هي للتنبيه لا للنداء، وعلى هذا المذهب فليس ثمة منادى محذوف، وقاس ابن جني الياء هنا على الهاء في (هلم) المفيدة للتنبيه، واعترض على مذهب المبرد الذي يجعل الياء هنا أداة نداء والمنادى محذوف. وقد تابع المبرد بعض النحويين في القول بحذف المنادى، وجعل (يا) للنداء، واستشهد على ذلك ببعض الشواهد المذكورة آنفًا كالزمخشري، قال: "وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب:

يـــا لعنـــةُ الله والأقـــوام كلهـــم والصالحين على سمعان من جار[3]

وفي التنزيل: ﴿ألا يسجدو﴾[4].وحجة من قال: إن المنادى محذوف و(يا) للنداء، مجيء ما لا يصلح أن يكون منادى بعد الياء؛ وذلك لأن الياء أصلٌ في باب النداء، على حين يرى الذين قالوا إنها للتنبيه -أن (يا) نائبة عن فعل محذوف فإذا حُذف المنادى أيضًا فثم إجحاف في هذا التركيب، وقد شرح هذا المذهب واستشهد له أبو حيان، وقال: "والذي أذهب إليه في مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست باقيه للنداء، وحذف المنادى، لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه، لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى،

---

[1] تقدم تخريجه.

[2] ابن جني، الخصائص: (196/2).

[3] تقدم تخريجه.

[4] الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: (72)، سورة النمل، الآية:(25).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيرًا. وإذ أبقينا المنادى ولم نحذفه، كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء. وليس حرف النداء حرف جواب، كنعم، ولا، وبلى، وأجل؛ فيجوز حذف الجمل بعدهنّ لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة. فيا عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد"[1].

ويرى الباحث أن مجيء (يا) في المواضع المذكورة آنفًا مما دخلت فيه (الياء) على فعل أو حرف أو جملة -يُرَجّح فيه أن تكون (يا) حرف تنبيه؛ لأن الياء حرف غير مختص ودليل ذلك أن الجمهور لم يجعلها عاملة في المنادى.

من المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن جني

الألف في الأداة (يا):

من المسائل الخلافية بين أبي علي الفارسي، وابن جني حقيقة الألف في (يالا) في الشاهد الذي ذكره ابن جني، قال: "وسألني أبو علي يومًا عن إنشاد أبي زيد:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّبُ قال يالا[2]

فقال: ما تقول في هذه الألف من قوله: يالا، يعني الأول، فقلت: أصل لأنه كألف ما، ولا، ونحوهما. فقال: بل هي الآن محكوم عليها بالانقلاب، كألف باب ودار فسألته عن علة ذلك فقال: لما خلطت بها لام الجر من بعدها وحسن قطعها والوقوف عليها والتعليق لها في

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: (50/7).

[2] الشاهد للفرزدق، وهو من شواهد: الخصائص: (375/2)، مغني اللبيب: (289)، لسان العرب، مادة: (لوم).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله: يا لا، أشبهت (يال) هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كباب وساق ونحو ذلك فأنقت لذلك وذهب بي استحساني إياه كل مذهب"[1].

يرى ابن جني أن الألف في (يا) من قول الشاعر (يالا) إنما هي ألف الأداة (يا)، على حين يرى أبو علي الفارسي أنها تمثل عين ما يشبه الفعل الأجوف عندما اتصلت باللام، فكأنهما (يال) كلمة ثلاثية، ومعلوم أن الألف عندما تأتي عينًا أو لامًا في فعل أو اسم يحكم عليها بالانقلاب عن واو أو ياء[2].

وللنحويين في تركيب (يالا) من الشاهد السابق آراء أبرزها: أن هذا التركيب يتكون من أداة النداء (يا) ولام الاستغاثة، والمستغاث به محذوف تقديره (يا لبني فلان) -عند ابن جني[3]- أو (يالفلان) عند غيره[4]. وقيل: (يا) أداة النداء، و(اللام) بقية (آل)، والأصل (يا آل زيد) حذفت همزة (آل) للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين. والألف للإطلاق في القوافي المطلقة، ونسب هذا الرأي للكوفيين[5]. وشكك السيوطي في نسبته للكوفيين، وإنما قال "وليست بعض (آل) خلافًا لزاعمه[6]، دون التصريح بأنه للكوفيين. وثمة رأي آخر يرى أن هذا التركيب أصله (يا قوم لا فرار ولا نفرّ) وعليه فإن (يالا) مكونة من (يا) النداء المفيدة للاستغاثة و(لا) النافية، ولم ينسب ابن هشام هذا الرأي لمعيّن[7].

---

(1) ابن جني، الخصائص: (3/228-229).
(2) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: (1/155).
(3) ينظر: ابن جني، الخصائص: (2/375)
(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (290).
(5) ينظر: المراردي، الجنى الداني: (104).
(6) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: (3/71).
(7) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: (290).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمّا أن (يالا) أصحت كلمة واحدة والألف فيها منقبلة عن واو فلم يعثر الباحث على تصريح يفيد هذا إلا ما نقله ابن جني عن أبي عليّ الفارسي، على أن ابن جني يستحسن قول أبي علي الفارسي، وإن كان يرى أن هذه الألف هي جزء من أداة النداء (يا)، وإنما قال: "فإن قلت: فكيف جاز تعلق حرف الجرّ، قيل: لما خلط بـ (يا) صار كالجزء منها؛ ولذلك شبه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف (باب) و(دار)، فحكم عليها حينئذٍ بالانقلاب"[1].

وأشار بعض النحويين كالرضي إلى خلط هاتين الكلمتين بقوله: "ثم خلط اللام بـ (وي) حتى صار لام الكلمة كما خلطت اللام بياء في ... (يالا)، فصار مُعربًا بإتمامه ثلاثيًّا"[2]. غير أن القول بخلط (يا) مع (لا) حديثٌ غير حديث أصل الألف في (يا) أهي جزء من كلمة ثلاثية أم هي جزء من (يا) النداء وحدها.

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور – وهو اختيار ابن جني أيضًا– هو الحقّ؛ لأن أصل التركيب يدل على أن (يالا) مكون من كلمتين هما (يا) و(اللام) الجارة، إضافة إلى ألف الإطلاق، ولا يفهم هذا التركيب –أعني (يالا)– إلا بمعرفة أصله؛ لذا ينظر إليه عند الإعراب على أنه كلماتٌ لا كلمةٌ واحدة.

---

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص: (375/2).

[2] ينظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب: (310/1).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- المدرسة التي ينتمي إليها أبو علي الفارسي وابن جني هي المدرسة البصرية وذلك مأخوذ من تتبع ترجيحاتهما في المسائل الصرفية والنحوية ومن تصريحهما بانتمائهما للمدرسة البصرية إذْ كانا يطلقان على نحوييها مصطلح (أصحابنا) وكانا يشيران إلى المذاهب الأخرى بأسمائها كالمذهب الكوفي والمذهب البغدادي.
- لايختلف موقفهما تجاه القراءات القرآنية عن موقف البصريين، من رد، وتضعيف، وترذيل للقراءات القرآنية التي تصطدم مع أصولهم وقواعدهم النحوية وعلى الرغم من هذا لم يكن ابن جني على وفاق مع شيخه أبي علي الفارسي في بعض ما ذهب إليه في توجيه القراءات القرآنية وذلك ظاهر من مقدمة كتابه "المحتسب".
- لم يختلف موقف أبي علي الفارسي وابن جني، من الاستشهاد بالحديث النبوي فقد كانا يستشهدان به وغالبًا ما يكون ذلك في إثبات المعاني لا القواعد النحوية والصرفية ولعل المانع لهما عدم رغبتهما في مخالفة المنهج السائد عند سابقيهم من النحويين.
- لم يختلف موقف ابن جني من الإجماع السكوتي عن موقفه من الإجماع فقد كرهه كما كره الخروج على الإجماع دون دليل قوي وحجة واضحة وأما أبو علي الفارسي فقد ذكر السيوطي أنه كان يكثر من الخروج على الإجماع السكوتي والمجيء من القولين بقولٍ ثالثٍ لم يسبق الإشارة إليه.
- تعد المرحلة التي عاشها أبو علي الفارسي وابن جني مرحلة تطور فيها القياس والاستدلال به تطورًا كبيرًا، وبعض من عاش تلك الفترة غرق في القياس والمنطق غرقًا كليًا إلا أن أبا علي الفارسي وابن جني كان ينفران من ذلك، فكان موقفهما وسطًا بين هذا وذاك ولذلك يعد أبو علي الفارسي وابن جني من أفضل من استعملا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القياس فقد وبنيا كثيرًا من القوانين التي لها الأثر الكبير في تقنين المسائل مسائل القياس والتعليل وضبطها.

- استناد ابن جني إلى رتبة الفعل في تعليل استعمال النحويين الفعل المضارع المنفي بـــ (لم) في موضع الفعل الماضي، وذلك في تعليله كقولهم (لم يقم زيد) في موضع (ما قام).
- يعد ابن جني هو المنظر لما يسمى بـــ (الاشتقاق) الأكبر) وهو أول من أطلق عليه هذا المصطلح، على حين كان مفهوم هذا المصطلح عند أبي علي الفارسي معروفًا، وكثيرًا ما يستعمله ويأنس به.
- ناقش أبو علي الفارسي وابن جني بعض الأبنية التي جاءت مشابهة لبناءٍ من أبنية الصفات، وهي ليست منها، إنما كان مجيئها من باب التوارد والاتفاق الذي وقع في اللغة، كـــ (أجمع-جمعاء) و(أكتع-كتعاء)؛ إذ جاءت على وفق أحمر-حمراء، وإن لم تكن من بابها.
- بيّن أبو علي الفارسي وابن جني أن العرب قد تحمل بناء ما هو ليس جاريًا مجرى الفعل على ما كان جاريًا مجراه؛ إذ حملوا بناء (حائض) من (حاضت) على (بائع) من (باع) وإن كان الأول غير جارٍ مجرى اسم الفاعل من حيث العمل.
- استدل ابن جني ببعض القواعد الأصولية في تقريره بعض الأحكام النحوية كـــ (انعدام النظير) و(عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض) من ذلك إثباته أن ألف (يمانٍ) هي عوض عن إحدى ياءَي النسب.
- استند أبو علي الفارسي وابن جني إلى الأصل المفترض في تفسيرهما لمخالفة حركة فاء الجمع لفاء المفرد في بعض جموع التكسير مثل (بَيْعة) و(بِيَع) و(دَولة) و(دُول)،

موضحين أن أصل المفرد (بَيْعة) هو (بِيْعة)، و(دولة) هو (دُوْلة) فحملت حركة الفاء في جمع كلٍّ منهما على هذا الأصل المفترض الذي جاء عليه المفرد.

- استند أبو علي الفارسي وابن جني إلى المعنى في تقريرهما للحرف الأصلي من المبدل في بعض الكلمات المتشابهة نطقًا ورسمًا، نحو (أحد) التي تأتي في سياقات النفي و(أحد) التي هي من باب العدد، مُبيّنين، أن الأولى همزتها أصلية، على حين جاءت الهمزة في الثانية بدلاً من (واو).
- بيّن أبو علي الفارسي وابن جني أن بعض الأدوات الاسمية قد تُجرّد من المعنى الذي تستعمل فيه أصلاً لتصبح علمًا على شيء معين، ومن ذلك استعمال (أي) و(أين) الاستفهاميتين للدلالة على مكان ما، وحينئذٍ تمنع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث.
- توقف ابن جني عند قضية موقع حركة الإعراب من الكلمة وخالف أبو علي الفارسي الذي يرى أن الحركة تحدث مع الحرف، وخالف أيضًا الذين قالوا: إن الحركة تحدث قبل الحرف، غير أن اختياره لم يمنعه من تقوية الآراء الأخرى والاحتجاج لها، مما يدل على عمق فكره ومقدرته على الاستدلال.
- اعتماد ابن جني على المعنى في الحكم على صحة بعض التراكيب التي قد تخالف حكمًا نحويًا، كتجويزه حذف الفاعل لفظًا في قول الشاعر:

فإن كـــان لا يرضـــيك حتـــى تردنـــي إلى قطري لا إخالك راضيًا

لأن المعنى واضح مستقيم.

- يرى ابن جني أن ثمة تعبيرات مسكوكة وردت عن العرب وقد خالفت بعض أحكام الباب الذي تنتمي إليه، كقولهم (لا أبالك) و(لا أخالك)، وهنا ينبغي أن نتعامل معها تعاملنا مع المثل الذي يبقى على صورته، ولا يحمل شيء من الكلام العادي عليه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- يرى أبو علي الفارسي وابن جني أن حمل الشيء على نظيره -وإن كان قليلاً- أولى من حمله على وجه يصبح التركيب فيه محظورًا؛ وذلك نحو حمله لفظ (أخا) في تركيب (لا أخا فاعلم لك) على أنه من المقصور المبني، لكيلا يكون ثمة فاصل ممتنع بين المضاف والمضاف إليه، وهو جملة (فاعلم).
- علل ابن جني عدم حذف الحرف بقوله: إن الحروف إنما جاءت اختصارًا لمعانٍ في الأسماء أو الأفعال، واختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه مُخِلّ ببنُية التركيب ودلالته.
- يرى ابن جني أن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، نحو وجود الأداة لفظًا في قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك وقولهم: إني لأمر برجلٍ مثلك.
- يرى ابن جني أن (ليس) -وإن كانت لا تدل على الحدث- يجوز أن يتعلق بها الظرف، فتنصبه حملاً على رفعها الاسم ونصبها الخبر.
- ذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أن الحرف إذا جاء عوضًا عن حرف عامل حُذف فإن العمل ينتقل إلى الحرف المعوض به، لا إلى المحذوف. نحو انتقال العمل إلى (ما) التي جاءت عوضًا عن كان المحذوفة في التركيب (أمّا أنت ذا نفر).
- أكد أبو علي الفارسي وابن جني أن معنى التركيب قد يختلف عن إعرابه، نحو (ويكأن) فقد حُملت في القرآن الكريم على معنى (ألم ترَ أن) غير أن إعرابها يختلف باختلاف بنيتها وهل هي بسيطة أو مركبة.
- بيّن ابن جني نقلاً عن أبي علي الفارسي أن اللفظ الواحد قد يُوَجّه توجيهين صحيحين وإن كانا مختلفين، وذلك يتوقف على طبيعة اللفظ نفسه وعلى ما يحضر النحويّ من تصورات وأحكام عن ذلك اللفظ عند السؤال عنه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- خالف ابن جني أبا علي الفارسي في بعض المسائل على الرغم من أنه أستاذه، وهذا يدل على نظر ثاقب عند ابن جني، وعدم تسليمه بكل ما يسمع.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرست الآيات القرآنية

﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾	الفاتحة	7-6	267
﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾	البقرة	2	292
﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾	البقرة	259	223
﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾	البقرة	185	218
﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾	البقرة	65	236
﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾	البقرة	106	257
﴿ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَا﴾	البقرة	69	257
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ﴾	البقرة	217	267
﴿يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾			255
﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾	البقرة	187	287
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِ﴾	البقرة	206	288
﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	البقرة	246	306
﴿إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾	البقرة	54	313
﴿مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾	البقرة	62	338

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾	البقرة	286	210
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	آل عمران	159	285
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾	آل عمران	106	301
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾	آل عمران	123	314
﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	آل عمران	135	334
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾	النساء	1	310
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾	النساء	123	334
﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتًا﴾	النساء	103	262
﴿ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾	النساء	73	355
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	النساء	96	238
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾	النساء	1	21
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾	المائدة	3	292
﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	الأنعام	137	24
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾	الأنعام	93	181
﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾	الأنعام	150	344

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾	الأعراف	142	221
﴿ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾	التوبة	40	292
﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	يونس	10	303
﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾	هود	48	314
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ﴾	يوسف	96	305
﴿ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ﴾	يوسف	33	288
﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾	يوسف	16	224
﴿مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	إبراهيم	47	248
﴿ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾	الحجر	7	329
﴿﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾	النحل	51	263
﴿وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾	النحل	14	155
﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	الأسراء	111	309
﴿ سُبۡحَانَ الَّذِي أَسۡرَى بِعَبۡدِهِ لَيۡلاً مِّنَ الۡمَسۡجِدِ الۡحَرَامِ إِلَى الۡمَسۡجِدِ الأَقۡصَى الَّذِي بَارَكۡنَا حَوۡلَهُ﴾	الأسراء	1	93
﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا﴾	الأسراء	61	221

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ ﴾	الكهف	79	298
﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ ﴾	الكهف	82	298
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	مريم	69	309
﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	مريم	20	227
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	مريم	17	221
﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾	طه	20	262
﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾	طه	86	222
﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾	طه	49	334
﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾	الأنبياء	69	209
﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾	الأنبياء	57	315
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	المؤمنون	36	350
﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾	المؤمنون	27	305
﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾	النور	63	286
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾	النمل	19	223
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾	القصص	79	224

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾	القصص	28	309
﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	القصص	82	341
﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾	الأحزاب	18	349
﴿ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ﴾	الأحزاب	30	339
﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	سبأ	7	289
﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾	فاطر	28	207
﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾	يس	40	321
﴿ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾	يس	39	66
﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴾	الصافات	93	87
﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾	الصافات	47	231
﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾	الصافات	104	305
﴿ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾	الزمر	67	315
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾	الزمر	71	289
﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	الزمر	9	196

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

223	10	فصلت	﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾
209	77	الزخرف	﴿ يَا مَالِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ﴾
214	39	الزخرف	﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾
216	38	الزخرف	﴿ قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ ﴾
216	38	الزخرف	﴿ فَبِئۡسَ ٱلۡقَرِينُ﴾
290	25	الجاثية	﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ ﴾
179	23	الذاريات	﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾
263	20	النجم	﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾
306	10	الحديد	﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ ﴾
299	-88 89	الواقعة	﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ ﴾
263	13	الحاقة	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾
292	15	المزمل	﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴾
314	6	الإنسان	﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾
26	27	القيامة	﴿وَقِيلَ مَنۡ رَاقٖ﴾
289	1	الليل	﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾
58	3	الضحى	

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾			
﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	الضحى	9	299

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرست الشواهد الشعرية

المطلع	القافية	اسم الشاعر	الصفحة
فلم	النوى	ينسب للهذلي	319
تَقولُ	غَرِيبُ	لأبي أبي الحدرجان	85 ، 232
يا صاحِ	الذنبُ	ينسب للنابغة	254
فليتك	غُضَابُ	لأبي فراس الحمداني	224
أَيْنَ	الغَالِبُ	لنفيل بن حبيب الحميري	326
على	الثعالِبُ	لجرير وقيل للأعشى	128
وإني	تَغْرُبُ	لنصيب	293
وجدتم	مناسبهُ	لبشر بن المهلب	236
إن	للشيبِ	لسلامة بن جندل	240
فَأمَّا	المَوَاكِبِ	الحارث بن خالد المخزومي	301
إذا	نَحْطِبِ	لامرئ القيس	303
خَلِيْلَيَّ	فالعصائبُ	الشاهد بلا نسبة	103
إذا	حُباريات	لجرير	107
شَرِبْنَ	نَئِيجُ	الهذلي	155
وقَدْ	بَائِحُ	لعنترة العبسي	296
أن	الطِلاحِ	الشاهد بلا نسبة	307
أَنْ تَقْرآن	أَحَدَا	لزهير بن أبي سلمة	307
إذا	أسدا	لعمر بن أبي ربيعة	200
مروا	لمجهودا	الشاهد بلا نسبة	228
آل	عَدَدَا	الشاهد بلا نسبة	337
كأَنَّني	مَوْجودَا	لا بن ربيعة	343

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلي	والحَفَدا	ليزيد بن الحكم	124
أهيم	بعدي	ينسب إلى نصيب	218
لَهُ زَجَلٌ	أَوْ زَميرُ	للشماخ	204، 43
وثُمَّ وَدَّعْنا	السَّمُرِ	الشاهد بلا نسبة	58
فَتَبازَتْ	الوَتَرُ	لعبدالرحمن بن حسان	108
أَسربَ	أَطِيرُ	لمجنون ليلى	336
وقال	مُرٌّ	لأبي فراس الحمداني	131
وإن	بزَوْبرا	للفرزدق	187
لَوْ	عُمَرَا	للفرزدق	324
بَاتَ	دُوَارِ	لقرط بن التؤام اليشكري	72
كبَنَاتِ	الخُضُرِ	الشاهد بلا نسبة	155
رأيت	فيهرمِ	لزهير بن أبي سلمى	176،311
ولَقَدْ	الأوْبَرِ	لم ينسب لشاعر	293
بالله	البَشَرِ	لمجنون ليلى	313
وي	ضُرِ	لزيد بن عمر بن نفيل القرشي	340
وكَمْ	الْمَاضِي	إبراهيم بن العباس	4
على	وازعُ	للنابغة الذبياني	180
تَذَكَرْتُ	يتقطّعُ	الشاهد بلا نسبة	323
أَبَا	والضَّبُعُ	للعباس بن مرداس	330
فلَو	صَدِيقُ	الشاهد بلا نسبة	304
لَيْتَ	وَدَعَه	أبي الأسود	58
أَخُو	مَطْمَعِ	لغضوب امرأة من رهط ربيعة	84
----------	فالْطَجعْ	الشاهد بلا نسبة	149
رُبَّ	يُطَعْ	لسويد بن أبي كاهل	335
تَـهْدِي	بأَسْيَافِ	الشاهد بلا نسبة	326

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا	مَصْدَقِ	الشاهد بلا نسبة	125
تذر	تخلقُ	لكعب بن مالك الأنصاري	352
أمَا	العَتيقِ	الشاهد بلا نسبة	306
وقَدْ	المُطْرَقِ	للممزق العبدي	153
تَجَانَفُ	لِسوَائِكَا	للأعشى	318
كأنّ	اللوائك	لذي الرمة	107
لمية	خللُ	لكثير عزة	222
فأرسلها	الدخالُ	للبيد بن ربيعة	222
أتنسَى	الجميلُ	لأبي الغول الطهوي	287
على	كاهلُه	أبي الأسود	87
بِأنْكِ	الثَّمَالا	كعب بن زهير	305
ياصاح	الأملا	لرجل من طي	223
إن محلاً	مهلاً	للأعشى	201
خَلاَ	نَهشلا	للأخطل	201
فَخَيْرٌ	يَالا	لزهير بن مسعود الضبي	211، 163
فِي	اتهَّلا	ابن الأعرابي	154
فُوَيق	وتعملا	لأوس بن حجر	131
وكلُّ	الأنامِل	للبيد	131
كأن	مزمّلِ	لامرىء القيس	241،253
فَرشْنِي	بِعَسيلِ	الشاهد بلا نسبة	249
وقد	عُزّلِ	الشاهد بلا نسبة	275
ذاك	الباطِلِ	لجرير	275
علِموا	سُؤْلِ	الشاهد بلا نسبة	304
كأن ثبيرا	مُزَمّلِ	لأمرئ القيس	49
أبى	قاتلَهْ	الشاهد بلا نسبة	323

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أعَنْ	مَسْجُومُ	لذي الرمة	153
تزود	عقيم	لهوبر الحارثي	184
سلام	السّلامُ	للأحوص الأنصاري	210
وأسماء	وأينَمَا	لحميد بن ثور الهلالي	177
ألا هيما	ويحما	لحميد بن ثور	178
خِيطَ	هضَمَ	ينسب للجعدي	231
لايركَنَنْ	لحمام	لقطري بن الفجاءة	223
عُلقتها	بمزعم	لعنترة بن شداد	277
أثور	القرنيْن	ينسب إلى أبي عثمان	178
فكفى	إيّانا	لكعب بن مالك الأنصاري	335
لا يَنْطِق	سِوَائنَا	للمرار بن سلامة العجلي	318
فَلَيْتَ	ورُكْبَانًا	لقريط بن أنيف العنبري	314
يارَبِّ	مشحونا	الشاهد بلا نسبة	223
وكَانَ	أُنَيْسِيَانِ	لأبي الطيب المتنبي	8
فَظَلّ	أرْوَناني	النابغة الجعدي	114
درس	فالسوبانِ	للبيد	212
أنا	بضُؤْلان	لم أقف له على نسبة	265
————	لا أخالها	الشاهد بلا نسبة	41
إذَا رَضِيَتْ	رِضَاهَا	للقحيف العقيلي	69
وقد جعلت	نابُها	لمغلس بن لقيط وقيل للقيط بن مره	205
لمّا	لامَها	لعمرو بن قميئة	205
ألا ليت	النواجيا	الشاهد بلا نسبة	200
لَهُ مَا	سَمَائِيَا	لأمية بن أبي الصلت	160

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَوالِيَ	الأَتاوِيَا	الشاهد بلا نسبة	160
فَإِنْ	رَاضِيَاً	لسوار بن المضرب	86، 194
وَحَلَّتْ	مُتَرَاخِيا	للنابغة الجعدي	321
تَعُزَّ	وَاقِيَا	الشاهد بلا نسبة	320
فيا	تلاقيا	لعبد يغوث بن وقاص الحارثي	210
بدا	جائيًا	لزهير بن أبي سلمى	241
حُاذِرُ	هِيا	الشاهد بلا نسبة	303

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

* ابن الأثير الجزري، أبي الحسن علي بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل في التاريخ**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

* ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين بن محمد، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975م.

* ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن كمال الدين، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

* ابن الأنباري، أبوبكر، **المذكر والمؤنث**، تحقيق:محمد عبدالخالق عظيمة، ومراجعة:رمضان عبدالتواب، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1999م.

* ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي: مسألة (2) .

* الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي**، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

* إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1994م.

* أمين، عبدالله، الاشتقاق، مكتبةالخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية،2000م.

* الأبذي، شهاب الدين، رسالة في النحو، ضمن (**كتابان في حدود النحو**) تحقيق: علي الحمد، د.ت.

* الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعي، **معاني القرآن**، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.

* الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.

* أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد، **المسائل المنثورة**، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986م.

* أبوعلي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، **المسائل العسكريات**، تحقيق: علي الجبوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة الطبعة الثانية، 2002م: (126) .

* أبوعلي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار، **الحجة في القراء السبعة أئمة الأمصار والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير يجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، الطبعة الأولى: 1984م.

* أبوعلي الفارسي، الحسن بين أحمد، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، 1986م.

* أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، المسمى" **إيضاح الشعر**" تحقيق: حسن هنداوي، دار العلوم والثقافة، بيروت، دار القلم، دمشق،1987م.

* البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

* برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2003م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* التهانوي، محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1996م .

* ترزي، فؤاد حنا، الاشتقاق، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1968م.

* الثعالبي النيسابوري، أبو منصور عبدالملك، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1983م .

* الثعالبي، عبد الملك بن محمد، كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، عُني بضبطه وتخريج أحاديثه وقدم له وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة.

*ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.

* ابن جني أبوالفتح، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

* ابن جني، أبو الفتح، المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لابن عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، الطبعة الأولى، 1954م .

* ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م.

* ابن جني، أبو الفتح، علل التثنية، تحقيق: صبيح التميمي، ومراجعة: رمضان عبدالتواب، دار أسامة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

* الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وفهرسه: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1991م .

* الجرجاني، عبدالقاهر، المفتاح في التصريف، تحقيق: محسن العمري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424هـ.

* الجوهري، محمد بن عبد المنعم، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2004م.

* الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م: (427/1)، السيوطي، همع الهوامع.

* ابن الجزري، محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي الصباغ، دار الكتب العلمية، لبنان.

* جبل، محمد حسن حسن، علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة الآداب،القاهرة، 2006م.

* حنا بن جميل حداد، نوادر اللحياني في اللغة والمأثور عنه، جمع ودراسة وتحقيق: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية؛ اربد، 2007م.

حنا بن جميل حداد، معجم الشواهد النحوية، مطبعة الرياض، المملكة العربية السعودية،1400هـ

*الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1980م.

* ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، 1986م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1995م.

* حجازي، محمود فهمي. علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973م

* الحملاوي، أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، شرحه وفهرسه: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، 2007م.

* الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دارعمار، عمان، الطبعة الأولى، 1986م.

*الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، دار الفكر، بيروت .

* الخويسكي، زين كامل، مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، الطبعة الأولى، 1989م.

* الخالدي، كريم حسين، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار الصفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006م.

* خضير، محمد أحمد ، قضايا المفعول به عند العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.

* الخطيب، عبد اللطيف محمد، المستقصي في علم التصريف، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى،2008

* ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م، مقدمة المحقق.

* الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد عبد الغني، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

* الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984م،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسين الموسوي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1987م .

* الزجاجي، أبي القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1973م.

* الزبيدي، سعيد جاسم، **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، 1997م.

* الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، **البحر المحيط في أصول الفقه**، قام بتحريره: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، راجعه: د. عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، 1992م .

* الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ،مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى.

* الزمخشري، محمود بن عمر، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

*الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **حروف المعاني**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984م.

* السامرائي، فاضل، **ابن جني النحوي**، دار عمار، الطبعة الأولى، 2006م :(314) .

* السجرجي، مصطفى عبدالعزيز، **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الفيصلية، الطبعة الأولى، 1986م .

* سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أ.د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976م .

*السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م .

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1984م .

* السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2008م.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987م.

* الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.

* ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1987م .

* السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.

* السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد،1966م.

* السيد، عبدالحميد، المغني في علم الصرف، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* الاسم والصفة عند النحاة العرب لـ:فارنز ريم، ترجمة: محمود أحمد نحلة، ضمن كتاب الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1994م.

* السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994م.

*السلسيبلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبد الله البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

* الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2004م.

* ابن شقير، أحمد بن الحسن ، **المحلى" وجوه النصب"** تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، **الطبعة** الأولى، 1987م.

* الشلوبيني، أبو علي، **التوطئة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، 1973م.

* الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، دار الفكر، بيروت.

* صلاح، شعبان، **الإعلال في الكلمة العربية**، دار مرجان للطباعة، القاهرة، 1988م.

*ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1979م :(259) .

* الطحان ، راسم، **حقيقة الأعلال والإعراب**، المانيا، الطبعة الأولى، 1990م.

* ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* عبد الغني، أيمن أمين، **الصرف الكافي**، مراجعة: عبده الراجحي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.

* ابن عصفور الأشبيلي، علي بن مؤمن، **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.

* العكبري، أبو البقاء، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشروق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

* العيني، بدر الدين، محمود بن أحمد، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبدالستار جواد، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى،2007م.

* عمايرة، حنان إسماعيل، اسم الآلة، دراسة صرفية معجمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006م.

* عبدالعال، عبدالمنعم سيد، **الجامع لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية**، مكتبة غريب، القاهرة، 1981م.

* العكبري، أبو البقاء عبدا لله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابن الحلبي وشركاه، القاهرة.

* العكبري، عبد الله بن الحسين، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات**، تحقيق: إبراهيم عطوى عوض، المكتبة العلمية، لاهور-باكستان،د.ت.

* عبداللطيف، محمد حماسة، **في بناء الكلمة العربية**، دار القلم، الكويت،1982م.

* ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* الفارابي، أبو نصر محمد، كتاب الحروف، قدم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2006م.

* الفضلي، عبدالهادي، دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.

* فريد الدين آيدن، الأزمنة في اللغة العربية، دار العبر للطباعة والنشر، إسطنبول: 1997.

* الفاكهي، محمد بن عبدالله، كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى،2006م.

* الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي، ناصف دار السرور، بيروت.

* ابن فلاح اليمني، المغني في النحو، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000م.

* الفراء، معاني القرآن: (312/2)، والزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: يوسف المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1994م.

* ابن فارس، الحسين بن أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

*القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، إنباة الرواةعلى أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2007م

* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ.

* الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

* كمال ، ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، دار الأحد(البحيري إخوان) ، بيروت، د.ت.

*المخزومي، مهدي، **الدرس النحوي في بغداد**، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

* ابن منظور، **لسان العرب**، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، 1999م.

*المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

* الموسى ،نهاد، **النحت في اللغة العربية**، دار العلوم، الرياض،1984م.

* مرسي، محمد صفوت، **منهج سيبويه في جموع تكسير الأسماء وأثر ذلك في شافية ابن الحاجب وشرحها للرضي**، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م.

* مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1972م.

* أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، مطابع دار القلم، بيروت، 1973 .

* أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، 1983م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد القيسي وحاتم الضامن وحسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م.

* المجاشعي، أبو الحسن، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا حداد، مؤسسة حمـــاده، الأردن، الطبعة الثانية، 2008م.

* مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علـــم اللغـــة المعاصر، منشورات جامعة مؤته، الطبعة الأولى، 1993م.

* المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الـــدين قبـــاوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1983م.

* المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعـــة الحلبـــي، القاهرة، الطبعة الثاني، 1958م.

* المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1985م.

* المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2008م.

* نور الدين، عصام، الفعل بناؤه وإعرابه، دار الفكر اللبناني، بيـــروت، الطبعـــة الأولـــى، 1993م.

* النابغة الجعدي، شعر النابغة الجعدي، من منشورات المكتب الأسلامي، دمشـــق، الطبعـــة الأولى، 1964م.

* النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهـــد، عـــالم الكتب، بيروت 1988م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

*ابن هشام، محمد بن عبدالله جمال الدين المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت: (167/1)

* ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والتوزيع، حاشية المحقق.

* ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979 .

* ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، 1979م.

* ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1985م.

* ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1984م.

*ولد اباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ،مراجعة: محمد توفيق أبوعلي ونعيم علوية، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، ، الطبعة الأولى، 2001م.

* الوليدي، منصور صالح، الخلاف النحوي في المنصوبات، جدارا للكتاب العلمي، الأردن، الطبعة الأولى،2006م.

* ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1999م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

* اليماني، عبد الباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تحقيق: د . عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، 1986م: (83) .

* ابن يعيش، موفق الدين، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University